

عمون المعبود

شرح
سحنن أبي داود

للامامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

مع شرح اللفظ ابن القيم الجوزية

ضبط وتحقيق

عبد الرحمن محمد عثمان

الجزء العاشر



الناشر

محمد عبد الحسيب

مكتبة المكتبة السلفية بالمنورة

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤ - باب في الشهادات

٣٥٧٩ - حدثنا ابنُ السَّرْحِ وَأَحَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا
ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَبَاهُ
أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
ابْنَ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِمُخَيَّرِ الشَّهَدَاءِ : الَّذِي
يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ أَوْ يُخَيِّرُ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ ، شَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي
بَكْرٍ أَيْتَهُمَا قَالَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ مَالِكٌ « الَّذِي يُخَيِّرُ بِشَهَادَتِهِ وَلَا يَعْلَمُ

(باب في الشهادات)

(بخير الشهداء) جمع شهيد (أو يخبر بشهادته) شك من الراوى (قبل
أن يسأله) بصيغة المجهول أى قبل أن تطلب منه الشهادة . قال النووي : فيه
تأويلان أحدهما وأشهرهما تأويل مالك وأصحاب الشافعى أنه محمول على من عنده
شهادة لإنسان بحق ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد ويأتى إليه فيخبره بأنه شاهد
له لأنها أمانة له عنده ، والثانى أنه محمول على شهادة الحسبة في غير حقوق الآدميين
كالطلاق والعق والوقف والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك ، فمن علم شيئاً من
هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضى وإعلامه به . قال تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا
الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ كذا في المرقاة (أيتهما قال) أى أبو بكر والد عبد الله ، أى قال
كلمة يأتى بشهادته أو قال كلمة يخبر بشهادته .

بِهَا الَّذِي هِيَ لَهُ ، قَالَ الْهَمْدَانِيُّ « وَيرفعهما إلى السلطان » قال ابنُ السَّرْحِ
« أَوْ يَأْتِي بِهَا الْإِمَامُ » وَالْإِخْبَارُ فِي حَدِيثِ الْهَمْدَانِيِّ . قال ابنُ السَّرْحِ
ابنُ أَبِي عَمْرَةَ وَلَمْ يَقُلْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ .

— قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه (قال مالك)
فى تفسير قوله صلى الله عليه وسلم الذى يأتى بشهادته قبل أن يسأله (ولا يعلم
بها) أى بشهادته (الذى هـى له) فاعل لا يعلم ، أى لا يعلم بشهادته الرجل الذى
الشهادة له . قال ابن عبد البر : قال ابن وهب : قال مالك : تفسير هذا الحديث
أن الرجل يكون عنده شهادة فى الحق لرجل لا يعلمها فيخبره بشهادته ويرفعها
إلى السلطان . زاد يحيى بن سعيد إذا علم أنه ينتفع بها الذى له الشهادة ، وهذا
لأن الرجل ربما نسى شاهده فظل مغموماً لا يدري من هو ، فإذا أخبره الشاهد
بذلك فرّج كربته . وفى الحديث « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا
نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون
أخيه » ولا يعارض هذا حديث « خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم ثم يحيى قوم يعطون الشهادة قبل أن يسألوها » لأن الفصحى قال معنى
الشهادة هنا اليمين أى يحلف قبل أن يستحلف ، واليمين قد تسمى شهادة . قال
تمالى ﴿ فشهادة أحدم أربع شهادات بالله ﴾ انتهى كلامه .

قال المنذرى : وقال غيره : هذا فى الأمانة والوديعة تكون لليمين لا يعلم بها
بمكانها غيره فويخبر بما يعلم من ذلك ، وقيل هذا مثل فى سرعة إجابة الشاهد
إذا استشهد لا يمنعها ولا يؤخرها ، كما يقال الجواد يعطى قبل سؤاله ، عبارة عن
حسن عطائه وتمجيده . وقال الفارسى : قال العلماء إنما هـى فى شهادته الحسبة ،
وإذا كان عنده علم لو لم يظهره لضاع حكم من أحكام الدين وقاعدة من قواعد
الشرع ، فأما فى شهادات الخصوم فقد ورد الوعيد فى من يشهد ولا يستشهد —

١٥ — باب في الرجل [يعين على خصومة

من غير أن يعلم أمرها

٣٥٨٠ — حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير أخبرنا عمار بن غزيرة عن يحيى بن راشد قال : جلسنا لعبد الله بن عمر فخرج إلينا فجلس فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدِّهِ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ ، وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رِذْوَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ » .

— لأن وقت الشهادة على الأحكام إنما يدخل إذا جرت الخصومة بين المخاصمين وأيس من الإقرار واحتيج إلى البينة ، فحينئذ يدخل وقت الشهادة بهذا الوجه في هذا الحديث انتهى كلام المفسري .

(باب في الرجل يعين على خصومه الخ)

(من حَالَتْ) من الجهولة أى حُجِبَتْ (شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدِّ) أى عَفِده ، والمعنى من منع بشفاعته حداً . قال الطيبي : أى قدام حد فيحجز عن الحد بعد وجوبه عليه بأن بلغ الإمام (فقد ضاد الله) أى خالف أمره ، لأن أمره إقامة الحدود ، قاله القارى . وقال في فتح الودود : أى حاربه وسعى في ضده ما أمر الله به (ومن خَاصَمَ) أى جادل أحداً (في باطل وهو يعلمه) أى يعلم أنه باطل ، أو يعلم نفسه أنه على الباطل ، أو يعلم أن خصمه على الحق ، أو يعلم الباطل أى ضده الذى هو الحق ويصر عليه (حتى ينزع عنه) أى يترك وينتهى عن مخاصمته يقال نزع عن الأمر نزوعاً إذا انتهى عنه (ما ليس فيه) أى من المساوى (رِدْوَةَ —

٣٥٨١ — حدثنا علي بن الحسين بن إبراهيم حدثنا عمر بن يونس أخبرنا عاصم بن محمد بن زيد العمري قال حدثني المثنى بن يزيد عن مطر الوراق عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بعناه قال : « وَمَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ يُظْلَمَ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

(الخبال) قال في النهاية : بفتح الراء وسكون الدال المهملة وفتحها هي طين ووحل كثير ، وجاء تفسيرها في الحديث أنها عصارة أهل النار . وقال في حرف الخاء الخبال في الأصل الفساد ، وجاء تفسيره في الحديث أن الخبال عصارة أهل النار . قلت : فالإضافة في الحديث للبهان . وقال في فتح الودود : قلت والأقرب أن يراد بالخبال العصارة ، والردغة الطين الحاصل باختلاط العصارة بالتراب انتهى (حتى يخرج مما قال) قال القاضي : وخروجه مما قال أن يتوب عنه ويستحل من المقول فيه . وقال الأشرف : ويجوز أن يكون المعنى أسكنه الله ردغة الخبال ما لم يخرج من إثم ما قال ، فإذا خرج من إثمه أي إذا استوفى عقوبة إثمه لم يسكنه الله ردغة الخبال ، بل ينجمه الله تعالى منه ويتركه . قال الطيبي : حتى على ما ذهب إليه القاضي غاية فعل المختاب فيسكون في الدنيا ، فيجب التأويل في قوله أسكنه ردغة الخبال بسخطه وغضبه الذي هو سبب في إسكانه ردغة الخبال كذا في المقاتلة . والحديث سكت عنه المنذرى .

(من أعان على خصومة بظلم) في معنى ذلك ما أخرجه الطبراني في الكبير من حديث أوس بن شريحيل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام (فقد باء) أي انقلب ورجع .

قال المنذرى : في إسناد مطر بن طهمان الوراق قد ضعفه غير واحد ، وفيه أيضاً المثنى بن يزيد النقي وهو مجهول .

١٦ — باب في شهادة الزور

٣٥٨٢ — حدثنا يحيى بن موسى البلخي أخبرنا محمد بن عبيد
حدثني سفيان - يعني المصفرى - عن أبيه عن حبيب بن الثعمان الأسدي
عن خريم بن فاتك قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح
فلما انصرف قام قائماً فقال : عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله ثلاث
مرات [مرار] ثم قرأ : فاجتنبوا الرجس من الأوثان ، واجتنبوا قول
الزور ، حنفاء لله غير مشركين به » .

(باب في شهادة الزور)

بضم الزاى وسكون الواو الكذب .

(عن خريم) بضم خاء معجمة وفتح راء وسكون ياء (ابن فاتك) بفاء
بمدها ألف فتاء مفتاة فوقية مكسورة (فلما انصرف) أى عن الصلاة (قام قائماً)
أى وقف حال كونه قائماً أو قام قياماً . قال الطيبى : هو اسم الفاعل أقيم مقام
المصدر ، وقد تقرر في علم المعاني أن في العدول عن الظاهر لا بد من نكته ، فإذا
وضع المصدر موضع اسم الفاعل نظر إلى أن المعنى تبسم وانقلب ذاتاً وعكسه
في عكسه ، وكان قيامه صلى الله عليه وسلم صار قائماً على الإسناد المجازى ،
كقولهم نهاره صائم وليله قائم ، وذلك يدل على عظم الشأن ما قام له وتجلد وتشمر
بسببه (عدلت) بضم أوله (شهادة الزور) أى شهادة الكذب (بالإشراك
بالله) أى جمات الشهادة الكاذبة مماثلة للإشراك بالله في الإنم لأن الشرك كذب
على الله بما لا يجوز ، وشهادة الزور كذب على العبد بما لا يجوز ، وكلاهما غير
واقع في الواقع ، قاله القارى .

وقال الطيبى : وإنما ساوى قول الزور الشرك لأن الشرك من باب الزور —

١٧ - باب من ترد شهادته

٣٥٨٣ - حدثنا جُفْصُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ شَهَادَةَ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ وَذِي الْغَمْرِ عَلَى أَخِيهِ ، وَرَدَّ شَهَادَةَ الْفَانِجِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ وَأَجَازَهَا لِغَيْرِهِمْ » .

— فإنَّ المشرك زاعم أنَّ الوثن يحقُّ العبادة (ثلاث مرات) أى قاله ثلاث مرات (ثم قرأ) أى استشهداً (من الأوثان) من بيانية أى النجس الذى هو الأصنام (واجتنبوا قول الزور) أى قول الكذب الشامل لشهادة الزور .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى : وهذا عندى أصح ، وخريم بن فاتك له صحبة ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث وهو مشهور ، وأخرجه الترمذى أيضاً من حديث أيمن بن خريم بن فاتك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال إنما نعرفه من حديث سفيان بن زياد يعنى حديث خريم بن فاتك ، ولا نعرف لأيمن بن خريم سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم . هذا آخر كلامه . وذكر غيره أن له صحبة ، وأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم حديثين اختلف فى أحدهما ، ورجح يحيى بن معين حديث خريم بن فاتك كما ذكره الترمذى رضى الله عنهم . وخريم بضم الخاء المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وياء آخر الحروف ساكنة وميم . انتهى كلام المنذرى .

(باب من ترد شهادته)

(رد شهادة الخائن والخائنة) صرح أبو عبيد بأن الخيانة تكون فى حقوق الله كما تكون فى حقوق الناس من دون اختصاص (وذى الغمر) بكسر الغين المعجمة وسكون الميم أى الحقد والعداوة (على أخيه) أى المسلم فلا تقبل شهادة —

قال أبو داود : النمر : الحقد [الحقة] والشحناء ، والقانع : الأجير
التابع مثل الأجير الخاص .

— عدو على عدو سواء كان أخاه من النسب أو أجنبياً (ورد شهادة القانع لأهل البيت) قال المظهر : القانع السائل المقتنع الصابر بأذى قوت ، والمراد به ها هنا أن من كان في نفقة أحد كالخادم والتابع لا تقبل شهادته له ، لأنه يجر نفعاً بشهادته إلى نفسه ، لأن ما حصل من المال المشهود له يعود نفعه إلى الشاهد ، لأنه يأكل من نفقته ، ولذلك لا تقبل شهادة من جر نفعاً بشهادته إلى نفسه كالوالد يشهد لولده أو الولد لوالده أو الغريم يشهد بمال المغلس على أحد ، وتقبل شهادة أحد الزوجين لآخر خلافاً لأبي حنيفة وأحمد ، وتقبل شهادة الأخ لأخيه خلافاً لمالك انتهى .

قال الخطابي : ومن رد شهادة القانع لأهل البيت بسبب جر المنفعة فقياس قوله أن ترد شهادة الزوج لزوجته لأن ما بينهما من التهمة في جر المنفعة أكبر ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة . والحديث أيضاً حجة على من أجاز شهادة الأب لابنة انتهى (وأجازها) أي شهادة القانع (لغيرهم) أي لغير أهل البيت لانقضاء التهمة (قال أبو داود النمر الحقد) وفي بعض النسخ الحقة وهي بكسر الحاء المهملة وتخفيف النون المفتوحة لغة في إحنة وهي الحقد (والشحناء) بالمد العداوة (والقانع الأجير التابع مثل الأجير الخاص) هذه العبارة ليست في بعض النسخ . قال الخطابي : القانع السائل والمسقط ، وأصل القنوع السؤال ، ويقال في القانع إنه المنقطع إلى القوم يخدمهم ويكون في حوائجهم ، وذلك مثل الوكيل والأجير ونحوه انتهى .

قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه . والغمر بكسر الغين المعجمة وسكون الميم وبعدها راء مهملة .

٣٥٨٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ بْنِ طَارِقِ الرَّازِي [الدَّارِي] أخبرنا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَيْدٍ الْخُرَاعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ هُن سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى بِإِسْنَادِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أُخِيهِ » .

١٨ - باب شهادة البدوى على أهل الأمصار

٣٥٨٥ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَنَافِعُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ الْمَدَائِدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ » .

— (ولا زان ولا زانية) المانع من قبول شهادتهما الفسق الصريح (ولا ذى غمر على أخيه) فإن قيل لم قبلتم شهادة المسلمين على الكفار مع العداوة ، قال ابن رسلان : قلنا العداوة هاهنا دينية والدين لا يقتضى شهادة الزور بخلاف العداوة الدنيوية ، قال وهذا مذهب الشافعى ومالك وأحمد والجمهور ، وقال أبو حنيفة : لا تمنع العداوة الشهادة لأنها لا تخل بالمعالة ، فلا تمنع الشهادة كالصدقة انتهى . قال فى النيل : والحق عدم قبول شهادة العدو على عدوه لقيام الدليل على ذلك والأدلة لا تعارض بمحض الآراء انتهى .

(باب شهادة البدوى على أهل الأمصار)

(لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية) البدوى هو الذى يسكن البادية فى المضارب والخيام ، ولا يقيم فى موضع خاص ، بل يرتحل من مكان إلى مكان وصاحب القرية هو الذى يسكن القرى وهى المعمر الجامع . قال فى النهاية : إنما —

١٩ — باب الشهادة على الرضاع

٣٥٨٦ — حدثنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة قال حدثني عقبة بن الحارث وحدثني صاحب لي عنه وأنا لحدث صاحبني أحفظ قال : « تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب

— كره شهادة البدوي لما فيه من الحفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها .

قال الخطابي : يشبه أن يكون إنما كره شهادة أهل البدو لما فيهم من عدم العلم بإتيان الشهادة على وجهها ، ولا يقيمونها على حقها لقصور علمهم مما يغيرها عن وجهها ، وكذلك قال أحمد . وذهب إلى العمل بالحديث جماعة من أصحاب أحمد ، وبه قال مالك وأبو عبيد ، وذهب الأكثر إلى القبول . قال ابن رسلان : وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم . كذا في النيل .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ورجال إسناده احتج بهم مسلم في صحيحه . وقال البيهقي : وهذا الحديث مما تفرد به محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار ، فإن كان حفظه فقد قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله يشبه أن يكون إنما كره شهادة أهل البدو لما فيهم من عدم العلم بإتيان الشهادة على وجهها ، ولا يقيمونها على حقها لقصور علمهم عن ما تحملها وتغيرها عن جتها والله أعلم .

(باب الشهادة على الرضاع)

(وحدثني) عطف على حدثني عقبة وقائلهما ابن أبي مليكة (صاحب لي) اسمه عبيد كما في الرواية التالية (عنه) أي عن عقبة بن الحارث . والحاصل أن ابن أبي مليكة روى الحديث عن عقبة بن الحارث بلا واسطة ورواه عنه —

فَدَخَلَتْ عَلَيْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَرَعَمَتْ أَنَهَا أَرْضَعْنَنَا جَمِيعًا ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَأَعْرَضَ عَنِّي فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا لَكَاذِبَةٌ قَالَ وَمَا يُدْرِيكَ وَقَدْ قَالَتْ مَا قَالَتْ دَعَهَا عَنْكَ .

— بواسطة عبيد (بنت أبي إهاب) بكسر الهمزة وآخره باء موحدة (فرعمت) أى قالت (إنها أرضعنا جميعاً) يعنى نفسه وزوجته أم يحيى (وقد قالت) أى تلك المرأة السوداء والواو للحال (ما قالت) من أنها أرضعتكما (دعها) أى اتركها .

قال فى السبل : والحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل ، وإليه ذهب ابن عباس وجاعة من السلف وأحمد بن حنبل . وقال أبو عبيد : يجب على الرجل المفارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك . وقال مالك : لأنه لا يقبل فى الرضاع إلا امرأتان . وذهب الحنفية : إلى أن الرضاع كفره لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تكفى شهادة المرضعة لأنها تقرر فقلها . وقال الشافعى : تقبل المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض بطلب أجرة . قالوا وهذا الحديث محمول على الاستصحاب والعجز عن مظان الاشتباه . وأجيب بأن هذا خلاف الظاهر سيما وقد تكرر سؤاله للنبي صلى الله عليه وسلم أربع مرات وأجابه بقوله كيف وقد قيل ، وفى بعض ألفاظه دعها ، وفى رواية الدارقطنى : لا خير لك فيها ، ولو كان من باب الاحتياط لأمره بالطلاق مع أنه فى جميع الروايات لم يذكر الطلاق فيكون هذا الحكم مخصوصاً من عموم الشهادة المعتبر فيها العدد ، وقد اعتبرتم ذلك فى عورات النساء فقلتم يكفى بشهادة امرأة واحدة والعلة عندهم فيه أنه قل ما يطلع الرجال على ذلك فالضرورة داعية إلى اعتباره ، فكذا هنا انتهى .

٣٥٨٧ - حدثنا أحمد بن أبي شعيب الخزازي أخبرنا الحارث بن عُمَيْر البصري ح وحدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا إسماعيل بن عُلَيَّة كلاًهما عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مرزيم عن عُنْبَةَ بن الحارث وقد سمعته من عُنْبَةَ ، وَلَسَكُنِي لِجَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ فَذَكَرَ مَعْنَاهُ .

قال أبو داود : نظر حماد بن زبدر إلى الحارث بن عُمَيْر فقال لهذا من نقات أصحاب أيوب .

٢٠ - باب شهادة أهل الذمة والوصية في السفر

[باب شهادة أهل الذمة في الوصية في السفر]

[وفي الوصية في السفر]

٣٥٨٨ - حدثنا زياد بن أيوب أخبرنا هُشَيْنٌ أخبرنا زكريا عن الشَّعْبِيِّ « أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بِدُقُوقَاءَ هَذِهِ وَلَمْ يَجِدْ

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

(قال أبو داود نظر حماد بن زيد الخ) لم توجد هذه العبارة في بعض النسخ .

(باب شهادة أهل الذمة والوصية في السفر)

(بدقوقاء) بفتح الدال المهملة وضم القاف وسكون الواو بعدها قاف مقصورة وقد مدّها بعضهم ، وهى بلد بين بغداد وإربل ، كذا فى النيل . وفى النسخ —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وهذا تمليل فاسد فان البخارى رواه فى صحيحه مسنداً متصلاً .

أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُشْهِدُهُ عَلَى وَصِيَّتِهِ فَأَشْهَدَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
فَقَدِمَا الْكَوْفَةَ فَأَتَيَا أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ فَأَخْبَرَاهُ وَقَدِمَا بَتْرِكْتَهُ وَوَصِيَّتَهُ
فَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْلَفَهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ بِاللَّهِ مَا خَانَا وَلَا كَذَبَا وَلَا بَدَلًا وَلَا
كِتْمًا وَلَا غَيْرًا ، وَإِنَّهَا لَوْ صِيَّةُ الرَّجُلِ وَتَرَكَتُهُ ، فَأَمَضَى شَهَادَتَهُمَا .

— الحاضرة بالمدة (من أهل الكتاب) يعنى نصرانيين كما بين ذلك البيهقي وبين
أن الرجل من ختمهم ولفظه عن الشعبي توفي رجل من ختمهم فلم يشهد موته إلا
رجلان نصرانيان (وقدما بتركته) أى الرجل المسلم المعوف (فقال الأشعري)
أبو موسى (بعد) الأمر (الذى كان) ذلك الأمر (فى عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم) يشير أبو موسى إلى واقعة السهمى التى كانت فى عهد النبي صلى الله
عليه وسلم .

ومراد أبى موسى أن بعد واقعة السهمى لم تكن واقعة مثلها إلا هذه الواقعة
وهى وفاة رجل من المسلمين بدقوقا ، وشهادة رجلين من أهل الكتاب على
وصيته (فأخلفهما) يقال فى المتمدى أخلفته إحلافًا وحلفته تحليفًا واستخلفته
(بعد العصر) هذا يدل على جواز التغليب بزمان من الأزمنة (ولا بدلًا) بصيغة
الماضى المعلوم من التبديل .

= وقوله « قال لى » طريق من طرق الرواية ليس بموجب لتعليل الإسناد .
فالتعليل به تعنت .

وقال على بن المدينى : هذا حديث حسن ، ولا أعرف ابن أبى القاسم .
وقال غيره : هو محمد بن أبى القاسم الطويل ، قال يحيى بن معين : ثقة ،
كتبت عنه .

=

وقد تأول قوم الآية تأويلات باطلة .

- قال الخطابي : في هذا دليل على أن شهادة أهل الذمة مقبولة على وصية المسلم في السفر خاصة وعن روى عنه أنه قبلها في مثل هذه الحالة شريح وإبراهيم النخعي ، وهو قول الأوزاعي ، وقال أحمد بن حنبل : لا تقبل شهادتهم إلا في مثل هذا الموضع للضرورة . وقال الشافعي : لا تقبل شهادة الذمي بوجه لا على مسلم ولا على كافر ، وهو قول مالك . وقال أحمد بن حنبل : لا يجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض . وقال أصحاب الرأي : شهادة بعضهم على بعض جائزة والكفر كلمة واحدة . وقال آخرون : شهادة اليهودي على اليهودي جائزة ولا تجوز على النصراني والجوسي لأنها ملل مختلفة ، ولا تجوز شهادة أهل ملة على ملة أخرى وهذا قول الشعبي وابن أبي ليلى وإسحاق بن راهويه --

= ففهم من قال : كلها في السلمين ، وقوله ﴿ أو آخران من غيركم ﴾ يعني من غير قبيلتكم وهذا باطل فإن الله افتتح الخطاب : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ ثم قال ﴿ أو آخران من غيركم ﴾ ومعلوم أن غير المؤمنين هم الكفار ، ولم يخاطب الله سبحانه بهذه الآية قبيلة دون قبيلة ، بل الخطاب بها على عادة خطاب القرآن لعموم المؤمنين .

وحديث ابن عباس صريح في المراد بها ، وأن الشهود من أهل الكتاب . وقال بعضهم : « الشهادة » هنا بمعنى الحضور ، لا الإخبار وهذا إخراج للكلام عن الفائدة ، وحمل له على خلاف مراده ، والسياق يبطل هذا التأويل المستنكر . وقال بعضهم : « الشهادة » هنا بمعنى اليمين ، وظاهر السياق ، بل صريحه : يشهد بأنها شهادة صريحة ، مؤكدة باليمين ، فلا يجوز تعطيل وصف الشهادة : وقال بعضهم : الآية منسوخة ، وهذه دعوى باطلة فإن المائدة من آخر القرآن نزولا ، ولم يحىء بعدها ما ينسخها ، فلو قدر نص يعارض هذا من كل وجه لكان منسوخا بآية المائدة .

وقال بعضهم : هذه الآية ترك العمل بها إجماعا ، وهذه مجازفة ، وقول بلا علم ، فالخلاف فيها أشهر من أن يخفى ، وهي مذهب كثير من السلف ، وحكم بها أبو موسى الأشعري وذهب إليها الإمام أحمد .

٣٥٨٩ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا ابن

أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن
أبي عن ابن عباس قال « خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري
وعدي بن بداء فمات السهمي بأرض ليس فيها [بها] مسلم ، فلما قدما
بتركيته فقدوا جام فضة مخصوصاً بالذهب ، فأخلفهما رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم وجد الجاهل بمسكة فقالوا اشتريناه من تميم وعدي فقام
رجلان من أولياء السهمي فحافنا لشهادتنا أحق من شهادتهما وإن الجاهل

— وحكي ذلك عن الزهري ، قال وذلك للعداوة التي ذكر الله سبحانه بين هذه
الفرق انتهى . والحديث سكت عنه المغدري .

(وعدي بن بداء) بفتح الموحدة وتشديد الدال المهملة مع المد (فمات السهمي)
وكان لما اشتد وجهه أوصى إلى تميم وعدي وأمرهما أن يدفعا مقاعه إذا رجعا إلى
أهله ، ذكره القسطلاني (فلما قدما) أي تميم وعدي (فقدوا) أي أهل المتوفى
(جام فضة) أي كأساً من فضة (مخصوصاً بالذهب) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة
— والواو المشددة آخره صاد مهملة أي فيه خطوط طوال كالخوص وكانا أخذهما من
مقاعه (ثم وجد) بصيغة المجهول (فقالوا) أي الذين وجد الجاهل معهم (فقام
رجلان) هما عمرو بن العاص والمطلب بن أبي وداعة (لشهادتنا أحق من
شهادتهما) أي يميننا أحق من يمينهما .

قال الخطابي : في هذا حجة لمن رأى رد البيهقي على المدعي والآية محكمة لم
ينسخ منها في قول عائشة والحسن البصري وعمرو بن شرحبيل ، وقالوا المائدة
آخر ما نزل من القرآن لم ينسخ منها شيء ، وتأول من ذهب إلى خلاف هذا
القول الآية على الوصية دون الشهادة ، لأن نزول الآية إنما كان في الوصية —

لِصَاحِبَيْنَا [لِصَاحِبَيْهِمَا] قَالَ فَنَزَلَتْ فِيهِمْ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية .

— وتتم الدارى وصاحبه عدى بن هذاء إنما كانا وصيين لاشاهدين والشهود لا يحلفون ، وقد حلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما عبر بالشهادة عن الأمانة التى تحملها وهو معنى قوله تعالى ﴿ولا نسكنكم شهادة الله﴾ أى أمانة الله وقالوا معنى قوله تعالى ﴿وآخران من غيركم﴾ أى من غير قبيلتكم ، وذلك أن الغالب فى الوصية أن الموصى شهد أقرباؤه وعشيرته دون الأجانب والأبعد . ومنهم من زعم أن الآية منسوخة ، والقول الأول أصح والله أعلم انتهى ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم﴾ أى ليشهد ما بينكم ، لأن الشهادة إنما يحتاج إليها عند وقوع التنازع والتشاجر .

واختلف فى هذه الشهادة فقليل هى هنا بمعنى الوصية وقيل بمعنى الحضور — للوصية . وقال ابن جرير الطبرى هى هنا بمعنى اليمين أى يمين ما بينكم أن يحلف اثنان ، واختار هذا القول القفال ، وضعف ذلك ابن عطية واختار أنها هنا هى الشهادة التى تؤدى من الشهود أى الإخبار بحق للغير على الغير .

قال القرطبي : ورد لفظ الشهادة فى القرآن على أنواع مختلفة بمعنى الحضور ، قال الله تعالى ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ وبمعنى قضى ، قال تعالى ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ وبمعنى أقر ، قال تعالى ﴿والملائكة يشهدون﴾ وبمعنى حكم ، قال تعالى ﴿وشهد شاهد من أهلها﴾ وبمعنى حاف ، قال تعالى ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات﴾ وبمعنى وصى ، قال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم﴾ انتهى .

وقال الخطيب والخازن : وهذه الآية السكرية وما بعدها من أشكل آى القرآن وأصعبها حكما وإعرابا وتفسيرا ونظما انتهى .

— وفي حاشية الجمل على الجلالين : هذه الآية واللذان بعدها من أشكل القرآن حكماً وإعراباً وتفسيراً ، ولم يزل العلماء يستشكلونها ويكفون منها حتى قال مكي ابن أبي طالب في كتابه الكشف : هذه الآيات في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب آي القرآن وأشكله . وقال السخاوي : ولم أر أحداً من العلماء تخلص كلامه فيها من أولها إلى آخرها انتهى .

وقال القرطبي : ما ذكره مكي ذكره أبو جعفر النحاس قبله أيضاً . وقال القفطازاني في حاشيته على الكشاف : واتفقوا على أنها أصعب ما في القرآن إعراباً ونظماً وحكماً والله أعلم .

(إذا حضر أحدكم الموت) ظرف للشهادة وحضوره ظهور أمارته يعني إذا قارب وقت حضور الموت (الآية) وتام الآية مع تفسيرها هكذا (حين الوصية) بدل من الظرف ، وفيه دليل على أن الوصية مما لا ينبغي التساهل فيها (اثنان) خبر شهادة أي شهادة بينكم شهادة اثنين . قال الخازن : لفظه خبر ومعناه الأمر يعني ليشهد اثنان منكم عند حضور الموت وأردتم الوصية (ذوا عدل منكم) من المسلمين ، وقيل من أقاربكم ، وهما أي ذو عدل ومنكم صفتان لاثنان يعني من أهل دينكم وملاقمكم لا معشر المؤمنين .

واختلفوا في هذين الاثنين ، فقيل هما الشاهدان اللذان يشهدان على وصية الموصي ، وقيل هما الوصيان لأن الآية نزلت فيهما ، ولأنه قال تعالى فيقسمان بالله والشاهد لا يلزمه يمين ، وجعل الوصي اثنين تأكيذاً ، فعلى هذا تكون الشهادة بمعنى الحضور كقولك شهدت وصية فلان بمعنى حضرت (أو آخران) عطف على اثنان (من غيركم) يعني من غير أهل دينكم ، فالضمير في منكم للمسلمين والمراد بقوله غيركم الكفار وهو الأنسب بسياق الآية ، وهذا قول ابن عباس وأبي موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وابن جبير والنخعي والشعبي وابن —

— سيرين ويحيى بن يعمر وأبى مجاز وعبيدة السداني ومجاهد وقتادة ، وبه قال الثوري وأبو عبيد وأحمد بن حنبل قالوا إذا لم يجد مسلمين يشهدان على وصيته وهو فى أرض غربة فليشهد كافرين أو ذميين أو من أى دين كانا ، لأن هذا موضع ضرورة .

قال شريح : من كان بأرض غربة لم يجد مسلماً يشهد وصيته فليشهد كافرين على أى دين كانا من أهل الكتاب أو من عبدة الأصنام فشهادتهم جائزة فى هذا الموضع ، ولا تجوز شهادة كافر على مسلم بحال إلا على وصيته فى سفر لا يجد فيه مسلماً .

وقال قوم فى قوله ﴿ ذوا عدل منكم ﴾ يعنى من عشيرتكم وحيكم أو آخران من غيركم من غير عشيرتكم وحيكم وأن الآية كلها فى المسلمين ، وهذا قول الحسن والزهرى وعكرمة وقالوا لا تجوز شهادة كافر فى شىء من الأحكام وهذا مذهب الشافعى ومالك وأبى حنيفة ، غير أن أبى حنيفة أجاز شهادة أهل الذمة فيما بينهم بعضهم على بعض .

واحتج من قال بأن هذه الآية محكمة بأن سورة المائدة من آخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ .

واحتج من أجاز شهادة غير المسلم فى هذا الموضع بأن الله تعالى قال فى أول الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ فعم بهذا الخطاب جميع المؤمنين ثم قال بعده ﴿ ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ﴾ فعلم بذلك أنهما من غير المؤمنين ، ولأن الآية دالة على وجوب الحلف على هذين الشاهدين وأجمع المسلمون على أن الشاهد المسلم لا يجب عليه يمين ، ولأن الميت إذا كان فى أرض غربة ولم يجد مسلماً يشهده على وصيته ضاع ماله وربما كان عليه ديون أو عنده ودعة فيضيع ذلك كله وإذا كان ذلك كذلك احتج إلى إسهاد من حضر من أهل الذمة —

— وغيرهم من الكفار حتى لا يضيع ماله وتنفذ وصيته فهذا كالمضطر الذى أبيع له أكل الميتة فى حال الاضطرار ، والضرورات قد تبيح شيئاً من المحظورات . واحتج من منع ذلك بأن الله تعالى قال ﴿ من ترضون من الشهداء ﴾ والكفار ليسوا مرضيين ولا عدولا ، فشهادتهم غير مقبولة فى حال من الأحوال قاله الخازن .

قلت : الآية محكمة وهو الحق لعدم وجود دليل صحيح يدل على النسخ . وأما قوله تعالى ﴿ من ترضون ﴾ الآية ، وقوله ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ فهما عامان فى الأشخاص والأزمان والأحوال ، وهذه الآية خاصة بحالة الضرب فى الأرض وبالوصية وبحالة عدم الشهود المسلمين ، ولا تعارض بين خاص وعام والله أعلم .

(إن أتم ضربتم) أى سافرتم (فى الأرض فأصابكم مصيبة الموت) عطف على ضربتم وجواب الشرط محذوف أى إن كنتم فى سفر ولم تجدوا مسلمين فيجوز إشهدا غير المسلمين ، كذا فى جامع البيان . والمعنى أى فنزل بكم أسباب الموت وقاربكم الأجل وأردتم الوصية حينئذ ولم تجدوا شهوداً عليها من المسلمين فأوصيتهم إليهما ودفعت مالكم إليهما ثم ذهبا إلى ورثتكم بوصيتكم وبما تركتم فارتابوا فى أمرها وادعوا عليها خيانة فالحكم فيه أنسكم (تحبسونها) وتوقفونها صفة للآخران أو استئناف (من بعد الصلاة) أى بعد صلاة العصر ، فإن أهل الكتاب أيضاً يعظمونها ، أو بعد صلاة ما ، أو بعد صلاتهم (فيقسمان بالله) أى فيحلفان بالله . قال الشافعى : الأيمان تغلظ فى الدماء والطلاق والعناق والمال إذا بلغ مائتى درهم بالزمان والمكان ، فيحلف بعد صلاة العصر إن كان بمكة بين الركن والمقام ، وإن كان بالمدينة فعند المنبر ، وإن كان فى بيت المقدس فعند الصخرة ، وفى سائر البلاد فى أشرف المساجد وأعظمها بها قاله الخازن . وقال —

— الشريفي : وعن ابن عباس أن اليمين إنما تكون إذا كانا من غيرنا ، فإن كانا مسلمين فلا يمين . وعن غيره : إن كان الشاهدان على حقيقتيهما فقد نسخ تحليفهما وإن كانا الوصيين فلا نثم شرط لهذا الحلف شرطاً فقال اعتراضاً بين القسم والمقسم عليه (إن ارتبتم) أى شككتم أيها الورثة في قول الشاهدين وصدقهما فحلفوهما وهذا إذا كانا كافرين أما إذا كانا مسلمين ، فلا يمين عليهما لأن تحليف الشاهد المسلم غير مشروع ، قاله الخازن . ثم ذكر المقسم عليه بقوله (لا نشترى به) أى بالقسم (ثمناً) الجملة مقسم عليه أى لا نبيع عهد الله بشيء من الدنيا ، ولا نحلف بالله كاذبين لأجل عوض نأخذه أو حق نمجده ، ولا نستبدل به عرضاً من الدنيا بل قصدنا به إقامة الحق (ولو كان) للشهود له ومن قسم له (ذا قرى) ذا قرابة منا لا نحلف له كاذباً ، وإنما خص القرى بالذكر لأن الميل إليهم أكثر من غيرهم (ولا نكتم شهادة الله) أى الشهادة التي أمر الله بإقامتها (إنا إذاً لمن الآثمين) أى إن كتمنا الشهادة أو خُفنا فيها . ولما نزلت هذه الآية صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ودعاً تيمناً وعدياً وحلفهما عند المقبر بالله الذي لا إله إلا هو أنهما لم يخونا شيئاً مما دفع إليهما فخافا على ذلك فحلف رسول الله صلى الله عليه وسلم سببهما ثم ظهر الإناء بعد ذلك ، قال ابن عباس وجد الإناء بمكة فقالوا اشتريناه من تميم وعدى .

(فإن عثر) اطلع بعد حلفهما ، وكل من اطلع على أمر كان قد خفي عليه قيل له قد عثر عليه (على أنهما استحقا إثماً) يعنى الوصيين والمعنى فإن حصل العتور والوقوف على أن الوصيين كانا استوجبا الإثم بسبب خيائتهما وأيمانهما الكاذبة (فأخران) فشاهدان أخران من أولياء الميت وأقربائه (يقومان مقامهما) خبر لقوله فأخران ، أى مقام الوصيين في اليمين (من الذين استحق) —

— قرىء بصيغة المجهول والمعروف (عليهم) الوصية وهم الورثة . قال أبو البقاء :
ومن الذين صفة أخرى لآخران ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل في
يقومان انتهى . ويبدل من آخران (الأوليان) هو على القراءة الأولى مرفوع ،
كأنه قيل من هما فقيل هما الأوليان ، والمعنى على الأولى من الذين استحق
الإثم أى جنى عليهم وهم أهل الميت وعشيرته فإنهم أحق بالشهادة أو اليمين من
غيرهم ، فالأوليان تنفية أولى بمعنى الأحق والأقرب إلى الميت نسبا . وفى حاشية
البيضاوى : قوله ﴿ من الذين استحق ﴾ قراءة الجمهور بضم التاء على بناء المجهول
والمعنى من الورثة الذين جنى عليهم ، فإن الأولين لما جنبوا واستحقوا إثمًا بسبب
جدايتهما على الورثة كانت الورثة مجنبًا عليهم متضررين بجنابة الأولين انتهى .
والمعنى على القراءة الثانية من الذين استحق عليهم الأوليان من بينهم بالشهادة
أن يجردهما للقيام بالشهادة ويظهروا بهما كذب الكاذبين لسكونهما الأقربين
إلى الميت ، فالأوليان فاعل استحق ومفعوله أن يجردهما للقيام بالشهادة ، وقيل
المفعول محذوف والتقدير من الذين استحق عليهم الأوليان بالميت وصيغته التى
أوصى بها . وفى الخازن : والمعنى على قراءة المجهول أى إذا ظهرت خيانة
الحالفين وبأن كذبهما يقوم اثنتان آخران من الذين جنى عليهم وهم أهل الميت
وعشيرته (فيقسمان بالله) أى فيحلفان بالله (لشهادتهما أحق من شهادتهما) يعنى
أيماننا أحق وأصدق من أيمانها (وما اعتدينا) يعنى فى أيماننا وقولنا أن شهادتنا
أحق من شهادتهما (إنا إذاً لمن الظالمين) ولما نزلت هذه الآية قام عمرو بن
العاص والمطلب بن أبى وداعة السهميان وهما من أهل الميت وحلفا بالله بمد العصر
ودفع الإناء إليهما ، وإنما ردت اليمين على أولياء الميت لأن الوصيين ادعيا أن
الميت باعهما الإناء وأنكر ورثة الميت ذلك ، ومثل هذا أن الوصى إذا أخذ
شئنا من مال الميت وقال إنه أوصى له به وأنكر ذلك الورثة ردت اليمين عليه —

— ولما أسلم تميم الدارى بعد هذه القصة كان يقول : صدق الله وصدق رسوله أنا أخذت الإثاء فأنا أتوب إلى الله وأستغفره .

(ذلك) أى البيان الذى قدمه الله تعالى فى هذه القصة وعرفنا كيف يصنع من أراد الوصية فى السفر ولم يكن عنده أحد من أهله وعشيرته وعنده كفار . وفى الخازن : معنى ذلك الذى حكنا به من رد اليمين على أولياء الميت بعد إيمانهم (أذى) أى أجدر وأحرى وأقرب إلى (أن يأتوا بالشهادة) أى يؤدى الشهود المتعملون للشهادة على الوصية بالشهادة (على وجهها) فلا يحرفوا ولا يبدلوا ولا يخونوا فيها والضمير فى يأتوا عائد إلى شهود الوصية من الكفار وقيل إنه راجع إلى المسلمين المخاطبين بهذا الحكم ، والمراد تحذيرهم من الخيانة وأمرهم بأن يشهدوا بالحق (أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم) أى وأقرب أن يخاف الوصيان أن ترد الأيمان على الورثة المدعين فيحلفون على خلاف ما شهد به شهود الوصية فتفقد صحة حينئذ شهود الوصية ، وهو معطوف على قوله ﴿ أن يأتوا ﴾ فيكون الفائدة فى شرع الله سبحانه لهذا الحكم هى أحد الأمرين إما احتراز شهود الوصية عن الكذب والخيانة فيأتون بالشهادة على وجهها ، أو يخافوا الافتضاح إذا ردت الأيمان على قرابة الميت فحلفوا بما يتضمن كذبهم أو خيانتهم ، فيكون ذلك سبباً لتأدية شهادة شهود الوصية على وجهها من غير كذب ولا خيانة .

وحاصل ما تضمنه هذا المقام من الكتاب العزيز أن من حضرته علامات الموت أشهد على وصييه عدلين من هذول المسلمين ، فإن لم يجد شهوداً مسلمين وكان فى سفر ووجد كفاراً جازله أن يشهد رجلين منهم على وصييته ، فإن ارتاب بهما ورثة الموصى حلفا بالله على أنهما شهدا بالحق وما كتبا من الشهادة شيئاً ولا خانا مما ترك الميت شيئاً فإن تبين بعد ذلك خلاف ما أقسم عليه من خلل —

— في الشهادة أو ظهور شيء من تركة الميت وزعما أنه قد صار في ملككم ما بوجه من الوجوه حلف رجلان من الورثة وعمل بذلك .

وروى الترمذى عن ابن عباس عن تميم الدارى في هذه الآية : ﴿ لا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ .

قال تميم برىء الناس منها غيرى وغير عدى بن بداء وكاذا نصرانيين يختلفان إلى الشام بتجارتهما قبل الإسلام ، فأتيا إلى الشام بتجارتهما وقدم عليهما مولى لبنى سهم يقال له بديل بن أبى مريم بتجارة ومعه جام من فضة يريد به الملك وهو أعظم تجارتها ، فرض فأوصى إليهما وأمرهما أن يهلعا ما ترك أهله .

قال تميم : ولما مات أخذنا ذلك الجام فبعناه بألف درهم ، ثم اقتسمناه أنا وعدى ، فلما أتينا أهله دفعنا إليهم ما كان معنا وفقد الجام فسالونا عنه فقلنا ما ترك غير هذا ولا دفع إلينا غيره .

قال تميم : فلما أسلمت بعد قدوم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة تأتمت من ذلك فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت إليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبى مثلها فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم البيعة فلم يجحدوا فأمرهم أن يستحلوه بما يعظم على أهل دينه خلف فأنزل الله ﴿ لا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت إلى قوله أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم ﴾ فقام عمرو بن العاص ورجل آخر فخلعا فنزعت الخمسمائة درهم من عدى .

قال الترمذى : هذا حديث غريب وليس لإسناده بصحيح .

وقد روى عن ابن عباس شيء من هذا على الإختصار من غير هذا الوجه كما أخرجه المؤلف سواء .

قال الحافظ المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حديث حسن غريب ، وأخرجه البخارى في صحيحه فقال وقال لى على بن عبد الله يعنى المدينى فذكره —

٢١ - باب إذا علم الحاكم صدق شهادة [الشاهد]

الواحد يجوز له أن يقضى [يحكم] به

٣٥٩٠ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أن الحاكم بن نافع
حدثهم قال أنبأنا شعيب بن الزهري عن عمارة بن خزيمة أن عمه
حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « أن النبي صلى الله عليه
وسلم ابتاع فرساً من أعرابي فاستتبعه النبي صلى الله عليه وسلم ليقتضيه ثمن

— وهذه عادته في ما لم يمكن على شرطه ، وقد تكلم على بن المديني على هذا
الحديث وقال لا أعرف ابن أبي القاسم ، وقال وهو حديث حسن . هذا آخر
كلامه وابن أبي القاسم هذا هو محمد بن أبي القاسم ، قال يحيى بن معين ثقة قد
كتبت عنه . انتهى .

(باب إذا علم الحاكم صدق شهادة الواحد الخ)

(إن عمه حدثه) قال ابن سعد في الطبقات : لم يسم لنا أخوخزيمة بن ثابت
الذي روى هذا الحديث وكان له أخوان يقال لأحدهما وحوح وآخر عبد الله
(ابتاع) أى اشتري فرساً من أعرابي اسمه سواء بن قيس الحاربي ، واسم
الفرس المرتجز .

قال ابن سعد أخبرنا محمد بن عمر سألت محمد بن يحيى بن سهل بن أبي حثمة
عن المرتجز فقال هو الفرس الذي اشتراه رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الأعرابي الذي شهد له فيه خزيمة بن ثابت ، وكان الأعرابي من بني مرة —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد احتج بحديث خزيمة من يرى أن للحاكم أن يحكم بعلمه قال وجرت شهادة
خزيمة في ذلك مجرى التوكيد والاستظهار ، ولهذا لم يكن معها يمين . وهذا القول =

فَرَسِهِ فَأَسْرَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَشَى وَأَبْطَأَ الْأَعْرَابِيُّ فَطَفِقَ رِجَالٌ يَفْتَرِضُونَ الْأَعْرَابِيَّ فَيُسَاوِمُونَهُ بِالْفَرَسِ وَلَا يَشْعُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتِغَاةً ، فَنَادَى الْأَعْرَابِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنْ كُنْتَ مُبْتَاعًا هَذَا الْفَرَسِ وَإِلَّا بَعْتُهُ فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ سَمِعَ نِدَاءَ الْأَعْرَابِيِّ فَقَالَ : أَوْلَيْسَ قَدْ ابْتَعْتَهُ مِنْكَ ؟ قَالَ الْأَعْرَابِيُّ : لَا وَاللَّهِ مَا بَعْتُكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَلَى قَدْ ابْتَعْتَهُ مِنْكَ ، فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ : هَلُمَّ شَهِيدًا ، فَقَالَ خَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتٍ : أَنَا أَشْهَدُ

— (فاستبعمه) أى طلب منه أن يتبعه (فطفق) أى أخذ (فيساومونه بالفرس) زاد ابن سعد فى الطبقات : حتى زاد بعضهم الأعرابى فى السوم على ثمن الفرس الذى ابتاعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما زاده فنادى الأعرابى كذا فى مرقاة المفرد (فقال إن كنت مبيعاً هذا الفرس) أى فاشتره (أوليس قد ابتعته منك) يفتح الواو بعد الهمزة أى أتقول هكذا وأيس الخ ، فالله اعرف عليه محذوف .

وعند ابن سعد : فقال له الأعرابى لا والله ما بعتك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قد ابتعته منك ، فطفق الناس يلوذون برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالأعرابى وهما يتراجعا ويقول : هلم شهيداً فمن جاء من المسلمين قال —

= باطل والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمضى البيع بشهادة خزيمة وجعلها بمنزلة شاهدين وهذا لأن شهادة خزيمة على البيع ، ولم يره : استندت إلى أمر هو أقوى من الرؤية ، وهو تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبراهين الدالة على صدقه ، وأن كل ما يخبر به حق وصدق قطعاً ، فلما كان من المستقر عنده أنه الصادق فى خبره البار فى كلامه وأنه يستحيل عليه غير ذلك ألبتة ، كان هذا من أقوى التحملات ، فجزم =

أَنْتَ قَدْ بَايَعْتَهُ ، فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خَزِيمَةَ فَقَالَ : بِمِ تَشْهَدُ ؟
فَقَالَ : بِتَصَدِيقِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهَادَةَ
خَزِيمَةَ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ .

— للأعرابي وبلغ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول إلا حقاً ، فقال
له خزيمة أنا أشهد أنك قد بايعته (فقال بم تشهد) زاد ابن سعد ولم تكن معنا
(فقال بتصديقك يا رسول الله) زاد ابن سعد : أنا أصدقك بخبر الدماء ولا
أصدقك بما تقول .

وفي لفظ لال : أعلم أنك لا تقول إلا حقاً قد آمنتك على أفضل من ذلك على
ديننا (فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين) .

قال العلامة السيوطي : قد حصل لذلك تأثير في مهم ديني وقع بعد وفاته
صلى الله عليه وسلم وذلك فيما روى ابن أبي شيبة في المصاحف عن الليث بن سعد
قال أول من جمع القرآن أبو بكر وكعبه زيد بن ثابت ، وكان الناس يأتون زيد
ابن ثابت فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي هذين ، وإن آخر سورة براءة لم
توجد إلا مع خزيمة بن ثابت فقال اكتبوها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل شهادته بشهادة رجلين فكتب ، وإن عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها لأنه
كان وحده انتهى .

وقال الخطابي : هذا حديث يضعفه كثير من الناس غير موضعه ، وقد تذرع
به قوم من أهل البدع إلى استحلال الشهادة لمن عرف عنده بالصدق على كل —

== بأنه بايعه كما يجزم لو رآه وسمعه ، بل هذه الشهادة مستندة إلى محض الإيمان وهي
من لوازمه ومقتضاها . ويجب على كل مسلم أن يشهد بما شهد به خزيمة فلما تميزت عن
شهادة الرؤية والحس ، التي يشترك فيها العدل وغيره أقامها النبي صلى الله عليه وسلم
مقام شهادة رجلين .

٢٢ - باب القضاء باليمين والشاهد

٣٥٩١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة والحسن بن علي أن زيد بن الحباب حدثهم قال أخبرنا سيف الكشي ، قال عثمان سيف بن سليمان

- شيء ادعاء ، وإنما وجه الحديث ومعناه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما حكم على الأعرابي بعلمه إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم صادقاً بارأى قوله ، وجرت شهادة خزيمة في ذلك مجرى التوكيد لقوله والاستظهار بها على خصمه ، فصارت في التقدير شهادته له وتصديقه إياه على قوله كشهادة رجلين في سائر القضايا انتهى .

قلت : شهادة خزيمة قد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادتين دون غيره ممن هو أفضل منه ، وهذا لخصص اقتضاه وهو مبادرته دون من حضره من الصحابة إلى الشهادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قبل الخلفاء الراشدون شهادته وحده وهي خاصة له .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي . وهذا الأعرابي هو ابن الحارث ، وقيل سواء بن قيس المحاربي ذكره غير واحد في الصحابة ، وقيل لأنه جحد البيع بأمر بعض المنافقين ، وقيل إن هذا الفرس هو المرتجز المذكور في أفراس رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى كلام المنذرى .

[قال في القاموس في باب الزاى وفصل الراء المرتجز ابن الملاة فرس للنبي صلى الله عليه وسلم سمي به لحسن صهيله اشتراه من سواء بن الحارث بن ظالم] .

(باب القضاء باليمين والشاهد)

(إن زيد بن الحباب) بضم أوله وبموحدين (حدثهم) أى عثمان بن أبي —

قال الحافظ. شمس الدين بن القيم رحمه الله :
قال ابن أبي حاتم ، في كتاب العال : سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواة =

عن قنيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمينين وشاهد » .

— شعبة والحسن بن علي وغيرهما (قال عثمان) أي ابن أبي شعبة (سيف بن سليمان) بنسبته إلى أبيه ، وأما الحسن بن علي فقال سيف ولم ينسبه إلى أبيه (قضى بيمينين وشاهد) قال الخطابي : يريد أنه قضى للمدعى بيمينه مع شاهد واحد ، كأنه أقام اليمين مقام شاهد آخر فصار كالشاهدين انتهى .

والحديث دليل على جواز القضاء بشاهد ويمين قال النووي : واختلف العلماء في ذلك ، فقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون والشافعية والحنابلة والأوزاعي والليث والأندلسيون من أصحاب مالك : لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام ، وقال جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار يقضى بشاهد ويمين المدعى في الأموال وما يقصد به الأموال وبه قال أبو بكر الصديق وعلي بن عمر بن عبد العزيز ومالك والشافعية وأحمد —

= ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين » ؟ فقالا : هو صحيح ، قلت : قال بعضهم : يقول عن سهيل عن أبيه عن زيد بن ثابت ؟ فقالا : وهذا صحيح أيضاً ، هما جميعاً صحيحان :

وقد روى ابن ماجه عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد » ورواه الإمام أحمد في مسنده .

وفي المسند أيضاً : عن عمارة بن حزم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد » .

وفي المسند أيضاً : عن سعد بن عباد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد » .

وفي المسند أيضاً : عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي « أن النبي صلى الله عليه وسلم

٣٥٩٢ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى وَسَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا [أَنبَأَنَا] مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ . قَالَ سَلَمَةُ فِي حَدِيثِهِ قَالَ عَمْرُو « فِي الْحَقُوقِ » .

— وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار رضى الله عنهم وحجتهم أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة من رواية على وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وعمار بن حزم وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والغيرة بن شعبة رضى الله عنهم .

قال الحفاظ أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس ، قال ابن عبد البر : لا مطعن لأحد في إسنادده ، قال ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته ، قال وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسنان والله أعلم بالصواب انتهى .
قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .
(قال عمرو في الحقوق) وفي رواية لأحمد إنما كان ذلك في الأموال . —

== عليه وسلم قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق « وقضى على بن أبي طالب به بالعراق .

وروى ابن ماجه عن سرق « أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة رجل ويمين الطالب »

وأعل حديث أبي هريرة وحديث ابن عباس ، وهما أجود ما في الباب .
أما حديث أبي هريرة فقالوا يرويه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، رواه عنه ربيعة ، قال الدراوردي : فذكرت ذلك لسهيل . فقال أخبرني ربيعة ، وهو عندي ثقة أني حدثته إياه ولا أحفظه ، قال عبد العزيز : وكان أصاب سهيلا علة أذهبت عقله ، ونسى بعض حديثه ، فكان سهيل يحدث عن ربيعة عنه عن أبيه .

والجواب عن هذا من وجوه .

أحدها : أن هذا لو ثبت لكان تعليلا لبعض طرق حديث أبي هريرة ولا يلزم =

٣٥٩٣ — حدثنا أحمد بن أبي بكر أبو مُصعب الزُّهري قال أخبرنا
الدرَّازدي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد »

— قال الخطابي : القضاء بيمين وشاهد خاص في الأموال دون غيرها لأن الراوي
وقفه عليها والخاص لا يعمد به محله ولا يقاس عليه غيره ، والقضاء العموم منه
غير جائز لأنه حكاية فعل والفعل لا عموم له فوجب صرفه إلى أمر خاص ، قال
وإنما [ولما] قال الراوي هو في الأموال كان مقصوداً عليها انتهى .
(قضى باليمين مع الشاهد) قال الخطابي : وليس هذا بمخالف لقوله صلى الله —

= من تعليل هذه الطريق تعليل أصل الحديث ، فقد رواه أبو الزناد عن الأعرج عنه
ومن هذه الطريق أخرجه النسائي .

الثاني : أن هذا يدل على صدق الحديث فإن سهيلاً صدق ربيعة ، وكان يرويه عنه
عن نفسه ، ولكنه نسيه وليس نسيان الراوي حجة على من حفظ .
الثالث : أن ربيعة من أوثق الناس ، وقد أخبر أنه سمعه من سهيل ، فلا وجه لرد
حديثه ، ولو أنكره سهيل فكيف ولم ينكره ؟ وإنما نسيه للعلة التي أصابته ، وقد
سمعه منه ربيعة قبل أن تصيبه تلك العلة .

وأما حديث ابن عباس : فيرويه عمرو بن دينار عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقد روى عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى
بالشاهد واليمين » .

وهذا أيضاً تعليل باطل لا يعترض بمثله على السنان الصحيحة ، وقد رواه الناس
عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وصححه مسلم ، وقال النسائي : إسناده جيد ، وساقه من طرق عن عمرو بن دينار
عن ابن عباس .

وقال الشافعي : هو حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد أحد
من أهل العلم مثله ، لو لم يكن معه غيره من أن معه غيره مما يشده .
=

قال أبو داود : وَزَادَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَذِّنُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ،
قال أنبأنا الشافعي عن عَبْدِ الْعَزِيزِ قال فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَهِيلٍ فَقَالَ أَخْبَرَنِي
رَبِيعَةٌ وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ أَنِّي حَدَّثْتُهُ بِإِبَاهُ وَلَا أَحْفَظُهُ ، قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَقَدْ

— عليه وسلم : « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » لأنه في اليمين إذا
كانت مجردة وهذه يمين مقرونة ببينة ، وكل واحدة منهما غير الأخرى ، فإذا
تباين محلاهما جاز أن يختلف حكمهما انتهى .

واعلم أن لمن لا يقول بالقضاء باليمين مع الشاهد أعذار عن أحاديث الباب
وللقائلين به أجوبة شافية كافية فعليك بالمطولات .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى حسن غريب
(قال فذكرت ذلك) أى ذلك الحديث (لسهيل فقال) أى سهيل (أخبرنى
ربيعة وهو) أى ربيعة ، وجهلة وهو عندى ثقة معترضة بين فاعل أخبرنى ومفعوله
(إني) مرجع الضمير هو سهيل لا ربيعة (حدثته) أى ربيعة (إياه) أى هذا —

== وقال الشافعي . قال لى محمد بن الحسن : لو علمت أن سيف بن سليمان يروى
حديث اليمين مع الشاهد — يعنى حديث ابن عباس — لأفسدته عند الناس قلت يا أبا
عبد الله ، إذا أفسدته فسد ؟

وسيف هذا ثقة ، اتفق الشيخان على الاحتجاج بحديثه . قال على بن المدينى :
سألت يحيى بن سعيد عن سيف بن سليمان فقال : كان عندى ثبأً ممن يصدق ويحفظ
وقال النسائى : وسيف بن سليمان ثقة .

وأعله الطحاوى وقال : إنه منكر وقال : قيس بن سعد لا نعلم يحدث عن عمرو
ابن دينار بشيء .

وهذه علة باطلة ، لأن قيساً ثقة ثبت ، غير معروف بتدليس ، وقيس وعمرو
مكيان في زمان واحد ، وإن كان عمرو أسن وأقدم وفاة منه ، وقد روى قيس عن
عطاء ومجاهد ، وهما أكبر سنّاً وأقدم موتاً من عمرو بن دينار .
==

كَانَ أَصَابَتْ سُهَيْلًا عِلَّةٌ أَذْهَبَتْ بَعْضَ عَقْلِهِ وَنَسِيَ بَعْضَ حَدِيثِهِ ، فَكَانَ سُهَيْلٌ بَعْدُ يُحَدِّثُهُ عَنْ رَبِيعَةَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ .

— الحديث وجملة أنى حديثه إياه مفعول أخبرنى (ولا أحفظه) أى هذا الحديث (قال عبد العزيز وقد كان إلخ) هذا تعليل لعدم حفظه الحديث (فكان سهيل بعد) بضم الدال أى بعد ما ذكر عبد العزيز له ما ذكر (يحديثه) أى الحديث (عن ربيعة عنه عن أبيه) الضميران لسهيل .

قال الحفاظ فى شرح النخبة : وإن روى عن شيخ حديثنا وجهد الشيخ مرويه فإن كان الإنكار جزماً كأن يقول الكذب علىّ أو ما رويت له هذا ، ونحو ذلك رد ذلك الخبر الكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قادحاً —

= وقد روى عن عمرو من هو فى قرن قيس وهو أيوب السخيتانى ، فمن اين جاء إنكار رواية قيس عن عمرو ؟ وقد روى جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن جبير عن ابن عباس قصة المحرم الذى وقصته ناقته ، وهو من أصح الأحاديث .

فقد تبين أن قيساً روى عن عمرو غير حديث ، ولم يعلمها أحد من أئمة الحديث بانقطاع أصلاً ، وقد تابع قيساً محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، ذكره النسائى وأبو داود ، والحديث مروى من وجوه عن ابن عباس ، فهو ثابت ، لا مطمع فى رده بحمد الله .

وقد أعله طائفة بالارسال بأن عمرو بن دينار رواه عن محمد بن على عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

وهذا أيضاً تعليل فاسد لا يؤثر فى الحديث ، لأن راويه عن عمرو مرسلًا إنسان ضعيف ، لا يعترض بروايته على الثقات . قال النسائى : ورواه إنسان ضعيف ، فقال : عن عمرو بن دينار عن محمد بن على مرسل قال : وهو متروك الحديث ، ولا يحكم بالضعفاء على الثقات ، تم كلامه .

٣٥٩٤ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الإسكَنْدَرَانِيُّ أَخْبَرَنَا زِيَادٌ - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سِنَادٍ أَبِي مُضْعَبٍ وَمَعْنَاهُ قَالَ سُلَيْمَانُ : فَلَقِيتُ سُهَيْلًا فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : مَا أَعْرِفُهُ ، فَقُلْتُ لَهُ إِنْ رَبِيعَةَ أَخْبَرَنِي بِهِ عَنْكَ ، قَالَ : فَإِنْ كَانَ رَبِيعَةُ أَخْبَرَكَ عَنِّي فَحَدَّثَ بِهِ عَنْ رَبِيعَةَ عَنِّي .

— في واحد منهما للعارض أو كان جرده احتمالاً كأن يقول : ما أذكر هذا الحديث أولاً أعرفه قبل ذلك الحديث في الأصح وهو مذهب جمهور أهل الحديث وأكثر الفقهاء لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ .

وفي هذا النوع صنف الدارقطني كتاب « من حدث ونسى » وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا بأحاديث فلما عرضت عليهم لم يعذروها لكونهم لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا يروونها عن الذين رويها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين .

== وهذه العلل وأمثالها تعنت ، لا تترك لها الأحاديث الثابتة ، ولو تركت السنن بمنزلها لوجد السبيل إلى ترك عامة الأحاديث الصحيحة الثابتة بمثل هذه الخيالات . وهذه الطريق في مقابلها طريق الأصوليين ، وأكثر الفقهاء أنهم لا يلتفتون إلى علة للحديث إذا سلمت طريق من الطرق منها ، فإذا وصله ثقة ، أو رفعه ، لا يبالون بخلاف من خالفه ولو كثروا .

والصواب في ذلك : طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلمه وهو النظر والتمهر في العمل والنظر في الواقفين والرافعين والرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بمديشه ، إلى غير ذلك من الأمور التي يحزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع وباتفاقها في موضع آخر لا يرتضون طريق هؤلاء ، ولا طريق هؤلاء . =

٣٥٩٥ - حدثنا أحمد بن عبد الله أخبرنا عمار بن شعيب بن عبد الله [عبيد الله] بن الزبيد العنبري حدثني أبي قال سمعت جدّي الزبيد

— قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل قال فاقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه ، فقلت إن ربيعة حدثني عنك هكذا ، فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عن أبي حدثته عن أبي به ونظائره كثيرة انتهى كلامه مع زيادات عليه من شرحه .

(أخبرنا عمار بن شعيب) بالثناء المثلثة وهو بالتصغير . قال الحافظ عبد الغنى ابن سعيد في كتاب مشقبه النسبة : شعيب بالباء معجمة من تحتها بواحدة واسع وشعيب بالثناء قليل ، منهم شعيب بن عبد الله بن الزبيد بن ثعلبة روى عنه ابن وهب وغيره . وشعيب بن مطر وعمار بن شعيب حدث عنه أحمد بن عبد الله انتهى كلامه مختصراً .

وقال الذهبي في كتاب المختلف والمشتبه : شعيب كثير وبمثلثة شعيب بن عبد الله بن الزبيد بن ثعلبة عن آباءه انتهى مختصراً (ابن عبد الله بن الزبيد) —

= والمقصود أن هذا الأصل قد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وسعد بن عباد ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وسرق ، وعمار بن حزم ، وجماعة من الصحابة ، وعمر بن شعيب مراسلاً ومتصلاً ، والمنقطع أصح وأبو سعيد الخدري وسهل بن سعد .

حديث ابن عباس . رواه مسلم .

وحديث أبي هريرة : حسن ، صححه أبو حاتم الرازي .

وحديث جابر : حسن ، وله علة ، وهى الإرسال ، قاله أبو حاتم الرازي :

وحديث زيد بن ثابت : صححه أبو زرعة وأبو حاتم ، رواه سهيل عن أبيه عن

زيد بن ثابت « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين » =

يَقُولُ : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَيْشًا إِلَى بَنِي الْعَنْبَرِ فَأَخَذُوهُمْ بِرُكْبَةٍ مِنْ نَاحِيَةِ الطَّائِفِ ، فَاسْتَأْفَوْهُمْ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَكَبْتُ فَسَبَقْتُهُمْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ أَتَانَا جُنْدُكَ فَأَخَذُونَا وَقَدْ كُنَّا أَهْلًا لَنَا وَخَضَرْنَا آذَانَ النَّعَمِ ، فَلَمَّا قَدِمَ بَلْعَنْبَرُ [بِالْعَنْبَرِ] ، قَالَ لِي نَبِيُّ اللَّهِ

— بموحدتين مصغراً ابن ثعلبة (فأخذوهم) أى بنى العنبر (بركبة) بضم الراء وسكون الكاف وفتح الموحدة بلفظ ركبة الرجل واد من أودية الطائف .

وقال الزخشرى : مفازة على يومين من مكة يسكنها اليوم عدوان .

وقال الواقدى : هو بين غمرة وذات عرق كذا فى مراصد الاطلاع (وقد كنا أسلمنا) الواو للاحال (وخضرنّا آذان النعم) قال الخطابى يقول قطعنا أطراف آذانها وكان ذلك فى الأموال علامة بين من أسلم وبين من لم يسلم ، والخضرمون قوم أدركوا الجاهلية وبقوا إلى أن أسلموا . ويقال : إن أصل الخضرمة خلط —

== وحديث سعد بن عباد : رواه الترمذى والشافعى وأحمد .

وحديث سرق : رواه ابن ماجه وتفرد به . وله علة هى رواية ابن البيهانى عنه

وحديث الزبيب : حسن ، رواه عنه شعيب بن عبد الله بن الزبيب العنبرى حدثنى

أبى قال : سمعت جدى الزبيب ، وشعيب : ذكره ابن حبان فى الثقات .

وحديث عمرو بن شعيب : رواه مسلم بن خالد الزنجى عن ابن جريج عن

عمرو « أن رسول الله صلى عليه وسلم قضى باليمن مع الشاهد » منقطعاً ، وهو

الصحيح .

وحديث أبى سعيد : رواه الطبرانى فى معجمه الصغير بإسناد ضعيف .

وحديث سهل بن سعد : رواه أبو بكر بن أبى شيبة ، وهو ضعيف عن أبى حازم

عن سهل : فالعمدة على الأحاديث الثابتة ، وبقيتها شواهد لا تضر .

==

صلى الله عليه وسلم : هَلْ لَكُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّكُمْ أَسْلَمْتُمْ قَبْلَ أَنْ تَتَّخِذُوا
[تَتَّخِذُوا] فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : مَنْ بَيَّنَّتْكَ ؟ قُلْتُ [قَالَ]
سَمَرَةٌ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْعَنْبَرِ وَرَجُلٌ آخَرُ سَمَّاهُ لَهُ ، فَشَهِدَ الرَّجُلُ وَأَبَى
سَمَرَةٌ أَنْ يَشْهَدَ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أَبَى أَنْ يَشْهَدَ لَكَ
فَتَحْلِفُ مَعَ شَهِدِكَ الْآخَرِ ، فَقُلْتُ [قُلْتُ] نَعَمْ فَاسْتَحْلَفَنِي فَحَلَفْتُ بِاللَّهِ
أَقَدْ أَسْلَمْنَا [أَسْلَمْنَا يَا ه] يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، وَخَضَرْنَا مِنْ آذَانِ النَّعَمِ ، فَقَالَ
نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اذْهَبُوا فَقَاسِمُوهُمْ أَنْصَافَ الْأَمْوَالِ وَلَا تَمَسُّوا
ذَرَارِيَهُمْ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُحِبُّ ضَلَالَةَ الْعَمَلِ مَا رَزَيْنَاكُمْ [زَرَيْنَاكُمْ]
عِقَالًا : قَالَ الرَّبِيبُ : فَدَعَيْتِي أُمِّي فَقَالَتْ : هَذَا الرَّجُلُ أَخَذَ زِرْبِيَّتِي

— الشيء بالشيء انتهى (فلما قدم بالعنبر) هو مخفف بنى العنبر (فشهد الرجل) أى
على إسلامهم (وأبى) أى امتنع (اذهبوا) الخطاب للجيش (فقاسمهم أنصاف
الأموال) قال فى فتوح الودود : هذا يدل على أنه جعل البين مع الشاهد سبباً
للمصلحة والأخذ بالوسط بين المدعى والمدعى عليه لا أنه قضى بالدعوى بهما انتهى
(ذراريهم) جمع ذرية (لولا أن الله تعالى لا يحب ضلالة العمل) أى بطلانه
وضياعه وذهاب نفعه ، يقال ضل اللبن فى الماء إذا بطل وتلف .

قال فى فتوح الودود : الظاهر أن المراد ضياع عمل الجيش (ما رزيناكم)
بتقديم الرأء المهمة على الزاى المعجزة أى ما نقصناكم ، وهذا خطاب لبني العنبر
قال الخطابي : اللغة الفصيحة ما رزناكم بالهمز يقول ما أصبناكم من أموالكم
عقالا انتهى . وفى بعض النسخ ما رزيناكم بتقديم المعجزة على المهمة وهو غلط
(زريتي) بكسر معجزة وفتح وتضم ثم مهلة ساكنة ثم موحدة مكسورة —

فَانْصَرَفْتُ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْنِي فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ لِي احْبِسْهُ ،
فَأَخَذْتُ بِتَلْبِيئِهِ وَقُمْتُ مَعَهُ مَكَانَنَا ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْنَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَائِمِينَ فَقَالَ : مَا تُرِيدُ بِأَسِيرِكَ ؟ فَأَرْسَلْتُهُ مِنْ يَدَيَّ ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِلرَّجُلِ : رُدَّ عَلَى هَذَا زُرِّيَّةَ أُمِّهِ الَّتِي أَخَذْتَ مِنْهَا ،
قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّهَا خَرَجَتْ مِنْ يَدَيَّ ، قَالَ : فَاخْتَلَعَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ سَيْفَ الرَّجُلِ فَأَعْطَانِيهِ فَقَالَ لِلرَّجُلِ : اذْهَبْ فَرِزْهُ أَصْعَامًا مِنْ كَعَامٍ ،
قَالَ : فَرَزَادَتِي أَصْعَامًا مِنْ شَعِيرٍ .

— ثم تحمية مشددة مفتوحة ثم تاء تأنيث الطنفسة ، وقيل البساط ذو الخمل وجمعها
زرابى كذا فى فتح الودود ومرفاة الصمود (احبسه) أى الرجل .

(فأخذت بتلبئيه) قال فى النهاية : أخذت بتلبئيب فلان إذا جمعت عليه
ثوبة الذى هو لابسها وقبضت عليه تجره ، والتلبئيب جمع ما فى موضع اللبب
فى القاموس اللبب المنحدر كاللبة وموضع القلادة من الصدر من ثياب الرجل ،
ويقال كَبَيْتُ الرجل إذا جعلتُ فى عنقه ثوباً أو غيره وجردته به انتهى (فاختلع
نبي الله صلى الله عليه وسلم سيف الرجل فأعطانيه الخ) أى صالح بينهما على
ذلك ، ولعل الأصح كانت معلومة ، قاله فى فتح الودود .

قال الخطابى : وفى هذا الحديث استعمال اليمين مع الشاهد فى غير الأموال إلا
أن إسفاده ليس بذاك ، وقد يحتمل أيضاً أن يكون اليمين قد قصد بها هاهنا
الأموال ، لأن الإسلام بعصم الأموال كما يحقن الدم . وقد ذهب قوم من العلماء
إلى إيجاب اليمين مع البينة العادلة . كان شريح والشعبي والنخعي يرون أن
يستحلف الرجل مع بيعة ، وهو قول سوار بن عبد الله القاضى انتهى .

قال المنذرى قال الخطابى : إسفاده ليس بذاك ، وقال أبو عمر النخعى : إنه
حديث حسن . هذا آخر كلامه وقد روى القضاء بالشهادة واليمين عن رسول الله —

٢٣ — باب الرجلين يدعيان شيئا وليس بينهما بيعة

٣٥٩٦ — حدثنا محمد بن منهل الضيرب أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بريدة عن أبيه عن جده أبي موسى الأشعري « أن رجلين ادعيا بغير أو دابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بيعة ، فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما »

— صلى الله عليه وسلم من رواية عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عمر وسعد ابن عباد والمغيرة بن شعبة وجاعة من الصحابة رضى الله عنهم . زبيب بضم الزاى المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء موحدة أيضاً ، ثم ذكر بعضهم أنه من الأسماء المفردة ، وفيما قاله نظر ، ففي الرواة من اسمه زبيب على خلاف فيه ، وقد قيل في زبيب بن ثعلبة أيضاً زبيب بالنون انتهى كلام المفردى .

(باب الرجلان يدعيان شيئاً وليس بينهما بيعة)

(ليست لواحد منهما بيعة) قال في فتح الودود : أى بعينه بل لها أولاً بيعة أصلاً (فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما) أى قسمه بينهما نصفين . قال الخطابي : يشبه أن يكون هذا البعير أو الدابة كان فى أيديهما معاً فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لاستوائهما فى الملك باليد ولولا ذلك لم يكونا —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

خالفه سعيد بن أبي عروبة فى إسناذه ومثته ، ثم ساقه من حديث سعيد عن قتادة عن سعيد بن أبي بريدة عن أبيه عن أبي موسى « أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فى دابة ، ليست لواحد منهما بيعة ففضى بهما بينهما نصفين » ثم قال إسناد هذا الحديث جيد .

٣٥٩٧ — حدثنا الحسن بن علي أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا عبد
الرحيم بن سليمان عن سعيد بإسناده وممنه .

٣٥٩٨ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا حجاج بن منهال أخبرنا همام
عن قتادة بمعنى إسناده « أن رجلين ادعيا بغيرا على عهد النبي صلى الله

— بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد غيرهما انتهى .

قال القارى : أو في يد ثالث غير منازع لهما انتهى . قال المذرى : وأخرجه
النسائي وابن ماجه .

== والجديث الذى أنكره النسائي : قد أخرجه أبو داود من غير طريق محمد بن
كثير ، أخرجه بإسناد كلهم ثقات . رواه من حديث همام عن قتادة عن سعيد بن أبي
ردة عن أبيه عن أبي موسى ورواه الضعاك بن حمزة عن قتادة عن أبي مجاز عن
أبي ردة عن أبيه عن أبي موسى ، وروى عن حماد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن
أنس عن أبي ردة عن أبي موسى وقيل : عن حماد عن قتادة عن النضر عن بشير
ابن نهيك عن أبي هريرة ، قال البيهقي . وليس بمحفوظ .

قال : والأصل في هذا الباب : حديث سماك بن حرب عن تميم بن طرفة « أن
رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بغير فأقام كل واحد منهما شاهدين
فقضى به بينهما نصفين » وهذا منقطع .

وقال الترمذى في كتاب العلل : سألت محمد بن إسماعيل عن حديث سعيد بن أبي
ردة عن أبيه في هذا الباب ؟ فقال : يرجع هذا الحديث إلى حديث سماك بن حرب عن
تميم بن طرفة . قال محمد : روى حماد بن سلمة قال قال سماك بن حرب : أنا حدثت
أبا ردة بهذا الحديث ثم كلامه .

وقد رواه غندر عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن أبي ردة عن أبيه مرسلا ،
قال البيهقي وإرسال شعبة له كالدلالة على صحة ما قال البخارى .

عليه وسلم فَبَعَثَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ .

— (فبعث كل واحد منهما شاهدين) أى أقامهما (فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين) قال ابن رسلان : يحتمل أن تكون القصة في حديث أبي موسى الأول والثاني واحدة إلا أن البيهقي لما تعارضتا تساقطتا وصارتا كالعدم ، ويحتمل أن يكون أحدهما في عين كانت في يديهما والآخر كانت العين في يد ثالث لا يدعيها ، بدليل ما وقع في رواية للنسائي « ادعيا دابة وجداها عند رجل فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من يد الثالث ودفع إليهما » قال وهذا أظهر ، لأن حمل الإسنادين على معنيين متعددين أرجح من حملهما على معنى واحد ، لأن القاعدة ترجح ما فيه زيادة علم على غيره انتهى .

وقال الخطابي : وهذا الحديث مروي بالإسناد الأول إلا أن في الحديث المتقدم أنه لم يكن لواحد منهما بيعة وفي هذا أن كل واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل أن يكون القصة واحدة إلا أن الشهادات لما تعارضت تساقطت فصارا كمن لا بيعة له ، وحكم لهما بالشيء نصفين بينهما لاستقوائهما في اليد . ويحتمل أن يكون البعير في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزع الشيء من يد المدعى عليه ودفع إليهما .

واختلف العلماء في الشيء يكون في يدي الرجل فيقتدعاها اثنان ويقيم كل واحد منهما بيعة ، فقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه : يقرع بينهما فن خرجت له القرعة صار له ، وكان الشافعي يقول به قديماً ثم قال في الجديد فيه قولان أحدهما يقضى به بينهما نصفين ، وبه قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري ، والقول الآخر يقرع بينهما وأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم —

٣٥٩٩ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خِلَاسٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَتَاعٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اسْتَهِمَا عَلَى الْيَعِينِ مَا كَانَ [مَا كَانَا] أَحَبَّا ذَلِكَ أَوْ كَرِهًا » .

— يقضى له به . وقال مالك : لا أحكم به لواحد منهما إذا كان في يد غيرهما ، وحكى عنه أنه قال هو لأعدلها شهوداً وأشهرهما بالصلاح . وقال الأوزاعي : يؤخذ بأكثر البينتين عدداً . وحكى عن الشعبي أنه قال هو بينهما على حصص الشهود انتهى كلام الخطابي .

قال المفزرى : وأخرجه النسائى وقال هذا خطأ ، ومحمد بن كثير هذا هو المصيصى وهو صدوق إلا أنه كثير الخطأ ، وذكر أنه خولف في إسفاده ومتمنه . هذا آخر كلامه ولم يخرج به أبو داود من حديث محمد بن كثير وإنما أخرجه بإسناد رجاله كلهم ثقات .

(عن خلاص) بكسر أوله وتخفيف اللام ابن عمرو الهجرى بفتححتين البصرى ثقة وكان يرسل من الثانية (استهما) أى اقترعا (ما كان) وفى بعض النسخ ما كانا بصيغة التثنية . قال بعض الأعاضم فى تعليقات السنن : لفظة « ما » فى ما كان مصدر أى مفعول مطلق لكان ، كما فى قوله تعالى ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾ والتقدير أى غناء أغنى عنه ماله وكسبه . وكان هذه تامة والضمير فيها هائد إلى الاستهام الذى يتضمنه قوله صلى الله عليه وسلم « استهما » وجملة « أحبا ذلك أو كرها » كالتفسير لجملة ما كان ، والفرض من زيادة المفسر والمفسر تقرير المعنى السابق وتوكيده .

— والمعنى أىّ كون كان الاستهام المذكور أى سواء أحببنا ذلك الاستهام أو كرهناه . والحاصل أنهما يستهمان على التمين لا محالة وعلى كل تقدير سواء كان الاستهام المذكور محبوباً لهما أو مكروها لهما . وما فى بعض النسخ ما كانا بصيغة التثنية فهو أيضاً صحيح ، وضمير التثنية يرجع إلى الرجلين المدعيين ، والتقدير أىّ كون كان المدعيان المذكوران أى سواء أحببنا ذلك الاستهام أو كرهناه والله أعلم انتهى (أحببنا ذلك أو كرهنا) أى مختارين لذلك بقلبيهما أو كارهين .

قال الخطابى : معنى الاستهام هاهنا الاقتراع ، يريد أنهما يقترعان فأيهما خرجت له القرعة حلف وأخذ ما ادعاه وروى ما يشبه هذا عن على رضى الله عنه قال حنش بن المعتمر أتى على ببغل وجد فى السوق يباع فقال رجل هـذا ببغلى لم أبع ولم أهب ونزع على ما قال بخمسة يشهدون ، قال وجاء رجل آخر يدعيه يزعم أنه بغله وجاء بشاهدين ، فقال على رضى الله عنه إن فيه قضاء وصلاحاً وسوف أبين لكم ذلك كله ، أما صاحبه أن يباع البغل فيقسم ثمنه على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا سهمان ، وإن لم يصطلحوا إلا القضاء فإنه يحلف أحد الخصمين أنه بغله ما باعه ولا وهبه ، فإن تشاحتما فأيكما يحلف أقرعت بينهما على الحلف فأيكما قرع حلف ، قال فقضى بهذا وأنا شاهد انتهى .

قال الكرماني : وإنما يفعل الاستهام والاقتراع إذا تساوت درجاتهم فى أسباب الاستحقاق مثل أن يكون الشئ فى يد اثنين كل واحد منهما يدعى كله فيريد أحدهما أن يحلف ويستحق ، ويريد الآخر مثل ذلك ، فهقرع بينهما ، فن خرجت له حلف واستحقته انتهى .

قال فى شرح المشكاة : صورة المسألة أن رجلين إذا تداعيا متاعاً فى يد ثالث ولم يكن لهما بينة ، أو لكل واحد منهما بينة وقال الثالث لا أعلم بذلك يعنى أنه لكما أو لغيركما فحكهما أن يقرع بين المتداعيين فأيهما خرجت له القرعة —

— يحلف معها ويقضى له بذلك المتاع ، وبهذا قال على . وعند الشافعى يترك في يد الثالث . وعقد أبى حنيفة يجعل بين المتداعيين نصفين .

وقال ابن الملك ويقول على قال أحد والشافعى فى أحد أقواله ، وفى قوله الآخر ، وبه قال أبى حنيفة أيضاً لأنه يجعل بين المتداعيين نصفين مع يمين كل منهما ، وفى قول آخر يترك في يد الثالث انتهى .

وقال الشوكانى : لو تنازع رجلان فى عين دابة أو غيرها فادعى كل واحد منهما أنها ملكه دون صاحبه ولم يكن بينهما بينة ، وكانت العين فى يديهما ، فكل واحد مدع فى نصف ومدعى عليه فى نصف ، أو أقام البينة كل واحد على دعواه تساقطتا وصارتا كالعدم وحكم به الحاكم نصفين بينهما لاستوائهما فى اليد وكذا إذا لم يقيما بينة ، وكذا إذا حلفا أو نسكلا انتهى .

وأما قوله « أحبا أو كرها » فقال الحافظ فى الفتح : قال الخطابى وغيره : الإكراه هنا لا يراد به حقيقة لأن الإنسان لا يكره على اليمين ، وإنما المعنى إذا توجهت اليمين على اثنين وأرادا الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الإكراه أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستحباب ، وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالنشهى بل بالقرعة ، وهو المراد بقوله فليستهما أى فليقرعا .

وقيل صورة الاشتراك فى اليمين أن يتنازع اثنان عيناً ليست فى يد واحد منهما ولا بينة لواحد منهما فمقرع بينهما فن خرجت له القرعة حلف واستحقها وبؤيده حديث أبى هريرة من طريق أبى رافع .

وفى رواية البخارى عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم فى اليمين أيهم يحلف فيحتمل أن تكون قصة أخرى ، فهكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين فى أيديهم مثلاً ، وأنسكروا ولا بينة للمدعى عليهم فتوجهت عليهم اليمين ، فتسارعوا إلى الحلف —

٣٦٠٠ - حدثنا أحمد بن حنبل وسلمة بن شبيب قالاً حدثنا عبد الرزاق قال أحمد قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كره الاثنان اليمين أو استحباها فليستهما عليهما » .

قال سلمة قال أخبرنا معمر وقال « إذا أكره الاثنان على اليمين »

— والحلف لا يقع معتبراً إلا بقلقين المحلف ، فمقطع النزاع بينهم بالقرعة ، فن خرجت له بدأ به انتهى .

وقال البيهقي في بيان معنى الحديث إن القرعة في أيهما تقدم عند إرادة تحليف القاضى لهما وذلك أنه يحلف واحداً ثم يحلف الآخر فإن لم يحلف الثانى بعد حلف الأول قضى بالعين كلها للحالف أولاً ، وإن حلف الثانى فقد استويا في اليمين فتكون العين بينهما كما كانت قبل أن يحلفا .

وقد حمل ابن الأثير في جامع الأصول الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسم . قال الشوكاني : وهو بعيد وترويه الرواية بلفظ فليستهما عليها أى على اليمين .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

(قال أحمد) أى ابن حنبل (قال) أى عبد الرزاق ، فأحمد قال في روايته عن عبد الرزاق حدثنا معمر . وقال سلمة في روايته عن عبد الرزاق أخبرنا معمر (إذا كره الاثنان اليمين أو استحباها) قال في فتح الودود : أى نكلا اليمين أو حلفا جميعاً والمتاع فى يديهما أو فى يد ثالث انتهى (فليستهما عليها) أى على اليمين (قال سلمة قال) أى عبد الرزاق (إذا أكره) بصيغة الجهمول (الاثنان على اليمين) أى فليستهما عليها .

٣٦٠١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ يَسْنَادُ ابْنِ مِنْهَالٍ مِثْلَهُ قَالَ « فِي دَابَّةٍ وَلَيْسَ لَهَا بَيِّنَةٌ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَهْمَا عَلَى الْيَمِينِ » .

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف .

(حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ) هذا الحديث وقع في بعض النسخ بعد حديث محمد بن منهل وقبل حديث أحمد بن حنبل وسلمة بن شبيب وهو الظاهر كما لا يخفى (فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستهما على اليمين) أى اقترعا عليهما .

قال القارى : ويمكن أن يكون معناه استهما نصفين على يمين كل واحد منكما انتهى .

قال الشوكانى : وجه القرعة أنه إذا تساوى الخصمان فترجع أحدهما بدون مرجح لا يسوغ ، فلم يبق إلا المصير إلى ما فيه القسوية بين الخصمين وهو القرعة وهذا نوع من التسوية للمأمور بها بين الخصوم . وقد طول أئمة الفقه الكلام على قسمة الشيء المتنازع فيه بين متنازعيه إذا كان في يد كل واحد منهم أو في يد غيرهم مقربة لهم وأما إذا كان في يد أحدهما فالقول قوله واليمين علمه والبينة على خصمه ، وأما القرعة في تقديم أحدهما في الحلف ، فالذى في فروع الشافعية أن الحاكم يعين لليمين منهما من شاء على ما يراه . قال البرماوى : لكن الذى ينهى العمل به هو القرعة للحديث انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

٢٤ - باب اليمين على المدعى عليه

٣٦٠٢ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ
عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ : « كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » .

(باب اليمين على المدعى عليه)

(قضى باليمين على المدعى عليه) ولفظ مسلم من طريق ابن جريج عن ابن
أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو يعطى الناس
بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » .
وفي فتح الباري : وأخرج الطبراني من رواية سفيان عن نافع بن عمر عن
ابن عمر بلفظ « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه »

وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ « ولكن البينة على الطالب
واليمين على المطالب »

وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وعثمان بن
الأسود عن ابن أبي مليكة قال : كنت قاضياً لابن الزبير على الطائف فذكر
قصة المراتين ، فكتبت إلى ابن عباس فكتب إلى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال وفيه « ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر » وهذه
الزيادة ليست في الصحيحين وإسنادها حسن انتهى .

قال النووي : فيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدهمه بمجرد دعواه بل يحتاج
إلى بينة أو تشديق المدعى عليه فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك ، وقد بين
صلى الله عليه وسلم الحكم في كونه لا يعطى بمجرد دعواه لأنه لو كان أعطى بمجرد دعاها —

٢٥ - باب كيف اليمين

٣٦٠٣ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ
عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
- يَمْنَى لِرَجُلٍ حَلْفَهُ : أَخْلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدَكَ شَيْءٌ -
- يَعْنِي الْمُدَّعَى » .

قال أبو داود : أبو يحيى انمؤه زياد كوفي ثقة .

- لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولا يمكن المدعى عليه أن يصون ماله ودمه ،
وأما المدعى فيمكنه صيانتهما باليمين .

وفيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور على أن اليمين تتوجه على كل من ادعى
عليه حق سواء كان بينه وبين المدعى اختلاط أم لا .

وقال مالك وأصحابه والفقهاء السبعة وفقهاء المدينة إن اليمين لا تتوجه إلا
على من بينه وبينه خلطة لئلا يبتذل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مراراً في اليوم
الواحد ، فاشتربت الخلطة دفماً لهذه المفسدة واختلفوا في تفسير الخلطة فقيل هي
معرفة بمعاملته ومدايفته بشاهد أو بشاهدين ، وقيل تكفي الشبهة ، وقيل هي
أن تليق به الدعوى بمثلها على مثله ودليل الجمهور هذا الحديث ولا أصل لذلك
الشرط في كتاب ولا سنة ولا إجماع انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(باب كيف اليمين)

أى على المدعى عليه (حلفه) بتشديد اللام أى أراد تحليفه والجملة صفة رجل
(احلف) بصيغة الأمر (بالله الذى لا إله إلا هو) قال فى فتوح الودود : تغلظ
اليمين بذكر بعض الصفات (ماله) أى ليس للمدعى (يعنى المدعى) أى يريد -

٢٦ — باب إذا كان المدعى عليه ذمياً أيحلف

٣٦٠٤ — حدثنا محمد بن عيسى أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن شقيق عن الأشعث قال : « كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجددني فقدمته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : أَلَاكَ بَيْدَةٌ ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ لِلْيَهُودِيِّ : اْحْلِفْ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفُ وَيَذْهَبُ بِمَالِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ » .

— النبي صلى الله عليه وسلم بالضمير الجرور في قوله ماله المدعى ، وفي بعض النسخ المدعى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده عطاء بن السائب وفيه مقال . وقد أخرجه البخاري حديثاً مقروناً .

(باب إذا كان المدعى عليه ذمياً أيحلف)

بصفة المجهول من التحليف .

(فجددني) أي أنكر على (فقدمته) بالتشديد أي جئت به ورافعت أمره (قال لليهودي احلِف) في شرح السنة فيه دليل على أن الكافر يحلف في الخصومات كما يحلف المسلم (إذا) بالتعنين هكذا بالتعنين في جميع النسخ . قال في مغنى اللبيب : قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، فالجزاء نحو أن يقال آتيك فتقول إذن أكرمك أي إن أتيتني إذن أكرمك ، وقال الله تعالى : ﴿ مَا تَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ الآية . وأما لفظ إذا عند الوقف عليها فالصحيح أن نونها تبدل ألفاً وقيل : يوقف — (٤ — عون المعبود ١٠)

٢٧ — باب الرجل يحلف [يحلف الرجل] على علمه فيما غاب عنه
٣٦٠٥ — حدثنا محمود بن خالد أخبرنا القريشي أخبرنا الحارث بن
سليمان حدثني كزادوس عن الأشعث بن قيس « أن رجلاً من كندة

— بالنون ، فالجمهور يكتبونها في الوقف بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ،
والمأزني والمبرد بالنون انتهى مختصراً (يحلف) بالنصب (بمالي) أى بأرضي
(فأنزل الله ﴿ إن الذين ﴾ الخ) .

قال الطيبي : فإن قلت كيف يطابق نزول هذه الآية قوله إذا يحلف ويذهب
بمالي ، قلت : فيه وجهان ، أحدهما كأنه قول للأشعث ليس لك عليه إلا
الحلف ، فإن كذب فعليه وباله ، وثانيهما لمسل الآية تذكير لليهودي بمثلها في
التوراة من الوعد انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه أتم منه ،
وأخرجه مسلم بغيره .

(باب الرجل)

المدعى عليه (يحلف) بالهفاء للمفعول من التحليف أو بصيغة المعروف من
باب ضرب ، والأول أولى (على علمه) أى على علم الرجل المدعى عليه أى على
حسب علمه ومطابقته ، فالضمير الجرور يؤول إلى الرجل المدعى عليه ، وذلك
أى تحليفه على علمه إنما هو (فيما غاب) أى في المعاملة التي غابت (عنه) أى عن
الرجل المدعى عليه ، ولم يرتكبه المدعى عليه لذلك بل ارتكبه غيره بأن عوملت
تلك المعاملة في غيبته وهو لا يعلمها بحقيقتها ، فحينئذ لا يحلفه المدعى على البت
والقطع بل إنما يحلفه على حسب علمه بأن يقول له المدعى احلف بهذا الوجه والله
إني لا أعلم أن الشيء الغلاني الذي ادعاه المدعى على هو ملكه قد أخذه منه أبى
أو أخى مثلاً ظلماً وعدواناً .

وَرَجُلًا مِنْ حَضْرَمَوْتَ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَرْضِ الْيَمَنِ ، فَقَالَ الْخَضْرَمِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَرْضِي اغْتَصَبْنِيهَا أَبُو هَذَا وَهِيَ فِي يَدِهِ ، قَالَ [فَقَالَ] هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ ؟ قَالَ : لَا وَلَكِنْ أَحْلَفُهُ وَاللَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنْ [أَنَّهَا] أَرْضِي اغْتَصَبْنِيهَا أَبُوهُ ؟ فَتَهَيَّأَ السَّكَنْدِيُّ - يَعْنِي لِلْيَمَنِ - وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

٣٦٠٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ مِنْ سِمْكَاتٍ مِنْ عُلُقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ بْنِ حُجْرٍ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ الْخَضْرَمِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ كَانَتْ لِأَبِي ، فَقَالَ

- (حدثني كردوس) بضم الكاف وسكون الراء قال في التقريب : واختلف في اسم أبيه وهو مقبول من الثالثة (من كندة) بكسر فسكون أبو قبيلة من اليمن (من حضرموت) بسكون الضاد والواو بين فتحات وهو موضع من أقصى اليمن (فقال الخضرمي) نسبة إلى حضرموت (أبو هذا) أي أبو هذا الرجل السكندى (وهى أى الأرض) فى يده (أى الآن) (ولكن أحلفه) بتشديد اللام (والله ما يعلم) قال الطيبي : هو اللفظ المحلوف به أى أحلفه بهذا ، والوجه أن تكون الجملة القسمية منصوبة المحل على المصدر ، أى أحلفه هذا الحلف (أن أَرْضِي) بفتح همزة أن ، وفى بعض النسخ أنها أَرْضِي (فتهاى السكندى) أى أراد أن يخلف (وساق الحديث) ليس هذا اللفظ فى بعض النسخ . والحديث فيه دليل على أنها إذا ظلمت يمين العلم وجبت . قاله فى الفيل . والحديث سكت عنه المفردى .

(إن هذا غلبنى) أى بالنصب والتمدى (على أرض كانت لأبى) أى كانت -

السكندی : هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضري : ألك بيضة ، قال : لا ، قال : فلك يمينه ، قال : يا رسول الله إنه فاجر ليس بيالي ما حلف ليس يتورع من شيء ، فقال : ليس لك منه إلا ذلك .

— ملكا له (في يدي) أي تحت تصرفي (ليس له) أي للسكندی (فلك يمينه) أي يمين السكندی (قال) أي الحضري (إنه) أي السكندی (فاجر) أي كاذب (ليس بيالي ما حلف) وفي بعض النسخ بما حلف عليه ، والجملة صفة كاشفة لفاجر (إلا ذلك) أي ما ذكر من اليمين .

قال الخطابي : فيه من الفقه أن المدعى عليه يبرأ باليمين من دعوى صاحبه ، وفيه أن يمين الفاجر كيمين البر في الحكم انتهى .

قال الشوكاني : وفي هذا دليل على أنه لا يجب للفرع على غريمه اليمين المردودة ، ولا يلزمه التكفيل ، ولا يحمل الحكم عليه بالملزمة ولا بالحبس . ولكنه قد ورد ما يخص هذه الأمور من عموم هذا الفن ، منها ما ورد في جواز الحبس لمن استحققه كما سيجيء بعد الأبواب والله أعلم .

واعلم أن في حديث الباب أن الخصومة بين رجلين غير الأشعث بن قيس أحدهما حضري والآخر كندى . وفي حديث الباب المتقدم أن الأشعث هو أحد الخصمين والآخر رجل من اليهود ، ويمكن الجمع بالحل على تعدد الواقعة والله تعالى أعلم .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى انتهى . قلت : وأخرجه مسلم وزاد « فانطلق ليحلف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أدبر الرجل أما لنن حلف على ماله لياكله ظلماً لهاتين الله وهو عنه معرض .

٢٨ - باب الذمي كيف يستحلف

٣٦٠٧ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر بن الزهري قال أخبرنا رجل من مزينة ونحن عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني لليهود : « أنشدكم بالله الذي أنزل القوراة على موسى ما تجدون في القوراة على من زنا ؟ وساق الحديث في قصة الرجم » .

٣٦٠٨ - حدثنا عبد العزيز بن يحيى أبو الأصبغ حدثني محمد - يعني ابن سلمة - عن محمد بن إسحاق عن الزهري بهذا الحديث وبإسناده قال حدثني رجل من مزينة ممن كان يتبع العلم ويعيه يحدث سعيد بن المسيب ، وساق الحديث بمعناه .

٣٦٠٩ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الأعلى أخبرنا سعيد عن قتادة عن عكرمة . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له - يعني لابن صوريا

(باب الذمي كيف يستحلف)

(أنشدكم بالله) قال في النهاية : نشدتك الله سألتك وأقسمت عليك ، نشدته نشدة ونشداناً ومناشدة (ما تجدون) ما استفهامية أو نافية بتقدير حرف الاستفهام .

قال المنذرى : وأخرجه في الحدود أتم من هذا . والرجل من مزينة مجهول . (ويعيه) أى يحفظه .

(قال له يعني لابن صوريا) بضم الصاد المهملة وسكون الواو وكسر الراء المهملة ممدوداً . وأصل القصة أن جماعة من اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم -

« أَذْكَرُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي نَجَّيَكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ، وَأَقْطَعَكُمْ الْبَحْرَ ، وَظَلَّلَ عَلَيْكُمْ الْغَمَامَ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ التَّورَةَ عَلَى مُوسَى ، أَتَجِدُونَ فِي كِتَابَيْكُمْ الرَّجْمَ ؟ قَالَ : ذَكَرْتَنِي بِعَظِيمٍ وَلَا يَسْمَعُنِي أَنْ أَكْذِبَكَ » وساق الحديث .

٢٩ — باب الرجل يحلف على حقه

٣٦١٠ — حدثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ وَمُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ

— وهو جالس في المسجد فقالوا يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة زنيا فقال انتوني بأعلم رجل مفكم فأتوه بابن سوريا (أذكركم) من العذكير (قال) أي ابن سوريا (ذكرتنى) بتشديد الكاف المفتوحة (أن أكذبك) بفتح الهمزة وكسر الذاال المعجمة يعنى فيما ذكرته لى .

والحديث فيه دليل على جواز تغليظ اليمين على أهل الذمة ، فيقال لليهودي بمثل ما قال صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، ومن أراد الاختصار قال قل والله الذى أنزل العوراة على موسى كما فى الحديث الذى قبله . وإن كان نصرانياً قال والله الذى أنزل الإنجيل على عيسى .
قال المنذرى : هذا مرسل .

(باب الرجل يحلف على حقه)

أى الرجل يحلف على إثبات حقه ولا يضيع ماله بمجرد دعوى أحد ، بل يقيم عليه البينة أو يحلف كما أرشده إليه النبى صلى الله عليه وسلم بقوله « وعليك بالكيس » فيدخل فيه جميع العدا بهر والأسباب والله أعلم (عن بحير) بكسر —

سَيِّفٍ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَقَالَ الْمُقَضِيُّ عَلَيْهِ لَمَّا أَدْبَرَ : حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يُلْوِمُ عَلَى الْعَجْزِ وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ » .

— المهمة ثقة ثبت من السادسة (قضى بين رجلين) أى حكم لأحدهما على الآخر (لما أدبر) أى حين تولى ورجع من مجلسه الشريف (حسبى الله) أى هو كافى فى أمورى (ونعم الوكيل) أى الموكول إليه فى تفويض الأمور ، وقد أشار به إلى أن المدعى أخذ المال منه باطلا (يلوم على العجز) أى على التقصير والتهاون فى الأمور . قاله القارى .

وقال فى فتح الودود : أى لا يرضى بالعجز ، والمراد بالعجز ها هنا ضد الكيس (ولكن عليك بالكيس) بفتح فسكون أى بالاحتياط والحزم فى الأسباب . وحاصله أنه تعالى لا يرضى بالتقصير ولكن يحمد على التيقظ والحزم فلا تسكن عاجزاً وتقول حسبى الله ، بل كن كيساً متيقظاً حازماً (فإذا غلبك أمر الخ) .

قال فى فتح الودود : الكيس هو التيقظ فى الأمور والابتداء إلى التدبير والمصالحة بالنظر إلى الأسباب ، واستعمال الفكر فى العاقبة ، يعنى كان ينبغى لك أن تتيقظ فى ماملتك ، فإذا غلبك الخضم قلت حسبى الله ، وأما ذكر حسبى الله بلا تيقظ كما فعلت فهو من الضعف فلا ينبغى انتهى . ولعل المقضى عليه دين فأداه بفقر بيته فعاتبه النبى صلى الله عليه وسلم على التقصير فى الإثماد . قاله القارى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى . وفى إسناده بقرينة بن الوليد وفيه مقال انتهى —

٣٠ - باب في الدين هل يحبس به

[باب في الحبس في الدين وغيره]

٣٦١١ - حدثنا عبدُ الله بنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ
عَنْ وَبَرِ بْنِ أَبِي دُلَيْلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لِيَ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ »
قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : يُحِلُّ عِرْضَهُ يُغْلَظُ لَهُ ، وَعُقُوبَتَهُ يُحْبَسُ لَهُ .

— قلت : لم يخرجوه الفسائي في السنن بل في عمل اليوم والليلة . قال المزي : حديث
سيف الشامي ولم ينسب عن عوف بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى
بين رجلين الحديث أخرجه أبو داود في القضاء عن عبد الوهاب بن نجدة وموسى
ابن مروان الرقي والنسائي في عمل اليوم والليلة عن عمرو بن عثمان ثلاثتهم عن
بقيّة بن الوليد عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان .

(باب في الدين هل يحبس به)

(لِيَ الْوَاجِدِ) بفتح اللام وتشديد التعتية ، والواجد بالجم أي مطلق القادر
على قضاء دينه (يحل) بضم أوله وكسر ثانيه (عرضه وعقوبته) بالنصب فيهما
على المفعولية ، والمعنى إذا مطلق الفنى عن قضاء دينه يحل للدائن أن يغلظ القول
عليه ويشدد في هتك عرضه وحرمة ، وكذا للقاضي التغليظ عليه وحبسه تأديباً
له لأنه ظالم والظلم حرام وإن قل والله تعالى أعلم (قال ابن المبارك يحل عرضه)
أي قال في تفسير هذا اللفظ (يغلظ) بصيغة المجهول من التغليظ (له) وفي
بعض النسخ عليه (وعقوبته) أي قال في تفسير هذا اللفظ (يحبس له) على
الباء للمفعول .

قال الخطابي : في الحديث دليل على أن المعسر لا يحبس عليه لأنه إنما أباح —

٣٦١٢ — حدثنا معاذ بن أسد أخبرنا النضر بن شميل أخبرنا هر ماس
ابن حبيب - رجل من أهل البادية - عن أبيه عن جده قال : « أتيت
النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال لي الزمه ، ثم قال لي : يا أخا بني
تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك . »

— حبسه إذا كان واجداً ، والمعدم غير واجد فلا حبس عليه . وقد اختلف الناس
في هذا ، فكان شريح يرى حبس الملى والمعدم ، وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي .
وقال مالك : لا حبس على معسر إنما حفظه الإنظار . ومذهب الشافعي أن
من كان ظاهر حاله العسر فلا يحبس ، ومن كان ظاهره اليسار حبس إذا امتنع
من أداء الحق انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

(أخبرنا هرماس) بكسر الهاء وسكون الراء المهملة (رجل) بالرفع بدل
من هرماس (عن جده) ليس هذا اللفظ في بعض النسخ (بغريم) أى مديون
(فقال لي الزمه) بفتح الزاى . فية دليل على جوز ملازمة من له الدين لمن هو
عليه بعد تقرر بحكم الشرع . قال في النيل : وعن أبى حنيفة وأحد وجهى
أصحاب الشافعي فقالوا إنه يسير حيث سار ويجلس حيث جلس غير مانع له من
الاكتساب ويدخل معه داره . وذهب أحمد إلى أن الغريم إذا طلب ملازمة
غريمه حتى يحضر بيئته القريبة أجيب إلى ذلك ، لأنه لو لم يمكن من ملازمته
ذهب من مجلس الحاكم ، وهذا بخلاف البيعة البعيدة .

وذهب الجمهور إلى أن الملازمة غير معمول بها بل إذا قال لي ببيعة غائبة قال
الحاكم لك يمينه أو أخره حتى تحضر بيعتك ، وحلوا الحديث على أن المراد إلزام
غريمك بمراقبتك له بالنظر من بعد ، ولعل الاعتقاد عن الحديث بما فيه من —

٣٦١٣ — حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي أنبأنا عبد الرزاق عن
مَعْنَرٍ عن بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ » .

— المقال أولى من هذا التأويل المتعسف (ما تريد أن تفعل بأسيرك) وزاد ابن ماجه
ثم مر بي آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخى بنى تميم ، وسماء أسيراً باعتبار
ما يحصل له من المذلة بالملازمة له وكثرة تذله عند المطالبة وكأنه يعرض بالشفاعة
قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه . ووقع فى كتاب ابن ماجه عن أبيه عن جده
على الصواب .

وذكره البخارى فى تاريخه الكبير عن أبيه عن جده . وقال ابن أبى حاتم
هرماس بن حبيب العببرى روى عن أبيه عن جده ولجده صحبة ، وذكر أنه سأل
أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن الهرماس بن حبيب العببرى فقالا لا نعرفه
وقال : سألت أبى عن هرماس بن حبيب فقال هو شيخ أعرابى لم يرو عنه غير
الضر بن شمیل ولا يعرف أبوه ولا جده . انتهى كلام المفردى .

وقال المزى فى الأطراف : حبيب التميمى العببرى والد هرماس بن حبيب
عن أبيه أنبت النبي صلى الله عليه وسلم بغيرم لى الحديث أخرجه أبو داود فى
القضاء عن معاذ بن أسد عن الضر بن شمیل عن هرماس بن حبيب عن أبيه عن
جده ، وسقط من كتاب الخطيب أى نسخة من أبى داود عن جده ولا بد منه ،
وأخرجه ابن ماجه فى الأحكام انتهى .

(حبس رجلا فى تهمة) أى فى أداء شهادة بأن كذب فيها أو بأن ادعى
عليه رجل ذنباً أو دهنك لحبسه صلى الله عليه وسلم لمعلم صدق الدعوى بالبيفة ،
ثم لما لم يقم البيفة خلى عنه قاله القارى .

٣٦١٤ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ وَمُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ إِنَّ أَخَاهُ أَوْ عَمَّهُ ، وَقَالَ مُؤَمِّلٌ : « إِنَّهُ قَامَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ : جِيرَانِي بِمَا أَخَذُوا ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خَلُّوْا لَهُ عَنْ جِيرَانِهِ — لَمْ يَذْكُرْ مُؤَمِّلٌ : وَهُوَ يَخْطُبُ » .

— قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى حسن ، وزاد فى حديث الترمذى والنسائى ثم خلى عنه . وجد بهز بن حكيم هو معاوية بن حمدة القشيرى وله محبة ، وقد تقدم الكلام على الاختلاف فى الاحتجاج بحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده انتهى .

وفى أسد الغابة : معاوية بن حمدة القشيرى من أهل البصرة غزا خراسان ومات بها ، وهو جد بهز بن حكيم بن معاوية روى عنه ابنه حكيم بن معاوية . وصلى يحيى بن معين عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده فقال لإسفاذ صحيح إذا كان من دون بهز ثقة انتهى .

(إسماعيل) هو ابن حملة (عن بهز بن حكيم) ابن معاوية بن حمدة القشيرى (عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية (إن أخاه) أى أخا معاوية (أو عمه) شك من الراوى (وقال مؤمل إنه) أى معاوية (جيرانى) جمع جار وهو مفعول مقدم لقوله أخذوا (بما أخذوا) على بناء الفاعل أى بأى وجه أخذ أصحابك جيرانى وقومى وحبسوم ، أو قوله بما أخذوا بصيغة المجهول وجيرانى مفعول مالم بسم فاعله (فأعرض) النبى صلى الله عليه وسلم (ثم ذكر) أى معاوية (شيئاً) أى فى شأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يذكره المؤلف تأديباً وهو مذكور فى رواية أحمد كما سيبنىء (خلوا) أمر من خلى يخلى من التفعيل ، يقال خلى —

— عنه أى تركه (له) أى لمساوية (عن جيرانه) أى اتركوا جيرانه وأخرجوها من الحبس .

وهذا الحديث أخرجه أحمد من عدة طرق ، منها عن إسماعيل بن علية أخبرنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده « أن أباه أو عمه قام إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال جيرانى بم أخذوا ، فأعرض عنه ثم قال أخبرنى بم أخذوا فأعرض عنه ، فقال لئن قلت ذلك لإنهم ليزعمون أنك تنهى عن الفى وتستغلى به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ، فقام أخوه أو ابن أخيه فقال يا رسول الله إنه قال فقال لقد قلةموها أو قائلكم ولئن كنت أفعل ذلك إنه لعلى وما هو عليكم خلوا له عن جيرانه » .

وأخرج من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر عن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال « أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناساً من قومي في تهمة نجسهم فجاء رجل من قومي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال يا محمد علام نجس جيرانى ، فصمت النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقال إن ناساً ليقولون إنك تنهى عن الشر وتستغلى به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول قال فجعلت أعرض بينهما بالكلام مخافة أن يسمعا فيدعوا على قومي دعوة لا يفلحون بعدها أبداً ، فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم به حتى فهمما فقال قد قالوها أو قائلها منهم والله لو فعلت لكان على وما كان عليهم ، خلوا له عن جيرانه » انتهى . وقوله تستغلى به أى تنفرد به والله أعلم (لم يذكر مؤمل وهو يخطب) أى لم يذكر هذا اللفظ . والحديث سكت عنه المنذرى .

٣١ - باب في الوكالة

٣٦١٥ - حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم أخبرنا حمى أخبرنا أبي عن ابن إسحاق عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يحدث قال : « أرذت الخروج إلى خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه وقلت له : إني أرذت الخروج إلى خيبر ، فقال : إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقاً ، فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته . »

(باب في الوكالة)

بفتح الواو وقد تكسر ، وهي في الشرع إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً .

(فإن ابتغى) أى طلب (آية) أى علامة (فضع يدك على ترقوته) بفتح المثناة من فوق وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهي المظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق ، وهما ترقوتان من الجانبين كذا في النهاية . وفي اللغات : مقدم الحلق في أعلى الصدر حيثما يرق فيه النفس .

وفي الحديث دليل على صحة الوكالة ، وفيه أيضاً دليل على استصحاب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها غيرها لمعتمد الوكيل عليها في الدفع ، لأنها أسهل من الكتاب ، فقد لا يكون أحدهما ممن يحسنها ، ولأن الخط يشبهه .

قال المنذرى : في إسفاده محمد بن إسحاق بن هشار .

٣٢ - باب في القضاء

٣٦١٦ - حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْمُتَنَّى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ الْعَدَوِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا تَدَارَأْتُمْ فِي طَرَبِي فَأَجْمَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ » .

٣٦١٧ - حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا

(باب في القضاء)

(إِذَا تَدَارَأْتُمْ) أى تنازعتم (فَأَجْمَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ) قال في الفتح الذى يظهر أن المراد بالذراع ذراع الأدمى فمعتبر ذلك بالمعدل ، وقول المراد ذراع البنيان المقعارف انتهى .

قال النووي : وأما قدر الطريق فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوكة طريقاً مسجلة للمارين فقدرها إلى خيرته والأفضل توسيعها ، وليس هذه الصورة مرادة الحديث ، وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحياءها فإن اتفقوا على شيء فذاك ، وإن اختلفوا فى قدره جعل سبع أذرع ، وهذا مراد الحديث . أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكة وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يسوق على شيء منه وإن قل ، سكن له عمارة ما حواليه من الموات ويمسكه بالإحياء بحيث لا يضر المارين انتهى .

قال المفردى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن صحيح ، وأخرجه الترمذى أيضاً من حديث بشير بن نهيك عن أبي هريرة وقال وهو غير محفوظ ، وذكر أن الأول أصح ، وأخرجه مسلم من حديث عبد الله بن الحارث ختن محمد بن سيرين انتهى كلام المفردى .

اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَنْ يَفْرَزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ فَلَا يَنْفَعُهُ ، فَنَكَسُوا ،
فَقَالَ : مَا لِي أَرَاكُمْ قَدْ أَعْرَضْتُمْ لِأَلْقِيَتِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ .
قال أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي خَلْفٍ وَهُوَ أَشَمُّ .
٣٦١٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَمِيْدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

— (أن يفرز) بكسر الراء أى يضع (فنكسوا) أى طأطأوا رؤوسهم ، والمراد
المخاطبون ، وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة في زمن مروان ، فإنه
كان يستخلفه فيها قاله في السبل (فقال) أى أبو هريرة (قد أعرضتم) أى
من هذه السنة أو هذه المقالة (لألقينها) أى هذه المقالة (بين أكتافكم)
بالتاء جمع كتف .

قال القسطلانى : أى لأمرخن بالمقالة فيكم ولأوجعنكم بالتقريع بها كما
يضر الإنسان بالشئ بهن كتفيه ليستيقظ من غفلته ، أو الضمير أى في قوله
بها للخشبة ، والمعنى إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجعلن الخشبة
على رقابكم كارهين ، وقصد بذلك المبالغة قاله الخطابي . وقال الطبري : هو كناية
عن إلزامهم بالحجة القاطعة على ما ادعاه ، أى لا أقول الخشبة ترمى على الجدار
بل بين أكتافكم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبر والإحسان في حق
الجار وحمل أثقاله انتهى . قال النووي : اختلفوا في معنى هذا الحديث هل هو
على القذف إلى تمكين الجار ووضع الخشب على جدار داره أم على الإيجاب ،
وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أحدهما القذف ، وبه قال أبو حنيفة ، والثاني
الإيجاب وبه قال أحد وأصحاب الحديث وهو الظاهر لقول أبي هريرة بعد روايته
مالي أراكم الخ انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه .

يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ لُؤْلُؤَةَ عَنْ أَبِي صِرْمَةَ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ غَيْرُ قَعْبَةَ
فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي صِرْمَةَ صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ ضَارَّ أَضَرَ اللَّهُ بِهِ ، وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ
اللَّهُ عَلَيْهِ » .

٣٦١٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْقَتَيْبِيُّ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا وَاصِلُ
مَوْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ يُحَدِّثُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ
جُنْدُبٍ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ عَصَدٌ مِنْ نَخْلٍ فِي حَائِطِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ

— (من ضار) أى مسلماً كما فى رواية ، أى من أدخل على مسلم جاراً كان
أو غيره مضرّة فى ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق (أضّر الله به) أى جازاه من
جنس فعله وأدخل عليه المضرّة (ومن شاق) أى مسلماً كما فى رواية . والمشاقة
المنازعة ، أى من نازع مسلماً ظلماً وتعدياً (شاق الله عليه) أى أنزل الله عليه
المشقة جزاء وفاقاً . والحديث فيه دليل على تحريم الضرار على أى صفة كان ، من
غير فرق بين الجار وغيره .

قال المعنرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى حسن غريب .
هذا آخر كلامه . وأبو صرمة هذا له محبة شهد بداراً واسمه مالك بن قيس
ويقال ابن أبى أنهس ، ويقال قيس بن مالك وقيل مالك بن أسعد ، وقيل لهابة
ابن قيس أنصارى نجرانى .

(سمعت أبا جعفر محمد بن على) هو الإمام المعروف بالباقر (أنه كانت له
عصد من نخل) بالعين المهملة المفتوحة والضاد المعجمة المضمومة .

قال الخطابى : عَصْدٌ هَكَذَا فى رواية أبى داود وإنما هو عَصِيدٌ يريد نخلاً لم
تسبق ولم تطل . قال الأصمعى : إذا صار للنخلة جذع يقناول منه المتناول فتلث —

وَمَعَ الرَّجُلِ أَهْلُهُ ، قَالَ فَكَانَ مَمْرَةً يَدْخُلُ إِلَى نَخْلِهِ فَيَتَأَذَى بِهِ وَيَشْقُ
عَلَيْهِ ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَدْبِعَهُ ، فَأَبَى ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ ، فَأَبَى ، فَأَتَى
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
يَدْبِعَهُ ، فَأَبَى ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ ، فَأَبَى ، قَالَ فَهَبْهُ لَهُ وَلَكَ كَذَا وَكَذَا
أَمْراً رَغْبَةً فِيهِ ، فَأَبَى ، فَقَالَ : أَنْتَ مُضَارٌّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِلْأَنْصَارِيِّ : اذْهَبْ فَأَقْلَعْ نَخْلَهُ .

النخلة العَضِيْدَةُ وجمعه عَضِيْدَات . وفيه من العلم أنه أمر بإزالة الضرر عنه وليس
في هذا الخبر أنه قلع نخله ويشبه أن يكون أنه إنما قال ذلك ليردعه عن الإضرار
انتهى كلام الخطابي .

وقال السندي : عضد من نخل أراد به طريقة من النخل ، ورُدُّ بأنه لو كان
له نخل كثيرة لم يأمر الأنصاري بقطعها لدخول الضرر عليه أكثر مما يدخل على
الأنصاري من دخوله . وأيضاً لإفراد ضمير يناقله يدل على كونه واحداً ، فالوجه
ما قيل الصحيح عضيد وهي نخلة يتناول منها باليد انتهى . وفي النهاية : أراد
طريقة من النخل ، وقيل إنما هو عَضِيْد من نخل ، وإذا صار للنخلة جذع يُتناول
منه فهو عضيد انتهى . وقال في الجمع : قالوا للطريقة من النخل عضيد لأنها
متشاطرة في جهة ، وقيل لإفراد الضمائر يدل على أنه فرد نخل ، وأيضاً لو كانت
طريقة من النخل لم يأمره لكثرة الضرر ، واعتذر بأن أفرادها لإفراد
اللفظ انتهى .

وفي التاموس : العضد والعضيدة الطريقة من الدخل ، وفيه والطريقة
النخلة الطويلة (فيتأذى) أى الرجل (فطالب إليه) الضمير المرفوع للرجل
والجورور لسمرة (أن يناقله) أى يبادله بنخيل من موضع آخر (ولك كذا
(٥ - عون المعبود ١٠)

٣٦٢٠ — حدثنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا الأيثم عن الزهري عن
عروة « أن عبد الله بن الزبير حدثه أن رجلاً خاصم الزبير في شراح
الحرة التي يسقون بها ، فقال الأنصاري : سرح الماء يمر ، فأبى عليه
الزبير ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير : اسق ياربير ثم أرسل
إلى جارك . قال : فنضب الأنصاري فقال : يارسول الله : أن كان ابن
عمتك ، فتكفون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : اسق ثم احبس

— وكذا) أى من الأجر (أمراً رغبة فيه) وفى بعض النسخ أمر بالرفع . قال
فى الجمع : أى قوله فهبه له أمر على سبيل الترغيب والشفاعة وهو نصب
على الاختصاص أو حال أى قال أمراً مرغباً فيه انتهى (أنت مضار) أى تريد
إضرار الناس ، ومن يرد لإضرار الناس جاز دفع ضرره ، ودفع ضررك أى
تقطع شجرك ، كذا فى فتح الودود .

قال المنذرى : فى سماع الباقر من سمرة بن جندب نظر ، فقد نقل من مولده
و وفاة سمرة ما يمتدح معه سماعه منه ، وقيل فيه ما يمكن معه السماع منه والله
عز وجل أعلم .

(أن رجلاً) أى من الأنصار واسمه نعلبة بن حاطب ، وقيل حميد ، وقيل
لأنه ثابت بن قيس بن شماس (فى شراح) بكسر الشين المعجمة وبالجم مسابيل
المياه أحدها شرجة . قاله النووى (الحرة) بفتح الحاء المهملة والراء المشددة هى
أرض ذات حجارة سود . وقال القسطلانى : موضع بالمدينة (سرح الماء) أى
أرسله (إلى جارك) أى الأنصارى (أن كان ابن عمك) بفتح الهمزة أى حكمت
بهذا السكون الزبير ابن عمك ، ولهذا المقال نسب الرجل إلى الفناق . وقال
القرطبي : يمتثل أنه لم يكن متافقاً بل صدر منه ذلك عن غير قصد كما اتفق —

الماء حتى يرجع إلى الجذر ، فقال الزبير : فوالله إنني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك ﴿ فَلَا وَرَبُّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ ۖ ﴾ الآية .

٣٦٢١ — حدثنا محمد بن القلاء أخبرنا أبو أسامة عن الوليد - يعني

ابن كثير - عن أبي مالك بن نعلبة عن أبيه نعلبة بن أبي مالك أنه سمع كبارهم يذكرون أن رجلاً من قریش كان له سهم في بني قريظة فخاصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مهزور - يعني السيل الذي

— لحاطب بن أبي بلعنة ومسطح وحننة وغيرهم ممن بدره لسانه بدرة شيطانية (فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تغير من الغضب لانتهاك حرمة النبوة (إلى الجدر) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وهو الجدار ، والمراد به أصل الحائط ، وقيل أصول الشجر والصحيح الأول . وفي الفتح أن المراد به هنا المسناة وهى ما وضع بين شريكات النخل كالجدار ، كذا في الفيل . وما أمر صلى الله عليه وسلم الزبير أولاً إلا بالمساحة وحسن الجوار بترك بعض حقه ، فلما رأى الأنصارى يجهل موضع حقه أمره باستيفاء تمام حقه . وقد بوب الإمام البخارى على هذا الحديث باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى حكم عليه بالحكم البين .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن ، وأخرجه البخارى ومسلم من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه ، وأخرجه البخارى والنسائى من حديث عروة بن الزبير عن أبيه .

(فى مهزور) بفتح الميم وسكون الهاء بعدها زاي مضمومة ثم واو ساكنة ثم راء وهو وادى بنى قريظة بالحجاز . قال البكرى فى المعجم : هو واد من أودية المدينة وقيل موضع سوق المدينة . وقال ابن الأثير والمنذرى : أما مهروز —

يَقْتَسِمُونَ مَاءَهُ - فَقَضَى بَيْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْمَاءَ إِلَى
الْكَعْبَيْنِ لَا يَحْبِسُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ .

٣٦٢٢ - حدثنا أحمد بن عتبة أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن قال
حدثني أبي عبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدّه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي السَّيْلِ الْمَهْزُورِ أَنْ يُمَسَّكَ
حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ يُرْسِلَ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ » .

— بتقديم الراء على الزاى فوضع سوق المدينة . قاله فى النيل (أن الماء إلى
الكعبين) أى كعبى رجل الإنسان الكائنين عند مفصل الساق والقدم
(لا يحبس الأعلى على الأسفل) المراد من الأعلى من يكون مبدأ الماء من ناحيته
والمعنى لا يمسه الأعلى الماء على الأسفل بل يرسله بعد ما يمسه إلى الكعبين .
والحديث سكت عنه المنذرى .

(عبد الرحمن بن الحارث) بدل من أبى (قضى فى السيل المهزور) كذا
فى جميع النسخ الحاضرة بلام التعريف فيهما . قال فى المرقاة . قال الثوري بشرى
رحم الله : هذا اللفظ وجدناه مصروفاً عن وجهه ، وفى بعض النسخ فى السيل
المهزور وهو الأكثر ، وفى بعضها فى سيل المهزور بالإضافة وكلاهما خطأ وصوابه
بغير ألف ولام فيهما بصيغة الإضافة إلى علم . وقال القاضى : لما كان المهزور
علماً منقولاً من صفة مشتقة من هززه إذا غمضه جاز إدخال اللام فيه تارة وتجرده
عنه أخرى انتهى . وحاصله أن ال فيه للمح الأصل وهو الصفة ، ومع هذا كان
الظاهر فى سيل المهزور فكان مهزور بدلا من السيل بحذف مضاف أى سيل
مهزور انتهى (أن يمسه) بصيغة المجهول أى الماء فى أرضه (حتى يبلغ) أى الماء .
فى هذا الحديث والذي قبله أن الأعلى تستحق أرضه الشرب بالسيل والنيل —

٣٦٢٣ — حدثنا محمود بن خالد أن محمد بن عثمان حدثهم قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن أبي طوالة وعمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : « اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان في حریم

— وماء البئر قبل الأرض التي تحتها وأن الأعلى يمسك الماء حتى يبلغ إلى السكبين قال ابن التين : الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى السكبين ، وخاصة ابن كنانة بالنخل والشجر ، قال وأما الزرع فإلى الشراك . وقال الطبري : الأراضي مختلفة فيمسك لكل أرض ما يكفيها ، كذا في النيل . وأخرج أبو نعيم عن ثعلبة بن أبي مالك عن أبيه قال « اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في واد يقال له مهزور وكان الوادي فينا وكان يستأثر بعضهم على بعض ، ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء كمبين أن لا يحبس الأعلى على الأسفل » .

وأخرج أيضاً عن صفوان بن سليم عن ثعلبة بن أبي مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مشارب النخل بالسيل الأعلى على الأسفل حتى يشرب الأعلى ويروى الماء إلى السكبين ثم يسرح الماء إلى الأسفل وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفنى الماء . كذا في كنز العمال .

قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه والراوى عن عمرو بن شعيب عبد الرحمن ابن الحارث الخزوى المدنى تسكلم فيه الإمام أحمد .

(حدثهم) أى محمود بن خالد وغيره (أخبرنا عبد العزيز بن محمد) الدراوردى (عن أبي طوالة) بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو هو عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصارى المدنى قاضى المدينة لعمر بن عبد العزيز (وعمرو بن يحيى) بن عمارة المازنى المدنى (عن أبيه) يحيى بن عمارة المازنى ، فأبو طوالة وعمرو بن —

نَخْلَةٍ فِي حَدِيثٍ أَحَدِهَا ، فَأَمَرَ بِهَا فَذَرَعَتْ فَوُجِدَتْ سَبْعَةُ أَذْرُعَ ، وَفِي حَدِيثٍ الْآخَرِ : فَوُجِدَتْ خَمْسَةُ أَذْرُعَ ، فَقَضَى بِذَلِكَ . قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ : فَأَمَرَ بِحَرِيدَةٍ مِنْ حَرِيدِهَا فَذَرَعَتْ .

آخر كتاب الأفضية

— يحى كلاما يرويان عن يحيى بن عمار (في حريم نخلة) أى فى أرض حول النخلة قريباً منها . قاله ابن الأثير فى جامع الأصول .

قال أصحاب اللغة : الحريم هو كل موضع تلزم حمايته ، وحريم البئر وغيرها ما حولها من حقوقها ومرافقها ، وحريم الدار ما أضيف إليها . وكان من حقوقها (فى حديث أحدهما) أى أبى طوالة أو عمرو بن يحيى (فأمر) النبى صلى الله عليه وسلم (بها) أى بالنخلة ، يشبهه أن يكون المعنى أن يذرع طول النخلة وقامت بالذراع والساعد ، وسيجىء تفسير عبد العزيز الراوى لهذا اللفظ (فذرعت) بصيغة المجهول أى تلك النخلة يعنى قامت (فوجدت) قامت (سبعة أذرع) أى من ذراع الإنسان (فقضى) النبى صلى الله عليه وسلم (بذلك) أى بأن يكون حريم شجر النخلة على قدر قامتها فإن كانت النخلة سبعة أذرع يكون حريمها أى ما حوالها سبعة أذرع وإن كانت أكثر من سبعة أذرع يكون حريمها مثلها . وإن كانت أقل من سبعة أذرع يكون حريمها مثله فى القلة ، فلا يجوز لأحد أن يستولى على شيء من حريمها وإن قل ، ولكن له عمارة أو غيرها بعد حريمها ، وكذلك الحكم لكل شجر من الأشجار ، فهوكون حريمه بقدر قامته .

وأخرج عبد الله بن أحمد فى زوائد المسند وأبو عوانة والطبرانى فى الكبير عن عبادة بن الصامت قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الرحبة يكون من الطريق ثم يريد أهلها البنهان فيها فقضى أن يترك للطريق منها سبعة أذرع —

— وقضى في النخل أو النخلتين أو الثلاث يختلفون في حقوق ذلك ، فقضى أن
اسكل نخلة من أولئك مبالغ جريدها حريم لها وقضى في شرب النخل من السيل
أن الأعلى يشرب قبل الأسفل ، ويترك الماء إلى السكعين ثم يرسل الماء
إلى الأسفل الذي يليه ، فكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يغنى الماء « الحديث
بطولة . وعبد ابن ماجه من حديثه بلفظ « حريم النخل مد جريدها » كذا في
كنز العمال .

قلت : والجمع بينهما بتعدد الواقعة وأن حريم النخل فيه قضيتان أو حديث
عبادة مفسر لحديث أبي سعيد (قال عبد العزيز) راوى الحديث مفسراً لقوله
صلى الله عليه وسلم فأمر بها فذرعت (فأمر) النبي صلى الله عليه وسلم (بجريدة)
واحدة الجريد فعملية بمعنى مفعولة وإنما تسمى جريدة إذا جرد عنها خوصها أى
ورق النخل (من جريدها) أى من جريد النخلة . والجريد أغصان النخل
إذا زال منها الخوص أى ورقها . والسعف أغصان النخل ما دامت
بالخوص . والغصن بالضم ما تشعب عن ساق الشجر دقاقها وغلاظها وجمعه
غصون وأغصان .

والمعنى أى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بغصن من أغصان النخلة أن يجعل
بقدر الذراع ويذرعه به النخلة (فذرعت) النخلة أى قامت بها هذا الغصن . والله
أعلم . والحديث سكت عنه المفردى .

بسم الله الرحمن الرحيم أول كتاب العلم

١ - باب في فضل العلم

٣٦٢٤ - حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهَدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ قَالَ سَمِعْتُ عاصِمَ بْنَ رَجَاءَ بْنَ حَيَوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : « كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَبَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ إِنِّي جِئْتُكَ مِنْ مَدِينَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَدِيثٍ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا جِئْتُ لِحَاجَةٍ . قَالَ : فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ سَلَكَ

(أول كتاب العلم)

(باب في فضل العلم)

قال في الفتح : والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته ، والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص ، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه .

(عن كثير بن قيس) الشامي ضعيف من الثالثة ، وهم ابن قانع فأورده في الصحابة كذا في التقريب (دمشق) بكسر الدال وفتح الميم وبكسر أوى الشام (نجاء) أى أبا الدرداء (رجل) أى من طلبة العلم (الحديث) أى لأجل تحصيل حديث (ما جئت) إلى الشام (الحاجة) أخرى غير أن أسمعت الحديث ثم تحدّث أبى الدرداء بما حدثه يحتمل أن يكون مطلوب الرجل بعينه أو يسكون بياناً أن سعيه مشكور عند الله ولم يذكر هنا ما هو مطلوبه ، والأول أغرب —

طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ الْمَلَائِكَةُ
لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ ، وَإِنْ الْعَالِمُ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَالْحَيَاتَانِ فِي جَوْفِ الْمَاءِ ، وَإِنْ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ

— والثانى أقرب (قال) أبو الدرداء (من سلك) أى دخل أو مشى (يطلب فيه)
أى فى ذلك الطريق أو فى ذلك المسلك أو فى سلوكه (سلك الله به) الضمير
المجروح عائد إلى من والباء للتعدية أى جعله سالكا ووقفه أن يسلك طريق الجنة
وقيل عائد إلى العلم والباء للسببية وسلك بمعنى سهل والعائد إلى من محذوف ،
وللمعنى سهل الله له بسبب العلم (طريقًا) فعلى الأول سلك من السلوك ، وعلى
الثانى من السلك والمفعول محذوف (رضى) حال أو مفعول له على معنى لإرادة
رضى لىكون فعلا لفاعل الفعل المعلن قاله القارى (لطالب العلم) اللام متعلق
برضى ، وقيل التقدير لأجل الرضى الواصل منها إليه أو لأجل إرضائها لطالب
العلم بما يصنع من حيازة الورثة العظمى وسلوك السنن الأسنى .

قال زين العرب وغيره : قيل معناه أنها تتواضع لطالبه توقيرا لعلمه كقوله
تعالى ﴿واخضع لها جناح الذل من الرحمة﴾ أى تواضع لها ، أو المراد الكف
عن الطبران والنزول للذكر أو معناه المعونة وتيسير المؤونة بالسعى فى طلبه أو المراد
تلمين الجانب والانتقياد والنفى عليه بالرحمة والانعطاف ، أو المراد حقيقته وإن لم
تشاهد وهى فرش الجفاح وبسطها لطالب العلم لتحمله عليها وتبلغه مقعده من البلاد
قاله القارى (وإن العالم لىستغفر له) قال الخطابى : إن الله سبحانه قد قيض
للحياتين وغيرها من أنواع الحيوان العلم على ألسنة العلماء أنواعا من المفاع
والمصالح والأرزاق ، فهم الذين بينوا الحكم فيما يحل ويحرم منها وأرشدوا إلى
المصلحة فى بابها وأوصوا بالإحسان إليها ونفى الضرر عنها فألهما الله الاستغفار
للعلماء مجازاة على حسن صنيعهم بها وشفقتهم عليها (والحياتان) جمع الحوت —

الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ السَّكَوَاتِ كِبٍ ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةَ الْأَنْبِيَاءِ ،
وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَكَارًا وَلَا دِرْهَمًا ، وَرَثُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ
بِحِطِّهِ وَافِرٍ .

٣٦٢٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الدَّمَشَقِيُّ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ قَالَ : لَقِيتُ

— (ليلة البدر) أى ليلة الرابع عشر (لم يورثوا) بتشديد الراء من التوريث (ورثوا
العلم) لإظهار الإسلام ونشر الأحكام (فمن أخذه) أى أخذ العلم من ميراث
النبوة (أخذ بحظ) أى بصيب (وافر) كثير كامل .

قال المنذرى : والحديث أخرجه ابن ماجه وأخرجه الترمذى وقال فيه عن
قيس بن كثير قال « قدم رجل من المدينة على أبى الدرداء » فذكره وقال ولا
نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة وليس لإسفاذه عندى
بمتصل وذكر أن الأول أصح هذا آخر كلامه .

وقد اختلف فى هذا الحديث اختلافاً كثيراً ، فقهل فيه كثير بن قيس ،
وقيل قيس بن كثير بن قيس ذكر أنه جاءه رجل من أهل مدينة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وفى بعضها عن كثير بن قيس قال أثبت أبى الدرداء وهو
جالس فى مسجد دمشق فقلت يا أبى الدرداء إني جئتك من مدينة الرسول فى
حديث بلغنى عنك ، وفى بعضها جاءه رجل من أهل المدينة وهو بمصر ، ومنهم
من أثبت فى إسفاذه داود بن جميل ، ومنهم من أسقطه ، وروى عن كثير بن
قيس عن يزيد بن سمرة عن أبى الدرداء ، وروى يزيد بن سمرة وغيره من أهل
العلم عن كثير بن قيس قال أقبل رجل من أهل المدينة إلى أبى الدرداء وذكر
ابن سميع فى الطبقة الثانية من تابعى أهل الشام قال وكثير بن قيس أمره ضعيف
أثبته أبو سعيد يعنى دحيا انتهى كلام المنذرى .

شَيْبَ بْنَ شَيْبَةَ حَدَّثَنِي بِهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سَوْدَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِمَعْنَاهُ
يَعْنِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٣٦٢٦ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا زَائِدَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي

صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ رَجُلٍ
يَسْأَلُكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا إِلَّا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَنْ
أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ » .

— (شَيْبِ بْنِ شَيْبَةَ) شَيْبِ بْنِ شَيْبَةَ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ . كَذَا فِي كِتَابِ
الرِّجَالِ وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ : شَيْبِ بْنِ شَيْبَةَ شَامِيٌّ بِجَهْلٍ ، وَقِيلَ الصَّوَابُ شَيْبِ
ابْنِ رَزِيقٍ انْتَهَى .

وَقَالَ الْمَزْيُ : أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْعِلْمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَزِيرِ عَنِ الْوَلِيدِ قَالَ :
لَقِيتُ شَيْبِ بْنَ شَيْبَةَ حَدَّثَنِي بِهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سَوْدَةَ .

قَالَ الْمَزْيُ : وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْحَمَصِيُّ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ شَيْبِ بْنِ
رَزِيقٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سَوْدَةَ انْتَهَى (حَدَّثَنِي بِهِ) أَيْ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ .

(يَسْأَلُكَ) أَيْ يَدْخُلُ أَوْ يَمْشِي (طَرِيقًا) أَيْ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا (يَطْلُبُ) حَالُ
أَوْ صِفَةُ (إِلَّا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ) أَيْ لِلرَّجُلِ (بِهِ) أَيْ بِذَلِكَ السَّلُوكِ أَوْ الطَّرِيقِ أَوْ
الِاتِّمَاسِ أَوْ الْعِلْمِ (طَرِيقًا) أَيْ مَوْصِلًا (وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ) أَيْ مَنْ أَخَّرَهُ عَمَلُهُ
السَّيِّئُ وَتَفْرِيطُهُ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ لَمْ يَنْفَعْهُ فِي الْآخِرَةِ شَرَفُ النَّسَبِ ، يُقَالُ بَطَأَ بِهِ
وَأَبْطَأَ بِهِ بِمَعْنَى ، قَالَهُ فِي النِّهَايَةِ .

وَقَالَ الْقَسَارِيُّ : أَيْ مِنْ أَخْرَهُ وَجَعَلَهُ بَطِينًا عَنْ بُلُوغِ دَرَجَةِ السَّعَادَةِ عَمَلُهُ
السَّيِّئُ فِي الْآخِرَةِ (لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ) أَيْ لَمْ يَقْدَمْهُ نَسَبُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ التَّقَرُّبُ
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

٢ - باب رواية حديث أهل الكتاب

٣٦٢٧ - حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت الرزقي أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري قال أخبرني ابن أبي نملة الأنصاري عن أبيه « أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ مُرَّ بِجَنَازَةٍ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ هَلْ تَتَكَلَّمُ هَذِهِ الْجَنَازَةُ ؟ فَقَالَ

— قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم أتم منه وأخرجه الترمذى مختصراً .

(باب رواية حديث أهل الكتاب)

(وعنده) أى النبی صلى الله عليه وسلم (مر) بصيغة المجهول (فقال) اليهودى (هل تتكلم هذه الجنابة) أى فى القبر مع الماسکین المفکر والفکیر —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهى عن الكتابة والإذن فيها ، والإذن متأخر ، فيكون ناسخاً لحديث النهى ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى غزاة الفتح « اكتبوا لأبى شاه » يعنى خطبته التى سأل أبو شاه كتابتها ، وأذن لعبد الله ابن عمرو فى الكتابة ، وحديثه متأخر عن النهى لأنه لم يزل يكتب ، ومات وعنده كتابته وهى الصحيفة التى كان يسميها « الصادقة » ولو كان النهى عن الكتابة متأخراً لمحاها عبد الله لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمحو ما كتب عنه غير القرآن ، فلم لم يحمها وأثبتها دل على أن الإذن فى الكتابة متأخر عن النهى عنها ، وهذا واضح . والحمد لله .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لهم فى مرض موته « اثنونى باللوح والدواة والكتف لأكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً » .

وهذا إنما كان يكون كتابة كلامه بأمره وإذنه .

وكتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم كتاباً عظيماً فيه الديات وفرائض =

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ الْيَهُودِيُّ : إِنَّهَا تَتَكَلَّمُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ، فَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ تُصَدِّقُوهُ ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوهُ .

— (الله أعلم) بحتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توقف قبل أن يعلم بسؤال المالكين في القبر أو أنه توقف في خصوصية ذلك الموت ، لأن اليهودى فرض الكلام في خصوصه . قاله في فتح الودود (فلا تصدقوهم) أى فى ذلك الحديث وهذا محل الترجمة .

قال المنذرى : أبو نعمة الأنصارى الظفرى اسمه عمار بن معاذ وقيل غير —

== الزكاة وغيرها وكتبه فى الصدقات معروفة مثل كتاب عمر بن الخطاب وكتاب أبى بكر الصديق الذى دفعه إلى أنس رضى الله عنهم .

وقيل لعل « هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ فقال : لا ، والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إلا ما فى هذه الصحيفة . وكان فيها العقول وفكالك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر »

وإنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة غير القرآن فى أول الإسلام لئلا يختلط القرآن بغيره . فلما علم القرآن وتميز وأفرد بالضبط والحفظ وأمنت عليه مفسدة الاختلاط أذن فى الكتابة

وقد قال بعضهم : إنما كان النهى عن كتابة مخصوصة وهى أن يجمع بين كتابة الحديث والقرآن فى صحيفة واحدة خشية الالتباس .

وكان بعض السلف يكره الكتابة مطلقاً

وكان بعضهم يرخص فيها حتى يحفظ فإذا حفظ عماها

وقد وقع الاتفاق على جواز الكتابة وإبقائها ، ولولا الكتابة ما كان بأيدينا اليوم من السنة إلا أقل القليل .

٣٦٢٨ — حدثنا أحمد بن يونس حدثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن
خارجة - يعني ابن زيد بن ثابت - قال قال زيد بن ثابت : « أمرني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعلمت له كتاب يهود ، وقال : إني والله
ما آمن يهود على كتابي فتعلمته فلم يمر بي إلا نصف شهر حتى حذفته
فكفنت أكتب له إذا كتب ، وأقرأ له إذا كتب إلي » .

— ذلك له صحبة وأخوه أبو ذر الحارث له صحبة ولأبيهما معاذ بن زرارة أيضاً
صحبة ، وابنه هو نملة بن أبي نملة روى عنه الزهري .

(أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى بتعلم كتاب يهود (فتعلمت له)
أى لرسول الله صلى الله عليه وسلم (وقال) أى للنبي صلى الله عليه وسلم هو
عطف على أمرني لبيان هلة الأمر (ما آمن يهود على كتابي) أى أخاف إن أمرت
يهودياً بأن يكتب كتاباً إلى اليهود أو يقرأ كتاباً جاء من اليهود أن يزيد فيه
أو ينقص (فتعلمته) أى كتاب يهود (حتى حذفته) بزال معجمة وقاف أى
عرفه وأتقنه وعلته (فكفنت أكتب له) أى للنبي صلى الله عليه وسلم (إذا
كتب) أى إذا أراد الكتابة . ومطابقة الترجمة للحديث في قوله « ما آمن
يهود » فإن من كان حاله أن لا يعتمد عليه في الكتابة فكيف يعتمد على روايته
بالأخبار والله أعلم .

قال المذنبى : والحديث أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح ، وأخرجه
البخارى تعليقاً في كتاب العلم .

٣ — باب كتابة العلم

٣٦٢٩ — حدثنا مُسَدَّدٌ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا أَخْبَرَنَا يَحْيَى
عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُعَيْثٍ عَنْ يُونُسَ
ابْنِ مَاهَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : « كُتِبْتُ أَوْ كُتِبَ كُلُّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ ، فَتَهْتَنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا :
أَنْتَ كُتِبَ كُلُّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي
الْغَضَبِ وَالرَّضَى ، فَأَمْسَكَتُ عَنِ الْكِتَابِ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَوْثَمًا بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ فَقَالَ : أَوْ كُتِبَ فَوَالَّذِي نَفْسِي
بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ » .

(باب كتابة العلم)

(وقالوا) أى قریش (ورسول الله صلى الله عليه وسلم) الواو للحال (فأوئماً)
أى أشار النبی صلى الله عليه وسلم (بإصبعه) الکریمه (إلى فيه فقال) النبی
صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو مشيراً إلى فيه الکریمه (أكتب) لأعبد الله
ابن عمرو (ما) نافية (منه) أى من فى (إلا حق) من الله تعالى فلا تمسك
عن الكتابة بل اكتب ما تسمعه منى . والحديث سكت عنه المنذرى .

وأخرج الدارمى عن عبد الله بن عمرو « أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فقال يا رسول الله إني أريد أن أروى من حديثك فأردت أن أستمعن
بكتاب يدي مع قلبي إن رأيت ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن
كان حديثي ثم استمعن بهدك مع قلبك » أى إن كان حديثاً يقيناً من غير شبهة
فاحفظه ثم استمعن بهدك مع قلبك ، قاله الشيخ ولى الله الدهلوى .

٣٣٣٠ — حدثنا نصر بن عليّ أنبأنا أبو أحمد أخبرنا كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال : « دخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث ، فأمر إنساناً يكتبه ، فقال له زيد : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه فمحاؤه . »

— وأخرج الدارمي وغيره عن وهب بن منبه عن أخيه سمع أبا هريرة يقول ليس أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب . (فسأله) أى سأل زيد معاوية (فأمر) معاوية (أمرنا أن لا نكتب) .

قال الخطابي : يشبه أن يكون النهي متقدماً وآخر الأمرين الإباحة . وقد قيل إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به ويشتبه انتهى . قال على القارى : فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً فلا ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته بالتبليغ وقال ليبلغ الشاهد الغائب ، فإذا لم يقيّدوا ما يسمعون منه منه تعذر التبليغ ولم يؤمن ذهاب العلم وأن يسقط أكثر الحديث فلا يبلغ آخر القرون من الأمة ولم ينكرها أحد من علماء السلف والخلف ، فدل ذلك على جواز كتابة الحديث والعلم والله أعلم انتهى .

قال المنذرى : فى إسفاده كثير بن زيد الأسلمى مولا هم المزنى وفيه مقال . والمطلب بن عبد الله بن حنطب قد وثقه غير واحد ، وقال محمد بن سعد كان كثير الحديث وليس يحتاج بحديثه لأنه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس له لقاء ، وعامة أصحابه يدلسون . هذا آخر كلامه . وقد قيل إنه سمع من عمرو أن الأوزاعى روى عنه ، والظاهر أنهما اثنان ، لأن الراوى عن عمر لم يذكره الأوزاعى . وقد أخرج مسلم فى الصحيح من حديث أبي سعيد الخدرى أن —

٣٦٣١ — حدثنا أحمد بن يونس حدثنا ابن شهاب عن الخذاء عن أبي التوكّل النّاجي عن أبي سعيد الخدريّ قال : « ما كنّا نكتب غير التّشديد والقرآن » .

٣٦٣٢ — حدثنا مؤمل قال أخبرنا الوليد بن الوليد ابن مزيد قال أخبرني أبي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال أخبرنا أبو سلمة - يعني ابن عبد الرحمن - قال حدثني أبو هريرة قال : « لما فُتِحَتْ مَكَّةُ قام النبي صلى الله عليه وسلم فدّكر الخطبة ، خطبة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال فقام رجل من أهل اليمن يُقال له أبو شاة فقال : يا رسول الله اكتبوا لي ، فقال : اكتبوا لأبي شاة » .

— رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه » الحديث .

(عن أبي سعيد الخدري) والحديث ليس من رواية الأثرؤي .

قال المزني : هو في رواية أبي الحسن بن العبد ولم يذكره أبو القاسم .

(فقال اكتبوا لأبي شاة) هو بشين معجمة وهاء بعد الألف في الوقف والدرج ولا يقال بالفاء ، قاله العمري . وقال الحافظ في الفتح . يستفاد منه أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة الحديث عنه ، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن » رواه مسلم والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والإذن في غير ذلك أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد ، والإذن في تفريقها أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من — (٦ — عون المعبود ١٠)

٣٣٣٣ — حدثنا علي بن سهل الرَّمْلِيُّ قال أخبرنا الوليدُ قال « قلت لأبي عمرو : مَا يَكْتُبُوهُ ؟ قال : الْخُطْبَةُ الَّتِي تَسْمَعُهَا يَوْمَئِذٍ مِنْهُ » .

٤ — باب التشديد في الكذب

على رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣٣٣٤ — حدثنا عمرو بن عُونٍ قال أنبأنا خالدُ ج . وحدثنا مُسَدَّدٌ أخبرنا خالدُ المَعْنَى عن بَيَّانٍ بنِ بِشْرِ ، قال مُسَدَّدٌ أَبُو بَشِيرٍ عن وَبَرَةَ بنِ هَبْدٍ الرَّحْنِ عن هَامِرٍ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ عن أَبِيهِ قال « قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ

— الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها . وقيل انتهى خاص بمن خشى منه الاتسكال على الكتابة دون الحفظ ، والإذن لمن أمن منه ذلك . ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره انتهى .

قال المزى في الأطراف : حديث مؤمل بن الفضل ليس في الرواية ، وكذلك حديث علي بن سهل وهما في رواية أبي الحسن بن العبد وغيره ، ولم يذكره أبو القاسم .

(قلت لأبي عمرو) هو الأوزاعي والحديث ليس من رواية اللؤلؤي ، وتقديم قول المزى فيه .

(باب التشديد في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(عن بيان بن بشر) الأحسى هو أبو بشر الكوفي ثقة ثبت (قال قلت) —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفي الصحيحين عن علي أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من تعمد على كذبا فليتبوا مقعده من النار » .

مَا يَنْفَعُكَ أَنْ تُحَدِّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ عَنْهُ أَنْحَابُكَ
 قَالَ : أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُ وَجْهٌ وَمَنْزِلَةٌ وَلَسَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « مَنْ
 كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

— قال عبد الله بن الزبير (قال) الزبير (أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم من حروف
 التنبيه (منه) أى من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجه ومنزلة) أى قرب وقربة
 فكثير بذلك مجالسى معه وسماعى مفع صلى الله عليه وسلم فليس سبب ذلك قلة
 السماع بل سببه خوف الوقوع فى الكذب عليه ، قاله فى فتح الودود (من
 كذب على متعمداً) وفى تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار
 قلة التحديث دليل للأصح فى أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو
 عليه ، سواء كان عمداً أم خطأ ، والخطأ وإن كان غير مأثور بالإجماع لكن
 الزبير خشى من الإكثار أن يقع فى الخطأ وهو لا يشعر لأنه وإن لم يأتهم بالخطأ
 لكن قد يأتهم بالإكثار إذ الإكثار مظنة الخطأ . والنقطة إذا حدث بالخطأ فحمل
 عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بقوله فيكون سبباً للعمل
 بما لم يقله الشارع ، فن خشى من الإكثار الوقوع فى الخطأ لا يؤمن عليه الإثم
 إذا تعدد الإكثار فمن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار
 من التحديث .

== وفيهما أيضاً عن المغيرة بن شعبة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول : « إن كذباً على ليس ككذب على غيرى ، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ
 مقعده من النار »

وفيها أيضاً : عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من
 كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »
 وفى صحيح البخارى عن سلمة بن الأكوع قال : سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول « من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار »

٥ - باب الكلام في كتاب الله بلا علم

٣٦٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ
إِسْحَاقَ الْمُقَرِّي الْحَضْرَمِيُّ أَخْبَرَنَا سُهَيْلُ بْنُ وَهْرَانَ أَخُو حَزْمٍ الْقَطِيعِيُّ أَخْبَرَنَا
أَبُو عَمْرٍو أَنَّ عَنْ جُنْدُبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ
فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخطَأَ » .

— وأما من أكثر منهم فمعمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالثبوت
أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم فسئلوا فلم يتمكنهم السكمان ، قاله في الفتح
وقال العيني : « من » موصولة تتضمن معنى الشرط « وكذب على » صلتها ،
وقوله « فليتبوأ » جواب الشرط فلذلك دخله الفاء (فليتبوأ) بكسر اللام هو
الأصل وبالسكون هو المشهور وهو أمر من التبوء وهو اتخاذ المباءة أى المنزل ،
يقال تبوأ الرجل المسكان إذا اتخذ موطئاً لمقامه .

وقال الخطابي : تبوأ بالمسكان أصله من مباءة الإبل وهى أعطانها وظاهره
أمر ومعناه خبر ، يريد أن الله تعالى يبوء مقعده من الفار ، قاله العيني (مقعده)
هو مفعول ليتبوأ ، وكلمة من « من الفار » بيانية أو ابتدائية . قال جماعة من
الحفاظ : إن حديث من كذب على فى غاية الصعوبة ونهاية القوة حتى أطلق عليه
أنه متواتر .

قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه ، وليس
فى حديث البخارى والنسائى معتمداً والحفوظ من حديث الزبير أنه ليس فيه
متممداً . وقد روى عن الزبير أنه قال والله ما قال متممداً وأنتم تقولون متممداً .

(باب الكلام فى كتاب الله بلا علم)

(من قال) أى من تكلم (فى كتاب الله) أى فى لفظه أو معناه (برأيه) —

— أى بمقله الجرد ومن تلقاء نفسه من غير تنقيح أقوال الأئمة من أهل اللغة والعربية المطابقة للقواعد الشرعية بل بحسب ما يقتضيه عقله ، وهو بما يتوقف على العقل قال السيوطى قال البيهقى : إن صح أراد الله أعلم الرأى الذى يغلب على القلب من غير دليل قام عليه ، وأما الذى يشده برهان فالقول به جائز .

وقال البيهقى فى المدخل : فى هذا الحديث نظر ، وإن صح فإنما أراد به والله أعلم فقد أخطأ الطريق فسبيله أن يرجع فى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفى معرفة ناسخه ومنسوخه ، وسبب نزوله ، وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله وأدوا إلينا من السنن ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى . قال تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ففيه كفاية عن فكرة من بعده وما لم يرد عنه بيانه ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد . قال وقد يكون المراد به من قال فيه برأيه من غير معرفة بأصول العلم وفروعه ، فتكون موافقته للصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة .

وقال الماوردى : قد حمل بعض المتورعة هذا الحديث على ظاهره وامتنع من أن يستنبط معانى القرآن باجتهاده ولو صحبها الشواهد ولم يعارض شواهدنا نص صريح ، وهذا عدول عما تعبدنا بمعرفة من الغطر فى القرآن واستنباط الأحكام منه كما قال تعالى ﴿ لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ ولو صح ما ذهب إليه لم يعلم بالاستنباط ولما فهم إلا أكثر من كتابه تعالى شيئاً ، وإن صح الحديث فتأويله أن من تكلم فى القرآن بمجرد رأيه ولم يرج على سوى لفظه وأصاب الحق ، فقد أخطأ الطريق وأصابته اتفاق إذ الغرض أنه مجرد رأى لا شاهد له . انتهى كلام السيوطى .

٦ — باب تكرير الحديث

٣٦٣٦ — حدثنا عمرو بن مرزوق أنبأنا شعبة عن أبي عقيل هاشم ابن بلال عن سابق بن ناجية عن أبي سلام عن رجل خدّم النبي صلى الله عليه وسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا حدث حديثاً أعاده ثلاث مرات » .

— (فأصاب) أى ولو صار مصيباً بحسب الاتفاق (فقد أخطأ) أى فهو مخطئ بحسب الحكم الشرعى ، وفى رواية الترمذى من حديث ابن عباس مرفوعاً : « من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى هذا حديث غريب ، وقد تكلم بعض أهل العلم فى سهيل بن أبى حزم . وهذا آخر كلامه . وسهيل بن أبى حزم بصرى ، واسم أبى حزم مهران ، وقد تكلم فيه الإمام أحمد والبخارى والنسائى وغيرهم .

(باب تكرير الحديث)

(لثلاثين على السامع شىء .

(عن أبى عقيل) بفتح العين هو الدمشقى (عن أبى سلام) بفتح اللام الخففة هو مملوك الأسود الحبشى (خدم) بصيغة الماضى من باب نصر وضرب (كان!) أى غالباً أو أحياناً (أعاده) أى الحديث وكرره (ثلاث مرات) حتى يفهم ذلك الحديث عنه فهما قويا راسخا فى النفس .

ولفظ البخارى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى يفهم عنه » .

٧ - باب في سرد الحديث

٣٦٣٧ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ الطُّوسِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : « جَلَسَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةَ عَائِشَةَ
وَهِيَ تَصَلِّي فَجَعَلَ يَقُولُ : اَسْمِعِي يَا رَبَّةَ الْحُجْرَةِ مَرَّتَيْنِ ، فَلَمَّا قَضَتْ صَلَاتَهَا
قَالَتْ : أَلَا تَمَجِّبُ إِلَى هَذَا وَحَدِيثِهِ إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِيُحَدِّثَ الْحَدِيثَ لَوْ شَاءَ الْعَادُّ أَنْ يُخَصِّمَهُ أَحْصَاهُ » .

— قال السندي : هو محمول على الحديث المهم بشأنه وإلا لما كان لقول الصحابة
في بعض الأحاديث قاله مرتين أو ثلاث مرات كثير وجه انتهى .
وقال الخطابي : إعادة الكلام ثلاثاً إما لأن من الحاضرين من يقصر فيه
عن وعيه فيكرره ليفهم ، وإما أن يكون القول فيه ببعض الإشكال ، فيتظاهر
بالبهتان انتهى .

وقال بعض الأئمة : أو أراد الإِبلاغ في التعليم والجزر في الموعظة .

(باب في سرد الحديث)

أى تقابحه وتواليه والاستعجال فيه هل يجوز أم لا .

(لجعل) أبو هريرة (فلما قضت) عائشة رضى الله عنها (ألا تمجّب)
بعموم الخطاب أو الخطاب لعروة (إلى هذا) أى أبى هريرة (و) إلى (حديثه)
كيف سرد الحديث (إن كان) إن تخففة من مشددة (لو شاء العاد) اسم فاعل
من العد أى لو أراد مريد العدّ عدّ الحديث . والكلام والجملة مبتدأة (أن
يخصمه) الضمير المنصوب إلى الحديث وفاعله العاد والجملة مفعول شاء (أحصاه)
خبر المبتدأ أى عدّه واسقصاه ، وفي وضع أحصاه موضع هذه مبالغة لا تخفى
فلإن أصل الإحصاء هو العد بالخصم .

٣٨٣٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : « أَلَا بُعِثْتُكَ أَبُو هُرَيْرَةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِ حُجْرَتِي يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَمِّئُنِي ذَلِكَ وَكُنْتُ أُسَبِّحُ ، فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِيَ سُبْحَتِي ، وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ سَرَدَكُمْ » .

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم بلحواه .

(المهرى) بالفتح والسكون إلى مهرة قبيلة من قضاة (حدثه) أى ابن شهاب (يسمى) أى أبو هريرة (ذلك) الحديث (وكنى أصبح) أى أصلى نافلة (فقام) أبو هريرة (قبل أن أقضى سبحتى) أى نافلتى (ولو أدركته) أى أبا هريرة حالة التحديث (لرددت عليه) بتشديد الدال الأولى أى رددت الكلمات الحديثية وهرضتها على أبى هريرة لأحفظهن .

ومنه فى الحديث فرددتها على النبى صلى الله عليه وسلم قال لا ونبيك . كذا فى الجمع (لم يكن يسرد) بضم الراء أى لم يكن يتابع (الحديث) أى الكلام (سردكم) أى كسر دكم المعارف بينكم من كمال اتصال ألفاظكم بل كان كلامه فصلاً بيقاً واضحاً لكونه مأموراً بالبلاغ المبين .

قال الطيبي : يقال فلان سرد الحديث إذا تابع الحديث بالحديث استمعجالات وسرد الصوم تواليه يعنى لم يكن حديث النبى صلى الله عليه وسلم متتابعاً بحيث يأتى بعضها إثر بعض ، فيلتبس على المستمع ، بل كان يفصل كلامه لو أراد المستمع عده أمكنه فيتكلم بكلام واضح مفهوم فى غاية الوضوح والبيان ، كذا فى المرقاة .

٨ - باب التوقى فى الفتيا

٣٦٣٩ - حدثنا إبراهيم بن موسى الرزى أخبرنا عيسى عن الأوزاعى عن عبد الله بن سعد عن الصنائجى عن معاوية « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الغلو طات » .

— وفيه دليل على أن الحدث والقارىء للقرآن لا يحدث ، ولا يقرأ متتابعاً استمعجلاً بحيث يلتبس ويشبه على السامع حديثه وقراءته ، بل يحدث بكلام واضح مفهوم لئلاخذ عنه المسمع ويحفظ عنه . وهكذا يفعل القارىء للقرآن ، والله أعلم .

قال المفردى : وهو معنى الحديث المتقدم ، والحديث أخرجه الترمذى والنسائى .

(باب التوقى)

أى الاحتراز فى الفتيا بالضم والقصر ويفتح بمعنى الفتوى والفتوى بالواو فتفتح الفاء وتضم مقصوراً ، وهى اسم من أفق العالم إذا بين الحكم أى حكم المفتى . والمعنى هذا باب فى الاحتراز عن الفتوى فى الوقعات والحوادث بغير علم ، والاجتناب عن الإشاعة لصعاب المسائل التى غير نافعة فى الدين ، ويكثر فيها الغلط ، ويفصح بها باب الشرور والفتن ، فلا يفنى إلا بعد العلم من الكتاب والسنة وآثار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

(نهى عن الغلو طات) بفتح الغين . قال فى النهاية : وفى رواية الأغلو طات قال الهروى : الغلو طات تركت منها الهمزة كما تقول جاء الأحمر وجاء لجر بطرح الهمزة ، وقد غلط من قال إنها جمع غلوطة .

وقال الخطابى : يقال مسألة غلو ط إذا كان يغلط فيها كما يقال شاة حلوب —

٣٦٤٠ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا أبو عبد الرحمن المقرئ أخبرنا
سعيد — يعني ابن أبي أيوب — عن بكر بن عمرو عن مسلم بن يسار
أبي عثمان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من
أفتى » ح . وحدثنا سليمان بن داود أخبرنا ابن وهب حدثني يحيى بن
أيوب عن بكر بن عمرو عن عمرو بن أبي نعيم عن أبي عثمان الطنبذى
رضيحه عبد الملك بن مروان قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « من أفتى بغير علم كان إثمهُ على من أفتاه » زاد

— و فرس ركوب فإذا جعلتها اسماً زدت فيها الماء فقلت غلوطة كما يقال حلوبة
وركوبة ، وأراد المسائل التي يغالط بها العلماء ليزلوا فيها فيهيح بذلك شر وفئة
وإنما نهى عنها لأنها غير نافعة في الدين ولا تسكاد تكون إلا فيما لا يقع .
ومثله قول ابن مسعود أنذر تكم صعاب المطلق ، يريد المسائل الدقيقة الغامضة
فأما الأغلوطات فهي جمع أغلوطة أفعولة من الغلط كالأحدوثة والأعجوبة انتهى .
قال الخطابي : قال الأوزاعي : وهي شرار المسائل ، والمعنى أنه نهى أن
يعترض العلماء بصعاب المسائل التي يكثر فيها الغلط ليستزلوا بها ، ويسقط
رأيهم فيها انتهى .

قال المنذرى : في إسفاده عبد الله بن سعد قال أبو حاتم الرازي مجهول .
(أبو عبد الرحمن المقرئ) هو عبد الله بن يزيد ثقة فاضل أقرأ القرآن نيهاً
وسبعين سنة (مسلم بن يسار أبي عثمان) بدل من مسلم (عن أبي عثمان الطنبذى)
يضم الطاء والموحدة بينهما نون ساكنة آخره معجمة إلى طمبذا قرية بمصر كذا
في الباب (رضيحه عبد الملك) صفة أبي عثمان (من أفتى بغير علم) على بناء
المفعول أى من وقع في خطأ بفتوى عالم فالإثم على ذلك العالم وهذا إذا لم يكن —

سُلَيْمَانُ الْمَهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ « وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَهُ » وَهَذَا لَفْظُ سُلَيْمَانَ .

٩ - باب كراهية منع العلم

٣٦٤١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ أَنْبَاءَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَسَكَتَهُ أُنْجِمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

— الخُطَأُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ أَوْ كَانَ إِلَّا أَنَّهُ وَقَعَ لِمَدْمٍ بِلُغَةٍ فِي الاجْتِهَادِ حَقَّهُ .
قَالَ فِي فَتْحِ الْوُدُودِ .

وَقَالَ الْقَارِي : عَلَى صِغَةِ الْمَجْهُولِ ، وَقِيلَ مِنَ الْمَعْلُومِ يَعْنِي كُلَّ جَاهِلٍ سَأَلَ عَالِمًا عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَفْتَاهُ الْعَالِمُ بِجَوَابٍ بَاطِلٍ فَعَمِلَ السَّائِلُ بِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِطُلَانِهَا فَيَأْتِيهِ عَلَى الْمَفْتَى إِنْ قَصَرَ فِي اجْتِهَادِهِ (وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ) فِي الْقَامُوسِ أَشَارَ عَلَيْهِ بِكَذَا أَمْرَهُ ، وَاسْتِشَارَ طَلَبَهُ الْمَشُورَةَ انْتَهَى ، وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ وَهُوَ مُسْتَشِيرٌ وَأَمْرُ الْمُسْتَشَارِ الْمُسْتَشِيرُ بِأَمْرِ قَالَهُ الْقَارِي (يَعْلَمُ) وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ (أَنَّ الرُّشْدَ) أَيْ الْمَصْلَحَةَ (فِي غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (فَقَدْ خَانَهُ) أَيْ خَانَ الْمُسْتَشَارُ الْمُسْتَشِيرَ إِذْ وَرَدَ أَنَّ الْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ ، وَمَنْ غَشَا فُلُوسَ سِنَا .
قَالَ الْمَذْهَبِيُّ : وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، مُقْتَصِرًا عَلَى الْفَصْلِ الْأَوَّلِ بِنَحْوِهِ .

(باب كراهية منع العلم)

(مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ) وَهُوَ عِلْمٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ السَّائِلُ فِي أَمْرِ دِينِهِ (فَسَكَتَهُ) —

قَالَ الْحَافِظُ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
ولهذا صححه جماعة منهم ابن حبان وغيره ورواه ابن خزيمة حدثنا حفص بن =

— بعدم الجواب أو بمنع الكتاب (ألجه الله) أى أدخل الله فى فيه لجأماً (بلجام من نار) مكافأة له حيث ألجم نفسه بالسكوت .

قال الخطابى : الممسك عن الكلام مثل بمن ألجم نفسه ، كما يقال التقي ما لجم فلذا ألجم لسانه عن قول الحق والإخبار عن العلم والإظهار به يعاقب فى الآخرة بلجام من نار وخرج هذا على معنى مشاكلة العقوبة الذنب . قال وهذا فى العلم الذى يتعين عليه فرضه كمن رأى كافراً يريد الإسلام يقول علمونى الإسلام ، وما الدين وكيف أصلى ، وكن جاء مستفتياً فى حلال أو حرام ، فإنه يلزم فى مثل هذا إن يمنعوا الجواب عما سئلوا عنه ويترتب عليه الوعيد والعقوبة وليس الأمر كذلك فى نوافل العلم الذى لا ضرورة للناس إلى معرفتها انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى حديث حسن هذا آخر كلامه .

== عمرو الربالى حدثنا إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسى حدثنا ابن عون عن محمد ابن سيرين عن أبى هريرة مرفوعاً وهؤلاء كلهم ثقات .
ورواه ابن ماجه عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن إسماعيل بن إبراهيم به .
ومن أجودها أيضاً حديث عبد الله بن عمرو ، رواه الجماعة عن ابن وهب الإمام عن عبد الله بن عباس عن أبيه عن أبى عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو يرفعه وهذا إسناد صحيح .

وقد ظن أبو الفرج بن الجوزى أن هذا هو ابن وهب النسوى الذى قال فيه ابن حبان يضع الحديث ، فضعف الحديث به . وهذا من غلطاته ، بل هو ابن وهب الإمام العلم .

والدليل عليه : أن الحديث من رواية أصبغ بن الفرج ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وغيرهما من أصحاب ابن وهب عنه . والنسوى متأخر من طبقة يحيى بن صاعد ، والمعجب من أبى الفرج كيف خفى عليه هذا ؟ وقد ساقها من طريق أصبغ وابن عبد الحكم عن ابن وهب .

١٠ — باب فضل نشر العلم

٣٦٤٢ — حدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ

— وقد روى عن أبي هريرة من طرق فيها مقال ، والطريق الذي خرج بها أبو داود طريق حسن فإنه رواه عن التبوذكي وقد احتج به البخاري ومسلم عن حماد بن سلمة ، وقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري عن علي بن الحكم البغلي .

قال الإمام أحمد : ليس فيه بأس ، وقال أبو حاتم الرازي : لا بأس به صالح الحديث عن عطاء بن أبي رباح ، وقد اتفق الإمامان على الاحتجاج به ، وقد روى هذا الحديث أيضاً من رواية عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وعمرو بن عبسة ، وعلي بن طلق ، وفي كل منها مقال .

(باب فضل نشر العلم)

(عن عبد الله بن عبد الله) قال للزبي : هو عبد الله بن عبد الله الرازي انتهى —

== وحديث أبي سعيد أخرجه ابن ماجه من حديث محمد بن داب وهو كذاب .
وحديث أنس رواه ابن ماجه أيضاً من حديث الهيثم بن جميل : حدثني عمرو بن سليم حدثنا سيف بن إبراهيم عن أنس — فذكره — وإسناده ضعيف .
وحديث جابر أجود طرقه ما رواه ابن ماجه حدثنا الحسن عن أبي السري المسقلاني حدثنا خالد بن تميم عن عبد الله بن السري عن محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا لعن آخر هذه الأمة أولها ، فمن كتم حديثاً فقد كتم ما أنزل الله عز وجل » وهؤلاء ثقات .

عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَسْمَعُونَ وَتُسْمَعُ مِنْكُمْ
وَيُسْمَعُ يَمِينُ يَسْمَعُ مِنْكُمْ » .

٣٦٤٣ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِي عُمرُ بْنُ سُلَيْمَانَ
مِنْ وَلَدِ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ
ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا

— وفي بعض النسخ عبد الله بن عبید الله وهو غلط (تسمعون) على صيغة المعلوم
(ويسمع) مبني للمجهول (منكم) خبر بمعنى الأمر أى لتسمعوا مني الحديث
وتبلغوه عنى ، وليسמע من بعدى منكم (ويسمع) بالبناء للمفعول (من يسمع)
بفتح الياء وسكون السين أى ويسمع الغير من الذى يسمع (منكم) حديثى ،
وكذا من يمدحهم وهم جرا ، وبذلك يظهر العلم وينتشر ويحصل التبليغ وهو
الميثاق المأخوذ على العلماء . قاله المناوى . والحديث سكت عنه المفذرى .

(نضر الله) قال الخطابى : معناه الدعاء له بالنصرة وهى النعمة والبهجة ،
يقال نضره الله ونضره بالتخفيف والتثقيل وأجودهما التخفيف انتهى .

وقال فى النهاية : نضره ونضره وأنضره أى نعمه ويروى بالتخفيف والتشديد
من النصارة ، وهى فى الأصل حسن الوجه والبريق ، وإنما أراد حسن خلقه
وقدره انتهى .

قال السيوطى : قال أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر : أى ألبسه الله نصرة
وحسناً وخلوص لون وزينة وجمالا ، أو أوصله الله لنصرة الجفنة نعميا ونصرة .
قال تعالى : ﴿ وَلَقَاهُمْ نَصْرَةٌ ﴾ ﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ .

قال سفهان بن عبيدة : ما من أحد يطلب حديثاً إلا وفى وجهه نصرة ،
رواه الخطيب .

تَمَعَ مِنْهَا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ ، قَرُبَ حَامِلٍ فَقَمَرٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقَمَرٍ لَيْسَ بِفَقِيهِهِ .

٣٦٤٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ يَعْنَى بْنِ سَعْدٍ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ يَهْدُكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ » .

— وقال القاضي أبو الطيب الطبري . رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقلت يا رسول الله أنت قلت نضر الله امرأً فذكرته كله ووجهه يستهل فقال نعم أنا قلته انتهى (قرب) قال العيني : رب للتقليل لكنه كثر في الاستعمال للتكثير بحيث غلب حتى صارت كأنها حقيقة فيه (حامل فقهِه) أى علم قد يكون فقياً ولا يكون أفقه فيحفظه ويبلغه (إلى من هو أفقه منه) فيستقيط منه ما لا يفهمه الحامل (حامل فقهِه) أى علم (ليس بفقيه) لكن يحصل له القواب لنفعه بالنقل وفيه دليل على كراهية اختصار الحديث لمن ليس بالمفقه في الفقه لأنه إذا فعل ذلك قطع طريق الاستنباط والاستدلال لمعانى الكلام من طريق الفهم ، وفي ضمنه وجوب الفقه ، والحث على استنباط معانى الحديث ، واستخراج المكنون من سره .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حديث

حسن ، وأخرجه ابن ماجه من حديث عباد الأنصارى عن زيد بن ثابت .

(من حمر النعم) بضم الحاء وسكون الميم ، والنعم بفتح عين واحد الأنعام وهى الأموال الرأهية وأكثر ما يقع على الإبل ، قاله السكرمانى . وفى الجمع : والأنعام يذكر ويؤنث وهى الإبل والبقر والغنم ، والغنم الإبل خاصة انتهى . فمعنى حمر النعم أى أقواها وأجلدها ، والإبل الحمر هى أنفس أموال العرب .

١١ - باب الحديث عن بنى إسرائيل

٣٦٤٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ » .

— قال المفسري : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى مطولاً فى غزوة خيبر . وقوله هذا لعل رضى الله عنه انتهى .

(باب الحديث عن بنى إسرائيل)

(حدثوا عن بنى إسرائيل) قال الخطابى : ليس معناه إباحة الكذب فى أخبار بنى إسرائيل ، ورفع الحرج عن نقل عنهم الكذب ، ولكن معناه الرخصة فى الحديث عنهم على معنى البلاغ وإن لم يتحقق صحة ذلك بنقل الإسناد وذلك لأنه أمر قد تعذر فى أخبارهم لبعد المسافة وطول المدة ووقوع الفترة بين زمانى النبوة . وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبی صلى الله عليه وسلم إلا بنقل الإسناد والعثبت فيه (ولا حرج) أى لا ضيق عليكم فى الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه صلى الله عليه وسلم الزجر عن الأخذ عنهم والنظر فى كتبهم ثم حصل التوسع فى ذلك ، وكان النهى وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة ، ثم لما زال المحذور وقع الإذن فى ذلك لما فى سماع الأخبار التى كانت فى زمانهم من الاعتبار . وقيل معنى قوله « لا حرج » لا تضيق صدوركم بما تسمعونهم من الأعاجيب ، فإن ذلك وقع لهم كثيراً . وقيل « لا حرج » فى أن لا تحدثوا عنهم ، لأن قوله أولاً حدثوا صيغة أمر تقتضى الوجوب ، فأشار إلى عدم الوجوب وأن الأمر فيه للإباحة بقوله « ولا حرج » أى فى ترك التحديث عنهم . وقال مالك : المراد جواز التحديث عنهم بما كان من -

٣٦٤٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُعَاذٌ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : « كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُنَا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ حَتَّى يُصْبِحَ مَا يَقُومُ إِلَّا إِلَى عُظْمَى صَلَاةٍ » .

١٢ — باب في طلب العلم لغير الله

٣٦٤٧ — حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ الثَّمَمَانِ أَخْبَرَنَا فُلَيْحٌ عَنْ أَبِي طَوَالَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ نَعِمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا

— أمر حسن أما ما علم كذبه فلا قاله في الفتح . والحديث سكت عنه المنذرى . (إلى عظمى صلاة) عظم كقفل أى بضم العين وسكون الظاء معظم الشيء . قال في النهاية : عظم الشيء أكبره ، كأنه أراد لا يقوم إلا إلى الفريضة انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى من حديث أبي كبشة السلولى عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

(باب في طلب العلم لغير الله)

(عن أبي طواله عبد الله) هو اسم أبي طواله (مما يُبْتَغَى) من للبيان ، أى مما يطلب (به وجه الله) أى رضاه (لا يتعلمه) حال إمام من فاعل تعلم أو من مفعوله لأنه تخصص بالوصف ويجوز أن يكون صفة أخرى لعلماً (إلا لىصيب —

لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - يَعْنِي رِيحَهَا .

١٣ - باب في القصص

٣٦٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مِسْهِرٍ أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْخَوَّاصُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيِّبَانِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّبَانِيِّ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَقْصُ إِلَّا أَمِيرٌ أَوْ مَأْمُورٌ أَوْ مُخْتَالٌ » .

— به) أى ليمتال ويحصل بذلك العلم (عرضاً) بفتح الراء ويسكن أى حظاً مالا أوجاها (عرف الجنة) بفتح عين مهملة وسكون راء مهملة الرائحة مبالغة فى تحريم الجنة لأن من لم يجد ريح الشيء لا يتناوله قطعاً ، وهذا محمول على أنه يستحق أن لا يدخل أولاً ثم أمره إلى الله تعالى كدأمر أصحاب الذنوب كلهم إذا مات على الإيمان . قاله فى فتح الودود .

قال المنذرى : والحديث أخرجه ابن ماجه انتهى . قلت : وسريج بن النعمان روى عنه البخارى وغيره ووثقه يحيى بن معين .

(باب فى القصص)

أى هذا باب فى بيان مَنْ أَحَقَّ مِنَ النَّاسِ بِالْقَصَصِ وَالْمَوَاعِظِ وَالتَّذْكِيرِ . (لَا يَقْصُ) نفى لانهى ووجهه ما قاله الطيبى إنه لو حمل على النهى الصريح لزم أن يكون المختال مأموراً بالاعتصاف ، ثم القص التكلم بالقصص والأخبار والمواعظ . وقيل المراد به الخطبة خاصة . والمعنى لا يصدر هذا الفعل إلا من هؤلاء الثلاثة . قاله القارى (إلا أمير) أى حاكم (أو مأموور) أى مأذون له بذلك من الحاكم ، أو مأموور من عند الله كععض العلماء والأولياء (أو مختال) أى مفتخر متكبر طالب للرئاسة .

٣٦٤٩ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ الْمُعَلَّى بْنِ زِيَادٍ
عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ بَشِيرٍ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ الْقَاجِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

— وقال في النهاية : معناه لا ينبغي ذلك إلا للأمير يعظ الناس ويخبرهم بما مضى
ليعتبروا ، أو مأمور بذلك فيكون حكمه حكم الأمير ولا يقص تكشبا ،
أو يكون القاص مختالا يفعل ذلك تكبرا على الناس أو مرائيا يرى الناس بقوله
وعمله ، لا يكون وعظه وكلامه حقيقة .

وقيل : أراد الخطبة لأن الأمراء كانوا يؤتونها في الأول ويعظون الناس فيها
ويتصون عليهم أخبار الأمم السالفة انتهى .

قال الخطابي : بلغني عن ابن سريج أنه كان يقول هذا في الخطبة ، وكان
الأمراء يلون الخطب ويعظون الناس ويذكرونهم فيها ، فأما المأمور فهو من
يقيم الإمام خطيبا فيقص الناس ويقص عليهم ، والمختال هو الذي نصب نفسه
لذلك من غير أن يؤمر به ويقص على الناس طلبا للرياسة ، فهو الذي يراى
بذلك ويختال .

وقد قيل إن المتكلمين على الناس ثلاثة أصناف مُذكرٌ وواعظٌ وقاصٌ ،
فالذكر الذي يُذكر الناس آلاء الله ونعمائه ، ويبعثهم به على الشكر له ، والواعظ
يخوفهم بالله وينذرهم عقوبته فيردعهم به عن المعاصي ، والقاص هو الذي يروى
لهم أخبار الماضين ويسرد لهم القصص فلا يأمن أن يزيد فيها أو ينقص . والمذكر
والواعظ مأمون عليهما ذلك انتهى .

وقال السندي : القص التحدث بالقصص ويستعمل في الوعظ ، والمختال هو
المتكبر ، قيل هذا في الخطبة ، والخطبة من وظيفة الإمام ، فإن شاء خطب
بنفسه ، وإن شاء نصب نائبا يخطب عنه وأما من ليس بإمام ولا نائب عنه —

قال : « جَلَسْتُ فِي عَصَابَةٍ مِنْ ضُعَفَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَإِنْ بَعْضُهُمْ لَيَنْسَتِرُ بِبَعْضٍ مِنَ الْعُرَى ، وَفَارِيءٌ يَقْرَأُ عَلَيْنَا ؛ إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ عَلَيْنَا ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَكَتَ الْقَارِئُ ، فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ ؟ قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ قَارِئًا لَنَا يَقْرَأُ عَلَيْنَا فَكُنَّا نَسْتَمِيعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنْ أَمْرِي مَنْ أَمَرْتُ أَنْ أَصْبِرَ نَفْسِي مَعَهُمْ . قَالَ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطْنَا لِيُعْدِلَ بِنَفْسِهِ فِينَا ، ثُمَّ قَالَ

— إذا تصدى للخطبة فهو ممن نصب نفسه في هذا الحل تكبراً ورياسة .
وقيل : بل القصاص والوعاظ لا ينبغي لها الوعظ والقصص إلا بأمر الإمام وإلا لدخلا في المتكبر ، وذلك لأن الإمام أدرى بمصالح الخلق فلا ينصب إلا من لا يكون ضرره أكثر من نفعه بخلاف من نصب نفسه فقد يكون ضرره أكثر فقد فعل تكبراً ورياسة فليتردد عنه .

قال المنذرى : في إسناد عباد بن عباد الخواص وفيه مقال .

(سكت القاريء فسلم) أى النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه لا يسلم على قاريء القرآن وقت قراءته ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما سلم عليهم إلا إذا سكت القاريء (قال) أبو سعيد (مَنْ) مفعول لجعل (أَمَرْتُ أَنْ أَصْبِرَ نَفْسِي مَعَهُمْ) أى أحبس نفسي معهم إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ (قال) أبو سعيد (ليعدل) أى ليسوى (بنفسه) أى نفسه الكريمة بجلوسه (فينا) قال في مجمع البحار : أى يسوى نفسه ويجعلها عديلة مماثلة لما بجلوسه فينا تواضعاً ورغبة فيما نحن فيه انتهى .

وقيل : معناه أى جلس النبي صلى الله عليه وسلم وسط الحلقة ليسوى —

بِيَدِهِ هَكَذَا ، فَتَحَلَّقُوا وَبَرَزَتْ وَجُوهُهُمْ لَهُ . قَالَ : فَمَا رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَفَ مِنْهُمْ أَحَدًا غَيْرِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَبْشِرُوا يَا مَعْشَرَ صَعَالِكِ الْمُهَاجِرِينَ بِالْفُورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ بِنِصْفِ يَوْمٍ ، وَذَلِكَ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ » .

— بنفسه الشريفة جماعتنا لم يكون القرب من النبي صلى الله عليه وسلم لكل رجل منا سواء أو قريباً من السواء ، يقال عدل فلان بفلان سوّى بينهما وادل الشيء أى أقامه من باب ضرب (ثم قال) أى أشار النبي صلى الله عليه وسلم (له) أى للنبي صلى الله عليه وسلم (قال) أبو سعيد (أبشروا) إلى آخره هو محل الترجمة لأنه الموعظة (صعاليك) جمع صعلوك وهو فقير لا مال له ولا اعتماد ولا احتمال ، قاله في مجمع البحار (وذلك) أى نصف يوم .

قال المنذرى : في إسناد المولى بن زياد أبو الحسن وفيه مقال . وقد أخرج الترمذى وابن ماجه من حديث أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمس مائة عام نصف يوم » وقال الترمذى حسن صحيح ، وفي لفظ الترمذى « يدخل فقراء المسلمين » .

ولفظ ابن ماجه « فقراء المسلمين » .

وأخرج مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة بأربعين خريفاً » فيجمع بينهما بأن فقراء المهاجرين يسبقون إلى الجنة مثل فقراء المسلمين بهذه المدة لما لهم من فضل الهجرة وكونهم تركوا أموالهم بمكة رغبة فيما عند الله عز وجل .

٣٦٥٠ - حدثنا محمد بن المثنى حدثني عبد السلام - يعني ابن مطهر أبو ظفر - أخبرنا موسى بن خلف العمري عن قتادة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لأشد أقدمة قوم يذكرون الله تعالى من صلاة الغداة حتى تطلع الشمس أحب إلى من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل ، ولأن أقدمة مع قوم يذكرون الله من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس أحب إلى من أن أعتق أربعة » .

٣٦٥١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال قال لي رسول الله

- وقد أخرج الترمذي وابن ماجه أن فقراء المهاجرين يدخلون قبل أغنيائهم بخمس مائة عام .

وأخرج الترمذي « يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً » غير أن هذين الحديثين لا يثبتان والله أعلم . انتهى كلام المنذرى .
(لأن) بفتح الهمزة (يذكرون الله تعالى) من قراءة القرآن والتسبيح والتهليل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويلحق به ما في معناه كدرس علم التفسير والحديث وغير ذلك من علوم الشريعة (من صلاة الغداة) أى الصبح (من أن أعتق) بضم الهمزة وكسر التاء (أربعة) أنفوس (مع قوم يذكرون الله) ظاهره وإن لم يكن ذا كراً ، بل مستمعاً وهم القوم لا يشقى جليسهم .

وفيه أن الذكر أفضل من العتق والصدقة . قال المنذرى : فى إسناد موسى بن خلف أبو خلف العمري وقد استشهد به البخارى وأثنى عليه غير واحد من المتقدمين وتكلم فيه ابن حبان البستي رضى الله عنه .

صلى الله عليه وسلم : « أَقْرَأُ عَلَى سُورَةِ النَّسَاءِ . قَالَ قُلْتُ : أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ ؟ قَالَ : إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي . قَالَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا انْتَهَيْتُ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ الْآيَةَ فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا عَيْنَاهُ تَهْمِلَانِ » .

آخر كتاب العلم

— (قال) أى عبد الله (وعليك) الواو للحال (قال لى) أى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الله (فقرأت عليه) سورة النساء (إلى قوله) تعالى (فكيف) حال الكفار (إذا جئنا من كل أمة بشهيد) يشهد عليها بعملها وهو نبيها (الآية) وتام الآية مع تفسيرها ﴿ وجئنا بك ﴾ يا محمد ﴿ على هؤلاء شهيذاً يومئذ ﴾ يوم الجىء ﴿ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو ﴾ أى أن (تسوى) بالبناء للمفعول والفاعل مع حذف إحدى التامين فى الأصل ومع إدغامها فى السين أى تنسوى ﴿ بهم الأرض ﴾ بأن يكونوا تراباً مثلها لعظم هوله كما فى آية أخرى : ﴿ ويقول الكافر يا ليتنى كنت تراباً ﴾ ﴿ ولا يكتُمون الله حديثاً ﴾ عما عملوه وفى وقت آخر يكتُمون ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ كذا فى تفسير الجلالين (تهملان) قال فى المصباح : همل المطر والدمع همولا من باب فعد انتهى . وفى فتح الودود : تهملان من باب ضرب ونصر أى تفيضان بالدمع وتسيلان انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(آخر كتاب العلم)

بسم الله الرحمن الرحيم
أول كتاب الأشربة

١ - باب تحريم الخمر

٣٦٥٢ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أبو حيان قال حدثني الشافعي عن ابن عمر عن عمر قال : « نزل تحريم الخمر يوم نزل وهي من خمسة أشياء : من العنب والتمر والمسل والحنظلة والشعير والخمر ما خامر العقل ، وثلاث وددت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفارقنا

(أول كتاب الأشربة)

(باب تحريم الخمر)

(قال نزل تحريم الخمر) أى فى قوله تعالى فى آية المائدة ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر ﴾ الآية .

وفى رواية البخارى « خطب عمر على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إنه قد نزل « الخ (وهى من خمسة أشياء) أى الخمر .

وفى القاموس : قد يذكر والجملة الحالية أى نزل تحريم الخمر فى حال كونها تصنع من خمسة أشياء (والخمر ما خامر العقل) أى غطاه أو خالطه فلم يتركه على حاله ، وهو من مجاز التشبيه . والعقل هو آلة التمييز ، فلذلك حرم ما غطاه أو غيره لأن بذلك يزول الإدراك الذى طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه .

قال الكرماني : هذا تعريف بحسب اللغة ، وأما بحسب الدرف فهو ما خامر العقل من عصير العنب خاصة .

قال الحافظ : وفيه نظر لأن عمر ليس فى مقام تعريف اللغة بل هو فى مقام —

حَتَّى يَعْهَدَ فِيهِمْ عَهْدًا أَنْتَهَى إِلَيْهِ : الْجِدُّ ، وَالْكَلَالَةُ ، وَأَبْوَابُ مِنْ
أَبْوَابِ الرَّبِّ .

٣٦٥٣ - حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ مُوسَى الْخَطْلِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا [أَنْبَاءَنَا] لِمَنْكَعِمْ
- يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو عَنْ مُعَرِّ بْنِ
الْخَطَّابِ قَالَ : « لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ قَالَ مُعَرِّ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ
بَيِّنَاتًا شِفَاءً ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ

— تعريف الحكم الشرعي ، فكأنه قال الخمر الذي وقع تحريمه على لسان الشرع
هو ما خامر العقل ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يمتنع بالمتخذ من العنب فالاعتبار
بالحقيقة الشرعية .

وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى
خمرًا ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية (وثلاث) أى ثلاث من المسائل
(وددت) بكسر الميم الأولى وسكون الثانية أى تملت (لم يفارقنا) أى من الدنيا
(حتى يعهد إلينا فيهم عهداً أنتهى إليه) أى يبين لنا فيهم بيانا تنتهى إليه ،
والضمير الجورور في فيهم لثلاث (الجدد) أى هل يجب الأخ أو يحجب به أو
يقاسمه ، فاختلفوا فيه اختلافاً كثيراً (والكلالة) بفتح الكاف واللام الخفيفة
من لا ولد له ولا والده أو بنو العم الأباعد أو غير ذلك (وأبواب من أبواب
الربا) أى ربا الفضل لأن ربا النسبة متفق عليه بين الصحابة ورفع الجد وتالييه
بتقدير مبهتاً أى هي الجد .

قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(عباد بن موسى الخطلي) بضم المعجمة وفتح المثناة الشديدة منسوب إلى
ختل كورة خلف جهمون قاله السهوى (بيانا شفاء) وفى بعض النسخ شافياً —

فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴿ الْآيَةُ ، فَدَعَى عُمَرُ فَقُرِئَتْ عَلَيْهِ ، قَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْحَرِّ بَيِّنَاتًا شِفَاءً ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي فِي النَّسَاءِ ﴿ بِأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ فَكَانَ مُفَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُنَادِي : أَلَا لَا يَقْرَبَنَّ الصَّلَاةَ سَكْرَانٌ . فَدَعَى عُمَرُ فَقُرِئَتْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْحَرِّ بَيِّنَاتًا شِفَاءً ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ قَالَ عُمَرُ : انْتَهَيْنَا .

— (يسألونك عن الحر والميسر) أى القمار أى ما حكمهما (قل فيهما) أى فى تعاطيهما (إثم كبير) أى عظيم لما يحصل بسببهما من الخاصة والمشامة وقول الفحش (فدعى) على البناء للمجهول ، (فقرئت) أى الآية المذكورة (لا تقربوا الصلاة) أى لا تصلوا (وأنتم سكارى) جملة حالية (فنزلت هذه الآية فهل أنتم منتهون) وفى رواية النسائي فنزلت الآية التى فى المائة ، فدعى عمر فقرئت عليه ، فلما بلغ فهل أنتم منتهون (قال عمر انتهينا) أى عن إتيانهما أو عن طلب البيان الشافى قال الطيبي : فنزلت هذه الآية بمعنى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَرُّ وَالْمَيْسِرُ ﴾ الآيتين ، وفيهما دلائل سبعة على تحريم الحر :

أحدها قوله ﴿ رَجَسٌ ﴾ والرجس هو النجس وكل نجس حرام .

والثانى قوله ﴿ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ وما هو من عمله حرام .

والثالث قوله ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ وما أمر الله تعالى باجتنابه فهو حرام .

والرابع قوله ﴿ لَكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ وما علق رجاء الفلاح باجتنابه ، فالإتيان

به حرام .

والخامس قوله ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحَرِّ

والميسر ﴾ وما هو سبب وقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو حرام . —

٣٦٥٤ — حدثنا مسدد قال أخبرنا يحيى عن سفيان قال أخبرنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمى عن علي بن أبي طالب أن رجلاً من الأنصار دعاه وعبد الرحمن بن عوف فسقاها قبل أن تحرم الخمر ، فأمرهم علي في المغرب وقرأ ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ فخلط فيها ، فنزلت ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ .

— والسادس ﴿ ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ﴾ وما يصد به الشيطان من ذكر الله وعن الصلاة فهو حرام .

والسابع قوله ﴿ فهل أنتم مفتنون ﴾ معناه اتهموا ، وما أمر الله عباده بالانتها عنه فالإتيان به حرام انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى ، وذكر الترمذى أنه مرسل أصح .

(دعاه وعبد الرحمن) بالنصب أى دعا علياً وعبد الرحمن (فسقاها) أى الخمر (خلط) أى قاتبس علمه ، ولفظ الترمذى وحضرت الصلاة فقدمه وفى فقرات ﴿ قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون ﴾ انتهى (فيها) أى فى السورة (حتى تعلموا ما تقولون) بأن تصحوا . وفى الحديث أن المصلى بهم هو على بن أبى طالب .

وأخرجه الحاكم عن على رضى الله عنه بلفظ « دعانا رجل من الأنصار قبل تحريم الخمر فحضرت صلاة المغرب فقدم رجل فقرأ » الحديث ثم قال صحيح . قال وفى هذا الحديث فائدة كبيرة وهى أن الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب دون غيره ، وقد برأه الله منها فإنه راوى الحديث . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حسن —

بينكم العداوة والبغضاء بسبب شرب الخمر ، لأنها تزيل عقل شاربها فيتكلم بالقبحش ، وربما أفضى ذلك إلى المقاتلة وذلك سبب لإيقاع العداوة والبغضاء بين شاربها .

٣٦٥٥ - حدثنا أحمد بن محمد المروزي قال أخبرنا علي بن حسين عن أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

— وقال قتادة : كان الرجل في الجاهلية يقامر على أهله وماله ، فيقمر فيقمر حزيناً سليماً ينظر إلى ماله في يد غيره فيورثه ذلك العداوة والبغضاء ، فنهى الله عن ذلك (وبصدقكم من ذكر الله وعن الصلاة) لأن شرب الخمر يشغل عن ذكر الله وعن فعل الصلاة ، وكذلك القمار يشغل صاحبه عن ذكر الله وعن الصلاة (فهل أنتم منعمون) لفظه استفهام ومعناه الأمر أي انتهوا وهذا من أبلغ ما ينهى به ، لأنه تعالى ذم الخمر والميسر وأظهر قبحهما للمخاطب كأنه قيل قد تلى عليكم ما فيهما من أنواع الصوارف والموانع فهل أنتم منعمون مع هذه الأمور أم أنتم على ما كنتم عليه كأنكم لم توعظوا ولم تنزجروا .

وفي هذه الآية دليل على تحريم شرب الخمر لأن الله تعالى قرن الخمر والميسر بعبادة الأصنام وعدد أنواع المفسدات الحاصلة بهما ، ووعد بالفلاح عند اجتنابهما وقال ﴿ فهل أنتم منعمون ﴾ كذا في تفسير العلامة الخازن . ووجه النسخ أن الآية التي في المسألة فيها الأمر بمطابق الاجتناب وهو يستلزم أن لا ينفع بشيء من الخمر في حال من حالاته في وقت الصلاة وغير وقت الصلاة وفي حال السكر وحال عدم السكر وجميع المنافع في العين والثن .

وأخرج أبو داود الطيالسي والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر قال « نزل في الخمر ثلاث آيات ، فأول شيء نزل ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخمرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ الآية فقبل حرمت الخمر ، فقالوا يا رسول الله دعنا ننفع بها كما قال الله فسكت عنهم ، ثم نزلت هذه الآية ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ فقبل حرمت الخمر فقالوا يا رسول الله لا نشر بها قرب الصلاة فسكت عنهم ، ثم نزلت ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر . وأخرج أحمد في مسنده عن أبي هريرة قال : « حرمت الخمر ثلاث مرات ، قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يشربون الخمر ويأكلون الميسر ، فسألوا —

— وزر عظيم ، وقيل إن الخمر عدو للعقل فإذا غلبت على عقل الإنسان ارتسب كل قبيح ففي ذلك آثام كبيرة ، منها إقدامه على شرب الخمر ، ومنها فعل ما لا يحل فعله .

وأما الإنم الكبير في الميسر فهو كل المال الحرام بالباطل ، وما يجري بينهما من الشتم والخاصمة والمعاداة ، وكل ذلك فيه آثام كثيرة (ومنافع للفاس) بمعنى أنهم كانوا يرجحون في بيع الخمر قبل تحريمها .

وهذه الآية في البقرة وتامها مع تفسيرها هكذا (وإئتما أ كبر من نعمهما)
يعنى إئتما بعد التحريم أ كبر من نعمهما قبل التحريم ، وقيل إئتما قوله تعالى ﴿ إئتما يريد الشيطان أن يوقع ﴾ الآية ، فهذه ذنوب يترتب عليها آثام كبيرة بسبب الخمر والميسر (نسختها) أى الآية الأولى ، وهى ﴿ لا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى ﴾ والآية الثانية وهى ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر ﴾ الآية (التى فى المائدة) ﴿ لا أيها الذين آمنوا ﴾ (إئتما الخمر والميسر والأنصاب الآية) الميسر القمار ، والأنصاب الأصنام وهى الحجارة التى كانوا ينصبونها للعبادة ويذبحون عندها . وتام الآيتين مع تفسيرهما هكذا (والأزلام) هى القداح التى كانوا يستقسمون بها (رجب) نجس أو خيث مستقدر (من عمل الشيطان) لأنه يحمل عليه فكأنه عمله (فاجتنبوه) أى الرجب لأنه اسم جامع لكل كانه قال إن هذه الأربعة الأشياء كلها رجب فاجتنبوه (لعلكم تفلحون) يعنى لعلكم تدركون الفلاح إذا اجتنبتم هذه المحرمات التى هى رجب (إئتما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر) يعنى إئتما يزين لكم الشيطان شرب الخمر والقمار وهو الميسر ، ويحسن ذلك لكم إرادة أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء بسبب شرب الخمر ، لأنها تزيل عقل شاربيها فيشكلم بالفحش ، وربما أفضى ذلك إلى المقاتلة وذلك سبب لإيقاع العداوة والبغضاء بين شاربيها .

— وقال قتادة : كان الرجل في الجاهلية يقامر على أهله وماله ، فيقمر فيقمر مد حزيناً سلباً ينظر إلى ماله في يد غيره فيورثه ذلك العداوة والبغضاء ، فنهى الله عن ذلك (ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) لأن شرب الخمر يشغل عن ذكر الله وعن فعل الصلاة ، وكذلك القمار يشغل صاحبه عن ذكر الله وعن الصلاة (فهل أنتم متنعون) لفظه استفهام ومعناه الأمر أى انتهوا وهذا من أبلغ ما ينهى به ، لأنه تعالى ذم الخمر والميسر وأظهر قبحهما للمخاطب كأنه قيل قد تلى عليكم ما فيهما من أنواع الصوارف والموانع فهل أنتم متنعون مع هذه الأمور أم أنتم على ما كنتم عليه كأنكم لم توعظوا ولم تنزجروا .

وفي هذه الآية دليل على تحريم شرب الخمر لأن الله تعالى قرن الخمر والميسر بعبادة الأصنام وعدد أنواع المفاسد الحاصلة بهما ، ووعد بالفلاح عند اجتنابهما وقال ﴿ فهل أنتم متنعون ﴾ كذا في تفسير العلامة الخازن . ووجه النسخ أن الآية التي في المسائدة فيها الأمر بمطابق الاجتناب وهو يستلزم أن لا ينتفع بشيء من الخمر في حال من حالاته في وقت الصلاة وغير وقت الصلاة وفي حال السكر وحال عدم السكر وجميع المنافع في العين واليمن .

وأخرج أبو داود الطيالسي والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر قال « نزل في الخمر ثلاث آيات ، فأول شيء نزل ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر ﴾ الآية فقبل حرمت الخمر ، فقالوا يا رسول الله دعنا ننتفع بها كما قال الله فسكت عنهم ، ثم نزلت هذه الآية ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ فقبل حرمت الخمر فقالوا يا رسول الله لا نشر بها قرب الصلاة فسكت عنهم ، ثم نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر ﴾ الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر . وأخرج أحمد في مسنده عن أبي هريرة قال : « حرمت الخمر ثلاث مرات ، قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يشربون الخمر وبأكلون الميسر ، فسألوا —

٣٦٥٦ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ
عَنْ أَنَسٍ قَالَ : « كُنْتُ سَاقِيَ الْقَوْمِ حَيْثُ حُرِّمَتْ الْخَمْرُ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ
وَمَا شَرَابُنَا يَوْمَئِذٍ إِلَّا الْفَضِيخُ . فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ
حُرِّمَتْ ، وَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْنَا : هَذَا مُنَادِي
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

— رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهما ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾
الآية ، فَقَالَ النَّاسُ مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا إِنَّمَا قَالَ إِنَّهُ كَبِيرٌ ، وَكَانُوا يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ حَتَّى
كَانَ يَوْمٌ مِنَ الْأَيَّامِ صَلَّى رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ أُمَّ أَصْحَابِهِ فِي الْمَغْرِبِ خَلَطَ فِي قِرَاءَتِهِ
فَأَنْزَلَ اللَّهُ أَغْلَظَ مِنْهَا ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾
وَكَانَ النَّاسُ يَشْرَبُونَ حَتَّى يَأْتِيَ أَحَدُهُمُ الصَّلَاةَ وَهُوَ مُغْتَبِقٌ ، ثُمَّ نَزَلَتْ آيَةٌ أَغْلَظَ
مِنْ ذَلِكَ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ إِلَى قَوْلِهِ فَعَلِ أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ ﴾ قَالُوا أَنْتُمْ وَمَا
رَبُّنَا ؟ الْحَدِيثُ .

قال المنذرى : والحديث فى إسفاده على بن الحسين بن واقد ، وفيه
مقال انتهى .

(وما شرابنا يومئذ إلا الفضیخ) بفتح فاء وكسر ضاد معجمة على وزن
عظیم شراب يتخذ من البسر المفضوخ أى المكسور ومراد أنس أن الفضیخ هو
محل نزول الآية ، فتداول الآية له أولى . كذا فى فتح الودود . والحديث سكت
عنه المنذرى .

٢ - باب العصير للخمر

[باب في العنب يعصر للخمر]

٣٦٥٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا وكيع بن الجراح عن عبد العزيز بن عمر عن أبي هلقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أنهم سمعا ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ » .

(باب العصير للخمر)

أى لا تخذ الخمر .

(عن أبي هلقمة) قال المزني في الأطراف : هكذا قال أبو على الأوزاعي وحده عن أبي داود أبو هلقمة . وقال أبو الحسن بن العبد وغير واحد عن أبي داود أبو طعمة وهو الصواب .

وكذلك رواه أحمد بن حنبل وغيره عن وكيع انتهى . وسيجيء كلام المنذرى فيه (الغافقي) منسوب إلى غافق حسن بالأندلس قاله السيوطي (لعن الله الخمر) أى ذاتها لأنها أم الخبائث مبالة في التنفير عنها . ويحتمل أن يكون المراد أكل ثمنها (ومبتاعها) أى مشتريها (وعاصرها) وهو من يعصرها بنفسه لنفسه أو لغيره (ومعتصرها) أى من يطلب عصرها لنفسه أو لغيره (والمحمولة إليه) أى من يطلب أن يحملها أحد إليه .

قال المنذرى وأخرجه ابن ماجه إلا أنه قال وأبى طعمة مولاهم وعبد الرحمن الغافقي هذا سئل عنه يحيى بن معين فقال لا أعرفه ، وذكره ابن يونس في تاريخه وقال إنه روى عن ابن عمر روى عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن هياض —

٣ - باب ما جاء في الخمر تخلل

٣٦٥٨ - حدثنا زهير بن حرب قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن
السدي عن أبي هبيرة عن أنس بن مالك « أن أبا طلحة سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا ، قال : أهرقها ، قال : أفلا أجعلها
خلًا ، قال : لا » .

— وأنه كان أمير الأندلس قتلته الروم بالأندلس سنة خمس عشرة ومائة . وأبو علقمة
مولى ابن عباس ، ذكر ابن يونس أنه روى عن ابن عمر وغيره من الصحابة
وأنه كان على قضاء إفريقية ، وكان أحد فقهاء الموالى ، وأبو طعمة هذا مولى
عمر بن عبد العزيز سمع من عبد الله بن عمر ، رماه مكحول المذلى بالكذب انتهى .
(باب ما جاء في الخمر تخلل)

(أهرقها) يسكون القاف وكسر الراء أى صبها ، والماء بدل من الهمرة
والأصل أرقها وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والماء معًا كما وقع هنا وهو
نادر . وفيه دليل على أن الخمر لا تملك ولا تحبس بل تجب إراقتها في الحال
ولا يجوز لأحد الانتفاع بها إلا بالإراقة (قال لا) .

قال الخطابي : في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلا غير جائز
ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حفظه
وتنميته والحيلة عليه ، وقد كان نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إضاعة
المال ، فلم بذلك أن معالجته لا تطهره ولا تردده إلى المألأة بحال انتهى . —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أخرج البخاري ومسلم في الصحيحين عن أنس قال « إن الخمر حرمت ،
والخمر يومئذ البسر والتمر »

==

٤ - باب الخمر مما هي

٣٦٥٩ - حدثنا الحسن بن علي قال أخبرنا يحيى بن آدم قال أخبرنا إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن الشعبي عن الثعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ مِنْ الْعَنْبِ خَمْرًا ، وَإِنْ مِنْ التَّنْزْرِ خَمْرًا »

— وقال في النيل : فيه دليل للجهمور على أنه لا يجوز تخليل الخمر ولا تطهر بالتخليل هذا إذا خلطها بوضع شيء فيها ، أما إذا كان التخليل بالقل من الشمس إلى الظل أو نحو ذلك فأصح وجهه عن الشافعية أنها تحل وتطهر . وقال الأوزاعي وأبو حنيفة : تطهر إذا خللت بإلقاء شيء فيها . وعن مالك ثلاث روايات أصحها أن التخليل حرام ، فلو خلطها عصي وطهرت انتهى .

وقال السدي : ظاهره أن الخل المتخذ من الخمر حرام ، ويحتمل أنه قال ذلك لما فيه من إبقاء الخمر قبل أن يعخل وذلك غير جائز للمؤمن انتهى .
وقال المحدث محمد إسحاق الدهلوي رحمه الله : ويحتمل أن اكتساب الخل من الخمر ليس بجائز ، وإذا تخللت فاخل يحل والله أعلم .
قال المغدري : وأخرجه مسلم والترمذي .

(باب الخمر مما هي)

(إِنْ مِنْ الْعَنْبِ خَمْرًا الحديث) قال الخطابي : في هذا تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم بما قاله عمر رضي الله عنه في الحديث الأول من كون الخمر —

== وفي صحيح مسلم عن أنس قال « لقد أنزل الله الآية التي حرم فيها الخمر وما بالدينة شراب يشرب إلا من تمر »

وفي صحيح البخاري عن أنس قال « حرمت علينا الخمر حين حرمت وما نجد خمر الأعناب إلا قليلا وعامة خمرنا البسر والتمر »
==

وَلَا مِنْ النَّسْلِ خَرًّا ، وَلَا مِنْ الْبَرِّ خَرًّا ، وَلَا مِنْ الشَّعْرِ خَرًّا .

— من هذه الأشياء وليس معناه أن الخمر لا تكون إلا من هذه الخمسة بأعيانها وإنما جرى ذكرها خصوصاً لكونها معهودة في ذلك الزمان ، فكل ما كان في معناها من ذرة أو سلت أو لب ثمرة وعصارة شجر فحكمها حكمها كما قلنا في الربو ، ورددنا إلى الأشياء الأربعة المذكورة في الخبر كل ما كان في معناها من غير المذكور فيه انتهى .

قال المسذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى : غريب هذا آخر كلامه ، وفي إسناده إبراهيم بن مهاجر البجلي السكونى وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة .

= وفي صحيح البخارى أيضاً عن ابن عمر قال « نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ لحمة أشربة مافيها شراب العنب » وأخرجه مسلم أيضاً .
وفي الصحيحين أيضاً عن أنس قال « كنت أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب فضيخ زهو وتمر ، فجاءهم آت ، فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة : قم يا أنس فأهرقها »

وفي لفظ قال عبد العزيز بن صهيب قلت لأنس « ماهو ؟ قال بسر ورطب »
وفي لفظ في الصحيحين عن أنس - وسألوه عن الفضيخ - فقال « ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذى تسمونه الفضيخ إني لقائم أسقى أبا طلحة وأبا أيوب ورجالا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بيتنا إذ جاء رجل فقال هل بلغكم الخبر ؟ قلنا لا فقال إن الخمر قد حرمت فقال يا أنس أرق هذه القلال قال فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل »

فهذه النصوص الصحيحة الصريحة في دخول هذه الأشربة المتخذة من غير العنب في اسم الخمر في اللغة التى نزل بها القرآن ، وخطوب بها الصحابة مغنية عن التكلف في إثبات تسميتها خمرًا بالقياس مع كثرة النزاع فيه .
=

٣٦٦٠ - حدثنا مالك بن عبد الواحد أبو غسان قال أخبرنا مُمْتَرٍ قال قرأت على الفضل بن ميسرة عن أبي حريز أن غامراً حدثه أن النعمان ابن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الخمر من العصير والزبيب والتمر والحفظة والشمير والذرة ، ولما نى أنها كم من كل مُسْكِرٍ » .

- (إن الخمر من العصير والزبيب والتمر والحفظة والشمير والذرة) بضم المعجمة وتخفيف الراء من الحبوب معروفة .

قال المنذرى : فى إسناده أبو حريز عبد الله بن الحسين الأزدي الكوفي قاضى سجستان ، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة الرازى ، واستشهد به البخارى وتكلم فيه غير واحد . وقد أخرج البخارى ومسلم فى الصحيحين أن عمر رضى الله عنه خطب على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لانه قد نزل تحريم الخمر وهى من خمسة أشياء من العنب والتمر والحفظة والشمير والعسل ، والخمر ما خامر العقل » الحديث .

= فإذا قد ثبت تسميتها خمرأ نصاً فتناول لفظ النصوص لها كتناوله لشراب العنب سواء تناولوا واحداً .

فهذه طريقة قريبة منصوصة سهلة ، ترجع من كلفة القياس فى الإسم والقياس فى الحكم .

ثم إن محض القياس الجلى يقتضى التسوية بينهما لأن تحريم قليل شراب العنب مجمع عليه وإن لم يسكر ، وهذا لأن النفوس لا تقتصر على الحد الذى لا يسكر منه ، وقليله يدعو إلى كثيره وهنا المعنى بعينه فى سائر الأشربة المسكرة ، فالتفريق بينها فى ذلك تفريق بين التماثلات وهو باطل فلو لم يكن فى المسألة إلا القياس لكان كافياً فى التحريم فكيف وفيها ما ذكرناه من النصوص التى لا مطعن فى سندها ولا اشتباه فى معناها بل هى صحيحة صريحة ، وبالله التوفيق .

٣٦٦١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا أبان قال حدثني يحيى عن أبي كثير عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » .

- (يحيى) هو ابن أبي كثير (الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب) .
قال الخطابي : هذا غير مخالف لما تقدم ذكره من حديث الثمان بن بشير ، وإنما وجهه ومعناه أن معظم الخمر ما يتخذ منه الخمر إنما هو من النخلة والعنب ، وإن كانت الخمر قد تتخذ أيضاً من غيرهما ، وإنما هو من باب التوكيد لتحريم ما يتخذ من هاتين الشجرتين لضراوته وشدة سوريته ، وهذا كما يقال الشبع في اللحم والدفء في الوبر ونحو ذلك من الكلام ، وليس فيه نفى الشبع من غير اللحم ولا نفى الدفء عن غير الوبر ولكن فيه التوكيد لأمرهما والتقديم لهما -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وحديث ابن عمر رواه أحمد في مسنده وابن ماجه وصححه الدارقطني .

وحديث عبد الله بن عمرو رواه أحمد والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولا يصح حمل هذه الأحاديث على القليل من القدر المسكر ، لأن صريح الحديث يردده لقوله في حديث عائشة « ما أسكر الفرق منه قلة الكف منه حرام » فهذا صريح في أن الشراب إذا كان إنما يسكر منه بالفرق قلة الكف منه حرام ، مع أنه لا يحصل به سكر وهذا مراد الأحاديث فإن الإسكار إنما يحصل بالمجموع من الشراب الذي يقع به السكر ، ومن ظن أنه إنما يقع بالشرية الأخيرة فقد غلط ، فإن الشرية الأخيرة إنما أثرت السكر بانضمامها إلى ما قبلها ، ولو انفردت لم تؤثر ، فهي كاللحمة الأخيرة في الشبع ، واللحمة الأخيرة في الري ، وغير ذلك من المسببات التي تحصل عند كمال سببها بالتدرج شيئاً فشيئاً .

فإذا كان السكر يحصل بقدر معلوم من الشراب كان أقل ما يقع عليه الاسم منه حراماً ، لأنه قليل من الكثير المسكر ، مع القطع بأنه لا يسكر وحده ، وهذا في غاية الوضوح .

قال أبو داود : اسمُ أبي كَثِيرٍ الْغُبَرِيُّ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَفِيلَةَ السَّخْمِيِّ . وقالَ بَعْضُهُمْ أَذِينَةُ ، وَالصَّوَابُ غَفِيلَةُ .

٥ - باب ما جاء في السكر

[باب النهي عن المسكر]

٣٦٦٢ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى فِي آخَرِينَ قَالُوا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ »

على غيرهما في نفس ذلك المعنى انتهى (الغبري) بالعين المعجمة المضمومة ثم الهاء الموحدة المفتوحة ثم الراء المهملة ، قال الحافظ عبد الغنى المصري في مشتبهِه النسبة : أبو كَثِيرٍ الْغُبَرِيُّ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَفِيلَةَ وَهُوَ ابْنُ أَذِينَةَ انتهى . وفي لب الباب : هو منسوب إلى غبر بطن من يشكر انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(باب ما جاء في السكر)

(كل مسكر خمر) قال الخطابى : يتناول على وجهين : أحدهما أن الخمر اسم لكل ما يوجد فيه السكر من الأشربة كلها . ومن ذهب إلى هذا زعم أن لشرعة أن تحدث الأسماء بعد أن لم تكن ، كما لها أن تضع الأحكام بعد أن لم تكن .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفى صحيح مسلم عن جابر « أن رجلا قدم من جيشان - وجيشان من اليمن - فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له اللزر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو مسكر هو ؟ قال نعم ، قال =

وَمَنْ مَاتَ وَهُوَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ يَدْخُلُهَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ .

— والوجه الآخر : أن يكون معناه أنه يكون كالخمر في الحرمة ووجوب الحد على شاربها وإن لم يكن عين الخمر ، وإنما ألحق بالخمر حكماً إذ كان في معناها ، وهذا كما جعلوا التفاسير في حكم السارق ، والمقلوب في حكم الزاني وإن كان كل واحد منهما في اللغة يخص باسم غير الزنا وغير السرقة انتهى . وفي لفظ « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » أخرجه مسلم والدارقطني . وأخرج الشيخان وأحمد عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل مسكر حرام » .

وأخرج أحمد ومسلم والنسائي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل مسكر حرام » وأخرج أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل مسكر حرام » وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود (يضمنها) أي يداوم على شربها بأن لم يتب عنها حتى مات على ذلك والجملة حاله (لم يشربها في الآخرة) قال الخطابي : —

= رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل مسكر حرام إن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال ؟ قال عرق أهل النار ، أو عصارة أهل النار »

وفي مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل مسكر حرام » ورواه النسائي والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي صحيح .

وفي سنن ابن ماجه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « كل مسكر حرام » قال ابن ماجه : هذا حديث المصريين ، رواه من حديث أيوب بن هانيء عن مسروق عنه .

وفي سنن ابن ماجه أيضاً عن يعلى بن شداد بن أوس قال : سمعت معاوية يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « كل مسكر حرام على كل مؤمن » قال ابن ماجه : وهذا حديث العراقيين .

٣٦٦٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا [حدثنا]

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمرَ الصَّنَعَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ عَنْ طَاوُسٍ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كُلُّ مُخْمِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ
مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَمَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا نُحِستُ صَلَاتُهُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ
تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قَادَ الرَّابِعَةَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ
طِينَةِ الْخَبَالِ . قِيلَ : وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ ،

— معناه أنه لم يدخل الجنة ، لأن شراب أهل الجنة خمر إلا أنه لا غول فيها
ولا زحف انتهى .

وقال النووي : معناه أنه يحرم شربها في الجنة وإن دخلها ، فإنها من فاجر
شراب الجنة فيمنعها هذا العاصي بشربها في الدنيا . قيل إنه ينسى شهوتها لأن
الجنة فيها كل ما يشتهى ، وقيل لا يشتهيها وإن ذكرها ، ويكون هذا نقص
نعم في حقه تمييزاً بينه وبين تارك شاربها انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى مختصراً .

(كل مخمر) أى كل ما يغطى العقل من التخمير بمعنى الغضبية (وكل مسكر
حرام) سواء كان من عنب أو غيره (بنحست) بضم الباء وكسر الخاء المعجمة
من الهخس وهو النقص (أربعين صباحاً) ظرف . قال الداوى : خص الصلاة
لأنها أفضل عبادات البدن ، والأربعين لأن الخمر يبقى في جوف الشارب
وعروقه تلك المدة (فإن تاب) أى رجع إليه تعالى بالطاعة (تاب الله عليه) أى
أقبل عليه بالمغفرة (من طينة الخبال) بفتح الخاء المعجمة والموحدة المحققة وهو
في الأصل الفساد ، ويكون في الأفعال والأبدان والعقول . والخبل بالتسكين
الفساد (صديد أهل النار) قال في القاموس : الصديد ماء الجرح الرقيق —

وَمَنْ سَقَاهُ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ حَلَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَقِيمَهُ
مِنْ طَهْنَةِ الْخُبَالِ .

٣٣٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ دَاوُدَ
ابْنِ بَسْكَرٍ بْنِ أَبِي الْقُرَاتِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُفَكِّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ » .

— (وَمَنْ سَقَاهُ صَغِيرًا) أَيْ صَبِيحًا (لَا يَعْرِفُ حَلَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ) الْجُمْلَةُ صِفَةٌ
لِلصَّغِيرِ . وَالْحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ الْمُنْذَرُ .

(مَا أَسْكَرَ) أَيْ شَيْءٌ أَسْكَرَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوبًا (كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ)
قَالَ الْمَلْقَمِيُّ : قَالَ الدِّمِيرِيُّ : قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ : أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ خمر العنب
إِذَا غُلَّتْ وَرُمَتْ بِالزَّبْدِ أَنَّهَا حَرَامٌ وَأَنَّ الْحَدَّ وَاجِبٌ فِي الْقَلِيلِ مِنْهَا وَالْكَثِيرِ ،
وَجَهْلُورُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ مِنْ غَيْرِ خمر العنب أَنَّهُ يَحْرُمُ كَثِيرُهُ وَقَلِيلُهُ ،
وَالْحَدُّ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَسُفْيَانُ وَابْنُ أَبِي لَهْلَى وَابْنُ سِيرِينَ
وَجَمَاعَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ : مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ مِنْ غَيْرِ عَصِيرِ الْعَنْبِ فَهُوَ لَا يَسْكَرُ
مِنْهُ حَلَالٌ ، وَإِذَا سَكَرَ أَحَدٌ مِنْهُ دُونَ أَنْ يَقَعِدَ الْوُصُولَ إِلَى حَدِّ الْسُكْرِ فَلَا حَدَّ
عَلَيْهِ انْتَهَى . وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ وَابْنُ الدَّارِقَطْنِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ
أَبِي وَقَاصٍ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَلِيلِ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ .
وَفِي الْهَابِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الدَّارِقَطْنِيِّ ، وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ حَدِيثِهِ الْمَقْدَمُ
عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ ، وَعَنْ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ عِنْدَ الدَّارِقَطْنِيِّ وَالْحَاكِمِ وَالطَّبْرَانِيِّ ، وَهُوَ
زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عِنْدَ الدَّارِقَطْنِيِّ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه .

٣٦٥ — حدثنا عبد الله بن مسleme القعقبي عن مالك بن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة قالت : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن البتج ، فقال : « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ » .

— وقال الترمذی حسن غریب من حدیث جابر . هذا آخر كلامه وفي إسناده داود بن بكر بن أبي الفرات الأشجعي مولاهم المدني ، سئل عنه يحيى بن معين فقال ثقة ، وقال أبو حاتم الرازي : لا بأس به ليس بالمتمين . هذا آخر كلامه . وقد روى هذا الحديث من رواية علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وعائشة وخوات بن جبير ، وحديث سعد ابن أبي وقاص أجودهما إسناداً ، فإن النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله ابن عمار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير ، وقد احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الضحاك بن عثمان ، وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص وقد احتج البخاري ومسلم بهما في الصحيحين فقال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلمه روى عن سعد إلا من هذا الوجه ورواه عن الضحاك وأسفده جماعة عنه منهم الدراوردي والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المدني . هذا آخر كلامه . وتابع محمد بن عبد الله بن عمار أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج ، وهو ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به .

(عن البتج) بكسر الموحدة وسكون المثناة وقد تفتح وهي لغة يمانية وهو نبوذ العسل كما في الرواية الآتية (كل شراب أسكر فهو حرام) هذا حجة للقائلين بالعميم من غير فرق بين نحر المنب وغيره لأنه صلى الله عليه وسلم لما سأله السائل عن البتج قال « كل شراب أسكر فهو حرام فملنا أن المسألة إنما وقمت على ذلك الجنس من الشراب وهو البتج ودخل فيه كل ما كان في معناه مما يسمى شراباً —

قال أبو داود : قَرَأْتُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الْجُرْجِسِيَّ حَدَّثَكُمْ مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ عَنِ الرَّبِيعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْخَدِيثِ بِإِسْنَادِهِ . زَادَ : وَالْبَيْعُ نَبِيذُ الْعَسَلِ كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرَبُونَهُ .
قال أبو داود : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا كَانَ

— مسكراً من أى نوع كان . فإن قال أهل الكوفة إن قوله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر يعنى به الجزء الذى يحدث عقبه السكر فهو حرام فالجواب أن الشراب اسم جنس فهتضى أن يرجع التحريم إلى الجنس كله ، كما يقال هذا الطعام مشبع والماء مرو ، يريد به الجنس ، وكل جزء منه يفعل ذلك الفعل ، فاللحمة تشبع المصفور وما هو أكر منها يشبع ما هو أكر من العصفور ، وكذلك جنس الماء يروى الحيوان على هذا الحد فكذلك النبيذ :

قال الطبرى : يقال لم أخبرونا عن الشربة التى يعقبها السكر أى التى أسكرت صاحبها دون ما تقدمها من الشراب أم أسكرت باجتماعها مع ما تقدم ، وأخذت كل شربة بحظها من الإسكار ، فإن قالوا إنما أحدث له السكر الشربة الآخرة التى وجد خبل العقل عقبها قيل لم وهل هذه التى أحدثت له ذلك إلا كبعض ما تقدم من الشرابات قبلها فى أنها لو انفردت دون ما قبلها كانت غير مسكرة وحدها ، وإنما إنما أسكرت باجتماعها واجتماع عملها لحديث عن جمهورها السكر كذا فى الفيل .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه (الجرجسى) بضم الجيمين بينهما راء ساكنة ثم مهملة موضع بحمص (عن الزهرى) عن أبى سلمة عن عائشة (زاد) أى يزيد بن عبد ربه (سمعت أحمد ابن حنبل) فى توثيق يزيد بن عبد ربه (لا إله إلا الله) هذه كلمة التوحيد —

[مَا كَانَ أَكْبَسَ يَزِيدَ الْجَرْجُوسِيُّ وَمَا أَثْبَتَهُ مَا كَانَ] أَنْبَتَهُ مَا كَانَ فِيهِمْ
مِثْلُهُ - يَعْنِي فِي أَهْلِ حِمص - بِعَنِي الْجَرْجُوسِيُّ .

٣٦٦٦ - حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ عَنْ مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ
إِسْحَاقَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ عَنْ دِهْلَمِ
الْحَمِيرِيِّ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا
بَأَرْضٍ بَارِدَةٍ نَمَاجُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا وَإِنَّا نَتَّخِذُ شَرَابًا مِنْ هَذَا الْقَمْحِ
نَعْقُو بِهِ عَلَى أَعْمَالِنَا وَعَلَى بَرْدِ بِلَادِنَا . قَالَ : هَلْ يُسْكِرُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ .
قَالَ : فَاجْتَنِبُوهُ . قَالَ فَقُلْتُ [قُلْتُ] : فَإِنَّ النَّاسَ غَيْرَ تَارِكِيهِ . قَالَ : فَإِنْ
لَمْ يَثْرُكُوهُ فَقَاتِلُوهُمْ » .

— بمنزلة الحلف وهذا غاية توثيق من أحمد ليزيد بن عبد ربه (ما كان فيهم مثله)
أى ما كان في أهل حمص مثل يزيد في الثبوت والإتقان . وكذا وثقه ابن
معين والله أعلم .

(عن مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ) بفتح القحطانية والزاي بعدها نون أبو الخير
المصرى ثقة فقهه من الثالثة (عن دِهْلَمِ) بفتح أوله (الحميرى) بكسر أوله نسبة
إلى حمير كدريم موضع غربي صنعاء اليمن وأبو قبيلة (بأرض باردة) أى ذات
برد شديد (نماج) أى نمارس ونزاول (عملاً شديداً) أى قولاً يحتاج إلى نشاط
عظيم (من هذا القمح) بفتح أوله أى الحنطة (لعقوى به على أعمالنا وعلى برد
بلادنا) قال الطبري . وإنما ذكر هذه الأمور الداعية إلى الشرب وأتى بهذا
ووصفه به لمزيد البهوان ، وأنه من هذا الجنس ، وليس من جنس ما يتخذ منه
المسكر كالعنب والزبيب مبالغة في استدعاء الإجازة (فقلت فإن الناس
غير تاركيه) فسكانه وقع لهم هناك نهى عن سالكيه (فإن لم يتركوه) أى —

٣٦٦٧ - حدثنا وهب بن بقية عن خالد بن عاصم بن كليب عن أبي بريدة عن أبي موسى قال : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب من العسل ، فقال : ذاك اليتيم . قلت : وينتبد [ينتبدون - يئبدون] من الشمير والذرة . قال [فقال] : ذاك المزر . ثم قال : أخبز قومك أن كل مسكر حرام » .

٣٦٦٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا حماد عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن الوليد بن عتبة عن عبد الله بن عمرو « أن نبي الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخمر والميسر والكوبة والغبيراء وقال : كل مسكر حرام » .

— ويستحلوا شربه . قال المنذرى : فى إسناد محمد بن إسحاق بن يسار وقد تقدم الكلام عليه .

(ذاك اليتيم) بكسر موحد وكون فوقية وقد يحرك (وينتبد من الشمير والذرة) بضم الذال المعجمة وتخفيف الراء حب معروف وأصله ذروا وذرى والماء موز ، ذكره الجوهرى (قال ذلك المزر) بكسر فسكون يئبد يتخذ من الذرة أو من الحنطة أو الشمير كذا فى الجمع (أخبر قومك أن كل مسكر حرام) سواء كان من العسل أو الشمير أو الذرة أو غير ذلك .

قال المنذرى : وقد أخرجه البخارى ومسلم بنحوه من حديث سعيد بن أبى بردة عن أبيه .

(من عهد الله بن عمرو) أورد المزي هذا الحديث فى مسند عهد الله بن عمرو ابن العاص ثم قال : هكذا رواه أبو الحسن بن العبد وأبو عمرو البصرى وغير واحد عن أبى داود وهو الصواب . ووقع فى رواية اللؤلؤى عن عهد الله بن —

قال أبو داود: قال ابن سلام أبو عبيد: الغبيراء الشكركة تعمل من الذرة شراب يعمل له الحبشة.

٣٦٦٩ - حدثنا سعيد بن منصور قال أخبرنا أبو شهاب عبد ربه ابن نافع عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن الحكم بن عتيبة عن شهر بن حوشب عن أم سلمة قالت: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر».

— عمر وهو وم (نهى عن الخمر والميسر) أى القمار (والسكوبة) بضم أوله فى النهاية قيل هى الزرد ، وقيل الطبل أى الصغير ، وقيل البربط .

وقال الخطابى فى المعالم : السكوبة تفسر بالطبل ، ويقال بل هو الزرد ، ويدخل فى معناه كل وتمزهر ونحو ذلك من الملاحى انتهى (والغبيراء) بالتصغير ضرب من الشراب يقغذه الحبش من الذرة والمعنى أنها مثل الخمر التى يتعارفها الناس لافضل بينهما فى التحريم (سكركة) قال فى النهاية هو بضم السين والكاف وسكون الراء هو الغبيراء ، وهو نوع من الخمر يتخذ من الذرة ، وهى خمر الحبشة ، وهو لفظ حبشى فربت وقيل السقرقع .

قال المفردى : الوليد بن عبدة بالعين المهملة المفتوحة وبمدها باء بواحدة مفتوحة أيضاً . قال أبو حاتم الرازى : هو مجهول ، وقال أبو يونس فى تاريخ المصريين : وليد بن عبدة مولى عمرو بن العاص روى عنه يزيد بن أبى حبيب والحديث معلول ، ويقال عمرو بن الوليد بن عبدة وذكر له هذا الحديث وذكر أن وفاته سنة مائة ، وهكذا وقع فى رواية الهاشمى عبد الله بن عمر ، والذى وقع فى رواية ابن العبد عن أبى داود عبد الله بن عمرو وهو الصواب .

(الفقيمي) بضم الفاء وفتح القاف منسوب إلى فقيم بطن من تميم ، قاله —

— السيوطي (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر) قال القارى في المرقاة : بكسر التاء المخففة .

قال في النهاية : المفتر هو الذى إذا شرب أحى الجسد وصار فيه فتور وهو ضعف وانكسار ، يقال أفتر الرجل فهو مفتر إذا ضعفت جفونه وانكسر طرفه فلما أن يكون أفتره بمعنى فتره أى جعله فاتراً ولما أن يكون أفتر الشراب إذا فتر شاربهُ كقطف الرجل إذا قطفت دابته ، ومقتضى هذا سيكون الفاء وكسر المثناة الفوقية مع الضعيف .

قال الطيبي : لا يبعد أن يستعمل به على تحريم البهج والشمعاء ونحوهما بما يفتر ويزيل العقل ، لأن العلة وهى إزالة العقل مطردة فيها .

وقال في مرقاة الصعود : يحكى أن رجلاً من العجم قدم القاهرة وطلب الدليل على تحريم الخشيشة ، وعقد لذلك مجلس حضره علماء العصر فاستدل الحافظ زين الدين العراقى بهذا الحديث فأعجب الحاضرين انتهى .

وقال فى السبل : قال المصنف : أى الحافظ ابن حجر من قال إنها أى الخشيشة لا تسكر وإنما تخدر فهى مكابرة فإنها تحدث ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة قال : وإذا سلم عدم الإسكار فهى مفترية .

وقد أخرج أبو داود : « أنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر » .

قال الخطابى : المفتر كل شراب يورث الفتور والرخوة فى الأعضاء والخذل فى الأطراف وهو مقدمة السكر ، نهى عن شربه ثلثا يكون ذريعة إلى السكر . وحكى العراقى وابن تيمية الإجماع على تحريم الخشيشة ، وأن من استعملها كفر .

قال ابن تيمية : إن الخشيشة أول ما ظهرت فى آخر المائة السادسة من الهجرة —

— حين ظهرت دولة القنار ، وهى من أعظم المسكرات وهى شر من الخمر من بعض الوجوه ، لأنها تورث نشأة ولذة وطرباً كالخمر وتصعب الطعام عليها أعظم من الخمر ، وإنما لم يتسكلم فيها الأئمة الأربعة لأنها لم تسكن فى زمنهم . وقد أخطأ القائل :

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام
وأما البهنج فهو حرام . قال ابن تيمية : إن الحد فى الحشيشة واجب .
قال ابن البيطار : إن الحشيشة وتسمى القنب يوجد فى مصر مسكرة جداً
إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين ، وقبائح خصالها كثيرة وعددها
بعض العلماء مائة وعشرين مضرّة دينية ودنيوية ، وقبائح خصالها موجودة فى
الأفيون ، وفيه زيادة مضار .
قال ابن دقيق العيد فى الجوزة : إنها مسكرة ، ونقله عنه متأخر علماء
الفريقين واعتمدوه انتهى .

وقال ابن رسلان فى شرح السنن : المفت بضم الميم وفتح الفاء وتشديد المثناة
فوق المكسورة ويجوز فتحها ويجوز تخفيف التاء مع السكسر هو كل شراب
يورث الفتور والحدرد فى أطراف الأصابع وهو مقدمة السكر ، وعطف المفت على
المسكر يدل على المفايرة بين السكر والتفكير ، لأن العطف يقتضى التغاير بهن
الشبهتين ، فيجوز حمل المسكر على الذى فيه شدة مطربة وهو محرم يجب فيه الحد
ويحمل المفت على النبات كالحشيش الذى يعماطاه السفلة .
قال الرافى : إن النبات الذى يسكر ، وليس فيه شدة مطربة يحرم أكله
ولا حذفه .

قال ابن رسلان : ويقال إن الزعفران يسكر إذا استعمل مفرداً بخلاف
ما إذا استهلك فى الطعام وكذا البهنج شرب القليل من مائه يزيل العقل وهو —

— حرام إذا زال العقل لكن لا حد فيه انتهى كلامه ملخصاً .

وقال العلامة الأردبيلي في الأزهار شرح المصابيح ناقلاً عن الإمام شرف الدين إن الجوز الهندى والزعفران ونحوهما يحرم الكثير منه لأضراره لاسكونه مسكراً ، وكذلك القريط وهو الأفيون انتهى .

وقال العلامة أبو بكر بن قطب القسطلاني في تكملة الميمنة : إن الحشيشة ملحقة بجوز الطيب والزعفران والأفيون والبنج وهذه من المسكرات المخدرات .

قال الزركشى : إن هذه الأمور المذكورة تؤثر في متعاطيها المعنى الذى يدخله في حد السكران ، فإنهم قالوا السكران هو الذى اختل كلامه المنظوم ، وانكشف سره المسكتوم .

وقال بعضهم : هو الذى لا يعرف السماء من الأرض .

وقيل والأولى أن يقال إن أريد بالإسكار تغطية العقل فهذه كلها صادق عليها معنى الإسكار وإن أريد بالإسكار تغطية العقل مع الطرب فعلى خارجة عنه ، فإن إسكار الخمر تعالى منه النشأة والنشاط والطرب والعريضة والحمية ، والسكران بالحشيشة ونحوها يكون مما فيه ضد ذلك ، فتقرر من هذا أنها لا تحرم إلا لأضرتها العقل ، ودخولها في المفتر المنهى عنه ، ولا يجب الحد على متعاطيها ، لأن قياسها على الخمر مع الفارق ، وهو انتفاء بعض الأوصاف لا يصح انتهى .

وفى العلويج : السكر هو حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الأبخرة المتصاعدة إليه ، فيعطل معه عقله المميز بين الأمور الحسنة والقيحة انتهى .

وفى كشف الكبير : قيل هو سرور يغلب على العقل بمباشرة بعض

— الأسباب الموجبة له فيمتنع الإنسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزيله وبهذا بقي السكران أهلاً للخطاب انتهى .

وقال السيد الشريف الجرجاني في تعريفاته : السكر غفلة تعرض بغلبة السرور على العقل مباشرة ما يوجبها من الأكل والشرب .

والسكر من الخمر عند أبي حنيفة رحمه الله : أن لا يعلم الأرض من السماء وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي أن يختلط كلامه ، وعند بعضهم أن يختلط في مشيه بحركة انتهى .

وفي القاموس : فتر جسمه فتوراً لانت مفاصله وضعف ، والفقار كغراب ابتداء النشوة ، واقترب الشراب فتر شاربه انتهى .

وفي المصباح : وخدر المضو خدراً من باب تعب استرخى فلا يطيق الحركة وقال في النهاية في حديث عمر أنه رزق العاص الطلاء فشربه رجل فتخدر أي ضعف وفتر كما يصيب الشارب قبل السكر انتهى . وسيجيء حديث عمر رضي الله عنه .

وفي رد المحتار عن الخانية في تعريف السكران أنه من يختلط كلامه ويصير غالبه الهذيان .

وقال الشيخ زكريا بن محمد القزويني في كتابه عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات : الزعفران يقوى القلب ويفرح ويورث الضحك والزائد على الدرهم سم قاتل انتهى .

ونقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يكتب على جام أبييخ زعفران المرأة التي عسر عليها ولادتها ، وكانت المرأة تشربه ، كما صرح به الزرقاني في شرح المواهب ، وفيه دلالة واضحة على أن الإمام أحمد لا يرى السكر في الزعفران ولا كيف يجوز له الكتابة زعفران لأجل شربها .

— قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد : قال الخلال : حدثني عبد الله بن أحمد قال رأيت أبي يكتب المرأة إذا عسر عليها ولادتها في جام أبيض أو شئ نظيف يكتب حديث ابن عباس رضي الله عنه : « لا إله إلا الله الحليم الكريم » إلى آخر الحديث .

قال الخلال : أنبأنا أبو بكر المروزي أن أبا عبد الله جاءه رجل فقال : يا أبا عبد الله تسكتب لامرأة قد عسر عليها ولدها منذ يومين ، فقال قل له يحيى بجام واسع وزعفران ورأيتك يكتب لغير واحد .

قال ابن القيم : وكل ما تقدم من الرقي فإن كتبته نافعة . ورخص جماعة من السلف في كتابة بعض القرآن وشربه ، وجعل ذلك من الشفاء الذي جعل الله فيه انتهى .

والحافظ ابن القيم أيضاً لا يرى السكر في الزعفران وأنه لا يذكر في زاد المعاد شيئاً من هذه الأدوية التي فيها سكر ، وقد قرن الزعفران بالعسل المصفى ، فقال في بيان الفضة هي من الأدوية المفرحة الغافعة من الهم والغم والحزن وضعف القلب وخفقانه ، وتدخل في المعاجين السكبار ، وتجذب بخاصيتها ما يتولد في القلب من الأخلاط الفاسدة خصوصاً إذا أضيفت إلى العسل المصفى والزعفران انتهى .

واللائمة الحنفية فيه كلام على طريق آخر ، فقال الشامي في رد المحتار ، وقال محمد : ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس أيضاً انتهى .

أقول الظاهر أن هذا خاص بالأشربة المائنة دون الجامد كالبنج والأفيون فلا يحرم قليلها بل كثيرها المسكر ، وبه صرح ابن حجر المكي في المحفة وغيره وهو مفهوم من كلام أئمتنا لأنهم عدوها من الأدوية المباحة وإن حرم السكر منها بالاتفاق ولم نر أحداً قال بنجاستها ولا بهجاسة زعفران مع أن كثيره —

- مسكر ، ولم يحرموا أكل قليله أيضاً ، ويدل عليه أنه لا يحد بالسكر منها بخلاف المائنة فإنه يحد ويدل عليه أيضاً قوله في غرر الأفكار وهذه الأثرية عند محمد وموافقيه كالخمر بلا تفاوت في الأحكام ، وبهذا يقتضى في زماننا نخص الخلاف بالأثرية .

والحاصل أنه لا يلزم من حرمة الكثير المسكر حرمة قليلة ولا نجاسته مطلقاً إلا في المائنة لمعنى خاص بها ، أما الجامدات فلا يحرم منها إلا الكثير المسكر ولا يلزم من حرمة نجاسته كالمسم القتال فإنه حرام مع أنه طاهر انتهى كلام الشامى .

وقال في الدر المختار : ويحرم أكل البنج والحشيشة هي ورق القنب والأفيون لأنه مفسد للعقل .

قال الشامى : البنج بالفتح نبات يسمى شهكران يصدع ويسبت ويخلط العقل كما في التذكرة للشيخ داود . والمسبت الذى لا يتحرك .

وفى القهستانى : هو أحد نوعى شجر القنب حرام لأنه يزيل العقل وعلمه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فإنه مباح كالأفيون لأنه وإن اختل العقل به لا يزول وعلمه يحمل ما فى الهداية وغيرها من إباحة البنج كما فى شرح الباب .

أقول هذا غير ظاهر لأن ما يخل العقل لا يجوز أيضاً بلا شبهة فكيف يقال إنه مباح بل الصواب أن مراد صاحب الهداية وغيره إباحة قليلة للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته أراد به القدر المسكر منه ، يدل عليه ما فى غاية البيان عن شرح شيخ الإسلام أكل قليل السقمونيا والبنج مباح للتداوى ، وما زاد على ذلك إذا كان يقتد أو يذهب العقل حرام فهذا صريح فيما قلناه مؤيد لما بحثناه سابقاً من تخصيص ما مر من أن ما أسكر كثيره حرم قليله بالمائنة ، وهكذا يقال فى غيره من الأشياء الجامدة المضرة فى العقل أو غيره ، يحرم تناول القدر -

— المضر منها دون القليل الفافع ، لأن حرمتها ليست لعينها بل لغرضها .
وفي أول طلاق البحر من غاب عقله بالبنج والأفيون يقع طلاقه إذا استعمل
للهو وإدخال الآفات قصداً لكونه ممصية ، وإن كان للتداوى فلا عدها كذا
في فتح القدير ، وهو صريح في حرمة البنج والأفيون لا للدواء . وفي البزازية
والتعليق ينادى بجرمته لا للدواء . انتهى كلام البحر . وجعل في النهر هذا
التفصيل هو الحق .

والحاصل أن استعمال الكثير المسكر منه حرام مطلقاً كما يدل عليه كلام
الغاية ، وأما القليل فإن كان للهو حرم وإن سكر منه يقع طلاقه ، لأن مبدءاً
استعماله كان محظوراً ، وإن كان للتداوى وحصل منه إسكار فلا . هذا آخر
كلام الشامي .

ثم قال الشامي : وكذا تحرم جوزة الطيب وكذا العنبر والزعفران كما في
الزواجر لابن حجر المكي ، وقال فهذه كلها مسكرة ومرادهم بالإسكار هنا تغطية
العقل لا مع الشدة المطربة لأنها من خصوصيات المسكر المانع فلا ينافي أنها تسمى
مخدرة ، فما جاء في الوعيد على الخمر يأتي فيها لا شراً كهما في إزالة العقل المقصود
لشارع بقاؤه .

أقول : ومثله زهر القطن فإنه قوى التفريح يبلغ الإسكار كما في التذكرة ،
فهذا كله ونظائره يحرم استعمال القدر المسكر منه دون القابل كما قدمناه فافهم ،
ومثله بل أولى البرش وهو شيء مركب من البنج والأفيون وغيرهما ذكر في
التذكرة أن إدمانه يفسد البدن والعقل ، ويسقط الشهوتين ، ويفسد اللون ،
وينقص القوى ويهتك . وقد وقع به الآن ضرر كثير انتهى كلام الشامي .

قلت : إذا عرفت هذه الأقاويل للعلماء فاعلم أن الزعفران والعنبر والسك
ليس في هذه الثلاثة سكر أصلاً بل ولا تقدير ولا تحذير على التحقيق . —

— وأما الجوز الطيب والبسباسة والعود الهندي فهذه كلها ليس فيها سكر أيضاً وإنما في بعضها التفتير ، وفي بعضها التخدير ، ولا ريب أن كل ما أسكر كثيره فقليله حرام سواء كان مفرداً أو مختلطاً بغيره ، وسواء كان يقوى على الإسكار بعد الخلط أو لا يقوى ، فكل هذه الأشياء الستة ليس من جنس المسكرات قطعاً بل بعضها ليس من جنس المفترات ولا المخدرات على التحقيق ، وإنما بعضها من جنس المفترات على رأى البعض ومن جنس المضار على رأى البعض ، فلا يحرم قليله سواء يؤكل مفرداً أو يستهلك في الطعام أو في الأدوية . نعم أن يؤكل المقدار الزائد الذى يحصل به التفتير لا يجوز أكله لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مفتر ولم يقل إن كل ما أفتر كثيره فقليله حرام .

فنقول على الوجه الذى قاله صلى الله عليه وسلم ولا نحدث من قبل شيئا ، فالتحريم للتفتير لا لنفس المفتر فيجوز قليله الذى لا يفتر .

وهذه العلماء الذين نقلت عباراتهم لم يفتقروا على أمر واحد ، بل اختلفت أقوالهم ، فذهبت الأئمة الحنفية أن ما أسكر كثيره حرم قليله هو في المائعات دون الجامدات ، وهكذا في غيره من الأشياء الجامدة المضرة في العقل أو غيره يحرم تناول القدر المضر منها دون القليل الدافع لأن حرمتها ليست لعينها بن ضررها فيحرم عندهم استعمال القدر المسكر من الجامدات دون القليل منها .

وأما ابن رسلان فصرح بلفظ الترييض فقال ويقال إن الزعفران مسكر . وقال الطيبي : ولا يبعد أن يستعمل به على تحريم البنج .

وقال ابن دقيق العيد في الجوزة إنها مسكرة .

وقال الأردبيلي : إن الجوز الهندي والزعفران ونحوهما يحرم الكثير منه لإضراره لا لكونه مسكراً .

— وقال أبو بكر بن قطب القسطلاني : الجوز الطيب والزعفران والبنج والأفيون هذه كلها من المسكرات المخدرات .

وقال الزركشي : إن هذه الأشياء لا تحرم إلا لمضرتها العقل ودخولها في المفتر المنهى عنه .

وقال القزويني : الزعفران الزائد على الدرهم سم قاتل .

قلت : والصحيح من هذه الأقاويل قول العلامة الأردبيلي والزركشي ، وقد أطنب الكلام وأفرط فيه الشيخ الفقيه ابن حجر المكي في كتابه الزواجر عن اقتراف الكبائر ، فقال الكبيرة السبعون بعد المائة أكل المسكر الطاهر كالخشيشة والأفيون والشيكران بفتح الشين المعجمه وهو البنج ، وكالغبر والزعفران وجوزة الطيب ، فهذه كلها مسكرة كما صرح به النووي في بعضها وغيره في باقيها ، ومرادهم بالإسكار هنا تغطية العقل لا مع الشدة المطربة لأنها من خصوصيات المسكر المائع ، وبما قررته في معنى الإسكار في هذه المذكورات علم أنه لا ينافي أنها تسمى مخدرة ، وإذا ثبت أن هذه كلها مسكرة أو مخدرة ، فاستعمالها كبيرة وفسق كالخمر ، فكل ما جاء في وعيد شاربها يأتي في مستعمل شيء من هذه المذكورات لا اشتراكهما في إزالة العقل المقصود للشارع بقاؤه ، فكان في تعاطي ما يزيله وعيد الخمر .

والأصل في تحريم كل ذلك ما رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر » .

قال العلماء : المفتر كل ما يورث الفتور والخدر في الأطراف ، وهذه المذكورات كلها تسكر وتخدر وتفتر .

وحكى القرافي وابن تيمية الإجماع على تحريم الخشيشة وذكر الماوردي قولاً —

— أن النبات الذى فيه شدة مطربة يجب فيه الحد . وصرح ابن دقيق العيد أن الجوزة مسكرة ، ونقله عنه المتأخرون من الشافعية والمالكية واعتمدوه . وبالغ ابن العمد فجعل الحشيشة مقيسة على الجوزة ، وذلك أنه لما حكى عن القرافى نقلًا عن بعض الفقهاء أنه فرق فى إسكار الحشيشة بين كونها ورقًا أخضر فلا إسكار فيها بخلافها بعد التحميص فإنها تسكر ، قال والصواب أنه لا فرق لأنها ملحقة بمجوزة الطيب والزعفران والعنبر والأفيون والبنج وهو من المسكرات المخدرات ذكر ذلك ابن القسطلانى انتهى . فتأمل تعبيره بالصواب وجعله الحشيشة التى أجمع العلماء على تحريمها مقيسة على الجوزة تعلم أنه لا مزية فى تحريم الجوزة لإسكارها أو تخديرها .

وقد وافق المالكية والشافعية على إسكارها الحنابلة فنص إمام متأخريهم ابن تيمية وتبعوه على أنها مسكرة وهو قضية كلام بعض أئمة الحنفية ، ففى فتاوى المرغينانى المسكر من البنج ولبن الرماك ، أى أناتى الخول حرام ، ولا يحذره شاربه انتهى .

وقد علمت من كلام ابن دقيق العيد وغيره أن الجوزة كالبنج ، فإذا قال الحنفية بإسكاره لزمهم القول بإسكار الجوزة .

فثبت بما تقرر أنها حرام عند الأئمة الأربعة الشافعية والمالكية والحنابلة بالنص ، والحنفية بالافتضاء لأنها إمام مسكرة أو مخدرة . وأصل ذلك فى الحشيشة المقيسة على الجوزة .

والذى ذكره الشيخ أبو إسحاق فى كتابه التذكرة والفوضى فى شرح المذهب وابن دقيق العيد أنها مسكرة .

وقد يدخل فى حدم السكران بأنه الذى اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم أو الذى لا يعرف السماء من الأرض ولا الطول من العرض ثم —

— نقل عن القرافي أنه خالف في ذلك ، فنفي عنها الإسكار وأثبت لها الإفساد
ثم رد عليه .

ومن نص على إسكارها أيضاً العلماء بالنبات من الأطباء ، وكذلك ابن تيمية
والحق في ذلك خلاف الإطلاقين إطلاق الإسكار وإطلاق الإفساد ، وذلك أن
الإسكار يطلق ويراد به مطلق تغطية العقل ، وهذا إطلاق أعم ويطلق ويراد به
تغطية العقل مع نشأة وطرب ، وهذا إطلاق أخص وهو المراد من الإسكار حيث
أطلق ، فعلى الإطلاق الأول بين المسكر والخدر عموم مطلق ، إذ كل مخدر مسكر
وليس كل مسكر مخدر ، فإطلاق الإسكار على الحشيشة والجوزة ونحوهما المراد
منه التخدير ، ومن نفاه عن ذلك أراد به معناه الأخص .

وتحقيقه أن من شأن السكر بنحو الخمر أنه يتولد عنه النشأة والنشاط
والطرب والعريضة والحمية ، ومن شأن السكر بنحو الحشيشة والجوز أنه
يتولد عنه أضداد ذلك من تخدير البدن وفقوره ، ومن طول السكوت والقوم
وعدم الحمية .

وفي كتاب السياسة لابن تيمية أن الحد واجب في الحشيشة كالخمر ، لكن
لما كانت جهاداً وليست ثمراباً تنافز الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال في
مذهب أحمد وغيره ، فقول نجسة وهو الصحيح انتهى .

وقال ابن بوطار : ومن القنب الهندي نوع ثالث يقال له القنب ولم أره بفهر
مصر ويزرع في البسازين ، ويسمى بالحشيشة أيضاً وهو يسكر جداً إذا تناول منه
الإنسان يسيراً قدر درهم أو درهمين ، حتى إن من أكثر منه أخرجه إلى حد
الرعونة ، وقد استعمله قوم فاختلعت عقولهم ، وأدى بهم الحال إلى الجنون ،
وربما قتل .

وقال الذهبي : الحشيشة كالخمر في الفجاسة والحد وتوقف بعض العلماء عن —

— الحد فيها ورأى أن فيها التعزيز لأنها تغير العقل من غير طرب كالبنج وأنه لم يجد للعلماء المتقدمين فيها كلاماً وليس ذلك بل آكلوها يحصل لهم نشوة واشتهاء كشراب الخمر ، ولكونها جامدة مطعومة تفازع العلماء في نجاستها على ثلاثة أقوال في مذهب أحد وغيره ، فقليل هي نجاسة كالخمر المشروبة وهذا هو الاعتبار الصحيح ، وقيل لا لجمودها ، وقيل يفرق بين جامدها ومائتها وبكل حال فهي داخله فيما حرم الله ورسوله من الخمر المسكر لفظاً ومعنى .

قال أبو موسى الأشعري يا رسول الله أفنتا في شرابين كفا نصدمهما باليمن البتبع وهو من العسل ينبذ حتى يشتد ، وللزرو وهو من القدة والشعير ينبذ حتى يشتد ، قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم بخواتيمه فقال صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام » وقال صلى الله عليه وسلم : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » ، ولم يفرق صلى الله عليه وسلم بين نوع ونوع ككونه مأكولاً أو مشروباً على أن الخمر قد تؤكل بالخبز ، والحشيشة قد تذاب وتشرب انتهى كلام الذهبي . هذا آخر كلام ابن حجر المكي ملخصاً .

قلت قول ابن حجر المكي هذا فيه مبالغة عظيمة ، فإنه عد العنبر والزعفران من المسكرات وجعل استعمالهما من الكبائر كالخمر ، وهذا كلام باطل وساقط الاعتبار ، ولم يثبت قطعاً عن الأئمة القدماء من العلماء بالنبات سكرهما كما سيحكي . وقد عرفت معنى السكر من أقوال العلماء ، وليس في تعريف السكر تغطية العقل بنوع ما كما فهمه ابن حجر المكي ، بل بوجه يعطل عقله المميز بين الأمور الحسنة والقبیحة أو مع ذلك يحصل له به الطرب والنشاط والعريضة وغير ذلك . وقوله وبما قررته في معنى الإسكار في هذه المذكورات علم أنه لا ينافي أن هذه المذكورات تسمى مخدرة .

— قلت : لم يثبت قط أن كل المذكورات بأجمعها فيها سكر ، وثبت في محله أن السكر غير الخدر فإطلاق السكر على الخدر غير صحيح ، فإن الخدر هو الضعف في البدن والفتور الذي يصيب الشارب قبل السكر كما صرح به ابن الأثير في النهاية فأني يصح القول بأن هذه المذكورات تسمى مسكرة ومخدرة .

وقوله : والأصل في تحريم كل ذلك ما رواه أحمد وأبو داود إلى آخره .

قلت : إنا نسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفتّر ، بل ونهى عن كل مخدر أيضاً ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أن ما أسكر كثيره فقليله منه حرام ، وما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أن ما أفتر كثيره فقليله منه حرام أو ما خدر كثيره فقليله منه حرام ، وليس المسكر والمخدرو والمفتّر شيئاً واحداً ، والذي يسكر فكثيره وقليله سواء في الحرمة ، والذي يفتر أو يخدر فلا يحرم منهما إلا قدر التفتير أو قدر التخدير .

ويؤيده ما أخرجه أبو نعيم كما في كنز العمال عن الحكم بن عتيبة عن أنس ابن حذيفة صاحب البحرين قال « كتبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الناس قد اتخذوا بعد الخمر أشربة تسكرهم كما تسكر الخمر من التمر والزبيب يصنعون ذلك في الدباء والنقيير والمزفت والحتم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كل شراب أسكر حرام ، والمزفت حرام ، والنقيير حرام ، والحتم حرام ، فاشربوا في القرب وشدوا الأوكية ، فاتخذ الناس في القرب ما يسكر ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم مقام في الناس فقال إنه لا يفعل ذلك إلا أهل النار ، ألا إن كل مسكر حرام ، وكل مفتّر وكل مخدر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام .

وفي رواية لأبي نعيم عن أنس بن حذيفة « ألا إن كل مسكر حرام وكل مخدر حرام وما أسكر كثيره حرم قليله وما خدر العقل فهو حرام انتهى » فانظر —

— رحك الله تعالى وإيأى بعين الإنصاف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ألا إن كل مسكر حرام ، وكل مفتر وكل مخدر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام » فالنبي صلى الله عليه وسلم صرح أولاً بالحرمة على كل من المسكر والمفتر والمخدر ثم عقبَ بقوله « إن ما أسكر كثيره فقليله حرام » وما قال أن ما أفتر كثيره فقليله حرام أو ما خدر كثيره فقليله حرام ، والسكوت عن البهتان في وقت الحاجة لا يجوز ، فذكر النبي صلى الله عليه وسلم حرمة هذه الأشياء الثلاثة في وقت واحد ، ثم في ذكره لحرمة قليل من المسكر وعدم ذكره لحرمة قليل من المفتر والمخدر أبين دليل وأصرح بيان على أن حكم قليل من المفتر وحكم قليل من المخدر غير حكم قليل من المسكر ، فإن قليلاً من المسكر يحرم ، وقليلاً من المخدر والمفتر لا يحرم والله أعلم .

وقوله إن الإسكار يطلق ويراد به مطلق تغطية العقل وهذا إطلاق أعم . قلت : إن أراد بتغطية العقل ضعف العقل وفتر الأعضاء واسترخائها فهو يسمى مخدراً ولا يسمى بمسكراً ، وإن أراد بتغطية العقل مخامرة العقل بحيث لا يستطيع الإنسان العمل بموجب عقله ولا يتميز بين الأمور الحسنة والقبیحة فهو يسمى مسكراً ولا يسمى مخدراً .

وقوله فعلى الإطلاق الأول بين المسكر والمخدر عموم مطلق .

قلت : إذا ثبت أن المسكر غير المخدر فلا يقال بينهما عموم مطلق ، فإن النعاس مقدمة النوم ، فمن نعس لا يقال له إنه نائم فليس كل مخدر مسكراً كما ليس كل مسكر مخدراً ، ويؤيده ما أخرجه ابن راهويه كما في كنز العمال عن سفیان بن وهب الخولاني ، قال : كفت مع عمر بن الخطاب بالشام فقال أهل الذمة إنك كلفتنا وفرضت علينا أن نرزق المسلمين العسل ولا نجده ، فقال عمر إن المسلمين إذا دخلوا أرضاً فلم يوطنوا فيها اشتد عليهم أن يشربوا الماء القراح —

— فلا بد لهم مما يصلحهم ، فقالوا إن عندنا شراباً يصلحنا من العذب شيئاً يشبه
المسل ، قال فأتوا به فجعل يرفعه بأصبعه فيمده كهيئة المسل فقال كأن هذا طلاء
الإبل ، فدعا بماء فصبه عليه ثم خفف فشرب منه وشرب أصحابه وقال ما أطيب
هذا فارزقوا المسلمين منه فارزقوهم منه ، فلبث ما شاء الله ، ثم إن رجلاً خدر منه
فقام المسلمون فضربوه بنعالهم وقالوا سكران ، فقال الرجل لا تقتلوني فوالله
ما شربت إلا الذي رزقنا عمر ، فقام عمر بين ظهراني الناس فقال يا أيها الناس
إنما أنا بشر لست أحل حراماً ولا أحرم حلالاً ، وإن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبض فرفع الوحي ، فأخذ عمر بثوبه فقال إني أبرأ إلى الله من هذا أن أحل
لكم حراماً فاتركوه فإني أخاف أن يدخل الناس فيه مدخلا ، وقد سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام فدعوه .

فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد فرق بين السكر والخدر ، وما زجر
للرجل الذي تخذر بعد شرب الطلاء قائلاً بأنك شربت المسكر بل قال للضاريين له
اتركوه ، ثم قال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « كل مسكر حرام » .
ولما كان عند عمر رضى الله عنه الفرق بين السكر والخدر أمر محقق قال هذا
القول واحتج بهذا الحديث على التفرقة بينهما إطلاقاً ، وعلى أن كل مسكر
حرام ، وليس كل مخدر حراماً ، فهذا الأثر واستدلال عمر رضى الله عنه بهذا
الحديث يدل على التفرقة بين السكر والخدر إطلاقاً ، وعلى أن الحرمة ليست
مشتركة بين المسكر والخدر ، وإنما عمر رضى الله عنه ذهب إلى أن الخدر ليس
كالمسكر في الحرمة لعدم بلوغه الخبر ، وهو نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
له عن كل مسكر ومفتر أو لعدم صحة هذا الخبر عنده ، وعلى كل حال فرق عمر
رضى الله عنه بين الخدر والمسكر وإن كان الخدر عنده مسكراً لما سكنت عن
الرجل ولما أمره بترك ضربه .

— وأخرجه النسائي مختصراً من طريق سويد بن غفلة قال كتب عمر بن الخطاب إلى بعض عماله أن ارزق المسلمين من الطلاء ماذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

وأخرج مالك في الموطأ حديث شرب الطلاء بنحو آخر عن محمود بن لبيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام فشكى إليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها وقالوا لا يصلحنا إلا هذا الشراب ، فقال عمر اشربوا العسل ، فقالوا لا يصلحنا العسل ، فقال رجل من أهل الأرض هل لك أن تجعل لنا من هذا الشراب شيئاً لا يسكر ؟ قال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث ، فأتوا به عمر فأدخل فيه عمر أصبعه ثم رفع يده فقبعها يتمشط فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه ، فقال له عبادة بن الصامت أحلتها والله ، فقال عمر كلا والله اللهم إني لا أحل لهم شيئاً حرمة عليهم ، ولا أحرم عليهم شيئاً أحلقتهم لهم انتهى .

قلت : الطلاء بكسر الطاء المهملة والمد هو ما طبخ من العصير حتى يغلظ ، وشبه بطلاء الإبل وهو القطران الذي يطلى به الجرب ، كذا في مقدمة الفتنج . وهذا الاثر فيه دليل على الذي أحله عمر رضى الله عنه من الطلاء ، والثلث المعفى ما لم يكن يبلغ حد الإسكار والتخدير عنده ليس في حكم الإسكار ، فلذا شرب عمر بنفسه الطلاء وأمر إلى عماله أن ارزق المسلمين من الطلاء ، وما زجر الرجل الذي حصل له من شربه الخدر وما تعرض له عمر رضى الله عنه على هذا الفعل كما تقدم .

وأما إذا بلغ الطلاء حد الإسكار فلم يحمل عند عمر رضى الله عنه كما أخرج مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال إني وجدت من فلان ريح شراب ، فزعم أنه شراب الطلاء ، وأنا سائل عما شرب ، فإن كان يسكر جلدته ، فجلده عمر بن —

— الخطاب الحد تاماً انتهى أى ثمانين جلدة . وفلان هو ابنه عبيد الله بضم العين كما فى البخارى .

ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهرى عن السائب وسماء عبيد الله وزاد قال ابن عيينة فأخبرنى معمر عن الزهرى عن السائب قال فرأيت عمر بجلدة كذا فى شرح الزرقانى .

وفيه دليل على أن المثلث العنبي إذا أسكر يصير حراماً قليلاً وكثيره فهو سواء ، ولذلك لم يستعمل عمر رضى الله عنه هل شرب منه قليلاً أو كثيراً . قال الحافظ : والذى أحله عمر من الطلاء ما لم يكن يبلغ حد الإسكار فإذا بلغ لم يحمل عنده انتهى .

وفى المحلى شرح الموطأ وفى رواية محمود بن لهيعة عن عمر دلالة على حل المثلث العنبي لأنه فى تلك الحالة غالباً لا يسكر ، فإن كان يسكر حرم ، وعلى ذلك يحمل الطلاء الذى حد عمر شاربته انتهى .

والحاصل أن الطلاء لا يسكر غالباً ولكن أحياناً يسكر إن اشتد وأحياناً يخدر ، وعمر رضى الله عنه شرب الطلاء وأمر العاص بشر به ما لم يكن يبلغ حد الإسكار ، فلما بلغ حد الإسكار ضرب الحد لشاربه لكونه شارباً للمسكر ، وأما من خدر بشر به فما قال له عمر رضى الله عنه شيئاً للفرق عنده بين المسكر والخدر وإن كان عنده شىء واحد لضرب الحد على شارب الخدر كما ضرب الحد على شارب المسكر والله أعلم وعلمه أتم .

وأما الكلام على الزعفران والعنبر خصوصاً على طريق الطب فأقول إن كيميائيات الأدوية وأفعالها وخواصها لا تنتهى على بدن الإنسان ببرهان إلى ولا ببرهان لى بل تثبت أفعالها وخواصها بالتجارب ، وقد ثبت بالتجربة أن العنبر يقوى الحواس وأما سائر الأشياء المسكرة ، فيفتش الحواس فالقول بسكر —

— العنبر من عجب العجائب ، ومن أباطيل الأقوال ومخالف لكلام القدماء الأطباء بأسرها ، فإن واحداً منهم ما ذهب إلى سكره .
قال الشيخ في القانون : عنبر ينفع الدماغ والحواس وينفع القلب جداً .
انتهى مختصراً .

وفي التذكرة للشيخ داود : عنبر ينفع سائر أمراض الدماغ الباردة طبيعياً وغيرها خاصة ومن الجنون والشقيقة والزلات وأمراض الأذن والأنف وعلل الصدر والسعال شماً وأكلاً وكيف كان فهو أجل المفردات في كل ما ذكر شديد التفريح خصوصاً بمثله بنفسج ونصفه صمغ أو في الشراب مفرداً ، ويقوى الحواس ويحفظ الأرواح انتهى مختصراً .

وقد ثبت بالعجربة أن الزعفران يفرح القلب فرحاً شديداً ويقويها ولا يسكر أبداً وأن يستعمل على الزائد على القدر المعين ، نعم استعماله على القدر الزائد ينشأ الفتر ولينة الأعضاء على رأى البعض .

وقد ثبت بالتجربة وصح عن أئمة الطب أن كل المفرحات المطيبات أن يختلط بالأشربة المسكرة فإنها تزداد قوة السكر . ومن قال إن الزعفران يسكر مفرداً فقد أخطأ وإنما صدر هذا القول منه تقليداً للعلامة علاء الدين على القرشى من غير تجربة ولا بحث فإنه قال في موجز القانون والنفيسى في شرحه والمسكرات بسرعة كالتيقل يجوز الطيب ونقعه في الشراب وكذلك العود الهندي والشولم وورق القنب والزعفران وكل هذه يسكر مفردة فكيف مع الشراب ، وأما البهج واللافاح والشوكران والأفيون ففطر في الإسكار انتهى .

وقال القرشى في شرح قانون الشيخ : والزعفران يقوى المعدة والسكبد ويفرح القلب ولأجل لطافة أرضيته يقبل التصمد كثيراً ، فلذلك يصدع ويسكر بكثرة ما يتصمد منه إلى الدماغ انتهى .

— وقوله يسكر بكثرة ما يتصعد منه إلى الدماغ ظن محض من العلامة القرشى وخلاف للواقع ، وأن الأطباء القدماء قاطبة قد صرحوا بأنه يسكر إذا جعل في الشراب ولم ينقل عن واحد منهم أنه ذهب إلى سكره مفرداً أو مع استهلاك الطعام .

هذا ابن بيطار الذى ينتهى إليه الرياسة في علم الطب ذكر الزعفران في جامعه ، ونقل أقوال الأئمة القدماء بكثرة وأطال الكلام فيه بما لا مزيد عليه وما ذكر عن واحد منهم أن الزعفران يسكر مفرداً ، فقال الزعفران تحسن اللون وتذهب الحمار إذا شرب بالميفختج ، وقد يقال إنه يقتل إذا شرب نفسه مقدار وزن ثلاثة مثاقيل بماء ، وله خاصية شديدة عظيمة في تقوية جوهر الروح وتفريجه .

وقال الرازى في الحاوى : وهو يسكر سكرأ شديداً إذا جعل في الشراب ، ويفرح حتى إنه يأخذ منه الجنون من شدة الفرح . انتهى كلام ابن بيطار مختصراً .

وهذا الشيخ الرئيس أبو على إمام الفن قال في القانون : الزعفران حار يابس قابض محلل مصدع يضر الرأس ويشرب بالميفختج للخمار ، وهو مفوم مظلم للحواس إذا سقى في الشراب أسكر حتى يرعن مقول للقلب مفرح . فهل إن ثلاثة مثاقيل منه تقتل بالتفريح . انتهى ملخصاً مختصراً .

وهذا على بن العباس إمام الفن بلا نزاع قال في كامل الصناعة في باب السابع والثلاثين : الزعفران حار يابس لطيف مجفف تجفيفاً مع قبض يسير ، ولذلك صار يدر البول وفيه قوة مضجعة وينفع أورام الأعضاء الباطنة إذا شرب وضد به من خارج ويفتح السدد التى في السكبد أروفي العروق ويقوى جميع الأعضاء — (١٠ — عون المعبود ١٠)

— الباطنة وينفذ الأدوية التي يخالط بها إلى جميع البدن انتهى .
وقال الشيخ داود الأنطاكي في تذكرته : الزعفران يفرح القلب ، ويقوى
الحواس ، ويهيج شهوة الباه فيمن يشم منه ، ولو شمًا ، ويذهب الخفقان في
الشراب ، ويسرع بالسكر على أنه يقطعه إذا شرب بالميفختج عن تجربة انتهى .
وقال الأقصراني : زعفران يسرع مع الشراب جداً حتى يرعن أى يورث
الرعونة ، وهى خفة العقل ، وقيل : إن ثلاثة مثاقيل من الزعفران يقتل
بالتفريح انتهى .

فمن أين قال العلامة القرشي : إن الزعفران يسكر مفرداً أيضاً ، هل
حصلت له التجربة على أنه يسكر مفرداً ، كلاب ثبت بالتجربة أنه لا يسكر
إلا مع الشراب .

وقد سألت غير مرة من أدر كنا من الأطباء الخذاق صاحب التجربة والعلم
والفهم ، فكلهم اتفقوا على أنه لا يسكر مفرداً ، بل قالوا إن القول بالسكر غلط
وحكى لى شيخنا العلامة الدهلوى فى سنة أربع وتسعين بعد الألف والمائتين من
الهجرة النبوية أن قبل ذلك بأربعين سنة أو أكثر من ذلك جرى الكلام فى
مسألة الزعفران بين الأطباء والعلماء ، فتحقق الأمر على أن الزعفران ليس بيسكر
ولمّا فيه تفتور ، واتفق عليه آراء الأطباء والعلماء كافة ، على أن الفرق بين حكم
المسائمات والجامدات محقق بين الأئمة الأحناف انتهى .

وقد أطلب الكلام فى مسألة الزعفران الفاضل السيد رحمه الله فى كتابه
دليل الطالب فقال إن ثبت السكر فى الزعفران فهو مسكر ، وإن ثبت التفتير
فقط فهو مفتر انتهى حاصله .

قلت : ذلك الفاضل رحمه الله تعالى تردد فى أمر الزعفران ولم يرجع له سكر
وقول : إن الرجل إن دخل فى الأرض التى فيها زرع الزعفران لا يملك نفسه —

— من شدة الفرح بل يخر مغشيا عليه وهذا قول غلط باطل لا أصل له ، وقد كذب قول هذا القائل وغلطه بعض الثقات من أهل الكشف . وكان صاحب أرض وزرع للزعفران والله أعلم بالصواب .

وإن شاء ربي سأفصل الكلام على الوجه التمام في هذه المسألة في رسالة مستقلة أسميها بغاية البيان في حكم استعمال العنبر والزعفران والله الموفق .

وحديث الباب قال الإمام المزمذرى : فيه شهر بن حوشب وثقه الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وتكلم فيه غير واحد ، والترمذى يصحح حديثه انتهى .

وقال الشوكافى فى بعض فتاواه هذا حديث صالح للاحتجاج به لأن أبا داود سكت عنه ، وقد روى عنه أنه لا يسكت إلا عما هو صالح للاحتجاج به وصرح بمثل ذلك جماعة من الحفاظ مثل ابن الصلاح ، وزين الدين العراقى ، والنووى وغيرهم . وإذا أردنا الكشف عن حقيقة رجال إسناده فليس منهم من هو متكلم فيه إلا شهر بن حوشب وقد اختلف فى شأنه أئمة الجرح والتعديل ، فوثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين وهما إماما الجرح والتعديل ما اجتماعا على توثيق رجل إلا وكان ثقة ، ولا على تضعيف رجل إلا وكان ضعيفا ، فأقل أحوال حديث شهر المذكور أن يكون حسنا والترمذى يصحح حديثه كما يعرف ذلك من له ممارسة بحاجته انتهى .

قلت : قال مسلم فى مقدمة صحيحه : سئل ابن عون عن حديث الشهر وهو قائم على اسكفة الباب فقال إن شهرا تركوه إن شهرا تركوه انتهى .

قال النووى فى شرحه : إن شهرا ليس متروكا بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم ، فمن وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون . وقال أحمد بن حنبل : ما أحسن حديثه ووثقه . وقال أحمد بن عبد الله العجلي : —

— هو تابعي ثقة . وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين هو ثقة ولم يذكر ابن أبي خيثمة غير هذا ، وقال أبو زرعة لا بأس به . وقال الترمذي قال محمد يعني البخاري شهر حسن الحديث وقوى أمره وقال إنما تسلم فيه ابن عون ، وقال يعقوب بن شيبة شهر ثقة . وقال صالح بن محمد : شهر روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام ولم يوقف منه على كذب ، وكان رجلا ينسك أي يعمد إلا أنه روى أحاديث ولم يشرکه فيها أحد ، فهذا كلام هؤلاء الأئمة في الثناء عليه .

وأما ما ذكر من جرحه أنه أخذ خريطة من بيت المال فقد حمّله العلماء المحققون على محل صحيح . وقول أبي حاتم بن حبان إنه سرق من رقيقه في الحج عليه غير مقبول عند المحققين بل أنكروه والله أعلم انتهى .
وقال الذهبي في اللبزان : شهر بن حوشب الأشعري عن أم سلمة وأبي هريرة وجماعة ، وعنه قتادة وداود بن أبي هند وعبد الحميد بن بهرام وجماعة .

قال أحمد : روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسنا ، وروى ابن أبي خيثمة ومعاوية بن أبي صالح عن ابن معين ثقة ، وقال أبو حاتم : ليس هو بدون أبي الزبير ولا يحتج به وقال أبو زرعة لا بأس به . وروى الفضر بن شميل عن ابن عون قال : إن شهراً تركوه . وقال النسائي وابن عدى : ليس بالقوى . وقال الدولابي : شهر لا يشبه حديثه حديث الناس . وقال الفلاس : كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن شهر وكان عبد الرحمن يحدث عنه وقال ابن عون لمعاذ بن معاذ : إن شعبة قد ترك شهراً . وقال علي بن حفص المدايني : سألت شعبة عن عبد الحميد ابن بهرام فقال صدوق إلا أنه يحدث عن شهر . وقال أبو عيسى الترمذي : قال محمد هو البخاري : شهر حسن الحديث وقوى أمره . وقال أحمد بن عبد الله العجلي ثقة شامى . وروى عباس عن يحيى ثبت : وقال يعقوب بن شيبة شهر ثقة —

— ظمن فيه بعضهم . وقال ابن عدى : شهر ممن لا يحتج به . قال الذهبي : وقد ذهب إلى الاحتجاج به جماعة ، فقال حرب الكرماني عن أحمد ما أحسن حديثه ووثقه وهو حصى . وروى حنبل عن أحمد ليس به بأس . وقال النسوي : شهر وإن تكلم فيه ابن عون فهو ثقة .

وقال صالح جزرة قدم على الحجاز فحدث بالعراق ولم يوقف منه على كذب وكان رجلاً منسكاً ، وتفرد ثابت عنه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفتر . انتهى كلام الذهبي ملخصاً .

ثم اعلم رحمك الله تعالى أن المباشرة بالأشياء المسكرة المحرمة بأى وجه كان لم يرخصها الشارع بل نهى عنه أشد النهى .

أخرج الشيخان وأصحاب السنن عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » .

وعن أنس بن مالك قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له » رواه ابن ماجه والترمذي واللفظ له ، وقال حديث غريب ، قال المنذرى في الترغيب : ورواته ثقات .

وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الخمر وشاربها وساقها ومبتاعها وبائعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه » رواه أبو داود واللفظ له ، وابن ماجه وزاد « وآكل ثمنها » .

فإن كان في العنبر والمسك والزعفران والعود سكر لزجر النبي صلى الله عليه وسلم عن استعمالها ومباشرتها بجميع الوجوه كلها كما فعل بالأشربة المسكرة ، لكن لم يثبت قط عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن استعمال الزعفران والعنبر والمسك والعود لأجل سكرها بل كان وجودها زمن النبي صلى الله عليه وسلم —

— واستعملها النبي صلى الله عليه وسلم ثم الصحابة في حضرة وكذا بعده .
أخرج النسائي وأبو داود عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس النعال السبئية ويصفر لحيته بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك »
وأخرج النسائي أيضاً عن عبد الله بن زيد عن أبيه « أن ابن عمر كان يصبغ ثيابه بالزعفران ، ف قيل له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ » .
وأخرج مالك عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والمصبوغ بالزعفران » .

وفي الموطأ أيضاً عن يحيى بن سعيد أنه قال « بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت في ثلاثة أثواب بيض سحولية ، فقال أبو بكر الصديق خذوا هذا الثوب بثوب عليه قد أصابه مشق أو زعفران فاغسلوه ثم كفنوني فيه مع ثوبين آخرين » الحديث .
وأخرج الشيخان وأصحاب السنن عن أنس قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل » قال الزرقاني : وفي أن النهي لآلونه أو لرائحته تردد لأنه للكرهية ، وفعله لبيان الجواز أو النهي محمول على تزعفر الجسد لا الثوب أو على المحرم بحج أو همة لأنه من الطيب وقد نهى المحرم عنه انتهى .

وفي المرقاة أي نهى أن يستعمل الزعفران في ثوبه وبدنه لأنه عادة النساء انتهى ويحيى تحقيقه في كتاب اللباس .

وفي شرح الموطأ قال مالك : لا بأس بالزعفر لغير الإحرام وكنت ألبسه انتهى .

وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عطاء الهاشمي عن محمد بن علي قال « سألت عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيب ؟ قالت نعم بذكارة الطيب المسك والعنبر » .

٣٦٧٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ
بِعَنَى ابْنِ مَيْمُونٍ - قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَانَ قَالَ مُوسَى - وَهُوَ عَمْرُو بْنُ سَلَمٍ
[سَالِمٍ] الْأَنْصَارِيُّ - عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ هَاشِمَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ
فَمِثْلُ السَّكْفِ مِنْهُ حَرَامٌ » .

- وعن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن امرأة
من بنى إسرائيل اتخذت خاتماً من ذهب وحشته مسكاً قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم هو أطيب الطيب » وأخرج النسائي من طريق نخمرة عن أبيه عن
نافع قال « كان ابن عمر إذا استجمر استجمر بالألوة غير مطراة وبكافور يطرحه
مع الألوة ثم قال هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم » والله أعلم .
(ما أسكر منه الفرق) قال الخطابي : الفرق مكيلة تسع ستة عشر رطلا .
وقال في النهاية : الفرق بالفتح مكيال يسع ستة عشر رطلا وهي اثنا عشر مداً
وثلاثة أصوع عند أهل الحجاز ، وقيل الفرق خمسة أقساط القسط نصف صاع ،
فأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلاً ومنه الحديث « ما أسكر منه الفرق
فاحسوه منه حرام » (فله السكف منه حرام) قال الطيبي : الفرق وملا السكف
عبارتان عن التسكر والتقليل لا التحديد .
قال الخطابي : وفي هذا أبين البيان أن الحرمة شاملة لجميع أجزاء
الشراب المسكر .

قال المعزى : وأخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن ، والأمر كما ذكره
فإن رواية جميعهم محتج بهم في الصحيحين سوى أبي عثمان عمرو ، ويقال عمرو
ابن سالم الأنصاري مولاهم المدني ثم الخراساني وهو مشهور ولي القضاء بـرو -

٦ - باب في الداذي [الباذق]

٣٦٧١ - حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا زيد بن الخطاب قال أخبرنا معاوية بن صالح عن حاتم بن حريث عن مالك بن أبي مريم قال « دخل علينا عبد الرحمن بن غنم فتذاكرنا الطلاب فقال حدثني أبو مالك

- ورأى عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسمع من القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق ، وحدثني عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسمع من القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق ، وحدثني عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسمع من القاسم بن محمد

(باب في الداذي)

بدال مهمل وبعد الألف ذال معجمة . قال الأزهرى : هو حب يطرح في الدبذ فيشتد حتى يسكر .

(فتذاكرنا الطلاب) بالكسر والمد الشراب الذى يطبخ حتى يذهب ثلثاه -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

ولفظ حديث ابن ماجه - الذى أشار إليه المنذرى «لشرب ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات ، يخسف الله بهم الأرض ، ويجعل منهم القردة والخنازير»

وقد أخرج ابن ماجه أيضاً من حديث ثور بن زيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة يرفعه « لا تذهب الليالي والأيام حتى يشرب طائفة من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها » وأخرجه أيضاً من حديث ابن محيرز عن ثابت بن السمط عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال البخارى في صحيحه : باب ماجاء فيمن يستعمل الخمر ويسميه بغير اسمه وقال هشام بن عمار : حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس السكلاعى قال حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعرى قال حدثني أبو عامر ==

الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لَيْشَرِبَنَّ نَاسٌ
مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا .

— ويسمى البعض الخمر طلاء قاله في الجمع (ليشربن) أى والله ليشربن (يسمونها
بغير اسمها) قال التوربشتي : أى يقتدرون في شربها بأسماء الأنبذة . وقال ابن
الملك : أى يتوصلون إلى شربها بأسماء الأنبذة المباحة كماء العسل وماء الفرة
ونحو ذلك ويزعمون أنه غير محرم ، لأنه ليس من العنب والتمر ، وهم فيه كاذبون
لأن كل مسكر حرام . قال القارى : فالمدار على حرمة المسكر فلا يضر شرب
القهوة المأخوذة من قشر شجر معروف حيث لا سكر فيها مع الإكثار منها
وإن كانت القهوة من أسماء الخمر ، لأن الاعتبار بالمسمى كما في نفس الحديث
إشارة إلى ذلك ، وأما التشبه بشرب الخمر فهو منهى عنه إذا تحقق ولو في شرب
الماء واللبن وغيرها انتهى .

== أو أبو مالك الأشعري والله ما كذبتى سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ليكونن
من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم
يروح عليهم بسارحة لهم تأتهم الحاجة فيقولون : ارجع إلينا غداً ، فيبيتهم الله ويضع
العلم ، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة » .

وقد طعن ابن حزم وغيره في هذا الحديث ، وقالوا : لا يصح ، لأنه منقطع
لم يذكر البخارى من حديثه به ، وإنما قال « وقال هشام بن عمار » وهذا القدر
باطل من وجوه .

أحدها : أن البخارى قد لقي هشام بن عمار وسمع منه ، فإذا روى عنه منعنا حمل
على الاتصال اتفاقاً لحصول المعاصرة والسماع فإذا قال « قال هشام » لم يكن فرق بينه
وبين قوله « عن هشام » أصلاً .

الثاني : أن الثقات الأثبات قد رووه عن هشام موصولاً ، قال الإسماعيلي في
صحيحه : أخبرني الحسن حدثنا هشام بن عمار بإسناده ومثته ، والحسن هو
==
ابن سفيان .

قال أبو داود : حدثنا شيخ من أهل واسط قال حدثنا أبو منصور الحارث بن منصور قال سمعت سفيان الثوري ، وسئل عن الداذي ، فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليشربن ناس من أمي الحمر [تستحل أمي الحمر] يسمونها بغير اسمها » .

قال أبو داود وقال سفيان الثوري : الداذي شراب الفاسقين .

- قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه أتم من هذا . وفي إسناده حاتم بن حريث الطائي الحمصي سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال شيخ ، وقال يحيى ابن معين لا أعرفه انتهى (حدثنا شيخ من أهل واسط) الحديث ليس من رواية الأولوى .

= الثالث : أنه قد صرح من غير حديث هشام قال الإسماعيلي في الصحيح : حدثنا الحسن حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم حدثنا بشر حدثنا ابن جابر عن عطية بن قيس قال : قام ربيعة الجرشي في الناس ، فذكر حديثاً فيه طول قال : فإذا عبد الرحمن ابن غنم ، فقال : يميناً حلفت عليها ، حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ، والله يميناً أخرى : حدثني أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليكون في أمي قوم يستحلون الحمر - وفي حديث هشام الحمر والحريز - وفي حديث دحيم الخز والحريز والحمر والمعاذف - فذكر الحديث » ورواه عثمان بن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب قال أخبرني معاوية بن صالح حدثني حاتم بن حريث عن مالك بن أبي مريم قال « تذاكرنا الطلاق ، فدخل علينا عبد الرحمن بن غنم فقال : حدثني أبو مالك الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث بلفظه »

الرابع : أن البخاري لو لم يلق هشاماً ولم يسمع منه فإدخاله هذا الحديث في صحيحه وجزمه به يدل على أنه ثابت عنده عن هشام ، فلم يذكر الوساطة بينه وبينه : إما لشهرتهم وإما لكثرةهم فهو معروف مشهور عن هشام ، تغنى شهرته به عن ذكر الوساطة .

الخامس : أن البخاري له عادة صحيحة في تعليقه وهي حرصه على إضافته الحديث =

٧ - باب في الأوعية

٣٦٧٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال أخبرنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قال أخبرنا مَنْصُورُ بْنُ حَيَّانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ مُهْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا : « نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَفْنَمِ وَالْمُزَفَّتِ وَالنَّقِيرِ » .

(باب في الأوعية)

جمع وعاء بالكسر (نهى عن الدباء) ممدوداً ويقصر أى عن ظرف يعمل منه (والحفتم) الجرّة الخضراء (والمزفت) بتشديد الفاء المفتوحة المعطى بالزفت وهو القير (والنقير) أى المتقور من الخشب .

قال الخطابي : وإتما نهى عن هذه الأوعية لأن لها ضراوة ويشتد فيها النبيذ ولا يشمر بذلك صاحبها فيسكون على غرر من شربها .

وقد اختلف الناس في هذا فقال قائلون : كان هذا في صدر الإسلام ثم نسخ بحديث بريدة الأسلمي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كبت نهيتكم عن الأوعية فاشربوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً » وهذا أصح الأقاويل ، وقال بعضهم الخطر باق وكرهوا أن ينبذ في هذه الأوعية ، وإليه ذهب مالك بن أنس وأحمد بن حنبل وإسحاق وقد روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس انتهى -

= إلى من علقه عنه إذا كان صحيحاً عنده ، فيقول « وقال فلان » و « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان فيه علة قال ويذكر عن فلان أو ويذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن استقرأ كتابه علم ذلك ، وهنا قد جزم بإضافة الحديث إلى هشام ، فهو صحيح عنده :

السادس : أنه قد ذكره محتجاً به مدخلا له في كتابه الصحيح أصلاً لا استشهاداً فالحديث صحيح بالارباب .

٣٦٧٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل ومسلم بن إبراهيم المعنى قالاً أخبرنا جريز بن يعقوب - يعنى ابن حَكِيم - عن سعيد بن جبيرة قال سمعتُ عبدَ الله بنَ عمرَ يقولُ : « حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَبِيذَ الْجُرِّ فَخَرَجْتُ فَرِيعًا مِنْ قَوْلِهِ : حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَبِيذَ الْجُرِّ فَدَخَلْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ : أَمَا [أَلَا] تَسْمَعُ مَا يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ ؟ قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قُلْتُ قَالَ : حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَبِيذَ الْجُرِّ . قَالَ : صَدَقَ ، حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَبِيذَ الْجُرِّ . قُلْتُ : مَا الْجُرُّ ؟ قَالَ : كُلُّ شَيْءٍ يُصْنَعُ مِنْ مَدَرٍ . »

٨ - باب حديث وفد عبد القيس^(١)

٣٦٧٤ - حدثنا سليمان بن حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَا أَخْبَرَنَا حَازِدٌ

— قلت : حديث برودة أخرجه مسلم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم .
(حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيذ الجر) بفتح الجيم وتشديد الراء جمع جرة كتمر جمع تمره وهو بمعنى الجرار الواحدة جرة ، ويدخل فيه جميع أنواع الجرار من الحفم وغيره (فزعا) بفتح الحاء . قال في القاموس : الفزع الزُعْرُ والفرقُ (من قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم) قوله حرم رسول الله بدل من قوله قوله (قال صدق) بتخفيف الدال والضهير لابن عمر (كل شيء يصنع من مدر) بفتح الميم والدال الطين المجتمع الصلب . كذا في النهاية . هذا تصريح أن الجر يدخل فيه جميع أنواع الجرار المتخذة من المدر الذي هو التراب والطين يقال مدرت الحوض أمدره إذا أصلحته بالمدر وهو الطين من التراب .
قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(١) هذا الباب لم يوجد الا في نسخة واحدة .

ح . وحدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ ، وَقَالَ مُسَدَّدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهَذَا حَدِيثُ سُليمانَ قَالَ : « قَدِمَ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا هَذَا الْحَيُّ مِنْ رَبِيعَةَ قَدْ حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارُ مُضَرَ وَلَيْسَ [لَنَا] نَخْلَصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ ، فَمَرُّنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُ بِهِ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ

— (حماد) هو ابن زيد كما في رواية البخارى في باب وجوب الزكاة (عن أبي جمرة بالجيم والراء اسمه نصر بن عمران بن عصام ، وقيل ابن عاصم الضبي ، لحامد وعباد بن عباد كلاهما يرويان عن أبي جمرة (قال مسدد) أى في روايته (عن ابن عباس) أى ذكر لفظة عن بين أبي جمرة وابن عباس حيث قال أخبرنا عباد بن عباد عن أبي جمرة عن ابن عباس ، وأما سليمان بن حرب ومحمد بن عبيد فقالا في روايتهما أخبرنا حماد عن أبي جمرة قال سمعت ابن عباس ، فذكرنا بين أبي جمرة وابن عباس لفظ السماع (قدم وفد عبد القيس) الوفد الجماعة المختارة للقدم في لقي العطاء ، واحدهم وافد ، وعبد القيس اسم أبي قبيلة من أسد (إنا هذا الحي من ربيعة) قال ابن الصلاح الحي منصوب على الاختصاص ، والمعنى إنا هذا الحي من ربيعة ، قال والحي هو اسم لمنزل القبيلة ثم سميت القبيلة به لأن بعضهم يحيا ببعض (قد حال بيننا وبينك كفار مضر) لأن كفار مضر كانوا بينهم وبين المدينة ولا يمكنهم الوصول إلى المدينة إلا عليهم (وليس نخلص إليك) أى لا نصل إليك (إلا في شهر حرام) جفس يشمل الأربعة الحرم ، وسميت بذلك لحمة القتال فيها أى فإنيهم لا يتعرضون لنا كما كانت عادة العرب من تعظيم الأشهر الحرم وامتناعهم من القتال فيها (نأخذ به) أى بذلك الشيء وقوله نأخذ بالرفع على أنه صفة لشيء ، وقوله ندعو عطف عليه —

وَرَأَيْنَا . قَالَ : أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَعَقْدُ بِيَدِهِ وَاحِدَةً ، وَقَالَ مُسَدِّدٌ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ، ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ

— (من وراءنا) في حالة النصب على المفعولية أى من قومنا أو من البلاد النائية أو الأزمنة المستقبلية (قال) صلى الله عليه وسلم (أمركم) بحد الهمة (الإيمان بالله) بالجر ويموز الضم (وشهادة أن لا إله إلا الله) عطف تفسيري لقوله الإيمان . وقال ابن بطال : هي مقحمة كهي في فلان حسن وجميل ، أى حسن جميل انتهى .

قلت : وروا العطف إنما وجدت في بعض نسخ المؤلفين وأكثرها خالية عنها . وأخرج البخاري في الزكاة وفي المغازي من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله .

قال القسطلاني : أى بدون الواو وهو أصوب والإيمان بالجر بدل من قوله في السابق بأربع : وقوله شهادة بالجر على البدلية أيضاً ، وبالرفع فيهما مبتدأ وخبر (وعقد) أى الراوى (بيده واحدة) أى كلمة واحدة أى وجعل الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله كلمة واحدة وهذا لفظ سليمان ومحمد بن عبيد . وأما حديث مسدد فهو أصرح وأبين في المراد ، وإليه أشار المؤلف بقوله وقال مسدد الإيمان بالله ثم فسرها لم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله انتهى فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله هي كلمة واحدة . وثانيها : إقامة الصلاة . وثالثها : إيتاء الزكاة وخامسها أداء الخمس من الغنيمة . ولم يذكر في هذه الرواية صيام رمضان إما لفحالة الراوى أو اختصاره ، وليس ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر الحج أيضاً لشهرته عندهم أو لسكونه على التراخي والتفصيل في الفتح .

الرَّكَاءَ وَأَنَّ تَوَدُّوا الْخُمْسَ مِمَّا غَنِمْتُمْ . وَأَنَّهَا كُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَفْتَمِ وَالْمَزْفَتِ
وَالْمُقَيْرِ » . وَقَالَ ابْنُ عُبَيْدٍ النَّقِيرِ مَكَانَ الْمُقَيْرِ . وَقَالَ مُسَدَّدٌ : وَالنَّقِيرُ
وَالْمُقَيْرُ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَزْفَتِ .

قال أبو داود : أبو جحرة نصر بن عمران الضبي .

٣٦٧٥ — حدثنا وهب بن بقية عن نوح بن قيس قال أخبرنا عبد الله
ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لو فد عبد القيس : « أنها كُمْ عن النَّقِيرِ وَالْمُقَيْرِ وَالْحَفْتَمِ وَالِدُّبَاءِ

— (وأنها كُمْ عن الدُّبَاءِ) بضم المهملة وتشديد الموحدة والمد هو القرع ، والمراد
اليابس منه (والحفتم) بفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة
كذا فسرهما ابن عمر في صحيح مسلم . وله عن أبي هريرة الحفتم الجرار الخضر
(والمزفت) بالزاي والقاف ما طلى بالزفت (والمقير) بفتح القاف والياء ما طلى
بالقار ويقال له المقير ، وهو نبت يحرق إذا يبس تطل به السفن وغيرها كما تطل
بالزفت ، كذا في الفتح (وقال ابن عبيد) أى فى روايته (النقيير) بفتح القون
وكسر القاف أصل النخلة ينقر فيمتخذ منه وعاء (وقال مسدد) أى فى روايته
(والنقيير والمقير) أى قال مسدد أنها كُمْ عن الدُّبَاءِ وَالْحَفْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُقَيْرِ (ولم
يذكر) أى مسدد (المزفت) بل ذكر مكانه النقيير (أبو جحرة نصر بن عمران
الضبي) مبتدأ وخبر أى أبو جحرة اسمه نصر بن عمران ، والضبي بضم الصاد
المعجمة وفتح الباء إلى ضبيعة بن قيس بطن من بكر بن وائل . وضبوحة بن ربيعة
ابن نزار بن معد بن عدنان ، قاله السيوطي .

قال المفزرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

وَالْمَزَادَةُ الْمَجْبُوبَةُ وَلَكِنْ اشْرَبْ فِي سِقَائِكَ وَأَوْكِهِ .

٣٦٧٦ — حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا أبان قال أخبرنا قتادة عن عكرمة وسعيد بن المسيب عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس « قالوا فيمَا نشرب يا نبي الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هَلَيْكُمْ بِأَسْقِيَةِ الْآدَمِ الَّتِي يُلَاثُ عَلَى أَفْوَاهِهِمَا » .

— (والمزادة) هي السقاء الكبير سميت بذلك لأنه يزداد فيها على الجلد الواحد كذا قال النسائي (المجبوبة) بالجيم بعدها موحدتان بينهما واو ، كذا ضبطه في النهاية ، أى التي قطع رأسها فصارت كالذئب مشقة من الحب وهو القطع ليكون رأسها يقطع حتى لا يكون لها رقبة توكل ، وقيل هي التي قطعت رقبتها وليس لها عزلاء أى فم من أسفلها يتنفس الشراب منها فيصير شراها مسكراً ولا يدري به ، بخلاف السقاء المتعارف فإنه يظهر فيه ما اشتد من غيره لأنها تنشق بالاشتداد القوى (ولكن اشرب في سقائك وأوكه) بفتح الهمزة أى وإذا فرغ من صب الماء واللبن الذي من الجلدة فأوكه أى شد رأسه بالوكاء يعنى بالخط لثلا يدخله حيوان أو يسقط فيه شيء ، كذا قال في النيل . وقال الفوى : معناه أن السقاء إذا أوكى أمنت مفسدة الإسكار لأنه متى تغير نبيذه واشتد وصار مسكراً شق الجلد الموكى ، فالمراد يشقه لا يكون مسكراً بخلاف الدباء والحتم والمزادة المجبوبة والمزفت وغيرها من الأوعية الكثيفة فإنه قد يصير فيها مسكراً ولا يعلم .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(بأسقية آدم) بفتح الهمزة والدال جمع أديم وهو الجلد الذى تم دباغه ، والأسقية جمع سقاء (التي يلاث) بضم المثناة من تحت وتخفيف اللام وآخره ثاء مثلثة أى يلف الخط على أفواهها ويربط به .

٣٦٧٧ - حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ عن خَالِدٍ عن عَوْفٍ عن أَبِي الْقَمُوصِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ كَانَ مِنَ الْوَقْدِ الَّذِينَ وَقَدُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ [النَّبِيِّ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ يَحْسِبُ عَوْفٌ أَنَّ اسْمَهُ قَيْسُ بْنُ النُّعْمَانِ فَقَالَ : « لَا تَشْرَبُوا فِي نَقِيرٍ وَلَا مَزْفَةٍ وَلَا دُبَاءٍ وَلَا حَنْتَمٍ ، وَاشْرَبُوا فِي الْجَلْدِ الْمَوْكِي [الْمَوْكَا] عَلَيْهِ ، فَإِنْ اشْتَدَّ فَاسْكُرُوهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ أَغْيَاكُمْ فَأَهْرِيقُوهُ » .

٣٦٧٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي [عَنْ] عَلِيِّ بْنِ بُذَيْمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَبْتَرٍ النَّهْشَلِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنْ وَقَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَا نَشْرَبُ ؟ قَالَ : لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ وَلَا فِي الْمَزْفَةِ وَلَا فِي النَّقِيرِ وَانْتَذِرُوا فِي الْأَسْقِيَةِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ اشْتَدَّ فِي الْأَسْقِيَةِ ؟ قَالَ : فَصُبُّوا عَلَيْهِ الْمَاءَ . قَالُوا

قال المنذرى : وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً ، وقد أخرج مسلم في الصحيح حديث أبي سعيد الخدري في وفد عبد القيس وفيه « فقلت فقيم تشرب يا رسول الله ؟ قال في أسقية الأدم التي يلاث على أفواهاها .

(فإن اشتد فاسكروه بالماء فإن أعياكم فأهريقوه) أى إن اشتد النبيذ في الجلد أيضاً فأصلحوه بتخليط الماء به ، وإن غلب اشتداده بحيث أعياكم فصبوه والله تعالى أعلم . والحديث سكنت عنه المنذرى .

(حدثني علي بن بذيمة) بفتح الموحدة وكسر المعجمة الخفيفة بعدها تحتانية ساكنة ثمة روى بالتشيع (حدثني قيس بن حبت) بمهملة وموحدة وهشاة على وزن جعفر ثمة (نهشلى) بفتح أوله والمعجمة إلى نهشل بطن من تميم ومن كلب (١١ - عوف المبرود ١٠)

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُمْ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ : أَهْرِيقُوهُ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى أَوْ حُرِّمَ الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْكَوْبَةُ ، قَالَ : وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، قَالَ سُفْيَانُ : فَسَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ بَدِيْعَةَ عَنِ الْكَوْبَةِ . قَالَ : الطَّبْلُ .

٣٦٧٩ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ سُمَيْعٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الدِّهَاءِ وَالْخَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْجُعَةِ » .

٣٦٨٠ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ وَاصِلٍ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَهَيْتُكُمْ عَنْ ثَلَاثٍ وَأَنَا أَمْرُكُمْ بِهِنَّ : نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّ فِي زِيَارَتِهَا تَذْكَرَةً ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ أَنْ تَشْرَبُوا

— (فإن اشتد) أى النبىذ (فى الثالثة أو الرابعة) أى فى المرة الثالثة أو الرابعة (فسأت على بن بديمة عن الكوبة قال الطبل) وقال الخطابى : الكوبة تفسر بالطبل . ويقال بل هو النرد ويدخل فى معناه كل وتر ومزهر ونحو ذلك من الملاهى والحديث سكت عنه المفردى .

(والجعة) بكسر الجيم وفتح العين المهملة . قال الخطابى : قال أبو عبيد : هى نبىذ الشعير .

قال المفردى : وأخرجه النسائى .

(نهيتكم) أى أولاً (عن ثلاث) أى ثلاث أمور ، وهذا من الأحاديث التى تجمع الناسخ والمنسوخ (نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) قال ابن الملك : الإذن مختص للرجال لما روى أنه عليه السلام لعن زوارات القبور وقيل : إن —

[أَنْ لَا تَشْرَبُوا] إِلَّا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ غَيْرِ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ أَنْ تَأْكُلُوهَا [أَنْ لَا تَأْكُلُوهَا] بَعْدَ ثَلَاثٍ فَكُلُوا وَاسْتَمْتِعُوا بِهَا فِي أَشْفَارِكُمْ .

٣٦٨١ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي

مَنْصُورٌ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « لَمَّا نَهَى

— هذا الحديث قبل الترخيص فلما رخص عمت الرخصة لهما ، كذا في شرح السنة (فإن في زيارتها تذكرة) أى الموت والقيامة (إلا في ظروف الأدم) بفتح الهمزة والدال جمع أديم ، ويقال أدم بضمهم وهو القياس ككثيب وكشب وبريد وبرد ، والأديم الجلد المدبوغ ، والاستثناء مقطوع لأن النهى عنه هو الأشرية في الظروف المحصورة وليست ظروف الأدم من جنس ذلك . ذكره الطيبي (فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً) فيه دليل على نسخ النهى عن الانتهاز في الأوعية المذكورة . قال النووي : كان الانتهاز في هذه الأوعية منهيًا عنه في أول الإسلام خوفاً من أن يصير مسكراً فيها ولا نعلم به لكثافتها فيختلف مآليته ، وربما شربه الإنسان ظاناً أنه لم يصير مسكراً فيصير شارباً للمسكر ، وكان العهد قريباً بإباحة المسكر ، فلما طال الزمان واشتهر تحريم المسكرات وتقرر ذلك في نفوسهم نسخ ذلك وأبيح لهم الانتهاز في كل وعاء بشرط أن لا يشربوا مسكراً انتهى (ونهيتكم عن لحوم الأضاحي) تقدم الكلام فيه في كتاب الأضاحي .

قال المذرى : وأخرجه مسلم والنسائي بمعناه ، وأخرج مسلم والترمذى فصل الظروف في جامعهم من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه ، وأخرج ابن ماجه في سننه هذا الفصل أيضاً وقال فيه عن ابن بريدة عن أبيه ولم يسمعه . —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْأَوْعِيَةِ قَالَ قَالَتِ الْأَنْصَارُ : إِنَّهُ لَا بُدَّ لَنَا قَالَ فَلَا إِذَا [إِذَنْ] .

٣٦٨٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ قَالَ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ زِيَادِ بْنِ فَيَاضٍ عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ « ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَوْعِيَةَ الذُّبَابَ وَالْحَنْتَمَ وَالزَّرْفَتَ وَالنَّقِيرَ ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ إِنَّهُ لَا ظُرُوفَ لَنَا ، فَقَالَ اشْرَبُوا مَا حَلَّ » .

٣٦٨٣ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ عَلِيٍّ قَالَ أَخْبَرَنَا [حَدَّثَنِي] يَحْيَى

— (عن الأوعية) أى عن الانتباز فى الأوعية (قال) أى جابر (إنه) أى الشأن (لا بد لنا) أى من الأوعية (قال) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا إذا) أى إذا كان لا بد لكم منها ، فلا ينهى عن الانتباز فيها ، فالتبهي كان قد ورد على تقدير هدم الاحتياج ، ويعمل أن يكون الحكم فى هذه المسألة مفوضاً لأبيه صلى الله عليه وسلم أو أوحى إليه فى الحال بسرعة . وعند أبى يعلى وصححه ابن حبان من حديث الأشج المصرى أنه صلى الله عليه وسلم قال لم مالى أرى وجوهكم قد تغيرت ؟ قالوا نحن بأرض وخمة وكنا نتخذ من هذه الأنبذة ما يقطع اللحمان فى بطوننا فلما نهيقنا عن الظروف فذلك الذى ترى فى وجوهنا ، فقال صلى الله عليه وسلم « إن الظروف لا تحل ولا تحرم ولكن كل مسكر حرام » كذا فى القسطلانى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجه .

(فقال أعرابى إنه) أى الشأن (فقال اشربوا ما حل) أى الذى حل من الأشرية فى أى ظرف كان .

بْنُ أَدَمَ قَالَ أَخْبَرْنَا شَرِيكَ بِإِسْنَادِهِ قَالَ « اجْتَنِبُوا مَا أَسْكَرَ » .
 ٣٦٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ قَالَ أَخْبَرَنَا
 أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « كَانَ يُنْتَبَذُ [يُنْبَذُ] لِرَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سِقَاءٍ ، فَإِذَا لَمْ يَجِدُوا سِقَاءً نُبِذَ لَهُ فِي تَوْرٍ
 مِنْ حِجَارَةٍ » .

٩ - باب في الخليطين

٣٦٨٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي
 رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ نَهَى

— (بِإِسْنَادِهِ) أَيْ الْمَذْكُورُ قَبْلُ (اجْتَنِبُوا مَا أَسْكَرَ) أَيْ احْتَزُّوا عَنِ الْمُسْكِرِ
 وَاشْرَبُوا مَا حَلَّ فِي أَيْ ظَرْفٍ كَانَ .

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْإِسْنَادِيُّ وَمُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ ، وَفِيهِ « فَأَرْخَصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ
 غَيْرِ الْمَرْفُوعِ » .

(نُبِذَ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ) التَّوْرُ بِفَوْقِيَّةٍ مُفْتُوحَةٍ فَوَاوٍ سَاكِنَةٍ . قَالَ
 بَعْضُهُمْ : الْقَوْرُ إِنْاءٌ صَغِيرٌ يَشْرَبُ فِيهِ وَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ . وَقَالَ ابْنُ الْمَلِكِ : وَهُوَ ظَرْفٌ
 يَشْبَهُ الْقَدْرَ يَشْرَبُ مِنْهُ . وَفِي النِّهَايَةِ : إِنْاءٌ مِنْ صُفْرِ أَوْ حِجَارَةٍ كَالْإِجَانَةِ وَقَدْ
 يَتَوَضَّأُ مِنْهُ . وَفِي الْقَامُوسِ : إِنْاءٌ يَشْرَبُ مِنْهُ مَذْكُورٌ .
 قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .

(باب في الخليطين)

هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ نَقِيعِ الزَّبِيبِ وَنَقِيعِ التَّمْرِ يَخْلُطَانِ فَيُطْبَخُ بَعْدَ ذَلِكَ أَدْنَى طَبَخَةٍ
 وَيَتْرَكُ إِلَى أَنْ يَهْلِي وَيَشْتَدَّ . كَذَا فِي النِّهَايَةِ .

أَنْ يُنْتَبَذَ [يُنْبَذَ] الزَّبِيبُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا وَنَهَى أَنْ يُنْقَبَذَ [يُنْبَذَ] الْبُسْرُ
وَالرُّطَبُ جَمِيعًا .

٣٦٨٦ — حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَبَانُ قَالَ حَدَّثَنِي
يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَلِيطِ الزَّبِيبِ
وَالْتَمْرِ وَعَنْ خَلِيطِ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ وَعَنْ خَلِيطِ الزَّهْوِ وَالرُّطَبِ وَقَالَ انْتَبِذُوا
كُلَّ وَاحِدَةٍ [وَاحِدٍ] عَلَى حِدَةٍ . » قَالَ وَحَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ
أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهَذَا الْحَدِيثَ .

— (نهى أن ينتبذ الزبيب والتمر جميعاً الخ) البسر بضم الموحدة . قال في
القاموس : هو التمر قبل إرطابه .

قال الخطابي : ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تحريم الخليطين وإن لم
يكن الشراب المتخذ منهما مسكراً قولاً بظاهر الحديث ، ولم يجعلوه معلولاً
بالإسكار ، وإليه ذهب عطاء وطاؤس ، وبه قال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق
وعامة أهل الحديث ، وهو غالب مذهب الشافعي ، وقالوا إن من شرب الخليطين
قبل حدوث الشدة فيه فهو آثم من جهة واحدة ، وإذا شربه بعد حدوث الشدة
كان آثماً من جهتين أحدهما شرب الخليطين والآخر شرب المسكر . ورخص
فيه سفيان الثوري وأصحاب الرأي . وقال الميث بن سعد : إنما جاءت الكراهة
أن ينتبذان جميعاً لأن أحدهما يشتمد بصاحبه .

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .
(وعن خليط الزهو والرطب) الزهو بفتح الزاي وضمها لفان مشهورتان
قال الجوهري : أهل الحجاز يسمون ، والزهو هو البسر الملون الذي بدا فيه
حمرة أو صفرة وطاب ، كذا قال النووي (انتبذوا كل واحدة على حدة) —

٣٦٨٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَحَفْصُ بْنُ عُمرَةَ النَّمَرِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ رَجُلٍ قَالَ حَفْصٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « نَهَى عَنِ الْبَلَّحِ وَالْتَمَرِ وَالزَّيْبِ وَالْقَمَرِ » .

— بكسر المهملة وفتح الدال بعدها هاء تأنيث أى بانفرادها .
قال القاضى : إنما نهى عن الخلط وجوز انتباز كل واحد وحده لأنه ربما أسرع التغير إلى أحد الجنسين فيفسد الآخر ، وربما لم يظهر فيتناولهما محرماً . وقال النووى : سبب الكراهة فيه أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيوظن الشارب أنه ليس مسكراً ويكون مسكراً .
قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه مسنداً (قال) أى يحى (وحدثنى أبو سلمة الخ) رواية يحى هذه مسندة والأولى موقوفة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى .

(قال حفص من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم) أى زاد حفص بن عمر فى روايته بعد قوله عن رجل لفظه من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم (عن البلح) بفتح الموحدة وفتح اللام ثم جاء مهملة كذا فى القاموس وشمس العلوم بفتحهما ، وهو أول ما يربط من البسر واحدة بلعة كذا فى النهاية . وفى المصباح : البلح ثمر الفخل مادام أخضر قريباً إلى الاستدارة إلى أن يغلظ النوى وهو كالخصر من العنب ، وأهل البصرة يسمونه الخلال الواحدة بلعة وخلالة ، فإذا أخذ فى الطول والتلون إلى الحمرة أو الصفرة فهو بسر فإذا خلص لونه وتسكامل إرطابه فهو الزهو انتهى .
قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

٣٦٨٨ - حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَمْرَةَ حَدَّثَنِي رِبْطَةُ عَنْ كَنْبَشَةَ بِنْتِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَتْ : « سَأَلْتُ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْهُ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَنْهَانَا أَنْ نَعْجُمَ النَّوَى طَبِخًا أَوْ نَخْلِطَ الزَّيْبَ وَالتَّمْرَ » .

٣٦٨٩ - حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ مِسْعَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُنْبِذُ لَهُ زَيْبٌ فَيُلْقِي فِيهِ تَمْرًا أَوْ تَمْرًا فَيُهْلَقُ فِيهِ زَيْبٌ [الزَّيْبُ] » .

— (حدثتني رِبْطَةُ) هي بنت حريث لا تعرف من السادسة ، كذا في التقريب (كان ينهانا أن نعجم النوى طبخاً) أى ننضج . قال في الجمع : هو أن يبالغ في نضجه حتى تَفَقَّطَتْ وتفسد قوته التي يصلح معها للغم . والمعجم بالحركة النوى من عجمت النوى إذا لُسَكْتَهُ في فيك . وقيل : المعنى أن التمر إذا طبخ لتؤخذ حلاوته طبخ عفواً حتى لا يبلغ الطبخ النوى ولا يؤثر فيه تأثير من يعجمه أى يلوكه ويمضه لأنه يفسد طعم الخلاوة أو لأنه قوت الدواجن فلا يفضح لكـلا تذهب طعمته انتهى .

قال المنذرى : في إسناذه ثابت بن عمار . وقد وثقه يحيى بن معين وأثنى عليه غيره . وقال أبو حاتم الرازي : ليس عندي بالمتمين .

(أو تمر) أى ينبد له تمر فيلقى فيه زيب . هذا يفيد أن النهى عن الجمع إنما هو بسبب الخوف من الوقوع في الإسكار ، فعند الأمن منه لا نهى . كذا في فتح الودود .

قال المنذرى : امرأة من بني أسد مجهولة .

٣٦٩٠ — حدثنا زِيَادُ بْنُ يُحْيَى الْحِمَاسِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَتَّابُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحِمَاسِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي صَفِيَّةُ بِنْتُ عَطِيَّةَ قَالَتْ : « دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلْنَاهَا عَنِ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ فَقَالَتْ كُنْتُ أَخْذُ قَبْضَةً مِنْ تَمْرٍ وَقَبْضَةً مِنْ زَيْبٍ ، فَأَلْقَيْتُهُ فِي إِنَاءٍ ، فَأَمْرُسُهُ ثُمَّ أَسْقِيهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

١٠ — باب في نبيذ البسر

٣٦٩١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعِكْرِمَةَ أَنَّهُمَا كَانَا يَكْرَهُانِ الْبُسْرَ وَحَدَهُ وَيَأْخُذَانِ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَخْشَى أَنْ يَكُونَا

— (الحسامي) بتشديد السين منسوب إلى حسان جد (الحسامي) بالكسر والتشديد إلى حسان قبيلة من تميم . قاله السهوي (فألقيه في إناء فأمرسه) من باب نصر أي أدلكه بالأصابع .

قال الخطابي : تريد بذلك أنها تدلكه بأصبعها في الماء . والمرس والمرث بمعنى واحد . وفيه حجة لمن رأى الانقباض بالخليطين انتهى . قال المنذرى : في إسفاده أبو بكر عبد الرحمن بن عثمان البكر أوى البصري ولا يجمع بمحدثه .

(باب في نبيذ البسر)

بضم الموحدة نوع من ثمر الفخل معروف . قال في الجمع : لثمره الفخل مراتب أولها طلع ثم خلال ثم بلع ثم بسر ثم رطب (أنهما كانا يكرهان البسر) أي نبيذ البسر (وحده) بالنصب على الحالية أي منفرداً (ويأخذان ذلك) أي كراهة نبيذ البسر (وقال ابن عباس أخشى) أي أخاف (أن يكون) أي نبيذ —

الْمُزَّاءُ الَّذِي [الْقِي] نُهِيتَ عَنْهُ عَبْدُ الْقَيْسِ فَقُلْتُ لِقِتَادَةَ مَا الْمُزَّاءُ قَالَ النَّبِيذُ فِي الْحَنْتَمِ وَالْمَزْفَتِ .

١١ - باب في صفة النبيذ

٣٦٩٢ - حدثنا عيسى بن محمد قال أخبرنا ضمرة عن السيدي عن عبد الله بن الدليمي عن أبيه قال : « أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتَ مَنْ نَحْنُ وَمِنْ أَيْنَ نَحْنُ قَالَى [وَأَيَّ] مَنْ

— البسر (المزاء) بالنصب خبر يكون وهو بضم الميم وتشديد الزاي والمد . قال في النهاية هي الخمر التي فيها حوضه ، وقيل هي من خلط البسر والتمر (فقلت لقتادة ما المزاء ؟ قال النبيذ في الحنتم والمزفت) .

قال الخطابي : قد فسر قعادة المزاء وأخبر أنه النبيذ في الحنتم والمزفت ، وذكره أبو عبيد فقال : ومن الأشربة المسكرة شراب يقال لها المزاء ولم يفسر بأكثر من هذا ، وأنشد فيه الأخطل :

بئس الصحة وبئس الشرب شربهم إذا جرى فيهم المزاء والسكر
والحديث سكنت عنه المنذرى .

(باب في صفة النبيذ)

فمعل بمعنى مفعول ، وهو الماء الذي نبذ فيه تمرات لتخرج حلاوتها إلى الماء وفي النهاية لابن الأثير : النبيذ ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحلوة والشمير وغير ذلك ، يقال نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبیذاً ، فعرف من المفعول إلى فعل ، وانتبذته اتخذته نبیذاً سواء كان مسكراً أو غير مسكراً .

(عن السيدي) بفتح المهملة والموحدة بينهما تحتانية . وسيبان بطن من —

نَحْنُ قَالَ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لَنَا أَعْنَابًا مَا نَصْنَعُ بِهَا ؟ قَالَ زَبَبُوهَا ، قُلْنَا مَا نَصْنَعُ بِالزَّبَبِ ؟ قَالَ أَنْبِذُوهُ عَلَى غَدَائِكُمْ ، وَاشْرَبُوهُ عَلَى عَشَائِكُمْ ، وَأَنْبِذُوهُ عَلَى عَشَائِكُمْ وَاشْرَبُوهُ عَلَى غَدَائِكُمْ ، وَأَنْبِذُوهُ فِي الشَّنَانِ وَلَا تُنْبِذُوهُ فِي الْقُلَلِ ، فَإِنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْ عَصَرِهِ صَارَ خَلًّا .

٣٦٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ
الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أُمِّو عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ :
« كَانَ يُنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سِقَاءٍ يُوَكَّا أَعْلَاهُ وَلَهُ
عِزْلَاءٌ يُنْبِذُ [يَنْتَبِذُهُ] غُدُوَّةً فَيَشْرَبُهُ عِشَاءً وَيُنْبِذُ [يَنْتَبِذُهُ] عِشَاءً
فَيَشْرَبُهُ غُدُوَّةً » :

— حبر واسمه يحيى بن أبي عمرو السيباني روى عنه حمزة بن ربيعة كذا في الشرح
(قال زببوها) من الزبيب ، يقال زبب فلان عنقه تزبيبا (انبذوه) من باب
ضرب أو من باب الإفعال (في الشنان) قال الخطابي : الشنان الأسقية من الأدم
وغيرها واحدا شنان وأكثر ما يقال ذلك في الجلد الرقيق أو البالي من الجلود
(ولا تنبذوه في القلل) القلل الجرار السكبار واحدها قلة ، ومنه الحديث « إذا
بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(كان ينبد) وفي رواية مسلم « كنا ننبد » (في سقاء) بكسر أوله ممدودا
(يوكا أعلاه) أى يشد رأسه بالوكاء وهو الرباط (وله) أى للسقاء (عزلاء)
بمهملة مفتوحة فزاي ساكنة ممدودة أى ما يخرج منه الماء ، والمراد به فم المزادة
الأسفل . قال ابن الملك : أى له ثقب في أسفله للشرب منه الماء .

٣٦٩٤ - حدثنا مسدد قال أخبرنا المعتمر قال سمعت شبيب بن عبد الملك يحدث عن مقاتل بن حيان قال حدثني عمي عمرة عن عائشة « أنها كانت تذبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم غدوة فإذا كان من العشي [العشاء] فتعشى شرب على عشاءه ، فإن فضل شيء صَبَقَتْهُ أَوْ فَرَعَتْهُ ثُمَّ تُنْبِذُ [يُنْبِذُ] لَهُ بِاللَّيْلِ فَإِذَا أَصْبَحَ تَعْدَى فَشَرِبَ عَلَى غَدَائِهِ ، قَالَتْ تَفْسِلُ [يَفْسِلُ] السَّاءَ غَدُوةً وَعَشِيَّةً ، فَقَالَ لَهَا أَيْ مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ قَالَتْ نَعَمْ » .

— وفي القاموس : العزلاء مصب الماء من الراوية ونحوها (ينذ غدوة) بالضم ما بين صلاة الغدوة وطلوع الشمس (فيشربه عشاء) بكسر أوله وهو ما بعد الزوال إلى المغرب على ما في النهاية .
قال المفردى : وأخرجه مسلم والترمذى .

(عن مقاتل بن حيان) قال المزي في الأطراف : هكذا أى بإثبات لفظة عن رواه أبو بكر بن داسة وأبو عمرو أحمد بن على البصرى وغير واحد عن أبى داود وفى رواية أبى الحسن بن العبد عن أبى داود عن مسدد عن معتمر قال سمعت شبيب بن عبد الملك يحدث مقاتل بن حيان عن عمته عمرة ، وسقط من روايته عن ، وذلك وهم لاشك فيه انتهى (أنها كانت تنبذ) بكسر الموحدة لا غير ، ويجوز ضم التاء مع تخفيف الموحدة وتشديدها (فتعشى) أى أكل طعام العشاء (شرب على عشاءه) قال فى القاموس : العشاء كسحاب طعام العشى والعشى آخر النهار (تعدى) قال فى القاموس : تعدى أى أكل أول النهار (فشرب على غدائه) بفتح أوله وهو طعام الغدوة ، والغدوة بضم المعجمة البكرة وما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس (قالت) أى عائشة (تفسل السقاء غدوة وعشية) —

٣٦٩٥ — حدثنا محمد بن خالد قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي عمر يحيى بن عبيد البهزاني عن ابن عباس قال : « كَانَ يُنْبَذُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّيْبُ فَيُشْرَبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ بِأَمْرٍ بِهِ فَيُسْقَى الْخَدَمُ أَوْ يُهْرَاقُ » .
قال أبو داود : وَمَعْنَى يُسْقَى الْخَدَمُ يُبَادَرُ بِهِ الْفَسَادُ .
قال أبو داود : أَبُو عُمَرَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْبَهْزَانِيِّ .

— لثلا يبقى فيه دردى النبذ . والحديث سكنت عنه المنذرى .

(فيشر به اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة) وفي رواية لمسلم « فيشر به اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة » بذكر واو العطف أيضاً (ثم يأمر به) أى بالنبذ (فيسقى) بصيغة المجهول (أو) للتنويع لا للشك (يهراق) بضم أوله أى يصب أى تارة يسقى الخدام وتارة يصب ، وذلك الاختلاف لاختلاف حال النبذ ، فإن كان لم يظهر فيه تغير ونحوه من مبادئ الإسكار يسقى الخدام ولا يراق لأنه مأل يحرم إضاعته ويترك شربه تنزهاً ، وإن كان قد ظهر فيه شيء من مبادئ الإسكار والتغير يراق ، لأنه إذا أسكر صار حراماً ونجساً (معنى يسقى الخدم يبادر به الفساد) لأنه لا يجوز سقيه بعد فساده ، وكونه مسكراً كما لا يجوز شربه .

وأما قوله في حديث عائشة المتقدم « ينبذ غدوة فيشر به عشاء وينبذ عشاء فيشر به غدوة » فليس مخالفاً لحديث ابن عباس هذا في الشرب إلى ثلاث ، لأن الشرب في يوم لا يمنع الزيادة .

وقال بعضهم : لعل حديث عائشة كان زمن الحر وحيث يخشى فساده في الزيادة على يوم وحديث ابن عباس في زمن يؤمن فيه التغير قبل الثلاث والله —

١٢ - باب في شراب العسل

٣٦٩٦ - حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال أخبرنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج عن عطاء أنه سمع عبيد بن عمير قال «سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تُخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُمكثُ عند زينب بنت جحش فيشربُ عندها عسلاً ، فتواصيتُ أنا وحفصة أبتئنا ما [مِمَّا] دخلَ عليهما النبي صلى الله عليه وسلم فلتقلُ إني أجدُ منك ريحَ مغافير ، فدخلَ على إحداهُن فقالت ذلكَ له [له ذلكَ] فقال بل شربتُ عسلاً عند زينب بنت جحش ولن أعودَ له ، فنزات : ﴿ لِمَ تحرَّمُ ما أحلَّ الله لكَ تبتغي . . . إلى . . . إلى ﴾ فتوبنا إلى

— تعالى أعلم . وفي هذه الأحاديث دلالة على جواز الانقياد وجواز شرب النبيذ ما دام حلواً لم يتغير ولم يفل ، وهذا جائز بإجماع الأمة . كذا قال النووي . قال المغدري : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .
(باب في شراب العسل)

(فتواصيت) بالصاد المهملة من المواصاة أى أوصى إحدانا الأخرى (أبتئنا ما دخل عليها) لفظة ما زائدة . وفي رواية البخارى « أن أبتئنا دخل عليها » (إني أجد منك ريح مغافير) بفتح الميم والفهم المعجمة وبمد الألف فاء جمع مغفور بضم الميم ، وليس في كلامهم مفعول بالضم إلا قليلا ، والمغفور صمغ حلولة رائحة كريهة ينضجه شجر يسمى العرفط بعين مهملة وفاء مضمومتين بينهما راء ساكنة آخره طاء مهملة (فقالت ذلك) أى القول الذى تواصيا عليه (له) أى للنبي صلى الله عليه وسلم (ولن أعود له) أى للشرب (فنزلت لم تحرّم ما أحل الله —

الله ﷻ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ ﴿ وَإِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بِمَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾ لِقَوْلِهِ
بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا .

— لك) من شرب العسل أو مارية القبطية . قال ابن كثير : والصحيح أنه كان
في تحريمه العسل .

وقال الخطابي : الأكثر على أن الآية نزلت في تحريم مارية حين حرمها على
نفسه ، ورجحه في فتح الباري بأحاديث عند سعيد بن منصور ، والضياء في
المختارة ، والطبراني في عشرة النساء ، وابن مردويه ، والنسائي ولفظه عن ثابت
عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تزل به حفصة
وعائشة رضى الله عنهما حتى حرمها فأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ
اللَّهُ لَكَ ﴾ » كَذَا قَالَ الْقُسْطَلَانِي . واسكن قال الخطابي في معالم السنن : في هذا
الحديث دليل على أن يمين النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقعت في تحريم العسل
لا في تحريم أم ولده مارية القبطية كما زعمه بعض الناس انتهى .

قال الخازن : قال العلماء الصحيح في سبب نزول الآية أنها في قصة العسل
لا في قصة مارية المروية في غير الصحيحين ، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح .
قال النسائي : إسناد حديث عائشة في العسل جهده صحيح غاية انتهى .

(فنزلت) هذه الآيات ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ (لم تحرم ما أحل الله لك) أى
من العسل أو من ملك اليمين وهى أم ولده مارية القبطية . قال النسائي : وكان
هذا زلة من النبي صلى الله عليه وسلم لأنه ليس لأحد أن يحرم ما أحل الله انتهى .
وفي الخازن : وهذا التحريم تحريم امتناع عن الانتفاع بها أو بالعسل لا تحريم
اعتقاد بكونه حراماً بعد ما أحله الله تعالى ، فالنبي صلى الله عليه وسلم امتنع عن
الانتفاع بذلك مع اعتقاده أن ذلك حلال (تبتغي إلى) قوله تعالى (إن تتوبا
إلى الله) وتعمم الآية مع تفسيرها (تبتغي مرضاة أزواجك) تفسير لتحريم أو حال —

— أى تطلب رضا من بترك ما أحل الله لك (والله غفور) قد غفر لك ما زلت فيه (رحيم) قد رحمك فلم يؤخذك بذلك التحريم (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أى قد قدر الله لكم ما تحللون به أيمانكم وهى الكفارة ، أو قد شرع لكم تحليلها بالكفارة ، أو شرع لكم الاستثناء فى أيمانكم من قولك حل فلان فى يمينه إذا استثنى فيها ، وذلك أن يقول إن شاء الله عقيها حتى لا يحنث ، وتحريم الحلال يمين عند الحنفية . وعن مقاتل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعق رقبة فى تحريم مارية . وعن الحسن أنه لم يكفر لأنه كان مغفوراً له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وإنما هو تعليم للمؤمنين (والله مولاكم وهو العليم الحكيم) فيما أحل وحرم (ولما أسر النبي إلى بعض أزواجه) يعنى حفصة (حديثاً) حديث تحريم مارية أو تحريم العسل ، وقيل حديث لإمامة الشيخين (فلما نبأت به) أفشته إلى عائشة رضى الله عنها (وأظهره الله عليه) وأطلع النبي صلى الله عليه وسلم على إفشائها الحديث على لسان جبرئيل عليه السلام (عرف بعضه) بتشديد الراء فى قراءة أى أعلم حفصة ببعض الحديث وأخبرها ببعض ما كان منها (وأعرض عن بعض) أى لم يعرفها إلا به ولم يخبرها به تسكراً قال سفيان : ما زال التفاؤل من فعل الكرام ، والمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر حفصة ببعض ما أخبرت به عائشة وهو تحريم مارية أو تحريم العسل وأعرض عن بعض (فلما نبأها به) أى أخبر النبي صلى الله عليه وسلم حفصة بما أفشت من السر وأظهره الله عليه (قالت) حفصة للنبي صلى الله عليه وسلم (من أنباك هذا) أى من أخبرك بأننى أفشيت السر (قال نبالى العليم) بالسراير (الخبير) بالضمائر (إن تتوبا إلى الله) خطاب لحفصة وعائشة على طريقة الالتفات ليكون أبلغ فى معاتبتهما وجواب الشرط محذوف ، والتقدير إن تتوبا إلى الله فهو الواجب ودل على المحذوف (فقد صفت) زاغت ومالت (قلوبكما) عن الحق —

— وعن الواجب في مخالصة رسول الله صلى الله عليه وسلم من حب ما يحبه وكراهة ما يكرهه (وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير) فوج مظاهر له فلا يبلغ تظاهر امرأتين على من هؤلاء ظهراؤه والله أعلم (عائشة وحفصة) هذا تفسير من عائشة رضى الله عنها أو من دونها لقوله تعالى ﴿إِنْ تَتُوبَا﴾ تعنى الخطاب في قوله تعالى إِنْ تَتُوبَا لعائشة وحفصة (لقوله) أى النبی صلى الله عليه وسلم وهذا أيضاً تفسير كما قبله لقوله تعالى ﴿حَدِيثًا﴾ والمعنى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض أزواجه بل شربت عسلا هو مراد الله تعالى بقوله ﴿حَدِيثًا﴾ أى أسر النبي صلى الله عليه وسلم إلى بعض أزواجه بقوله إني شربت عسلا . قال الحافظ : كان المعنى وأما المراد بقوله تعالى وإذا أسر النبي صلى الله عليه وسلم إلى بعض أزواجه حديثاً فهو لأجل قوله بل شربت عسلا انتهى .

واعلم أن في هذا الحديث أى حديث عائشة من طريق عبید بن عمير أن شرب العسل كان عند زينب بنت جحش ، وفي الحديث الآتى أى حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن شرب العسل كان عند حفصة وأن عائشة وسودة وصفيّة هن اللواتي تظاهرن عليه ، فقال القاضي عياض والصحيح الأول .

قال الذهبي : إسناد حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج صحيح جيد غاية . وقال الأصبلي : حديث حجاج أصح وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة يريد قوله تعالى ﴿وإن تظاهرا عليه﴾ وهما ثنتان لا ثلاثة وأنهما عائشة رضى الله عنها وحفصة رضى الله عنها كما اعترف به عمر رضى الله عنه في حديث ابن عباس رضى الله عنه قال : وقد انقلبت الأسماء على الراوى في الرواية الأخرى الذى فيه أن الشرب كان عند حفصة .

قال القاضي : والصواب أن شرب العسل كان عند زينب ذكره القرطبي —
(١٢ عون المعبود — ١٠)

٣٦٩٧ - حدثنا الحسنُ بنُ عليٍّ [أخبرنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْخُلُوءَ وَالْعَسَلَ ، فَذَكَرَ بَعْضُ هَذَا الْخَبَرِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوْجَدَ [تُوْجَدَ] مِنْهُ الرِّيحُ » .
 وَفِي الْحَدِيثِ قَالَتْ سَوْدَةُ : « بَلْ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ قَالَ بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا سَقَتْنِي حَفْصَةً فَقُلْتُ جَرَسْتُ نَحْلَةَ الْعَرْفُطِ » نَبْتُ مِنْ نَبْتِ النَّحْلِ .

— والنووى ، قاله الشيخ علاء الدين فى لباب التأويل .
 قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(يحب الخلواء) بالمد ويجوز قصره . قال العلامة القسطلانى فى فقه اللغة للشعالى : إن حلوى النبی صلى الله عليه وسلم التى كان يحبها هى الجميع بالجيم بوزن عظیم وهو تمر يعجن بلبن ، فإن صح هذا وإلا فلفظ الحلوى بيم كل ما فيه حلو . كذا قال القسطلانى .

وقال النووى : المراد بالحلوى فى هذا الحديث كل شىء حلوا ، وذكر العسل بعدها للتنبيه على شرفه ومزيتته وهو من الخاص بعد العام (جرسى) بفتح الجيم والراء بعدها مهملة أى رعت ، ولا يقال جرس بمعنى رعى إلا للنحل (نحلة العرفط) بضم المهملة والفاء بينهما راء مهملة ساكنة وآخره طاء مهملة هو الشجر الذى صمغه المغافير (نبت من نبت النحل) هذا تفسير للعرفط من المؤلف رحمه الله ، أى العرفط نبت من النبت الذى ترعیه النحل .

وقال ابن قتيبة : هو نبات سمّ له ورقة عريضة تفرش بالأرض وله شوكة وثمره بيضاء كالقطن مثل زر القميص وهو خبيث الرائحة . والحديث هكذا أخرجه المؤلف مختصراً .

قال أبو داود : الْمَغَايِرُ مُقَلَّةٌ وَهِيَ صَنْعَةٌ . وَجَرَسَتْ رَعَتْ وَالْعُرْفُطُ نَبَتٌ [شَجَرٌ يَنْبُتُ] مِنْ نَبَتِ النَّخْلِ .

— وعند الشيخين من حديث عائشة أنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل ، وكان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنون من إحداهن فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس ففرت ، فسألت عن ذلك فقيل لي أهدت لها امرأة من قومها عكة من عسل فسقت النبي صلى الله عليه وسلم منه شربة فقلت أما والله لفحتان له ، فذكرت ذلك لسودة وقلت إذا دخل عليك فإنه سيدنو منك فقولي له يا رسول الله أكلت مغافير فإنه سيقول لا فقولي ما هذه الريح التي أجد ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد عليه أن يوجد معه الريح فإنه سيقول لك سقتني حفصة شربة عسل فقولي له جرسن نخلة العرفط وسأقول ذلك ، وقولي أنت يا صفية ذلك ، فلما دخل على سودة قالت له سودة يا رسول الله أكلت مغافير ؟ قال لا قالت فما هذه الريح التي أجد منك ؟ قال سقتني حفصة شربة عسل قالت جرسن نخلة العرفط ، فلما دخل على قلت له مثل ذلك ثم دخل على صفية فقالت له مثل ذلك ، فلما دخل على حفصة قالت له يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال لا حاجة لي فيه قالت تقول سودة سبحان الله لقد حزمناه ، قالت لها اسكتي » (قال أبو داود المغافير) هذه العبارة إلى آخرها وجدت في بعض النسخ (مقلة) كذا في الأصل بالتاء في آخر اللفظ والظاهر بمحذف التاء لأن المقلة على وزن غرفة معناه شحمة العين التي تجمع سوادها وبياضها ، يقال مقلة نظرت إليه .

وأما المقل بضم الميم وسكون القاف وبمحذف التاء بعد اللام ، فهو الظاهر في هذا المحل .

١٣ - باب في النبيذ إذا غلا

٣٦٩٨ - حدثنا هشام بن عمار قال أخبرنا صدقة بن خالد قال أخبرنا زيد بن واقد عن خالد بن عبد الله بن حسين عن أبي هريرة قال « علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ، فتحميت فطره بنبيذ صنعته في دباء ثم أتيت به ، فإذا هو ينش ، فقال اضرب بهذا الخائط فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » .

— قال شراح الموجز : مقل هو صمغ شجرة أكثر ما يكون في بلاد العرب خصوصاً بمان والله أعلم .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً .

(باب في النبيذ إذا غلا)

(فتحميت فطره) أى طلبت حين فطره (فى دباء) أى قرع (ثم أتيت) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (به) أى بالنبيذ (فإذا هو ينش) بفتح اليماء التحمية وكسر الدون أى يغل ، يقال نشت الخمر تنش نشيشاً إذا غلت (اضرب بهذا الخائط) أى اصبيه وأرقه فى البستان وهو الخائط .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه .

١٤ - باب في الشرب قائماً

٣٦٩٩ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال أخبرنا هشام عن قتادة عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يشرب الرجل قائماً » .

(باب في الشرب قائماً)

(نهى أن يشرب الرجل قائماً) قال النووي في شرح مسلم : وفي رواية « زجر عن الشرب قائماً » .
وفي حديث أبي هريرة « لا يشربن أحدكم قائماً فن نسي فليستقي » .
وعن ابن عباس « سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم » .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد خرج مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائماً »

وفيه أيضاً : عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يشربن أحد منكم قائماً : فمن نسي فليستقي »

وفي الصحيحين : عن ابن عباس قال « سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم ، فشرب وهو قائم » :

وفي لفظ آخر « حلف عكرمة : ما كان يومئذ إلا على بعير » .

فاختلف في هذه الأحاديث :

فقوم سلكوا بها مسلك النسخ وقالوا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشرب قائماً ، كما شرب في حجة الوداع .

وقالت طائفة : في ثبوت النسخ بذلك نظر ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لعله شرب قائماً لمدر ، وقد حلف عكرمة : أنه كان حينئذ راكباً ، وحديث علي : قصة عين ، فلاعموم لها . وقد روى الترمذي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته =

— وفى أخرى « أنه صلى الله عليه وسلم شرب من زمزم وهو قائم » .
وروى أن هلياً رضى الله عنه شرب قائماً » الحديث .

[هذا هو الحديث الثانى من الباب] .

قال : وقد أشكل على بعضهم وجه التوفيق بين هذه الأحاديث وأولوا فيها بما لا جدوى فى نقله ، والصواب فيها أن النهى محمول على كراهة التنزيه ، وأما شربه قائماً فبيان للجواز ، وأما من زعم النسخ أو الضعف فقد غلط غلطاً فاحشاً . وكيف يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بينهما لو ثبت التاريخ ، وأنى له بذلك وإلى القول بالضعف مع صحة الكل .

قلت : وكذلك سلك آخرون فى الجمع بحمل أحاديث النهى على كراهة التنزيه ، وأحاديث الجواز على بيانه ، وهى طريقة الخطأى وابن بطال فى آخرين .

== كبشة قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى البيت قرية معلقة ، فشرب قائماً ، فقامت إلى فيها فقطعته » .

وقال الترمذى : حديث صحيح . وأخرجه ابن ماجه .

وروى أحمد فى مسنده عن أم سليم قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى البيت قرية معلقة ، فشرب منها وهو قائم ، فقطعت فاهما ، فإنه لعندى » .
فدلت هذه الوقائع على أن الشرب منها قائماً كان حاجة ، لتكون القرية معلقة وكذلك شربه من زمزم أيضاً لأنه لم يتمكن من القعود وضيق الموضع أولزحام وغيره .
وبالجملة : فالنسخ لا يثبت بمثل ذلك .

وأما حديث ابن عمر « كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نأكل وننحن ونمشى ، ونشرب ونحن قيام » رواه الامام أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه — فلا يدل أيضاً على النسخ إلا بعد ثلاثة أمور : مقاومته لأحاديث النهى فى الصحة ، وبلوغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، وتأخره عن أحاديث النهى ، وبعد ذلك فهو حكاية فعل ، لا عموم لها ، فإثبات النسخ بهذا عسير ، والله أعلم .

— قال الحافظ : وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض .
وقال الحافظ ابن القيم في حاشية السنن وقد خرج مسلم في صحيحه عن أبي سعيد
الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائماً .
وفيه أيضاً عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يشربن
أحد منكم قائماً فن نسي فليستقي » .
وفي الصحيحين عن ابن عباس قال : « سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
من زمزم فشرب وهو قائم » .

وفي لفظ آخر « خلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بغير » .
فاختلف في هذه الأحاديث فتقوم سلكوا بها مسلك النسخ وقالوا آخر
الأميرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرب قائماً كما شرب في حجة
الوداع ، وقالت طائفة في ثبوت النسخ بذلك نظر ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم
لعله شرب قائماً لعذر ، وقد حلف عكرمة أنه كان حينئذ راكباً . وحديث على
قصة عين فلا عموم لها .

وقد روى الترمذى عن عبد الرحمن بن أبي عمر عن جدته كبشة قالت :
« دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت قربة معلقة فشرب قائماً
فقلت لها فيها فقطعة » وقال الترمذى حديث صحيح ، وأخرجه ابن ماجه .
وروى أحمد في مسنده عن أم سليم قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي البيت قربة معلقة فشرب منها وهو قائم فقلت لها فإنه لم يندى » فدللت
هذه الوقائع على أن الشرب منها قائماً كان الحاجة لكون القربة معلقة ،
وكذلك شربه من زمزم أيضاً لعله لم يتمكن من القعود لضيق الموضع أو الزحام
وغيرها . وبالجملة فالنسخ لا يثبت بمثل ذلك .

وأما حديث ابن عمر « كفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم —

— نأكل ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام» رواه الإمام أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه ، فلا يدل على النسخ إلا بعد ثلاثة أمور مقاومة لأحاديث النهى فى الصحة وبلوغ ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، وتأخره عن أحاديث النهى ، وبعد ذلك فهو حكاية فعل لا عموم لها ، فإثبات النسخ فى هذا عسر انتهى كلامه .

وقال فى زاد المعاد : وكان من هديه صلى الله عليه وسلم الشرب قاعداً . هذا كان هديه المعتاد . وصح عنه أنه نهى عن الشرب قائماً . وصح عنه أنه أمر الذى شرب قائماً أن يستق ، وصح عنه أنه شرب قائماً .

قالت طائفة : هذا ناسخ للنهى ، وقالت طائفة : بل مبين أن النهى ليس للعجز بل للارشاد وترك الأولى .

وقالت طائفة : لا تعارض بينهما أصلاً ، فإنه إنما شرب قائماً للحاجة ، فإنه جاء إلى زمزم وهم يستقون منها فاستقى فداولوه الدلو فشرب وهو قائم ، وهذا كان موضع حاجة .

وللشرب قائماً آفات عديدة ، منها أنه لا يحصل له الرى العام ، ولا يستقر فى المعدة حتى يقسمه الكبد على الأعضاء وينزل بسرعة وحدة إلى المعدة فيخشى منه أن يبرد حرارتها وتشوشها وتسرع النفوذ إلى أسفل البدن بفور تدريج ، وكل هذا يضر بالشارب ، وأما إذا فعله نادراً أو لحاجة لم يضره انتهى .

وأخرج مالك فى الموطأ أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعثمان بن عفان كانوا يشربون قياماً .

مالك عن ابن شهاب أن عائشة أم المؤمنين وسعد بن أبى وقاص كانا لا يريان بشرب الإنسان وهو قائم بأسا .

مالك عن أبى جعفر القارى أنه قال رأيت عبد الله بن عمر يشرب قائماً .

مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه كان يشرب قائماً انتهى . —

٣٧٠٠ — حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ مِسْعَرٍ بْنِ كِدَامٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ النَّزَالِ بْنِ سَبْرَةَ « أَنَّ عَلِيًّا دَعَا بِمَاءٍ فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ رَجُلًا يَكْرَهُ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ مِثْلَ مَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ [أَفْعَلُهُ] » .

١٥ — باب الشراب [في الشرب] من في السقاء

٣٧٠١ — حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ قَالَ أَنْبَأَنَا قَتَادَةُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الشُّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ وَعَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ وَالْمُجَشَّمَةِ » .

— قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه بنحوه .

(عن النزال) بفتح النون وتشديد الزاى (ابن سبرة) بفتح المهملة وسكون الموحدة (وهو قائم) جملة حالية أى فى حالة القيام (أن يفعل هذا) أى شرب الماء قائماً (مثل ما رأيتمونى فعلت) أى من الشرب قائماً .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

(باب الشراب من في السقاء)

أى من فم السقاء .

(عن الشرب من في السقاء) أى من فم القربة (وعن ركوب الجلالة) بفتح الجيم وشدة اللام ، وفى رواية أخرى عند المؤلف نهى عن أكل الجلالة وألبانها ، وهو من الحيوان ما تأكل العذرة . والجملة بالفتح البعرة وتطلق على العذرة كذا فى الصباح .

قال الطيبي : وهذا إذا كان غالب علفها منها حتى ظهر على لحمها ولبنها —

قال أبو داود: الجلالة التي تأكل العذرة .

- وعرقها ، فيحرم أكلها وركوبها إلا بعد أن حبست أياماً انتهى .
قال في النهاية : أكل الجلال حلال إن لم يظهر النتن في لحمها ، وأما ركوبها
فلمله لما يكثر من أكلها العذرة والبعرة وتكثر الفجاسة على أجسامها وأفواهها
وتلحس راحبها بضمها وثوبه بعرقها وفيه أثر النجس فيمتنع من أكلها (والجحمة)
بضم الميم وفتح الجيم ثم بعدها ثاء مثلثة مشددة .
وعند الترمذي في كتاب الصيد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « نهى عن
أكل الجحمة » وهي التي تصبر بالنبل انتهى .

قال في النهاية : هي كل حيوان ينصب ويرى ليقتل إلا أنها تسكن في
نحو الطير والأرانب مما يجثم بالأرض أى يلزمها ويلتصق بها . وجثم الطائر
جثوماً وهو بمنزلة البروك للابل انتهى .

وقال الخطابي : بين الجاثم والجثم فرق ، وذلك أن الجاثم من الصيد يجوز
لأن ترميه حتى تصطاده ، والجثم هو ما ملكته نجسته وجعلته عرضاً ترميه
حتى تقتله وذلك محرم .

وقال إنما يكره الشرب من في السقاء من أجل ما يخاف من أذى عسى
يكون فيه لا يراه الشارب حتى يدخل في جوفه فاستحب له أن يشربه في إناء
ظاهر ببصره .

وروي أن رجلاً شرب من في سقاء فانساب جان فدخل جوفه .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه . وليس في
حديث البخاري وابن ماجه ذكر الجلالة والجحمة .

١٦ - باب في اختناث الأسقية

٣٧٠٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ اخْتِنَافِ الْأَسْقِيَةِ » .

٣٧٠٣ - حدثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ أَخْبَرَنَا [حدثنا] عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ [عَبْدُ اللَّهِ] بْنُ مُهْمَرٍ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَجُلٍ مِنْ

(باب في اختناث الأسقية)

الاختناث افتعال من الخث بالخاء المعجمة والفون والمثلثة وهو الانطواء والعكس والانشاء والأسقية جمع السقاء والمراد المتخذ من الأدم صغيراً كان أو كبيراً . وقيل القرية قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة والسقاء لا يكون إلا صغيراً .

(نهى عن اختناث الأسقية) قال الخطابي : معنى الاختناث فيها أن يثنى رموسها ويمطفئها ثم يشرب منها .

وقال في النهاية والجمع : خثت السقاء إذا ثفيت فيه إلى خارج وشربت ، وقبعته إذا ثلقته إلى داخل ، ووجه النهي أنه ينتقمها بإدامة الشرب أو حذر من الهامة أو لئلا يترشش الماء على الشارب انتهى .

قال السيوطي : وإنما نهى عنه لئلا يترشش الماء على الشارب لسعة فم السقاء انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه .

(عبيد الله بن عمر) هكذا عبيد الله مصغراً في بعض النسخ وهو إمام ثقة -

الأنصار عن أبيه « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِإِدَاوَةٍ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ اخْنَثْ فَمَ الْإِدَاوَةُ ثُمَّ شَرِبَ [اشْرَبَ] مِنْ فِيهَا » .

١٧ - باب في الشرب من ثلثة القدح

٣٧٠٤ - حدثنا أحمد بن صالح قال أخبرنا عبد الله بن وهب قال أخبرني قرة بن عبيد الرحمن عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن هنتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

— وفي بعض النسخ عبد الله مكبرا وهو ضعيف . والمنذرى رجح نسخة المكبر كما يظهر من كلامه الآتي والله أعلم .

(رجل من الأنصار) بالجر بدل بدل من عيسى (فقال اخنث فم الإداوة) في هذا دلالة على جواز الاختنث من فم الإداوة . وقد دل الحديث الأول على النهي عن ذلك .

قال الخطابي في المعالم يحتمل أن يكون المعنى إنما جاء عن ذلك إذا شرب من السقاء الكبير دون الإداوة ونحوها ، ويحتمل أن يكون إنما أباحه للضرورة والحاجة إليه في الوقت . وإنما النهي أن يتخذ الإنسان دبة وعادة . وقد قيل إنما أمره بذلك لسعة فم السقاء لثلا ينصب عليه الماء . انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال هذا حديث ليس إسناداه بصحيح ، وعبد الله بن عمر العمرى يضعف من قبل حفظه ولا أدرى سمع من عيسى أم لا هذا آخر كلامه وأبو عيسى هذا هو عبد الله بن أنيس الأنصارى وهو غير عبد الله ابن أنيس الجهني فرق بينهما على بن المديني وخليفة بن خياط وشباب وغيرهما .

(باب في الشرب من ثلثة القدح)

بضم المثناة وسكون اللام هي موضع الكسر منه (نهى رسول الله صلى الله —

وسلم عن الشرب من ثلثة القدح وأن يُنفخ في الشراب .

١٨ - باب في الشرب في آنية الذهب والفضة

٣٧٠٥ - حدثنا حفص بن عمر قال أخبرنا شعبة عن الحكم عن

ابن أبي ليلى قال « كان حذيفة بالمداين فاستسقى فأناؤه دهقاناً بإناء من »

— عليه وسلم عن الشرب من ثلثة القدح) .

قال الخطابي إنما نهى عن الشراب من ثلثة القدح لأنه إذا شرب منه تصبب الماء وسال قطره على وجهه وثوبه ، لأن الثلثة لا يتماسك عليها شفة الشارب كما يتماسك على الموضع الصحيح من الكوز والقدح . وقد قول إنه مقعد الشيطان فيحتمل أن يكون المعنى في ذلك أن موضع الثلثة لا يناله التنظيف التام إذا غسل الإناء ، فيكون شربه على غير نظافة ، وذلك من فعل الشيطان وتسويله ، وكذلك إذا خرج من الثلثة وأصاب وجهه وثوبه فإنما هو من إعانات الشيطان وليذاته إياه والله أعلم (وأن ينفخ في الشراب) بصيغة المجهول ، أى وعن النفخ في الشراب لما يخاف من خروج شيء من فيه .

قال المنذرى : وفي إسناده قرة بن عبد الرحمن بن حيويل المصبرى أخرج له مسلم مقروناً بعمرو بن الحرث وغوره . وقال الإمام أحمد : منكر الحديث جداً وقال ابن معين ضعيف ، وتكلم فيه غيرهما .

(باب في الشرب في آنية الذهب والفضة)

(عن الحكم) بفتحهم هو ابن عتيبة مصغراً (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن (كان حذيفة) أى ابن اليمان رضى الله عنه (بالمداين) اسم بلفظ جمع مدينة وهو بلد عظيم على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ كانت مسكن ملوك الفرس وبها إيوان كسرى المشهور وكان فتحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة —

فَضَّةً فَرَمَاهُ بِهِ فَقَالَ [وَمَا لِي لَمْ أَرْمِهِ بِهِ إِلَّا أَنِّي قَدْ نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهُ]
وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ وَالْدِّيبَاجِ وَهَنْ الشُّرْبِ
فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَقَالَ هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ .

— عمر سنة ست عشرة وقيل قبل ذلك وكان حذيفة عاملاً عليها في خلافة عمر ثم
عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان (فاستسقى) أى طلب الماء ليشرب (فأناه
دهقان) بكسر الدال المهملة ويجوز ضمها بعدها هاء ساكنة ثم قاف هو كبير
القرية بالفارسية (بآناء فضة) وفي رواية البخارى بقدر فضة (فرماه به) أى
فرمى حذيفة الدهقان بذلك الإناء (إلا أنى قد نهيته) أى عن إتيان الماء بإناء
الفضة (نهى عن الحرير والديباج) بكسر الدال المهملة ويفتح وهو نوع من
الحرير فارسي معرب قال في الجمع استبرق بكسر الهمزة ما غلظ من الحرير ،
والديباج مارق ، والحرير أعم انتهى (عن الشرب في آية الذهب والفضة)
قال الحافظ كذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاقتصار على الشرب ، ووقع
عند أحمد من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى بلفظ « نهى أن يشرب في آية الذهب
والفضة وأن يؤكل فيها » (هى) الضمير راجع إلى الثلاثة المذكورة من الحرير
والديباج والآية ووقع في رواية البخارى « هُنَّ » ولمسلم « هو » أى جميع ما ذكر
(لهم) أى للكفار كما يدل عليه السياق (ولكم) أى معشر المسلمين .

قال النووي : ليس في الحديث حجة لمن يقول الكفار غير مخاطبين بالفروع
لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصرح فيه بإباحته لهم ، وإنما أخبر عن الواقع في العادة
أنهم هم الذين يستعملونه في الدنيا وإن كان حراما عليهم كما هو حرام على المسلمين .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

١٩ - باب في الكرع

٣٧٠٦ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا يونس بن محمد قال حدثني فليح عن سعيد بن الخارث عن جابر بن عبد الله قال : « دخل النبي صلى الله عليه وسلم ورجل من أصحابه على رجل من الأنصار وهو يحول الماء في حائطه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن كان عندك ماءً بات هذه الليلة في شنٍّ وإلا كرعنا ؟ قال بلى [بل] هندي ماءً بات في شنٍّ » .

(باب في الكرع)

الكرع بفتح الكاف وسكون الراء تناول الماء بالغم من غير إناء ولا كف كما يشرب البهائم لأنها تدخل فيه أكرعها .

(ورجل من أصحابه) وفي رواية البخاري « ومعه صاحب له » قال الحافظ : هو أبو بكر الصديق (وهو) الرجل الأنصاري (يحول الماء) أى ينقل الماء من مكان إلى مكان آخر من البستان ليم أشجاره بالسقى أو ينقله من عمق البئر إلى ظاهرها (في حائطه) أى في بستانه (إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شن) بفتح المعجمة وتشديد النون ، وفي رواية البخاري « في شدة » وهما بمعنى واحد قال الحافظ : هي القرية الخلقة . وقال الداودي : هي التي زال شعرها من البلاء . قال الملب : الحكمة في طلب الماء البائت أنه يكون أبرد وأصفى انتهى . وجواب الشرط محذوف أى فأعطنا (وإلا كرعنا) بفتح الراء وتسكير أى شربنا من غير إناء ولا كف بل بالغم .

والحديث يدل على جواز الكرع . وقد أخرج ابن ماجه عن ابن عمر قال « سهرنا على بركة فجعلنا نكرع فيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم —

٢٠ - باب في الساقى متى يشرب

٣٧٠٧ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال أخبرنا شعبة عن أبي المختار عن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ساقى القوم آخرهم شرباً » .

— لا تسكرعوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا بها » فهذا يدل على النهى عن السكرع قال الحافظ : ولكن فى سنده ضعف ، فان كان محفوظا فالنهى فيه للتنزيه والفعل لبيان الجواز أو قصة جابر قبل النهى أو النهى فى غير حال لضرورة ، وهذا الفعل كان لضرورة شرب الماء الذى ليس بهارد فيشرب بالسكرع لضرورة العطش لئلا تسكره نفسه إذا تسكرت الجرعة ، فقد لا يبلغ الغرض من الرى . قال ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر فقال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرب على بطوننا وهو السكرع » وسنده أيضاً ضعيف فهذا إن ثبت احتمل أن يكون النهى خاصا بهذه الصورة وهى أن يكون الشارب منبطحا على بطنه ، ويحمل حديث جابر على الشرب بالقم من مكان عال لا يحتاج إلى الانبطاح انتهى مختصراً .

قال المفردى : وأخرجه البخارى وابن ماجه .

(باب فى الساقى متى يشرب)

(عن أبي الخخار) اسمه سفيان بن الخخار ويقال سفيان بن أبي حبيبة (ساقى القوم آخرهم شرباً) قال النووى هذا أدب من آداب ساقى القوم الماء واللبن وغيرهما ، وفى معناه ما يفرق على الجماعة من المأكول كلحم وفاكهة ومشوم وغير ذلك ، فمكون الفرق آخرهم تفاولا معه لنفسه . قال المفردى : رجال إسنادة ثقات . وقد أخرج مسلم فى حديث أبي قتادة الأنصارى الطويل « فقلت لا أشرب حتى يشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن ساقى القوم آخرهم » وأخرجه —

٣٧٠٨ — حدثنا القعنبي عن عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال الأيمن فالأيمن » .

٣٧٠٩ — حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا هشام عن أبي عصام عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا شرب تنفّس ثلاثاً ، وقال هو أهنا وأمرأ وأمرأ » .

الترمذى وابن ماجه مختصراً . وفي حديث الترمذى وابن ماجه « شرباً » وقال الترمذى حسن صحيح .

(أتى) بصيغة المجهول (قد شيب) بكسر أوله أى خلط (فشرب) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم أعطى الأعرابي) أى اللبن الذى فضل منه بعد شربه (وقال الأيمن فالأيمن) بالرفع فيهما أى يقدم الأيمن فالأيمن ، ويجوز النصب فيهما بقدير قدموا أو أعطوا .

وفي الحديث دليل على أنه يقدم من على يمين الشارب فى الشرب وهلم جرا ، وهو مستحب عند الجمهور . وقال ابن حزم يجب ، ولا فرق فى هذا بين شراب اللبن وغيره .

قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .
(تنفّس ثلاثاً) أى فى أثناء شربه . قال البغوى فى شرح السنة : المراد من هذا الحديث أن يشرب ثلاثاً كل ذلك يبين الإناء عن فمه فيتنفّس ثم يعود . والخبر المروى أنه نهى عن التنفّس فى الإناء هو أن يتنفّس فى الإناء من غير أن يُبَيِّنه من فيه (وقال هو) أى تعدد التنفّس أو التثليث (أهناً) بالهمزة من الهمأ (١٣ — عون المعبود ١٠)

٢١ - باب في النفخ في الشراب والتنفس فيه

٣٧١٠ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ

عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يُنْفَخَ فِيهِ » .

— (وأمرأ) من المراءة . قال في النهاية : هنأى الطعام ومرأى إذا لم يتقل على المعدة وانحدر عليها طيبا (وأبرأ) من البراءة أو من البرء ، أى يبرىء من الأذى والعطش والمعنى أنه بصير هنيئا مرياً برأى أى سالماً أو مبرئاً من مرض أو عطش أو أذى ويؤخذ منه أنه أقم للعطش وأقوى على الهضم وأقل أثراً في ضعف الأعضاء وبرد المعدة . واستعمال أفعال التفضيل في هذا يدل على أن اللزتين في ذلك مدخلا في الفضل المذكور . ويؤخذ منه أن النهى عن الشرب في نفس واحد للتزيه قاله الحافظ .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

وأبو عصام هذا لا يعرف اسمه وانفرد به مسلم وليس له في كتابه سوى هذا الحديث .

(باب في النفخ في الشراب)

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتنفس) بصيغة الجھول أى لخوف بروز شيء من ريقه فيقع في الماء ، وقد يكون متغير القم فتعاقب الرائحة بالماء لريقته ولطافته ، فيكون الأحسن في الأدب أن يتنفس بعد إبانة الإناء عن فمه ، وأن لا يتنفس فيه (أو ينفخ) بصيغة الجھول أيضاً لأن النفخ إنما يكون لأحد معينين ، فإن كان من حرارة الشراب فليصبر حتى يبرد ، وإن كان من أجل قذى يبصره فليمطه بأصبع أو بخلل أو نحوه ولا حاجة به إلى النفخ فيه بحال —

٣٧١١ - حدثنا حَفْصُ بْنُ مُعَمَّرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ
حُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسَيْرٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ « جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي قَنْزَلٍ عَلَيْهِ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ طَعَامًا فَذَكَرَ حِينَئِذٍ أَنَّهُ يَدُ ثَمَرٍ أَنَّهُ
بِشَرَابٍ فَشَرِبَ فَتَنَاوَلَ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ فَأَكَلَ [وَأَكَلَ] ثَمَرًا فَجَعَلَ
يُبْقِي النَّوَى عَلَى ظَهْرِ أَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ أَبِي فَأَخَذَ

- (فيه) أى فى الإناء الذى يشرب منه والإناء يشمل إناء الطعام والشراب فلا
يدفع فى الإناء ليذهب ما فى الماء من قذارة ونحوها ، فإنه لا يخلو النفخ غالباً من
بزاق يستقذر منه ، وكذا لا يدفع فى الإناء لتبريد الطعام الحار بل يصبر إلى أن
يبرد ولا يأكله حاراً ، فإن البركة تذهب منه ، وهو شراب أهل النار ، كذا
فى النيل . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن
صحيح . هذا آخر كلامه . وقد أخرج البخارى ومسلم والترمذى والنسائى النهى
عن التنفس فى الإناء من حديث أبى قتادة الأنصارى ، وأخرج البخارى ومسلم
والترمذى والنسائى وابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفس
فى الإناء ثلاثاً من حديث أنس بن مالك رضى الله عنهم والجمع بينهما ظاهر
والله أعلم .

(عن يزيد بن خنيس) بضم الخاء المعجمة وفتح الميم صدوق من الخامسة
(عن عبد الله بن بسر) بضم الواو وسكون المهملة صحابى صغير ولأبيه صحبة
(قنزل) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليه) أى على أبى (فقدم) بتشديد
الدال (حيسا) الحليس طعام متخذ من تمر وأقط وسمن أو دقيق أو فتيت بدل
أقط (فتناول) أى أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم فضله (فجعل يلقى النوى
على ظهر أصبعيه السبابة والوسطى) أى يجمعه على ظهر الأصبعين لقلته ثم يرمى -

يُدْعَاهُ دَابَّتِهِ ، فَقَالَ ادْعُ اللَّهَ لِي ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ ،
وَاعْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ .

٢٢ — باب ما يقول إذا شرب اللبن

٣٧١٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا
مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ
عُمَرَ بْنِ حَرْمَلَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « كُنْتُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ ، فَدَخَلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَجَاؤَا بِضُبَيْنِ مَشْوِيَيْنِ

— به ولم يلقه في إثناء التمر لئلا يختلط به . قال السيوطي : قلت لأنه صلى الله عليه
وسلم « نهى أن يجعل الآكل النوى على الطبق » رواه البيهقي وعلاه الترمذي
بأنه قد يختلطه الريق ورطوبة النعم ، فإذا خالطه مافى الطبق عافته النفس كذا
في فتح الودود (فلما قام) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومطابقة الحديث
بالباب أنه لما لم يلق النوى الذي خالطه الريق ورطوبة النعم في إثناء التمر لئلا
يختلط بالتمر فتستقذر به النفس فكيف ينفخ في الشراب والطعام لأن النفخ
لا يخلو من بزاق وغيره الذي يستقذر به النفس . قال المفردى . وأخرجه مسلم
والترمذي والنسائي .

(باب ما يقول إذا شرب اللبن)

(عن علي بن زيد) لخادم بن زيد وحامد بن سلمة كلاهما يرويان عن علي
ابن زيد بن جدعان (كُفْتُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ) أي زوج النبي صلى الله عليه وسلم
وهي خالة ابن عباس وخالد بن الوليد (فجاءوا بضبين) تنزهة الضب وهو دويبة
نشبه الحردون لسكنه أكبر منه قليلا ويقال للأثني ضبة وبأني حكم أكله في —

عَلَى ثَمَامَتَيْنِ فَتَبَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ خَالِدٌ إِخَالَكَ تَقْذَرُهُ
بِأَرْسُولِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ أَجَلٌ ، ثُمَّ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَبْنٍ
فَشَرِبَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا
فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ ، وَإِذَا سَقَى لَبَنًا فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ
بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزَى مِنْ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
إِلَّا اللَّبَنُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا لَفْظُ مُسَدَّدٍ .

— مقامه (على ثمامتين) أى عودين واحدهما ثمامة ، والثمام شجرة دقيق العود
ضعيفة . كذا قال الخطابي (فقال خالد إخالك) بكسر الهمزة أى أخذك . قال
في القاموس : خال الشيء ظنه وتقول فى مستقبله إخال بكسر الألف ويفتح فى
لغية (تقذره) أى تسكره (وإذا سقى) بصيغة المجهول (فإنه ليس شيء يجزى)
بضم الياء وكسر الزاى بعدها همزة أى يكفى فى دفع الجوع والعطش معاً (من
الطعام والشراب) أى من جنس المأكول والمشروب (إلا اللبن) بالرفع على أنه
بدل من الضمير فى يجزى ويجوز نصبه على الاستثناء (هذا لفظ مسدد) أى
لفظ الحديث المذكور لفظ حديث مسدد .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن . هذا آخر كلامه . وعمر بن
حرملة ويقال ابن أبى حرملة سئل عنه أبو زرعة الرازى فقال بصرى لا أعرفه
إلا فى هذا الحديث وفى إسناده أيضاً على بن زهد بن جدعان أبو الحسن البصرى
وقد ضعفه جماعة من الأئمة .

٢٣ - باب في إيكاء الآنية

٣٧١٣ - حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا يحيى بن ابن جرجان قال أخبرني عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أغلق بابك واذكر اسم الله فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً ، وأطفئ مصباحك واذكر اسم الله ، وخر إناءك ولو يعود تعرضه عليه واذكر اسم الله ، وأوك سقاءك واذكر اسم الله » .

٣٧١٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme القمني عن مالك عن أبي

(باب في إيكاء الآنية)

(أغلق بابك) من الإغلاق (واذكر اسم الله) أي حين الإغلاق (فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً) أي باباً أغلق مع ذكر الله عليه (وأطفئ) الممزة من الإطفاء (مصباحك) أي سراجك (وخر) بفتح المعجمة وتشديد الميم أي غط من التخمير وهو التغطية (ولو يعود تعرضه) بفتح أوله وضم الراء . قاله الأصمعي وهو رواية الجمهور ، وأجاز أبو عبيد كسر الراء وهو مأخوذ من العرض أي تجعل العود عليه بالعرض . والمعنى أنه لم يغطه فلا أقل من أن يعرض عليه شيئاً . قال الحافظ : وأظن السر في الاكتفاء بعرض العود أن تعاطى التغطية أو العرض بقرن بالتسمية فيكون العرض علامة على التسمية فتمتنع الشياطين من الدنو منه (عليه) أي على الإناء (وأوك) بفتح الممزة من الإيكاء (سقاءك) أي شد واربط رأس سقاءك بالوكاء وهو الحبل لكلا يدخله حيوان أو يسقط فيه شيء (واذكر اسم الله) أي وقت الإيكاء .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْخَبَرِ ،
وَلَيْسَ بِتَمَامِهِ قَالَ « فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا غَلَقًا ، وَلَا يَحْمِلُ وَكَاءً ، وَلَا
يَكْشِفُ إِنْاءً ، وَإِنَّ الْفَوْبِسَةَ تُضْرِمُ عَلَى الْغَاسِ بَيْتَهُمْ أَوْ يَبُوتَهُمْ » .

٣٧١٥ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَفُضَيْلٌ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الشَّكْرِيُّ قَالَا
أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ كَثِيرِ بْنِ شَفِيطٍ عَنْ عَطَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ

— (عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْخَبَرِ) أَيْ رَوَايَةُ أَبِي الزُّبَيْرِ كَرَوَايَةِ عَطَاءَ
لَسَكُنَ لَيْسَتْ بِأَتَمٍّ وَأَطْوَلُ مِثْلُ رَوَايَةِ عَطَاءَ . وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ
أَبِي الزُّبَيْرِ الْمُسَكِّيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
« أَغْلِقُوا الْبَابَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ وَأَكْفُوا الْإِنْاءَ أَوْ خَمَرُوا الْإِنْاءَ وَأَطْفُوا الْمَصْبَاحَ
فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غَلَقًا ، وَلَا يَحْمِلُ وَكَاءً ، وَلَا يَكْشِفُ إِنْاءً ، وَإِنَّ الْفَوْبِسَةَ
تُضْرِمُ عَلَى النَّاسِ بَيْوتَهُمْ » (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا غَلَقًا) ضَبْطُهُ فِي فَتْحِ
الْوُدُودِ بِفَتْحَتَيْنِ ، وَكَذَا ضَبْطُهُ الزَّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ ، لَسَكُنَ قَالَ فِي الْقَامُوسِ
بَابُ غَلَقٍ بِضَمَّتَيْنِ مَغْلَقٌ وَبِالتَّحْرِيكِ الْمَغْلَاقُ وَهُوَ مَا يَغْلَقُ بِهِ الْبَابُ (وَلَا يَحْمِلُ)
بِضَمِّ الْخَاءِ (وَلَا يَكْشِفُ إِنْاءً) أَيْ بِشَرْطِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْأَفْعَالِ جَمِيعِهَا (وَإِنْ
الْفَوْبِسَةُ) تَصْغِيرُ الْفَاسِقَةِ وَالْمُرَادُ الْفَأْرَةُ لِخُرُوجِهَا مِنْ جُحْرِهَا عَلَى الْغَاسِ وَإِفْسَادِهَا
(تُضْرِمُ) بِضَمِّ التَّاءِ وَكُسْرِ الرَّاءِ الْخَفِيفَةُ أَيْ تَوْقِدُ النَّارَ وَتَحْرِقُ (بَيْتَهُمْ أَوْ بَيْوتَهُمْ)
شَكٌّ مِنَ الرَّوْى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه .

(السكري) بضم السين وبعدها كاف مشددة منسوب إلى بيع السكر
والله أعلم (عن كثير بن شفيط) بكسر المعجمةين بينهما نون ساكنة صدوق —

[يَرْفَعُهُ] قَالَ وَكَفَيْتُوا صِيبِيَا نَكُمُ عِنْدَ الْعِشَاءِ ، وَقَالَ مُسَدَّدٌ عِنْدَ الْمَسَاءِ فَإِنَّ
لِلْجَنِّ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً .

٣٧١٦ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ
أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَاسْتَسْقَى فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ أَلَا نَسْقِيكَ نَبِيذًا ؟ قَالَ بَلَى قَالَ
فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَشْتَدُّ فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا تَحَرَّيْتَهُ ، وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضَ هَلِيمٌ عُودًا . »

— يخطيء (رفعه) أى رفع الحديث (أ كفتوا) بهمز وصل وكسر فاء وضم فوقية
أى ضموا صيبيانكم إليكم وأدخلوهم البيوت وامنعوهم عن الانتشار (مسدد
العشاء) بكسر العين أى أول ظلام الليل (وقال مسدد) أى فى روايته (عند
المساء) أى مكان عند العشاء (فإن للجن انتشاراً وخطفة) بفتح فسكون أى
سلباً شريعاً .

قال المنذرى : وقد تقدم حديث عطاء .

(فاستسقى) أى طلب الماء (نخرج الرجل يشقد) أى يسعى (ألا) بتشديد
اللام أى هلا (تحرته) من التخمير بمعنى التغطية أى لم لا سترته وغطيته (ولو
أن تعرض عليه هوداً) يقال عرضت العود على الإناء أعرضه بكسر الراء فى قول
عامة الناس إلا الأصمعى فإنه قال أعرضه مضمومة الراء فى هذا خاصة . والمعنى
هلا غطيته بغطاء فإن لم تفعل فلا أقل من أن تعرض عليه شيئاً (قال الأصمعى
تعرضه عليه) أى بضم الراء بخلاف عامة الناس فإنهم يكسرونها كما مر ، ولعل
المؤلف كان ضبط ضم الراء بالقلم ثم تركه للناسخ والله تعالى أعلم .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم بنحوه عن أبى صالح وحده انتهى معنى أخرج —

قال أبو داود : قال الأصمعي تَعْرُضُهُ [يَعْرُضُ - يَعْرِضُهُ] عَلَيْهِ .

٣٧١٧ - حدثنا سميد بن منصور وعبد الله بن محمد النقيلي وقتيبة

ابن سعيد قالوا أخبرنا عبد العزيز يعني ابن محمد عن هشام عن أبيه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذب له الماء من بيوت السقيا » قال قتيبة : هي عين بينها وبين المدينة يومان .

آخر كتاب الأثرية

— مسلم الحديث من وجهين الأول من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر بن عبد الله ، والثاني من طريق جرير عن الأعمش عن أبي سفيان وأبي صالح كليهما عن جابر فرواية أبي داود نحو الرواية الأولى لمسلم وهي رواية أبي صالح وحده عن جابر .

(يستعذب له الماء) بصيغة المجهول أى يجاء بالماء العذب وهو الطيب الذى لا ملوحة فيه ، لأن مياه المدينة كانت مالحة (من بيوت السقيا) بضم السين المهملة وسكون القاف ومثناة مقصوراً (قال قتيبة هي) أى السقيا (عين بينها وبين المدينة يومان) وقال السيوطي : هي قرية جامعة بين مكة والمدينة . وفي القاموس : السقيا بالضم موضع بين المدينة وواد بالصفراء . والحديث سكت عنه المنذرى .

بسم الله الرحمن الرحيم
أول كتاب الأطعمة

١ - باب ما جاء في إجابة الدعوة

٣٧١٨ - حدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا » .

(أول كتاب الأطعمة)

(باب ما جاء في إجابة الدعوة)

(إذا دعى) بصيغة المجهول (أحذكم إلى الوليمة) هى الطعام الذى يصنع عند العرس (فليأتها) أى فليأت مكانها . والتقدير إذا دعى إلى مكان وليمة فليأتها ، ولا يضر إعادته الضمير مؤنثاً . قال النووي : فى الحديث الأمر بحضورها ، ولا خلاف فى أنه مأمور به ، ولكن هل هو أمر بإيجاب أو نذب ، فيه خلاف الأصح فى مذهبنا أنه فرض عين على كل من دعى ، لكن يسقط بأعذار سفذكرها ، والثانى أنه فرض كفاية ، والثالث مندوب . هذا مذهبنا فى وليمة العرس . وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا : أحدهما أنها كوليمة العرس ، والثانى أن الإجابة إليها نذب وإن كانت فى العرس واجبة . ونقل القاضى اتفاق العلماء على وجوب الإجابة فى وليمة العرس ، قال : واختلفوا فيما سواها ، فقال مالك والجمهور : لا تجب الإجابة إليها ، وقال أهل الظاهر : تجب الإجابة إلى كل دعوة من عرس وغيره ، وبه قال بعض السلف . وأما الأعذار التى يسقط بها وجوب إجابة الدعوة أو نذبها فمنها أن يكون فى الطعام -

٣٧١٩ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ [أَنَّ] ابْنَ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
بِمَعْنَاهُ . زَادَ « فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ وَلِإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ » .

— شبهة ، أو يخص بها الأغنياء ، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه ،
أو لا تليق به مجالسته ، أو بدعوه لخوف شره أو لطمع في جاهه ، أو ليعاونه على
باطل ، وأن لا يكون هناك منكر من خمر أو لهو أو فرش حرير أو صور
حيوان غير مفروشة ، أو آنية ذهب أو فضة . فشكل هذه أعذار في ترك الإجابة
ومن الأعذار أن يمتذر إلى الداعي فيتركه ولو دعاه ذمى لم تجب لإجابته على
الأصح ، ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام ، فالأول تجب الإجابة فيه ، والثاني
تستحب ، والثالث تسكره انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(بمعناه) أى بمعنى الحديث المذكور (زاد) أى عبيد الله الراوى عن نافع
(فإن كان) أى المدعو (مفطراً فليطعم) ظاهره وجوب الأكل على المدعو وقد
اختلف العلماء في ذلك والأصح عقد الشافعية أنه لا يجب الأكل في طعام الوليمة
ولا غيرها .

وقيل : يجب لظاهر الأمر وأقله لقمة . وقال من لم يوجب الأكل الأمر
للندب ، والقرينة الصارفة إليه حديث جابر الآتى في هذا الباب (وإن كان
صائماً فليدع) أى لأهل الطعام بالمغفرة والبركة . وفيه دليل على أنه يجب الحضور
على الصائم ولا يجب عليه الأكل .

قال النووي : لا خلاف أنه لا يجب عليه الأكل ، لكن إن كان صومه
فرضاً لم يميز له الأكل لأن القرض لا يجوز الخروج منه وإن كان نفلاً جاز —

٣٧٢٠ - حدثنا الحسن بن علي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دعا أحدكم أخاه فلم يجب عرساً كان أو نحوه » .

٣٧٢١ - حدثنا ابن المصنف قال أخبرنا يقيّة قال أخبرنا الزبيدي عن نافع بإسناد أيوب ومعه .

٣٧٢٢ - حدثنا محمد بن كثير قال أنبأنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من دعى فلم يجب ، فإن شاء طعم ، وإن شاء ترك » .

— الفطر وتركه ، فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه فالأفضل الفطر ، وإلا فإتمام الصوم .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه وفي حديثهما وليمة عرس وليس في حديثهما الزيادة

(إذا دعا أحدكم أخاه فلم يجب) أى أخوه المدعو دعوة أخيه الداعي (عرساً) بضم العين المهملة وإسكان الراء وضمها لفتان مشهورتان (كان أو نحوه) كالعقيقة . وقد احتج بهذا من ذهب إلى أنه يجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً . وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين . ومنهم من فرق بين وليمة العرس وغيرها كما تقدم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم .

(حدثنا ابن المصنف) هو محمد بن المصنف بن بهلول القرشى صدوق له أوهام وكان يدلس (أخبرنا الزبيدي) بالزاي والموحدة مصفراً هو محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ثقة ثبت (بإسناد أيوب ومعه) أى ومعنى حديثه .

(فإن شاء طعم) بفتح الطاء وكسر العين أى أكل (وإن شاء ترك) فيه —

٣٧٢٣ — حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا دُرُسْتُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ طَارِقٍ عَنْ طَارِقٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا » .
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَبِي بَانَ بْنُ طَارِقٍ يَجْهَلُ .

— دليل على أن نفس الأكل لا يجب على المدعو في عرس أو غيره وإنما الواجب الحضور وهو مستند من لم يوجب الأكل على المدعو ، وقال الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم فإن كان مفطراً فليطعم للندب .
 قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

(أخبرنا درست) بضم الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة بعدها مشناة ضعيف من الثامنة (فقد عصى الله ورسوله) احتج بهذا من قال بوجوب الإجابة إلى الدعوة لأن المصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب (ومن دخل على غير دعوة) أى للمضيف إياه (دخل سارقاً وخرج مغيراً) بضم الميم وكسر الفين المعجمة اسم فاهل من أغار يغير إذا نهب مال غيره ، فكأنه شبه دخوله على الطعام الذى لم يدع إليه بدخول السارق الذى يدخل بغير إرادة المالك ، لأنه اختفى بين الداخلين ، وشبه خروجه بخروج من نهب قوماً وخرج ظاهراً بعد ما أكل بخلاف الدخول فإنه دخل مخفياً خوفاً من أن ينع ، وبعد الخروج قد قضى حاجته فلم يبق له حاجة إلى التستر .

وقال فى المراقبة : والحاصل أنه صلى الله عليه وسلم علم أمته مكارم الأخلاق البهية ونهاهم عن الشائئ الدنية ، فإن عدم إجابة الدعوة من غير حصول المذرة يدل على تكبر النفس والرعونة وعدم الألفة والمحبة . والدخول من غير دعوة —

٣٧٢٤ - حدثنا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول : « شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك المساكين ، ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورَسُولُهُ » .

— يشير إلى حرص النفس ودناءة الهمة وحصول المهانة والمذلة . فالخلق الحسن هو الاعتدال بين الخلقين المذمومين انتهى .

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي : دخل سارقاً لدخوله بغير إذن صاحب البيت ، فكَانَ دخل خفية وخرج مغيماً من الإغارة إن أكل أو حمل شيئاً معة ، لأنه لما كان بغير إذن المالك كان في حكم الغصب والغارة انتهى .

قال المنذرى : في إسناده أبان بن طارق البصرى ، سئل عنه أبو زرعة الرازى فقال شيخ مجهول ، وقال أبو أحمد بن عدى وأبان بن طارق لا يعرف إلا بهذا الحديث ، وهذا الحديث معروف به وليس له أنكر من هذا الحديث . وفي إسناده أيضاً درست بن زهاد ولا يحتج بحديثه ، ويقال هو درست بن همزة وقيل بل هما اثنان ضعيفان .

(شر الطعام طعام الوليمة ، يدعى لها الأغنياء ، ويترك المساكين) الجملة صفة الوليمة .

قال القاضى : وإنما سماه شراً لما ذكر عقيبته فإنه الغالب فيها ، فكَانَ قال شر الطعام طعام الوليمة التى من شأنها هذا ، فاللفظ وإن أطلق فالمراد به التقييد بما ذكر عقيبته .

قال الطيبى : اللام فى الوليمة للعهد الخارجى ، وكان من عادتهم مراعاة الأغنياء فيها فيدعوا الأغنياء ويتركوا الفقراء . وقوله يدعى إلخ استئناف بيان لكونها شر الطعام (ومن لم يأت الدعوة) أى من غير معذرة . —

٢ - باب في استحباب الوليمة للنكاح

٣٧٢٥ — حدثنا مُسَدَّدٌ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَمْعٍ قَالَ أَخْبَرَنَا سَمَاعٌ عَنْ ثَابِتٍ
قَالَ : « ذُكِرَ تَزْوِيجُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ عِنْدَ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ فَقَالَ :

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى موقوفاً أيضاً وأخرجه مسلم
من حديث ابن عياض عن أبي هريرة انتهى .

قلت : أخرج مسلم من طريق ثابت بن عمار الأعرج أنه يحدث عن
أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من
يأتيا ويدعى إليها من يأهاها ، ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله عز وجل
ورسوله انتهى .

وقد تقرر أن الحديث إذا روى موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب
الصحيح والله أعلم .

(باب في استحباب الوليمة عند النكاح)

قد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه أو عند الدخول
أو عقبه أو يوسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال .

قال النووي : اختلفوا ، فحكى القاضى عياض أن الأصح عقد المالكية
استحبابها بعد الدخول ، وعن جماعة منهم عند العقد ، وعن ابن جندب عند
العقد وبعد الدخول .

قال السبكي : والمفتول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنها بعد الدخول
انتهى . وفي حديث أنس عند البخارى وغيره التصريح بأنها بعد الدخول لقوله
« أصبح عروساً بزيب فدها القوم » كذا فى النيل . قلت : قال الحافظ : وقد
ترجم عليه البيهقى فى وقت الوليمة .

« مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَيْهَا أَوْلَمَ بِشَاةٍ » .

٣٧٢٦ — حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يُحْيَى قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا وَائِلُ ابْنُ دَاوُدَ عَنْ ابْنِهِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيقٍ وَتَمَرٍ » .

٣ — باب في كم تستحب الوليمة

٣٧٢٧ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا

— (قَالَ ذَكَرَ) بِصِيفَةِ الْجَهْلُولِ (فَقَالَ) أَى أَنَسٍ (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَيْهَا) أَى زَيْنَبَ يَعْنِي مِثْلَ مَا أَوْلَمَ مَا أَوْلَمَ وَمَا إِمَامُ مَصْدَرِيَّةٍ أَوْ مَوْصُولَةٌ ، وَالْمَعْنَى أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ أَكْثَرَ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى نِسَائِهِ شُكْرًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ إِذْ زَوَّجَهُ إِيَّاهَا بِالْوَحَى كَمَا قَالَ السَّكْرَمَانِيُّ ، أَوْ وَقَعَ اتِّفَاقًا لَا قِصْدًا كَمَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ ، أَوْ لِيُبَيِّنَ الْجَوَازَ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ (أَوْلَمَ بِشَاةٍ) اسْتِثْنَاءُ بَيَانٍ أَوْ فِيهِ مَعْنَى التَّمْلِيلِ .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .
(أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيقٍ وَتَمَرٍ) وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِالْحَلِيسِ الْمَتَّخِذِ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَقْطِ وَالسَّمَنِ .
قال فى المرقاة : وَجَمَعَ بَأَنَّهُ كَانَ فِي الْوَلِيمَةِ كَلَامًا فَأَخْبَرَ كُلَّ رَاوٍ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى غريب .

(باب في كم تستحب الوليمة)

أى فى كم يوماً يستحب الوليمة .

هَمَامٌ قَالَ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ عَنْ رَجُلٍ
أَعْوَرَ مِنْ نَفِيفٍ كَانَ يُقَالُ لَهُ مَعْرُوفًا ، أَيْ يُثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا ؛ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ
اسْمُهُ زُهَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ فَلَا أَدْرِي مَا اسْمُهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« الْوَلِيْمَةُ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ ، وَالْيَوْمُ الثَّلَاثُ سُمُّةٌ وَرِيَاءٌ » .
قَالَ قَتَادَةُ : وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ أَنَّ سَمِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ دُعِيَ أَوَّلَ يَوْمٍ فَأَجَابَ
وَدُعِيَ الْيَوْمَ الثَّانِي فَأَجَابَ ، وَدُعِيَ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ فَلَمْ يُجِبْ وَقَالَ : أَهْلُ
سُمُّةٍ وَرِيَاءٍ .

— (يُقَالُ لَهُ مَعْرُوفًا) لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَدْعَى بِاسْمِ مَعْرُوفٍ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ وَلِذَا
فَسَرَهُ بِقَوْلِهِ أَيْ يُثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا .

قَالَ السَّعْدِيُّ : قَوْلُهُ مَعْرُوفًا الظَّاهِرُ الرِّفْعُ أَيْ يُقَالُ فِي شَأْنِهِ كَلَامٌ مَعْرُوفٌ .
انْتَهَى . وَقَالَ فِي الْخِلَاصَةِ : زُهَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ الثَّقَفِيُّ صَحَابِي لَهُ حَدِيثٌ ، وَعَمَهُ الْحُسَيْنُ
الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُ : قَالَ الْبُخَارِيُّ لَا تَصَحُّ صَحِيحَتُهُ انْتَهَى .

وَفِي التَّقْرِيبِ : زُهَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ الثَّقَفِيُّ صَحَابِي لَهُ حَدِيثٌ فِي الْوَلِيْمَةِ انْتَهَى
(الْوَلِيْمَةُ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ) أَيْ ثَابِتٌ وَلَا زَمَ فَعَلُهُ وَإِجَابَتُهُ أَوْ وَاجِبٌ ، وَهَذَا عِنْدَ مَنْ
ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْوَلِيْمَةَ وَاجِبَةٌ أَوْ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ فَإِنَّهَا فِي مَعْنَى الْوَاجِبِ قَالَ الْقَارِي
(وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ) أَيْ الْوَلِيْمَةُ الْيَوْمَ الثَّانِي مَعْرُوفٌ ، وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ :
« طَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سَنَةٌ » (وَالْيَوْمُ الثَّلَاثُ سَمُّةٌ) بَضْمُ السَّيْنِ (وَرِيَاءٌ) بِكَسْرِ
الرَّاءِ أَيْ لِيَسْمَعَ الْفَاسَ وَلِيَرَاهُمْ .

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْوَلِيْمَةِ الْيَوْمَ الْأَوَّلُ وَهُوَ مِنْ مَتَمَسِكَاتٍ
مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ ، وَعَدَمُ كِرَاهَتِهَا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي لِأَنَّهَا مَعْرُوفٌ وَالْمَعْرُوفُ لَيْسَ
بِمَنْكَرٍ وَلَا مَكْرُوهٍ وَكَرَاهَتُهَا فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ لِلْسُّمَّةِ وَالرِّيَاءِ —
(١٤ — عَوْنُ الْمَعْبُودِ ١٠)

٣٧٢٨ — حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ : « فَدَعَى الْيَوْمَ الثَّالِثَ فَلَمْ يُجِبْ ، وَحَصَّبَ الرَّسُولَ » .

— لم يكن حلالاً (دعى أول يوم فأجاب) لأن الوليمة أول يوم حق (ودعى اليوم الثاني فأجاب) لأن الوليمة اليوم الثاني معروف وسنة (وقال أهل سمعة ورياء) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى الداعون اليوم الثالث أهل سمعة ورياء . قال المنذرى : وأخرجه النسائى مسنداً ومرسلاً .
(فلم يجب وحصب الرسول) أى رماه بالحصى . قال السندى : أى رجه بالحصباء .

وأخرج ابن أبى شعبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت : « لما تزوج أبى دعا الصحابة سبعة أيام ، فلما كان يوم الأنصار دعا أبى بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبى صائماً فلما طعموا دعا أبى » .
وأخرجه عبد الرزاق وقال فيه ثمانية أيام . وقد ذهب إلى استحباب الدعوة إلى سبعة أيام المالكية كما حكى ذلك القاضى عياض عنهم .
وقد أشار البخارى إلى ترجيح هذا المذهب فقال باب لإجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ، ولم يوقت النهى صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين انتهى كذا فى النيل .

قال الحافظ فى الفتح : وقد وجدنا لحدث زهير بن عثمان شواهد فذكرها ثم قال : وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يخلو عن مقال فمجموعها يدل على أن لحدث أصلاً .

وقد وقع فى رواية أبى داود والدارمى فى آخر حديث زهير بن عثمان قال —

٤ - باب الإطعام عند القدوم من السفر

٣٧٢٩ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن محارب بن دينار عن جابر قال : « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة نحر جزوراً أو بقرّة » .

— قتادة : بلغني عن سميد بن المسيب أنه دعى أول يوم الخ قال فكأنه بلغه الحديث فعمل بظاهره إن ثبت ذلك عنه ، وقد عمل به الشافعية والحنابلة .

قال النوى : إذا أولم ثلاثاً فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة ، وفي الثاني لا تجب قطعاً ولا يكون استحبابها فيه كالاستحبابها في اليوم الأول انتهى .

قال المنذرى : قال أبو القاسم البغوى : ولا أعلم لزهر بن عثمان غير هذا . وقال أبو عمر النعمى : في إسناده نظر يقال إنه مرسل وليس له غيره . وذكر البخارى هذا الحديث في تاريخه الكبير في ترجمة زهير بن عثمان وقال ولا يصح إسناده ولا نعرف له صحة .

وقال ابن عمر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليجب ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها » وهذا أصح .

وقال ابن سيرين عن أبيه لما بنى بأهله أولم سبعة أيام ودعى في ذلك أبي ابن كعب فأجابه .

(باب الإطعام عند القدوم من السفر)

(لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة نحر جزوراً) الجزور البعير ذكرأ أو أنثى واللفظ مؤنث (أو بقرّة) شك من الراوى . والحديث يدل على مشروعية الدعوة عند القدوم من السفر ، ويقال لهذه الدعوة النقيعة مشتقة من القمع وهو الغبار . والحديث سكت عنه المنذرى .

٥ - باب ما جاء في الضيافة

٣٧٣٠ - حدثنا القعنبي عن مالك عن سعيد المقبري عن أبي شريح السكفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ، جَائِزَتُهُ يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ ، الضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَيَّعَ عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ » .

(باب ما جاء في الضيافة)

(فليكرم ضيفه) الضيف القادم من السفر النازل عند المقيم ، وهو يطلق على الواحد والجمع والذكر والأنثى (جائزته يومه وليلته الضيافة ثلاثة أيام) قال السهيلي : روى جائزته بالرفع على الابتداء وهو واضح وبالنصب على بدل الاشتمال أى يكرم جائزته يوماً وليلة كذا في الفتح .

قال في النهاية : أى يضاف ثلاثة أيام فيتكلف له في اليوم الأول ما اتسع له من بر والطف ، ويقدم له في اليوم الثانى والثالث ما حضر ولا يزيد على عادته ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة وتسمى الجيزة وهو قدر ما يجوز به المسافر من منهل إلى منهل (وما بعد ذلك فهو صدقة) أى معروف إن شاء فعل وإلا فلا (ولا يحل له) أى للضيف (أن يتويع) بفتح أوله وسكون المثناة وكسر الواو من التواء وهو الإقامة أى لا يحل للضيف أن يقيم (عنده) أى عند مضيفه (حتى يخرج) بتشديد الراء أى يضيق صدره ويوقعه في الحرج والمفهوم من الطيبي أنه بتخفيف الراء حيث قال والإحراج التضيق على المضيف بأن يطيل الإقامة عنده حتى يضيق عليه .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه . -

قال أبو داود : قُرِيَّ عَلَى الْخَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ وَأَنَا شَاهِدٌ أَخْبَرَكَ
أَشْهَبُ قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : جَائِزَتُهُ يَوْمٌ
وَلَيْلَةٌ ، قَالَ [فَقَالَ] يُكْرِمُهُ وَيَتَحَفُّهُ وَيَحْفَظُهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً [يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ]
وَنَلَاةٌ أَيَّامٌ ضِيَاةٌ .

٣٧٣١ — حدثنا موسى بن إسماعيل ومحمد بن محبوب قالَا أَخْبَرَنَا
حَدَّادٌ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
« الضِّيَاةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ » .

— وروى أبو داود أنه سئل مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
جائزته يوم وليلة ، فقال يكرمه ويتحفه ويحفظه يوم وليلة وثلاثة أيام ضيافة .
هذا آخر كلامه .

وفيهما للعلماء تأويلان آخران أحدهما يعطيه ما يجوز به ويكفيه في سفره في
يوم وليلة يستقبلها بعد ضيافته ، والثاني جائزته يوم وليلة إذا اجتاز به وثلاثة
أيام إذا قصدته انتهى كلام المنذري (فقال يكرمه) قهـل إكرامه تلقيه بطلاقة
الوجه وتمجيد قراء والقيام بنفسه في خدمته (ويتحفه) بضم أوله من باب الافعال
والتحفة بضم التاء وسكون الحاء وبضم الحاء أيضاً البر والالطف وجمعه تحف ،
وقد أتحفته تحفة وأصلها وحفة . كذا في القاموس (وثلاثة أيام ضيافة) واختلفوا
هل الثلاث غير الأول أو بعد منها وقد بسط الكلام فيه الحافظ ابن حجر في
الفتح من شاء الاطلاع فليراجع إليه .

(فما سوى ذلك فهو صدقة) استدلل بمحمل ما زاد على الثلاث صدقة على أن
الذي قبلها واجب فإن المراد بتسميته صدقة التنفير عنه لأن كثيراً من الناس —

٣٧٣٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ وَخَلَفُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو هَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ أَبِي كَرِيمَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، فَمَنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ فَهُوَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، إِنْ شَاءَ اقْتَضَى ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » .

٣٧٣٣ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِي أَبُو الْجَوْدِيِّ

— خصوصاً الأغنياء يأنفون غالباً من أكل الصدقة انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(ليلة الضيف حق على كل مسلم) وفي رواية أحمد « ليلة الضيف واجبة على كل مسلم (فمن أصبح بفنائه) بكسر الفاء وتخفيف النون ممدوداً وهو المتسع أمام الدار ، وقيل ما امتد من جوانب الدار جمعه أفنية أى فالذى أصبح الضيف بفنائه (فهو عليه) الضمير الجرور يرجع إلى من وهو صاحب الدار ، وضمير هو يرجع إلى قرى المفهوم من المقام (إن شاء) أى الضيف (اقتضى) أى طلب حقه .

قال السيوطى : أمثال هذا الحديث كانت فى أول الإسلام حين كانت الضيافة واجبة وقد نسخ وجوبها ، وأشار إليه أبو داود بالباب الذى عقده بعد هذا . انتهى .

قال الإمام الخطابى : وجه ذلك أنه رآها حقاً من طريق المعروف والعادة الحمودة ولم يزل قرى الضيف وحسن القيام عليه من شيم الكرام وعادات الصالحين ومنع القرى مذموم على الألسن وصاحبه ملوم ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

عن سَمِيدِ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ عَنِ الْمِقْدَامِ أَبِي كَرِيمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَضَافَ [ضَافَ] قَوْمًا فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ نَحْرُومًا فَإِنَّ نَهْرَهُ حَقَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَتَّى يَأْخُذَ بِقَرَى [بِقِرَاءَ] لَيْلَةٍ [اللَّيْلَةِ] مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ . »

— (حدثني أبو الجودي) بضم الجيم وسكون الواو مشهور بكنتيته واسمه الحارث بن عمير ثقة (أيما رجل ضاف قوما) أى نزل عليهم ضيفا . وفى بعض النسخ أضاف من باب الأفعال (فأصبح) أى صار (الضيف محروما) الضيف مظهر أقيم مقام المضمر اشعاراً بأن المسلم الذى ضاف قوما يستحق لذاته أن يقرى فمن منع حقه فقد ظلمه ، فحق لعيره من المسلمين نصره قاله الطيبي (حتى يأخذ بقرى ليلة) بكسر القاف أى بقدر أن يعصرف فى ضيافته فى ليلة فى المصباح : قربت الضيف أقربه من باب رعى قرأ بالكسر والقصر والاسم القراء بالفتح مع والمد انتهى .

وفى مجمع البحار قرأ بكسر القاف مقصورا ما يصنع للضيف من مأكل أو مشروب . والقراء بالمد وفتح القاف طعام تضيفه به انتهى (من زرعه وماله) توحيد الضمير مع ذكر القوم باعتبار النزل عليه أو المضيف وهو واحد . قال الإمام الحافظ الخطاوى : يشبه أن يكون هذا فى المضطر الذى لا يجد ما يطعمه ويخاف التلف على نفسه من الجوع ، فإذا كان بهذه الصفات كان له أن يتناول من مال أخيه ما يقيم به نفسه ، فإذا فعل ذلك فقد اختلف الناس فيما يلزم له ، فذهب بعضهم إلى أنه يؤدى إليه قيمته ، وهذا أشبه بمذهب الشافعى .

وقال آخرون لا يلزمه له قيمة ، وذهب إلى هذا القول نفر من أصحاب الحديث واحتجوا بأن أبا بكر الصديق حلب لرسول الله صلى الله عليه وسلم لبناً من غنم —

٣٧٣٤ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَلْبَرِ مِنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ « قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذْكَ تَبِعْتُنَا فَتَنَزَّلَ بِقَوْمٍ فَلَا [فَأَ] يَقْرُونَنَا ، فَمَا تَرَى ؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَذُّوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ » .
قال أَبُو دَاوُدَ : وَهَذِهِ حُجَّةٌ لِلرَّجُلِ بِأَخْذِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ لَهُ حَقًّا .

— رجل من قريش له فيها عبد يرعاها وصاحبها غائب فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك في مخرجه من مكة إلى المدينة . واحتجوا أيضاً بحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من دخل حائطاً فليأكل منه ولا يأخذ منه خبنة » .

وعن الحسن أنه قال « إذا مر الرجل بالإبل وهو عطشان صاح برب الإبل ثلاثاً فإن أجاب وإلا حلب وشرب » .

وقال زيد بن أسلم « ذكروا الرجل يضطر إلى الميتة وإلى مال المسلم فقال يأكل الميتة » وقال عبد الله بن دينار « يأكل الرجل مال الرجل المسلم فقال سعيد ما أحب أن الميتة تحمل إذا اضطر إليها ولا يحمل له مال المسلم » انتهى كلامه . قال المفردى : ذكر البخارى أن سعيد بن المهاجر سمع المقدم انتهى .

(إناك تبعنا) أى وفداً أو غزاة (فلا يقرؤنا) بفتح الياء أى لا يضيفونا (فما ترى) من رأى أى فما تقول فى أمرنا (بما ينبغى للضيف) أى من الإكرام بما لا بد منه من طعام وشراب وما يلتحق بهما (فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لهم) أى للضيف وهو يطلق على الواحد والجمع والموصول صفة للحق . قال النووى : حمل أحمد والليث الحديث على ظاهره وتأوله الجمهور على وجوه —

— أحدها أنه محمول على المضطرين فإن ضيافتهم واجبة وثانيها أن معناه أن لكم أن تأخذوا من أعراضهم بالسنتكم وتذكروا للناس لومهم قلت : وما أبعد هذا التأويل عن سواء السبيل قال : وثالثها أن هذا كان في أول الإسلام وكانت المواصلة واجبة فلما أشيع الاسلام نسخ ذلك ، وهذا التأويل باطل لأن الذي ادعاه المأول لا يعرف قائله ، ورابعها أنه محمول على من مر بأهل الزمة الذين شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين ، وهذا أيضاً ضعيف لأنه إنما صار هذا في زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كذا في المرقاة . قلت : التأويل الأول أيضاً ضعيف لأنه مما لم يقيم عليه دليل ولا دعت إليه حاجة . ولبطلان التأويل الثالث وجه آخر وهو أن تخصيص ماشرعه صلى الله عليه وسلم لأهله بزمن من الأزمان أو حال من الأحوال لا يقبل إلا بدليل ولم يتم هاهنا دليل على تخصيص هذا الحكم بزمن النبوة ، وليس فيه مخالفة للقواعد الشرعية ، لأن مؤنة الضيافة بعد شرعها قد صارت لازمة للضيف لكل نازل عليه ، فللنازل المطالبة بهذا الحق الثابت شرعاً كالمطالبة بسائر الحقوق فإذا أساء إليه واعتدى عليه بإهمال حقه كان له مكافأته بما أباحه له الشارع في هذا الحديث ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ .

واعلم أن الضيافة ليست بواجبة عند جمهور العلماء . لكن ذهب البعض إلى وجوبها لأمر ، الأول بإباحة العقوبة بأخذ المال لمن ترك ذلك ، وهذا لا يكون في غير واجب ، والثاني قوله « فما سوى ذلك صدقة » فإنه صريح أن ما قبل ذلك غير صدقة بل واجب شرعاً ، والثالث قوله صلى الله عليه وسلم « ليلة الضيف حق » وفي رواية « ليلة الضيافة واجبة » فهذا تصريح بالوجوب ، والرابع قوله صلى الله عليه وسلم « فإن نصره حق لكل مسلم » فإن هذا وجوب النصرة وذلك فرع وجوب الضيافة وهذه الدلائل تقوى مذهب ذلك البعض —

٦ - باب نسخ الضيف في الأكل من مال غيره

٣٧٣٥ - حدثنا أحمد بن محمد المروزي قال حدثني علي بن الحسين ابن واقد عن أبيه عن يزيد الدحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال :

— وكانت أحاديث الضيافة مخصصة لأحاديث حرمة الأموال إلا بطيبة الأنفس والفصيل في الدليل . قال المفزري : وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه وأخرجه الترمذي من حديث ابن لهيعة وقال حسن .

(باب نسخ الضيف)

أى نسخ حرمة الضيافة ، فإن الضيف كما جاء صفة جاء مصدرأ أيضاً . قال في القاموس ضيفته أضيفه ضيفاً وضيافة بالكسر نزلت عليه ضيفاً (في الأكل من مال غيره) أى هذا الباب مدعقد لإثبات أن الضيافة في الأكل من مال غيره التي كانت محرمة بآية النساء الآتى ذكرها قد صارت منسوخة بآية النور الآتى ذكرها أيضاً . واعلم أن هاهنا أربعة نسخ أحدها هي التي مر ذكرها . والثانية باب نسخ الضيف بأكل من مال غيره ، وهذه النسخة والنسخة الأولى متقاربان ، والثالثة باب ما جاء في نسخ الضيف في الأكل من مال غيره إلا بتجارة ، وهكذا في نسخة الخطابي من رواية ابن داسة ، ف قوله في نسخ الضيف أى في نسخ حرمة الضيافة وقوله إلا بتجارة وإن لم تذكر في النسختين السابقتين لكنها مرادة بلا شبهة ، فالنسخ الثلاث في المال واحد والنسخة الرابعة باب نسخ الضيق في الأكل من مال غيره ، والمراد بالضيق الحرمة لأنها سبب الضيق على المكلفين كما أن الإباحة سعة لأنها سبب السعة عليهم ، وهذه النسخة أعم من النسخ الثلاث السابقة لأن الحرمة في هذه النسخة مطلقة غير مقيدة بالضيافة بخلاف النسخ المتقدمة فإن الحرمة في جميعها مقيدة بالضيافة ، وهذه النسخة هي التي ينطبق عليها حديث الباب انطباقاً تاماً بخلاف سائر —

﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ ﴾

— النسخ السابقة كما استقف عليه إن شاء الله تعالى ، فهذه النسخة أولى النسخ المذكورة كلها . كذا أفاد بعض الأماجد في تعليقات السنن .

وقال بعض الأعظم : وأما قوله باب نسخ الضيف في الأكل من مال غيره ، ففهمه حذف المضاف وهو الحكم لحق العبارة باب نسخ حكم الضيف في الأكل من مال غيره وهو المنع المستفاد من قوله تعالى ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ لأن الآية عند ابن عباس ومن تبعه تدل على أن أكل مال الغير لا يجوز بوجه من الوجوه إلا أن تكون تجارة عن تراض منهم ، فالتجارة بالتراض هي الصورة المستثناة غير منهي عنها خاصة لا غيرها فدخل في الأكل المنهي عنه أكل الضيف والغنى من يهوت الغير من دون التجارة فنسخ الله عز وجل ذلك الحكم بقوله تعالى ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ أَشْتَاتًا ﴾ فرخص لهم في الأكل في هذه الصور المذكورة في الآية التي ليست فيها تجارة . هذا إن صح هذه النسخة وإلا فالأظهر أن في هذه الترجمة تصحييف من بعض المفسرين ، والصحيح باب نسخ الضيق في الأكل من مال غيره كما في بعض النسخ وهو الذي لا غبار عليه والله أعلم انتهى .

(قال) ابن عباس في تفسير قوله تعالى الذي في النساء يا أيها الذين آمنوا ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ بمعنى بالحرام الذي لا يحل في الشرع كالربا والقمار والغصب والسرقة والخيانة وشهادة الزور وأخذ المال باليمين الكاذبة ونحو ذلك ، وإنما خص الأكل بالذكر ونهى عنه تنبيها على غيره من جميع التصرفات الواقعة على وجه الباطل لأن معظم المقصود من المال الأكل . وقيل يدخل فيه أكل مال نفسه بالباطل ومال غيره . أما أكل ماله بالباطل فهو —

مِنْكُمْ ﴿ فَكَانَ الرَّجُلُ يُخْرِجُ أَنْ يَأْكُلَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ بَعْدَمَا نَزَلَتْ

— إنفاقه في المعاصي وأما أكل مال غيره فقد تقدم معناه وقيل يدخل في أكل المال بالباطل جميع العقود الفاسدة ، قاله الخازن .

قال السيوطي في الدر المنثور : أخرج ابن أبي حاتم والطبراني بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله ﴿ يَأْكُلُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ قال « إنها محكمة ما نسخت ولا تنسخ إلى يوم القيامة » . وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السدي في الآية قال « أما أكلهم أموالهم بينهم بالباطل فالزنا والقمار والبخس والظلم إلا أن تكون تجارة فليرب الدرهم ألفا إن استطاع » وأخرج ابن جرير عن عكرمة والحسن في الآية قال كان الرجل يتخرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية فنسخ ذلك بالآية التي في النور ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم الآية انتهى كلام السيوطي .

وفي الخازن : قيل لما نزلت ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ قالوا لا يحل لأحد منا أن يأكل عند أحد فأنزل الله تعالى ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ﴾ (إلا أن تكون تجارة) أي إلا أن تكون التجارة تجارة قاله النسفي (عن تراض منكم) هذا الاستثناء منقطع ، لأن التجارة عن تراض ليست من جنس أكل المال بالباطل فكان إلا هاهنا بمعنى لكن يحل أكله بالتجارة عن تراض ، يعني بطبيعة نفس كل واحد منكم وقيل هو أن يخبر كل واحد من المتبايعين صاحبه بعد البيع فيلزم وإلا فلها الخيار ما لم يتفرقا والله أعلم . وبيان مقصود الباب أنه لما نزل قوله تعالى ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴿ حرم بذلك أكل الرجل من مال غيره مطلقا إلا بتجارة صادرة عن تراض ، فقد وقع بسبب تلك الحرمة ضيق على المكلفين في الأكل من مال غيره قال ابن عباس (فكان الرجل —

هَذِهِ الْآيَةُ ، فَذَسَخَ ذَلِكَ الْآيَةُ [بِالْآيَةِ] الَّتِي فِي الثَّوْرِ ، فَقَالَ : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - أَشْتَاتًا ﴾ كَانَ الرَّجُلُ

-- (يخرج) من باب التفعيل أى بحسب الرجل الوقوع في الحرج والإنثم وكان يحتجب (أن يأكل عند أحد من الناس) سواء كان مسلماً أو كتابياً أو غيرها وسواء كان ذلك الطعام مما ذكر اسم الله عليه أو لم يكن .

وذلك (بعد ما نزلت هذه الآية) الكريمة التي في النساء وهي قوله تعالى ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ الآية لأنها حرمت الأكل من مال الغير إلا بتجارة عن تراض . وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال « لما نزلت ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ قَالَ الْمُسْلِمُونَ إِنَّ اللَّهَ قَدْ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ وَالطَّعَامُ هُوَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَمْوَالِ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنْهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عِنْدِ أَحَدٍ ، فَكَفَّ النَّاسُ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ الْآيَةَ » انتهى (فدسَخَ ذلك) أى الحسَم الذى فهمه المسلمون وقالوا لا يحل لأحد منا أن يأكل من عند أحدٍ ونسخ ذلك أى الضيق الذى كان قد حصل في الأكل من مال غيره بسبب نزول الآية المذكورة (الآية) بالرفع فاعل نسخ (التي في الثور فقال) الله تعالى في تلك الآية التي في الثور (ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم إلى قوله أشتاتاً) ليست التلاوة هكذا ، فهذا العقل الذى في الكتاب إنما هو نقل بالمعنى لا باللفظ ، وتسام الآية مع تفسيرها هكذا (ولا على أنفسكم) أى لا حرج عليكم (أن تأكلوا من بيوتكم) أى بيوت أولادكم لأن ولد الرجل بعضه ، وحكمه حكم نفسه ، ولذا لم يذكر الأولاد في الآية ، وثبت في الحديث « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » أو بيوت أزواجكم لأن الزوجين صاروا كنفس واحدة فصار بيت المرأة كبيت الزوج (أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت -

- يَعْنِي الْغَنَى - يَدْعُو الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِهِ إِلَى الطَّعَامِ ، قَالَ : إِنِّي لَا أَجْتَنُّ أَنْ

- إخوانكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت
أخوالكم أو بيوت خالاتكم أو ما ملكتكم مفاتيحه) .

قال ابن عباس عن ذلك وكيل الرجل وقيّمه في ضيعته وماشيته لا بأس
عليه أن يأكل من ثمرة ضيعته ويشرب من لبن ماشيته ولا يحمل ولا يدخر
(أو صدقكم) الصديق هو الذي صدقك في المودة .

قال ابن عباس : نزلت في الحارث بن عمرو خرج غازياً مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وخلف مالك بن زيد على أهله فلما رجع وجدته مجهوداً فسأله
عن حاله فقال : تخرجت أن آكل من طعامك بغير إذنك ، فأنزل الله تعالى
هذه الآية .

والمعنى أنه ليس عليكم جناح أن تأكلوا من منازل هؤلاء إذا دخلتموها
وإن لم يحضروا من غير أن تزودوا وتحملوا (ليس عليكم جناح أن تأكلوا
جميعاً) أى مجتمعين (أو أشتاتاً) أى متفرقين نزلت في بنى لؤي بن عمرو وم
حى من كنانة ، كان الرجل منهم لا يأكل وحده حتى يجد ضيفاً يأكل معه ،
فربما قعد الرجل والطعام بين يديه من الصباح إلى الرواح ، وربما كانت معه
الإبل الحفصل فلا يشرب من ألبانها حتى يأتى من يشاربه فإذا أمسى ولم يجد
أحدًا أكل .

وقال ابن عباس : كان الغنى يدخل على الفقير من ذوى قرابته وصداقته
فيدعوه إلى طعامه فيقول والله إنى لأجتنح أى أخرج أن آكل معك وأنا غنى
وأنت فقير فنزلت هذه الآية .

وقيل : نزلت في قوم من الأنصار كانوا لا يأكلون إذا نزل بهم ضيف -

أَكُلْ مِنْهُ ، وَالتَّجَنُّحُ الْحَرْجُ . وَ يَقُولُ الْمَسْكِينُ أَحَقُّ بِرِثَتِي فَأُحِلَّ فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْكُلُوا بِمَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَأُحِلَّ طَعَامُ أَهْلِ الْكِتَابِ .

— إلا مع ضيفهم ، فرخص لهم أن يأكلوا كيف شاءوا مجتمعين أو متفرقين ، قاله العلامة الخازن في تفسيره .

وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن المنذر عن عكرمة وأبي صالح قالوا : كانت الأنصار إذا نزل بهم الضيف لا يأكلون معه حتى يأكل معهم الضيف فنزلت رخصة لهم انتهى .

قال ابن عباس (كان الرجل يعنى الغنى) الداعى قبل ما نزلت آية النور وبعد ما نزلت آية النساء (يدعو الرجل) الغنى المدعو (من أهله إلى الطعام قال) ذلك الرجل الغنى المدعو (إني لأجفج) بتشديد الجيم والنون أصله أتجتمع تفعل من الجناح أى أرى الأكل منه جناحاً وإثماً (أن آكل منه) أى أرى الأكل من طعامك جناحاً وإثماً ، وذلك لأجل آية النساء (والتجنح الحرج) هذا تفسير من المؤلف أو من بعض الرواة والحرج الضيق ، والمراد به خوف الوقوع فى الضيق أى الحرمة والإثم (ويقول) ذلك الرجل المدعو للرجل الغنى الداعى أيضاً (المسكين أحق به) أى بهذا الطعام (منى) فأعطه المسكين (فأحل) بصيغة الجھول (فى ذلك) أى فى قوله تعالى الذى فى النور (أن يأكلوا) من مال غيرهم إذا كان ذلك الغير ممن ذكر فى هذه الآية حال كون ذلك المال (مما ذكر اسم الله عليه) بخلاف ما لم يذكر اسم الله عليه فإنه لم يدخل فى الحل لكونه باقياً على حرمة كما كان (وأحل) فى ذلك (طعام أهل الكتاب) أيضاً أن يؤكل كما أحل فى ذلك طعام المسلمين أن يؤكل لكون الآية عامة غير مختصة بأحد الفريقين ، فإن آبائكم وأمهاتكم وإخوانكم وأخواتكم وأمهاتكم وعماتكم وأخوالكم وخالاتكم وما ملكتكم مفاتيحه وصديقكم المذكورة فى هذه —

٧ - باب في طعام المتباريين

٣٧٣٦ - حدثنا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حازِمٍ عن الزُّبَيْرِ بْنِ خَرِيتٍ قَالَ سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ يَقُولُ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِينَ أَنْ يُؤْكَلَ » .

— الآية كلها عامة شاملة للفريقين غير مختصة بأحدهما وكذا لفظكم في بيوتكم الذي أريد به بيوت أولادكم .

فهذا الباب من متمات الباب الأول ومؤيد لمعناه لأن ظاهر آية النساء يدل على نسخ أكل الضيافة على ما قاله ابن عباس فأثبت المؤلف رحمه الله حكم جواز الضيافة بآية الفور وجعل حكم آية النساء منسوخاً بآية الفور فثبت بذلك حكم جواز الضيافة ونسخ عدم جوازها ، فقول العلامة السيوطى فى مرقاة الصعود تحت باب ما جاء فى الضيافة ، وقد نسخ وجوب الضيافة وأشار إليه أبو داود فى الباب الذى عقده بعدها انتهى لم يظهر لى معنى كلامه ولم يتضح لى كيف يكون الباب الثانى ناسخاً لحكم الباب الأول إلا أن يقال إن الباب الأول فيه حكم وجوب الضيافة والباب الثانى فيه نفي الحرج والإثم عن الضيافة فالأمر الواجب ليس من شأنه أن يقال له أن فعله ليس بإثم ولا حرج فثبت بذلك نسخ للوجوب ، وفى هذا الكلام بعد والله أعلم .

قال المنذرى فى إسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال انتهى .

(باب فى طعام المتباريين)

(نهى عن طعام المتباريين) بفتح الياء الأولى بصيغة التشية أى المتفافرين .

قال الخطابى : المتباريان هما المتعارضان بفعليهما يقال تبارى الرجلان إذا فعل -

قال أبو داود: أكثر من رواه عن جرير لا يذكر فيه ابن عباس .
وهارون النحوي ذكر فيه ابن عباس أيضاً . وحماد بن زيد لم يذكر
ابن عباس .

٨ — باب الرجل يدعى فيرى مكروهاً

٣٧٣٧ — حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا حماد عن سعيد بن
جهمان عن سفيانة أبي عبد الرحمن « أن رجلاً أضاف على بن أبي طالب
فصنع له طعاماً ، فقالت فاطمة : لو دعونا رسول الله صلى الله عليه وسلم

— كل واحد منهما مثل فعل صاحبه ليرى أيهما يغلب صاحبه ، وإنما كره ذلك
لما فيه من الرياء والمباهاة ولأنه داخل في جملة ما نهى عنه من أكل المال بالباطل
(أن يؤكل) في حالة الجبر لأنه بدل اشتغال من طعام المتبايعين (قال أبو داود
أكثر من رواه الخ) حاصله أن أكثر أصحاب جرير بن حازم لا يذكر ابن عباس في
الحديث ابن عباس بل يروونه مرسلًا ، وكذا لم يذكر حماد بن زيد بن عباس ،
لكن هارون بن موسى الأزدي البصري النحوي ذكر ابن عباس كما ذكره
زيد بن أبي الزرقاء ، فروايتهما متصلة مرفوعة . وقال يحيى السنة صاحب المصابيح :
والصحيح أنه عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .
قال المنذرى : قال أبو داود : أكثر من رواه عن جرير لا يذكر فيه ابن
عباس يريد أن أكثر الرواة أرسلوه .

(باب إجابة الدعوة إذا حضرها مكروه)

هكذا في بعض النسخ وفي بعضها باب الرجل يدعى فيرى مكروهاً .
(أن رجلاً أضاف على بن أبي طالب) أي صار ضيفاً له يقال ضافه ضيف —
(١٥ — عون المبود ١٠)

فَأَكَلَ مَعَنَا ، فَدَعَاؤُهُ فَجَاءَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى عِضَادَتِي الْبَابِ فَرَأَى الْقِرَامَ
قَدْ ضُرِبَ بِهِ فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ فَرَجَعَ ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ لِعَلِيٍّ : الْحَقُّهُ أَنْظُرْ
[فَاَنْظُرْ] مَا رَجَعَهُ [مَا أَرْجَعَهُ] فَتَبِعَتْهُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا رَدَّكَ ؟ فَقَالَ
إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَوْلِيٌّ لِيَنْهَى أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَنَا مَرْوَقًا .

— أى نزل به ضيف (فصنع) أى على (له) أى للضيف ، وفى بعض النسخ أن
رجلاً أضاف أى بزيادة الألف . قال فى المصباح : ضافه ضيفاً إذا نزل عنده ،
وأضفته وضيّفته إذا أنزلته . قال ثعلب : ضفّته إذا نزل به وأنت ضيف عنده
وأضفّته بالألف إذا أنزلته عليك ضيفاً انتهى . وفى النهاية : ضفت الرجل إذا
نزلت به فى ضيافته ، وأضفته إذا أنزلته انتهى .

والمعنى أى صنع الرجل طعاماً وأهدى إلى على لأنه دعا عليّاً إلى بيته ،
ذكره الطيبي (لو دعونا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى لكان
أحسن وأبرك أو لوللتمنى (على عضادتي الباب) بكسر العين وهما الخشبستان
المفصوبتان على جنبتيه (فرأى القرام) بكسر القاف وهو ثوب رقيق من
صوف فيه ألوان من العهون ورقوم ونقوش يتخذ سترًا يفضى به الأقشة
والموادج ، كذا فى المرقاة .

وفى المصباح : القرام مثل كتاب الستر الرقيق ، وبعضهم يزيد وفيه رقم
ونقوش انتهى (قد ضرب) أى نصب (ما أرجعه) كذا فى النسخ من أرجع
الشيء رجماً أى ما رده ، وفى بعض النسخ ما رجمه من رجع رجماً أى
صرف ورد .

قال فى القاموس : رجع رجوعاً انصرف والشيء عن الشيء وإليه رجماً
صرفه ورده كأرجعه انتهى .

— وفي الصباح : رجع من سفره وعن الأمر يرجع رجلاً ورجوعاً ورجعى بضم وسكون هو نقيض الذهاب ، ويتمدى بنفسه في اللغة الفصحى فيقال رجعت من الشيء وإليه ، ورجعت الكلام وغيره أى رددته وبها جاء القرآن . قال تعالى ﴿ فإن رجعت الله ﴾ وهذا يدل تعديه بالآلف انتهى (فتبعته) إلغفات من الغيبة إلى التسكيم .

وعند أحمد قالت فاطمة فتبعته (فقال إنه) أى الشأن (بيتاً مزوقاً) بتشديد الواو المفتوحة أى مزيناً بالقوش . وأصل التزويق التويه .

قال الخطابي : وتبعه ابن الملك : كان ذلك مزيناً منقشاً . وقيل لم يكن منقشاً ولكن ضرب مثل حجلة العروس ستر به الجدار ، وهو رعونة بشبه أفعال الجبابرة ، وفيه تصريح بأنه لا يحجب دعوة فيها مفكر ، كذا في لارقات .

وقال الحافظ في الفتح : ويفهم من الحديث أن وجود المفكر في البيت مانع عن الدخول فيه .

قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها مفكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من إظهار الرضى بها ، ونقل مذاهب القدماء في ذلك ، وحاصله إن كان هناك محرم وقدر على إزالته فأزاله فلا بأس ، وإن لم يقدر فيرجع .

وقال صاحب الهداية من الحنفية : لا بأس أن يقعد ويأكل إذا لم يكن يقتدى به ، فإن كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لما فيه من شين الدين ، وفتح باب المعصية . قال وهذا كله بعد الحضور ، وإن علم قبله لم يلزمه الإجابة . انتهى مختصراً .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده سعيد بن جهمان أبو حفص —

٩ - باب إذا اجتمع داعيان أيهما أحق

٣٧٣٨ - حدثنا هناد بن السري عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي القلاء الأودي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا اجتمع الداعيان فأجيب أقربهما باباً ، فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً ، وإن سبق أحدهما فأجيب الذي سبق » .

— الأصل البصري قال يحيى بن معين ثقة ، وقال أبو حاتم الرازي : شيخ يكتب حديثه ولا يحتج بحديثه .

(باب إذا اجتمع الداعيان أيهما أحق)

(إذا اجتمع الداعيان) أي مما (فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً) هذا دليل لما قبله (وإن سبق أحدهما فأجيب الذي سبق) لسبق تعلق حقه .

قال العلقمي : فيه دليل أنه إذا دعا الإنسان رجلان ولم يسبق أحدهما الآخر أجاب أقربهما منه باباً ، فإذا استويا أجاب أكثرهما علماً وديناً وصلاحاً ، فإن استويا أقرع انتهى .

قال اللذري : في إسفاده أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالدالاني وقد وثقه أبو حاتم الرازي . وقال الإمام أحمد لا بأس به ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم ومحمد بن حبان : لا يجوز الاحتجاج به ، وقال ابن عدي : وفي حديثه لين إلا أنه يكتب حديثه ، وحكى عن شريك أنه قال كان مرجئاً .

١٠ - باب إذا حضرت الصلاة والعشاء

٣٧٣٩ - حدثنا أحمد بن حنبل ومُسَدَّدُ المَعْنَى قال أحمد حدثني
يَحْيَى الْقَطَّانُ عن عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عن ابنِ عُمَرَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم قَالَ : « إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا يَقُومُ حَتَّى
يَفْرُغَ . زَادَ مُسَدَّدٌ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا وُضِعَ عَشَاؤُهُ أَوْ حَضَرَ عَشَاؤُهُ

(باب إذا حضر الصلاة والعشاء)

بفتح العين طعام آخر النهار . قال في القاموس : هو طعام العشي ، وهو
ممدود كسماء .

(إذا وضع على البناء للمجهول (عشاء أحدكم) بفتح العين هو طعام يؤكل
عند العشي كما تقدم (فلا يقوم حتى يفرغ) أى من أكل العشاء .

وفي رواية البخارى : « فابدأوا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه » . قال
الحافظ في الفتح : حل الجمهور هذا الأمر على الندب ، ثم اختلفوا فمنهم من قيده
بمن إذا كان محتاجاً إلى الأكل وهو المشهور عند الشافعية ، وزاد الغزالي :
ما إذا خشى فساد المأكول ، ومنهم من لم يقيده ، وهو قول الثوري وأحمد
وإسحاق ، وعليه يدل فعل ابن عمر الآتى .

وأفرط ابن حزم فقال تبطل الصلاة . ومنهم من اختار البداء بالصلاة
إلا إن كان الطعام خفيفاً . نقله ابن المنذر عن مالك . وعند أصحابه تفصيل قالوا
يبدأ بالصلاة إن لم يكن متعلق النفس بالأكل أو كان متعلقاً به لكن لا يجعله
عن صلاته ، فإن كان يجعله عن صلاته بدأ بالطعام واستجبت له الإعادة انتهى
(زاد مسدد) أى في روايته (وكان عبد الله) أى ابن عمر رضى الله عنهما وهو -

لَمْ يَقُمْ حَتَّى يَفْرُغَ وَإِنْ سَمِعَ الْإِقَامَةَ وَإِنْ سَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ .
 ٣٧٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَرْبِجٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مُعَلَّى - يَعْنِي
 ابْنَ مَنْصُورٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ
 لَطْعَامٍ وَلَا لِفَيْرَةٍ » .

— موصول عطفاً على المرفوع (وَإِنْ سَمِعَ الْإِقَامَةَ) كلمة إِنْ وصلية وكذا في
 قوله وَإِنْ سَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ .
 قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى ، وليس فى حديث مسلم
 فعل ابن عمر .

(لا تؤخر الصلاة لطعام ولا لفيرة) قال الخطابى : وجه الجمع بين الخبرين
 أى بين هذا الخبر والذي قبله أن حديث ابن عمر إنما جاء فيمن كانت نفسه
 تفارزه شهوة الطعام وكان شديد التوقان إليه ، فإذا كان كذلك وحضر الطعام
 وكان فى الوقت فضل بدأ بالطعام لتسكن شهوة نفسه فلا يمنعه عن توفية الصلاة
 حقها ، وكان الأمر يخف عنهم فى الطعام ويقرب مدة الفراغ منه إذا كانوا
 لا يستكثرون منه ولا ينصبون الموائد ولا يتناولون الألوان وإنما هو مذقة من
 لبن أو شربة من سويق أو كف من تمر أو نحو ذلك ، ومثل هذا لا يؤخر
 الصلاة عن زمانها ولا يخرجها عن وقتها ، وأما حديث جابر فهو فيما كان بخلاف
 ذلك من حال المصل وصفة الطعام ووقت الصلاة ، وإذا كان الطعام لم يوضع
 وكان الإنسان متماسكا فى نفسه وحضرت الصلاة وجب أن يبدأ بها ويؤخر الطعام
 وهذا وجه بناء أحد الحديثين على الآخر والله أعلم انتهى كلام الخطابى .
 قال المنذرى : فى إسناد محمد بن ميمون أبو النضر السكونى الزعفرانى —

٣٧٤١ - حدثنا علي بن مسلم الطوسي قال أخبرنا أبو بكر الحنفي قال أخبرنا الضحاك بن عثمان عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال « كنت مع أبي في زمان ابن الزبير إلى بنف عبد الله بن عمر ، فقال عباد بن عبد الله بن الزبير : إنا سمعنا أنه يبدأ بالعشاء قبل الصلاة ، فقال عبد الله بن عمر : ونحك ما كان عشاءهم أترأه مثل عشاء أبيك » .

— المفلوج قال أبو حاتم الرازي : لا بأس به ، وقال يحيى بن معين : ثقة ، وقال الدارقطني : ليس به بأس ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو زرعة الرازي : كوفي لين ، وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به إذا وفق الثقات بالأشياء المستقيمة فكيف إذا انفرد بأوابده .

(قال كنت مع أبي) أي عبيد بن عمير (في زمان ابن الزبير) هو عبد الله ابن الزبير بن العوام أبو خبيب المسكي ثم المدني أول مولود في الإسلام وفارس قریش شهد الهرمرك وبويع بعد موت يزيد وغلب على اليمن والحجاز والعراق وخراسان وكان دولته تسع سنين (فقال عباد بن عبد الله بن الزبير) قال الحافظ : كان قاضي مكة زمن أبيه وخليفته إذا حج نقة من الثالثة (إنا سمعنا أنه) أي الشأن يبدأ على البقاء للمعمول بالمشاء أي بطعام العشي ، ولعله والله أعلم استبعد أنه كيف يبدأ بالعشاء قبل الصلاة فإنه إذا يؤكل الطعام قدر الحاجة من الأكل بكامله يقع التأخير في أداء الصلاة (فقال عبد الله بن عمر ونحك) قال في الجمع : ويح لمن ينكر عليه فعله مع ترفق وترحم في حال الشفقة ، وويل لمن يفكر عليه مع غضب (أترأه) بضم التاء أي أنتظن عشاءهم (كان مثل عشاء أبيك) أي ابن الزبير والمعنى أن عشاءهم لم يكن مختلف الألوان كثير التكلف والاهتمام مثل عشاء أبيك ، فهم كانوا يفرغون عن أكل العشاء بالعجلة ولم يكن في أداء الصلاة تأخير بعتد به والله تعالى أعلم . والحديث سكت عنه المفردى .

١١ - باب في غسل اليدين عند الطعام

٣٧٤٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ طَعَامًا فَقَالُوا : أَلَا تَأْتِيكَ يَوْضُوءُ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ » .

(باب في غسل اليدين عند الطعام)

(خرج من الخلاء) بفتح الخاء ممدود المكان الخالي وهو هنا كناية عن موضع قضاء الحاجة (فقالوا) أى بعض الصحابة رضى الله عنهم (ألا تأتيك بوضوء) بفتح الواو أى ماء يتوضأ به ، ومعنى الاستفهام على العرض نحو ألا تنزل عندنا (فقال إنما أمرت) أى وجوبا (بالوضوء) أى بعد الحدث (إذ أقمت إلى الصلاة) أى أردت القيام لها وهذا باعتبار الأعم الأغلب ، وإلا فيجب الوضوء عند سجدة التلاوة ومس المصحف وحال الطواف ، وكأنه صلى الله عليه وسلم علم من المسائل أنه اعتقد أن الوضوء الشرعى قبل الطعام واجب مأمور به ، فنفاه على طريق الأبلغ حيث أتى بأداة الحصر وأسند الأمر لله تعالى ، وهو لا ينافي جوازه بل استحبابه فضلا عن استحباب الوضوء العرفى ، سواء غسل يديه عند شروعه فى الأكل أم لا ، والأظهر أنه ما غسلهما لبيان الجواز ، مع أنه أكد لنفى الوجوب المضمون من جوابه صلى الله عليه وسلم . وفى الجملة لا يتم استدلال من احتج به على نفي الوضوء مطلقاً قبل الطعام مع أن فى نفس السؤال -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

فى هذه المسألة قولان لأهل العلم أحدهما : يستحب غسل اليدين قبل الطعام =

١٢ - باب في غسل اليد قبل الطعام

٣٧٤٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا قيس عن أبي هاشم عن راذان عن سلمان قال : « قرأت في التوراة أن بركة الطعام الوضوء

- إشعاراً بأنه كان الوضوء عند الطعام من دأبه عليه السلام وإنما نفى الوضوء الشرعي فبقى الوضوء العرفي على حاله ، ويؤيده المفهوم أيضاً فمع وجود الاحتمال سقط الاستدلال والله أعلم بالحال . كذا قال على القارى في المراجعة ، وفي بعض كلامه خفاء كما لا يخفى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حديث حسن .

(باب في غسل اليد قبل الطعام)

ليس هذا الباب في كثير من النسخ وإنما وجد في بعضها وإسقاطه أولى . والله أعلم .

(عن سلمان) أى الفارسمى (قرأت في التوراة) أى قبل الإسلام (أن بركة الطعام) بفتح أن ويجوز كسرها (الوضوء) أى غسل اليدين والقدم من -

= والثانى : لا يستحب . وهما في مذهب أحمد وغيره ، والصحيح . أنه لا يستحب وقال النسائى فى كتابه الكبير . باب ترك غسل اليدين قبل الطعام ، ثم ذكر من حديث ابن جريج عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبرز ثم خرج ، فطعم ولم يمس ماء » وإسناده صحيح :

ثم قال : باب غسل الجنب يده إذا طعم . وساق من حديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوء للصلاة . وإذا أراد أن يأكل غسل يديه .

وهذا التبويب والتفصيل فى المسألة هو الصواب . وقال الحلال فى الجامع : عن مهنا قال سألت أحمد عن حديث قيس بن الربيع =

قَبْلَهُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : بَرَكَتُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ
قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ ، وَكَانَ سَفِيَانُ يُكْرَهُ الْوُضُوءَ قَبْلَ الطَّعَامِ .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ ضَعِيفٌ .

— الزهومة إطلاقاً للكل على الجزء مجازاً أو بناء على المعنى اللغوي والعراقي (قبله)
أى قبل أكل الطعام (فذكرت ذلك) أى المقروء المذكور (فقال بركة الطعام
الوضوء قبله والوضوء بعده) قيل : الحكمة فى الوضوء قبل الطعام أن الأكل
بعد غسل اليدين يكون أهذا وأمرأ ، ولأن اليد لا تخلو عن تلوث فى تماطى
الأعمال ففصلها أقرب إلى النظافة والنزاهة . والمراد من الوضوء بعد الطعام
غسل اليدين والقلم من الدسومات . قال صلى الله عليه وسلم « من بات وفى يده
غمر ولم يفصله فأصابه شئ فلا يلومن إلا نفسه » أخرجه ابن ماجه وأبو داود
وبسند صحيح على شرط مسلم . ومعنى « بركة الطعام من الوضوء قبله » النمو
والزيادة فيه نفسه وبعده النمو والزيادة فى فوائدها وآثارها بأن يكون سبباً —

== عن أبى هاشم عن زاذان عن سلمان عن النبى صلى الله عليه وسلم « بركة الطعام الوضوء
قبله وبعده » ؟ فقال لى أبو عبد الله : هو منكر . فقلت : ما حدث بهذا إلا قيس بن
الربيع ؟ قال : لا . وسألت يحيى بن معين — وذكرت له حديث قيس بن الربيع عن
أبى هاشم عن زاذان عن سلمان — الحديث ؟ فقال لى يحيى بن معين ما أحسن الوضوء
قبل الطعام وبعده ، قلت له بلفظ عن سفيان الثوري : أنه كان يكره الوضوء قبل الطعام .
وقال مهنا : سألت أحمد ، قلت : بلفظ عن يحيى بن سعيد أنه قال : كان سفيان يكره
غسل اليد عند الطعام ، قلت : لم كره سفيان ذلك ؟ قال : لأنه من زى العجم وضعف
أحمد حديث قيس بن الربيع .

قال الحلال : وأحبرنا أبو بكر المروذى قال : رأيت أبا عبد الله يغسل يديه قبل
الطعام وبعده وإن كان على وضوء .

— لتكون النفس وقرارها وسبباً للطاعات وتقوية للمعاهدات وجعله نفس البركة للمبالغة وإلا فالمراد أنها تنشأ عنه . هذا تلخيص كلام القارى (وكان سفیان) أى الثورى (يكره الوضوء قبل الطعام) لعل مستنده حديث ابن عباس المذكور قبل هذا الباب . وقال الترمذى فى جامعه باب فى ترك الوضوء قبل الطعام ثم أورد حديث ابن عباس ثم قال : قال على بن المدينى قال يحيى بن سعيد كان سفیان الثورى يكره غسل اليد قبل الطعام ، وكان يكره أن يوضع الخوف تحت القصعة . انتهى .

قال ابن القيم فى حاشية السنن : فى هذه المسألة قولان لأهل العلم ، أحدهما يستحب غسل اليدين عند الطعام والثانى لا يستحب وهما فى مذهب أحمد وغيره الصحيح أنه لا يستحب .

وقال الشافعى فى كتابه الكبير : باب ترك غسل اليدين قبل الطعام ، ثم ذكر من حديث ابن جريج عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبرز ثم خرج فطعم ولم يمس ماء » ولمسأده صحيح . ثم قال : غسل الجلب يده إذا طعم وساق من حديث الزهري عن أبى سلمة عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة وإذا أراد أن يأكل غسل يديه » وهذا التبويب والتفصيل فى المسألة هو الصواب .

وقال الخلال فى الجسامع عن مهنا قال : سألت أحمد عن حديث قيس بن الربيع عن أبى هاشم عن زاذان عن سلمان فذكر الحديث ، فقال لى أبو عبد الله هو منكرو ، فقلت ما حدث هذا إلا قيس بن الربيع . قال : لا . وسألت يحيى ابن معين وذكرته له حديث قيس بن الربيع ، فقال لى يحيى بن معين ما أحسن الوضوء قبل الطعام وبعده . فقلت له : بلغنى عن سفیان الثورى أنه كان يكره الوضوء قبل الطعام .

١٣ - باب في طعام الفجأة [الفجاءة]

٣٧٤٤ - حدثنا أحمد بن أبي مرزيم قال حدثنا حمى - يعنى سعيد بن الحكم - قال أخبرنا [حدثنا] الألبان بن سعيد قال أخبرني خالد بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال : «أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من شعب من الجبل وقد قضى حاجته وبين أيديها تمر على ترس أو جحفة ، فدعونه فأكل معنا وما مس ماء » .

— قال مهنا : سألت أحمد قلت : بلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال كان سفيان يكره غسل اليد عند الطعام . قلت : لم كره سفوان ذلك ؟ قال : لأنه من زى المعجم ، وضعف أحمد حديث قيس بن الربيع .

قال الخلال : وأخبرنا أبو بكر المروزي قال : رأيت أبا عبد الله يغسل يديه قبل الطعام وبعده وإن كان على وضوء انتهى كلام ابن القيم رحمه الله .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ، وقال : لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع وقيس بن الربيع يضعف في الحديث .
(باب في طعام الفجأة)

بفتح فاء وسكون جيم فهمزة أو بضم فاء لجيم فألف فهمزة ، يقال : فجأه كشمه ومنعه ، فجأة وفجأة هجم عليه وجاء بفتحة من غير تقدم سبب .
(من شعب من الجبل) الشعب بالكسر الطريق في الجبل (على ترس أو جحفة) شك من الراوى ، والجحفة بتقديم الحاء على الجيم المفتوحتين بمعنى القرس (فدعونه فأكل معنا) .

قال الخطاى : فيه دليل أن طعام الفجأة غير مكروه إذا كان الآكل يعلم أن صاحب الطعام قد يسره مساعدته إياه على أكله ومعلوم أن القوم كانوا —

١٤ — باب فى كراهية ذم الطعام

٣٧٤٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ
أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا
قَطُّ ، إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ » .

— يفرحون بمساعدة رسول الله صلى الله عليه وسلم لإيامه ويقبركون بمؤاكلته،
وإنما جاءت الكراهية إذا كان لا يؤمن أن يسوء ذلك صاحب الطعام ويشق
عليه . انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(باب فى كراهية ذم الطعام)

(ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً قط) أى طعاماً مباحاً ، أما
الحرام فكان يعيبه ويذمه وينهى عنه . وذهب بعضهم إلى أن العيب إن كان
من جهة الخلقة كره ، وإن كان من جهة الصنعة لم يكره ، لأن صنعة الله لا تعاب
وصنعة آدميين تعاب .

قال الحافظ : والذي يظهر التعميم ، فإن فيه كسر قلب الصانع . قال
النووى : من آداب الطعام المتأكد أن لا يعاب ، كقوله مالح ، حامض ، قليل
الملح ، غايظ ، رقيق ، غير ناضج ، ونحو ذلك (وإن كرهه تركه) قال ابن بطال :
هذا من حسن الأدب ، لأن المرء قد لا يشتهي الشيء ويشتهي غيره وكل مأذون
فى أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه .

١٥ - باب في الاجتماع على الطعام

٣٧٤٦ - حدثنا إبراهيم بن موسى الرّازي قال أخبرنا [حدثنا] الوليد بن مسلم قال حدثني وخشي بن حرب عن أبيه عن جده « أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع ، قال : فلملكم تفترقون ؟ قالوا : نعم ، قال : فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه » .

قال أبو داود : إذا كنت في وليمة فوضّع المشاء فلا تأكل حتى يأذن لك صاحب الدار .

(باب في الاجتماع على الطعام)

(إنا نأكل ولا نشبع) معناه بالفارسية : بتحقيق ماى خوريم وصيرنى شويم والشيح نقيض الجوع وبابه سمع يسمع (تفترقون) أى حال الأكل بأن كل واحد من أهل البيت يأكل وحده (واذكروا اسم الله عليه) أى في ابتداء أكلكم (يبارك لكم فيه) أى في الطعام ، فقد روى أبو يعلى في مسنده وابن حبان والبيهقي والضااء عن جابر مرفوعاً « أحب الطعام إلى الله ما كثرت عليه الأيدي » وروى الطبراني عن ابن عمر موقوفاً « طعام الاثنين يكفى الأربعة ، وطعام الأربعة يكفى الثمانية ، فاجتمعوا عليه ولا تفرقوا » وأما قوله تعالى ﴿ ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو أشقائاً ﴾ فحمول على الرخصة أو دفعاً لاجرج على الشخص إذا كان وحده (إذا كنت في وليمة الخ) ليست هذه العبارة في بعض النسخ .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وذاكر عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله -

١٦ — باب التسمية على الطعام

٣٧٤٧ — حدثنا يحيى بن خلف قال أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير عن جابر بن عبد الله أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ [فَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ] عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ : لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عِشَاءَ ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ : أَذْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ : أَذْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ وَالْعِشَاءَ . »

٣٧٤٨ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن خيثمة عن أبي حذيفة عن حذيفة قال : « كُنَّا إِذَا احْضَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا لَمْ يَضَعْ أَحَدُنَا يَدَهُ حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ

— أنه قال : وحشى بن حرب شامى تابعى لأبأس به ، وذكر عن صدقة بن خالد أنه قال : لا تشغل به ولا بأبيه .

(باب التسمية على الطعام) .

(قال الشيطان) أى لإخوانه وأعوانه ورفقته (لا مبيت لكم) أى لا موضع يبيتون لكم (ولا عشاء) بفتح العين والمد هو الطعام الذى يؤكل فى العشية وهى من صلاة المغرب إلى العشاء بكسر العين ، أى لا يحصل لكم مسكن وطعام بل صرتم محرومين بسبب التسمية (قال أدر كنتم المبيت والعشاء) لتركه ذكر الله عند الدخول وعند الطعام . وتخصيص المبيت والعشاء فلغالب الأحوال لأن ذلك صادق فى عموم الأفعال ذكره الطيبى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

صلى الله عليه وسلم وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَهُ طَعَامًا فَجَاءَ أُخْرَايَ كَأَنَّمَا يُدْفَعُ ، فَذَهَبَ
لِيَضَعَ يَدَهُ فِي الطَّعَامِ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ جَاءَتْ
جَارِيَةٌ كَأَنَّمَا تُدْفَعُ ، فَذَهَبَتْ لِتَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ ، قَالَ : فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم بِيَدَهَا وَقَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَسْتَحِلُّ [يَسْتَحِلُّ] الطَّعَامَ
الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهَذَا الْأُخْرَايَ لِيَسْتَحِلَّ بِهِ
فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ ، وَجَاءَ بِهِدِ الْجَارِيَةِ لِيَسْتَحِلَّ بِهَا فَأَخَذْتُ بِيَدَهَا ، فَوَالَّذِي
نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ يَدَهُ لَفِي يَدَيَّ مَعَ أُبْدِيهِمَا .

٣٧٤٩ - حدثنا مؤمل بن هشام قال أخبرنا إسماعيل عن هشام
- يعني ابن أبي عبد الله الدستوائي - عن بُدَيْلٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ عن
أَمْرِأَوْ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهَا أُمُّ كُلْثُومٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

- (لم يضع أحدنا يده) أى فى الطعام (حتى يبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيه بهان هذا الأدب ، وهو أنه يبدأ الكبير والفاضل فى غسل اليد للطعام وفى الأكل (كأنما يدفع) بصيغة الجھول يعنى لشدة سرعته كأنه مدفوع (فذهب) أى أراد الأعرابي وشرع (ليضع يده فى الطعام) أى قبلنا (ثم جاءت جارية) أى بنت صغيرة (إن الشيطان ليستحل الطعام) أى يتمكن من أكل ذلك الطعام . والمعنى أنه يتمكن من أكل الطعام إذا شرع فيه لإنسان بغير ذكر الله تعالى . وأما إذا لم يشرع فيه أحد فلا يتمكن وإن كان جماعة ، فذكر اسم الله بعضهم دون بعض لم يتمكن منه ، قاله النووي (إن يده لفي يدي مع أيديهما) أى إن يد الشيطان مع يد الرجل والجارية فى يدي . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

وسلم قال : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ » .

٣٧٥٠ — حدثنا مؤمل بن الفضل الطبراني قال أخبرنا عيسى - يعني

— (حدثنا مؤمل) على وزن محمد ثقة (عن بديل) بالتصغير (فإن نسي) بفتح النون وكسر السين (فليقل بسم الله أوله وآخره) بنصبهما على الظرفية أى فى أوله وآخره أو على نزع الخافض أى على أوله وآخره والمعنى على جميع أجزائه كما يشهد له المعنى الذى قصد به التسمية ، فلا يقال ذكرهما يخرج الوسط فهو كقوله تعالى ﴿ ولهم رزقهم فيها بكره وعشيا ﴾ مع قوله عز وجل ﴿ أكملها دائم ﴾ ويمكن أن يقال المراد بأوله النصف الأول وبآخره النصف الثانى ، فيحصل الإستيفاء والاستيعاب والله تعالى أعلم بالصواب قاله القارى .

قال المنذرى . وأخرجه الترمذى والنسائى ، ولم يقل الترمذى عن امرأة منهم إنما قال عن أم كلثوم ، وقال الترمذى : وبهذا الإسناد عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل طعاما فى سعة من أصحابه فجاء أعرابى فأكله بلفظتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما إنه لو سعى لكفى لكم » وقال حسن صحيح ووقع فى بعض روايات الترمذى أم كلثوم الليثية وهو الأشبه لأن عبيد بن عمير لى ، ومثل بنت أبى بكر لا يكتفى عنها بامرأة ولا سيما مع قوله منهم ، وقد سقط هذا من بعض نسخ الترمذى وسقطه الصواب والله عز وجل أعلم .

وقد ذكر الحافظ أبو القاسم الدمشقى فى أطرافه لأم كلثوم بنت أبى بكر عن عائشة أحاديث ، وذكر بعدها أم كلثوم الليثية ويقال المسكية وذكر لها هذا الحديث وقد أخرج أبو بكر بن أبى شيبة هذا الحديث فى مسنده عن —

ابن يونس - قال أخبرنا جابر بن صبح قال أخبرنا المثنى بن عبد الرحمن الخزازي عن عمه أمية بن نخشي - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا وَرَجُلٌ يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْ طَعَامِهِ إِلَّا لُقْمَةٌ ، فَلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ : مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ ، فَلَمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ اسْتَقَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ » .

— عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة ولم يذكر فيه أم كلثوم انتهى كلام المنذرى (أخبرنا جابر بن صبح) بضم الصاد وسكون الموحدة (عن عمه أمية) بالتصغير (بن نخشي) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الشين المعجمة وتشديد الهاء (إلا لقمة) بالرفع على الفاعلية (إلى فيه) أى إلى فيه (فضحك النبي صلى الله عليه وسلم) أى تعجباً لما كشف له في ذلك (استقاء) أى الشيطان (ما في بطنه) أى مما أكله ، والاستقاء استفعال من القى بمعنى الاستفراغ وهو محمول على الحقيقة ، أو المراد البركة الذاهبة بترك التسمية كأنها كانت في جوف الشيطان أمانة فلما سمى رجعت إلى الطعام .

قال التوربشتي : أى صار ما كان له وبالا عليه مستقلاً عنه بالتسمية . قال الطوبى : وهذا القأويل محمول على ماله حظ من تطهير البركة من الطعام . وأحاديث الباب تدل على مشروعية التسمية للأكل وأن الناس يقول في أثنائه بسم الله أوله وآخره قال في الهدى . والصحيح وجوب التسمية عند الأكل وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد ، وأحاديث الأمر بها صحيحة صريحة لا معارض لها ولا إجماع يسوغ مخالفتها ويخرجها عن ظاهرها ، وتاركها يشركه الشيطان في طعامه وشرابه انتهى .

قال أبو داود : جَابِرُ بْنُ صُبَيْحٍ جَدُّ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ .

١٧ - باب في الأكل متكثراً

٣٧٥١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قال أخبرنا [أنبأنا] سُفْيَانُ عَنْ عَلِيٍّ

ابنِ الْأَقْمَرِ قال سَمِعْتُ أَبَا جَحْيفَةَ قال قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا آكُلُ مُتَكَيِّئًا » .

— قال في النيل : والذي عليه الجمهور من السلف والخلف من المحدثين وغيرهم أن أكل الشيطان محمول على ظاهره ، وأن للشيطان يدين ورجلين ، وفيهم ذكر وأُنْثَى ، وأنه يأكل حقيقة بيده إذا لم يدفع . وقيل إن أكلهم على الجواز والاستعارة . وقيل إن أكلهم شم واسترواح ، ولا ما جىء إلى شيء من ذلك . وقد ثبت في الصحيح أن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله . وروى عن وهب بن منبه أنه قال الشياطين أجناس ، نخالص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون وهم ریح ، ومنهم جنس يفعلون ذلك كله ويتوالدون وهم السعال والقيحان ونحوهم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي ، وقال الدارقطني لم يسند أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث ، تفرد به جابر بن الصبيح عن المنثري بن عهد الرحمن الخزاعي عن جده أمية . هذا آخر كلامه . وقال يحيى ابن معين : جابر بن صبيح ثقة ، وقال أبو القاسم البغوي : ولا أعلم روى إلا هذا الحديث . وقال أبو عمر النمرى : له حديث واحد في التسمية على الأكل .

(باب في الأكل متكثراً)

(قال النبي صلى الله عليه وسلم لا آكل متكثراً) قال الحافظ : اختلف في —

٣٧٥٢ — حدثنا إبراهيم بن موسى الرّازي قال أخبرنا وكيع عن

— صفة الاتسكاء ، فقيل أن يتمكن في الجلوس للأكل على أى صفة كان ، وقيل أن يميل على أحد شقيه ، وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض قال الخطابي : تحسب العامة أن المتكئ هو الآكل على أحد شقيه وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطأ الذى تحته . قال ومعنى الحديث أى لا أقعد متكئاً على الوطأ عند الأكل فعل من يستكثر من الطعام فإنى لا آكل إلا البلغة من الزاد ، فلذلك أقعد مستوفزاً . وفي حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم أكل تمرأ وهو مقع ، وفي رواية وهو محتفز ، والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن . وأخرج ابن عدى بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل . قال مالك هو نوع من الاتسكاء قلت : وفي هذا إشارة من مالك إلى كراهة كل ما بعد الأكل فيه متكئاً ولا يختص بصفة بعينها . وحزم ابن الجوزي في تفسير الاتسكاء بأنه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لإنكار الخطابي ذلك . وحكى ابن الأثير في النهاية أن من فسر الاتسكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطبع بأنه لا ينحدر في مجارى الطعام سهلاً ولا يسيغه هنيئاً وربما تأذى به .

قال الحافظ : وإذا ثبت كونه مكروهاً أو خلاف الأولى فالمتحجب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جائياً على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى انتهى . وقال القارى في المراقبة : نقل في الشفاء عن الحققين أنهم فسروه بالتمسك للأكل والعود في الجلوس كلتربع المعتمد على وطأ تحته لأن هذه الهيئة تستدعى كثرة الأكل وتقضى الكبر انتهى .

وقال الخطابي في المعالم : يحسب أكثر العامة أن المتكئ هو المائل المعتمد على أحد شقيه لا يعرفون غيره . وكان بعضهم يتأول هذا الكلام على مذهب —

مُضْمَبِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : « بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ يَأْكُلُ نَمْرًا وَهُوَ مُقْع » .

٣٧٥٣ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ
الْبُنَّانِيِّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ هَبْدٍ اللَّهُ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِيهِ قَالَ « مَارُؤَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ مُتَّكِئًا قَطُّ وَلَا يَطَأُ عَقِيهِ رَجُلَانِ » .

— الطب ودفع الضرر عن البدن إذا كان معلوما أن الأكل مائلا على أحد شقيه
لا يسهل نزوله إلى معدته . قال الخطابي : وليس معنى الحديث ما ذهبوا إليه
وإنما المتكئ هاهنا هو المعتمد على الوطأ الذي تحته ، وكل من استوى على
وطأ فهو متكئ ، والاتكاء مأخوذ من الوكاء ووزنه الافتعال ، فالتكئ هو
الذي أوكأ مقعده وشدها بالقعود على الوطأ الذي تحته .

والمعنى أي إذا أكلت لم أقعد متكئا من الأرض على الأوطية والوسائد
فعل من يريد أن يستكثر من الأطعمة ويتوسع في الألوان انتهى .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال
الترمذى لا نعرفه إلا من حديث على بن الأقر .

(بعثني النبي صلى الله عليه وسلم) أى لحاجة (وهو مقع) اسم فاعل من
الاقعاء . قال النووي : أى جالسا على اليته ناصبا ساقيه . قال المنذرى : وأخرجه
مسلم والترمذى والنسائى .

(مارؤى) على البناء للفعل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالرفع
(يأكل متكئا) قال الحافظ اختلف السلف فى حكم الأكل متكئا ، فزعم ابن
القاص أن ذلك من الخصائص النبوية ، وتعبه البيهقى فقال قد يكره لغيره أيضاً
لأنه من فعل المتعظمين ، وأصله مأخوذ من ملوك العجم ، قال فان كان بالمرء —

١٨ - باب في الأكل من أعلى الصفحة

٣٧٥٤ - حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- مانع لا يتمكن معه الأكل إلا معكناً لم يكن في ذلك كراهة ، ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك ، وأشار إلى حمل ذلك عنهم على الضرورة وفي الحمل نظر انتهى (ولا يطأ عقبه رجلان) أى لا يطأ الأرض خلفه رجلان . والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لا يمشى قدام القوم بل يمشى في وسط الجمع أو في آخرهم تواضعاً . قال الطيبي : التثنية في رجلان لا تساعد هذا التأويل ، ولعله كناية عن تواضعه وأنه لم يكن يمشى مشى الجبابة مع الأتباع والخدم ، ولا يخفى أن ما ذكره لا ينافي قول غيره وفائدة التثنية أنه قد يكون واحد من الخدام وراء كأنس وغيره لمكان الحاجة به وهو لا ينافي التواضع كذا في المرقاة . وقال في فتح الودود : الرجلان يفتح الراء وضم الجيم هذا هو المشهور ، ويحتمل كسر الراء وسكون الجيم أى القدمان ، والمعنى لا يمشى خلفه أحد ذو رجلين انتهى قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه وشعيب هذا هو والد عمرو بن شعيب . ووقع ها هنا وفي كتاب ابن ماجه شعيب بن عبد الله بن عمرو عن أبيه وهو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو قال : كان ثابت البناني ينسبه إلى جده حين حدث عنه وذلك شائع ، وإن أراد بأبيه محمداً فيكون الحديث مرسلًا ، وإن محمداً لا صحبة له ، وإن كان أراد بأبيه جده عبد الله فيكون مسنداً ، وشعيب قد سمع من عبد الله بن عمرو والله عز وجل أعلم .

(باب في الأكل من أعلى الصفحة)

هي إناء كالقصعة المبسوطة وجمعها صحاف .

قَالَ « إِذَا أُكِّلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَأْكُلُ مِنْ أَعْلَى الصَّخْفَةِ وَلَكِنْ يَأْكُلُ مِنْ أَسْفَلِهَا فَإِنَّ الْبَرَكَاتِ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا » .

— (وَلَكِنْ يَأْكُلُ مِنْ أَسْفَلِهَا) أَيْ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي يَلِيهِ (فَإِنَّ الْبَرَكَاتِ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا) وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَاحِدٌ « فَإِنَّ الْبَرَكَاتِ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا » قَالَ الْقَارِي : وَالْوَسْطُ أَعْدَلُ الْمَوَاضِعِ فَكَانَ أَحَقُّ بِنَزُولِ الْبَرَكَاتِ فِيهِ .

وَفِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَةُ الْأَكْلِ مِنْ جَوَانِبِ الطَّعَامِ قَبْلَ وَسْطِهِ . قَالَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ : يَكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَعْلَى الثَّرِيدِ وَوَسْطِ الْقِصْعَةِ ، وَأَنْ يَأْكُلَ مِمَّا يَلِي أَلْفِئَتَهُ ، وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ فِي الْقَوَائِمِ ، وَتَعَقُّبُهُ الْأَسْفَوِيُّ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَى التَّحْرِيمِ . قَالَ الْفِرَازِيُّ : وَكَذَا لَا يَأْكُلُ مِنْ وَسْطِ الرِّغِيفِ بَلْ مِنْ اسْتِدَارَتِهِ إِلَّا إِذَا قُلِيَ الْخُبْزُ فَلْيَكْمُرْ الْخُبْزَ . وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَوْنِ الْبَرَكَاتِ تَنْزِلُ فِي وَسْطِ الطَّعَامِ .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ النِّهْيُ إِنَّمَا وَقَعَ عَنْهُ إِذَا أُكِّلَ مَعَ غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ أَنْ وَجْهَ الطَّعَامِ هُوَ أَفْضَلُهُ وَأَطْيَبُهُ ، فَإِذَا كَانَ قَصْدُهُ بِالْأَكْلِ كَانَ مُسْتَأْثَرًا بِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ . وَفِيهِ مِنْ تَرْكِ الْأَدَبِ وَسُوءِ الْعِشْرَةِ مَا لَا خِفَاءَ بِهِ ، فَأَمَّا إِذَا أُكِّلَ وَحْدَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : هَذَا وَجْهٌ ضَعِيفٌ لَا يَقْبَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ إِنَّمَا يَمْرُقُونَ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، وَإِذَا أُكِّلَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَوَجْهَ الطَّعَامِ أَفْضَلُ وَأَطْيَبُهُ فَإِذَا قَصْدُهُ بِالْأَكْلِ كَانَ مُسْتَأْثَرًا بِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ ، وَفِيهِ مِنْ تَرْكِ الْأَدَبِ مَا لَا يَخْفَى فَإِذَا أُكِّلَ وَحْدَهُ فَلَا بَأْسَ قَالَهُ بَعْضُهُمْ .

٣٧٥٥ — حدثنا حمز بن عثمان الحمصي قال أخبرنا أبي أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن عزيق أخبرنا عبد الله بن بسر قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم قصعة يحملها أربعة رجال يقال لها الغراء [قصعة يقال لها الغراء يحملها أربعة رجال] فلما أضحوا وسجدوا الضحى أتى بتلك القصعة يعني وقد ترد فيها فالتفوا [فالتفوا] عليها، فلما كثروا جئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أعزاني ما هذه الجلسة؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله تعالى جعلني عبداً كريماً ولم يجعلني جباراً

— (أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن عزيق) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها قاف صدوق من الخامسة (أخبرنا عبد الله بن بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة صحابي صغير ولأبيه صحبة (كان للنبي صلى الله عليه وسلم قصعة) أى صحفة كهيئة (يقال لها الغراء) تأنيث الأعر بمعنى الأبيض الأنور (فلما أضحوا) بسكون الضاد المعجمة وفتح الحاء المهملة أى دخلوا في الضحى (وسجدوا الضحى) أى صلوا (أتى بتلك القصعة) أى جىء بها (وقد ترد) بضم مثناة وكسر راء مشددة (فيها) أى في القصعة (فالتفوا) بتشديد الفاء المضمومة أى اجتمعوا (عليها) أى حولها (فلما كثروا) بضم المثلثة (جئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى من جهة ضيق المسكن توسعة على الإخوان .

وفي القاموس : كدعها ورمى جثوا وجثيا بضمهما جالس على ركبتيه (ما هذه الجلسة) بكسر الجيم . قال الطيبي : هذه نحوها في قوله تعالى ﴿ ما هذه الحياة الدنيا ﴾ كأنه استحققها ورفع منزلته عن مثلها (إن الله تعالى جعلني عبداً كريماً) أى متواضعاً سخياً ، وهذه الجلسة أقرب إلى التواضع وأنا عبد والتواضع بالمدح الأتيق . قال الطيبي : أى هذه جلسة تواضع لاحقارة ولذلك وصف عبداً —

عَنِيْدًا ، ثُمَّ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : كُلُّوْا مِنْ حَوَالِيْهَا [جَوَانِيْهَا] وَدَعُوْا ذُرْوَتَهَا يُبَارِكْ فِيْهَا .

١٩ - باب الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره

٣٧٥٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا كَثِيْرٌ بْنُ هِشَامٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « نَهَى رَسُوْلُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ مَطْمَعَيْنِ : عَنِ الْجُلُوْسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ ، وَأَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَى بَطْنِهِ [وَجْهِهِ] » .

— بقوله كريماً (ولم يجعلني جباراً) أى متكبراً متمرداً (عنيداً) أى معانداً جائراً عن القصد وأداء الحق مع علمه به (كلوا من حوالياها) مقابلة الجمع بالجمع أى ليأكل كل واحد مما يليه من أطراف القصعة (ودعوا) أى اتركوا (ذروتها) بتثنية - [بضم] - الذال المعجمة والكسر أصح أى وسطها وأعلاها (يبارك) بالجزم على جواب الأمر .

قال القارى : وفى نسخة بالرفع أى هو سبب أن تسكثر البركة (فيها) أى فى القصعة بخلاف ما إذا أكل من أعلاها انقطع البركة من أسفلها .

قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه . وبسر بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وبعدها راء مهملة .

(باب الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره)

(وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه) أى واقع على بطنه ووجهه ، يقال بطحه كمنه ألقاه على وجهه فانبطح . والحديث يدل على أنه لا يجوز الجلوس على مائدة يكون عليها ما يكره شرعاً كشرب الخمر وغير ذلك لما فى —

قال أبو داود : هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ جَعْفَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ مُنْكَرٌ
٣٧٥٧ — حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ
أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثُ .

٢٠ — باب الأكل باليمين

٣٧٥٨ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ
أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عُمرَ
أَنَّ [عَنِ] النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمْسُ كُلَّ
بَيْمِينِهِ ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ
وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ » .

— ذَلِكَ مِنْ إظهار الرضى به ، وعلى أنه لا يجوز الأكل منبطحاً .
قال المذرى : وأخرجه النسائى . وقال أبو داود : وهذا الحديث لم يسمعه
جعفر يعنى ابن بركان من الزهرى وهو منكر ، وذكر ما يدل على ذلك .
وذكر النسائى أيضاً ما يدل على أن جعفر بن بركان لم يسمعه من الزهرى .
(باب الأكل باليمين)

(إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه) ظاهر
الأمر فيهما للوجوب كما ذهب إليه بعضهم ، ويؤيده ما فى صحيح مسلم « أن النبى
صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل بشماله فقال له : كل بيمينك ، قال :
لا أستطيع ، فقال : لا استطعت ، فما رفعها إلى فيه بعد (فإن الشيطان يأكل
بشماله ويشرب بشماله) فيه إشارة إلى أنه ينبغى اجتناب الأفعال التى تشبه أفعال
الشيطان ، وأن للشيطان يدين ، وأنه يأكل ويشرب ، وقد تقدم أنه محمول
على الحقيقة .

٣٧٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُؤَيْنٌ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي
وَجْزَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَذْنُ بُنَى
فَسَمَّ اللَّهُ وَكُلَّ يَمِينِكَ وَكُلَّ يَمِينِكَ » .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .
(أذن) أى أقرب من الدنو (بنى) أى لما بنى (فسَمَّ الله وكل يمينك وكل
يما يليك) أى مما يقربك لا من كل جانب .

قال القزوينى : وفى هذا الحديث بيان ثلاث سنن من سنن الأكل ، وهى
التسمية ، والأكل باليمين ، والأكل مما يليه ، لأن أكله من موضع يد صاحبه
سوء عشرة وترك مروءة فقد يتقذره صاحبه لا سيما فى الأمرار وشبهها ، وهذا
فى الثريد والأمرار وشبههما ، فإن كان تمراً وأجناساً فقد نقلوا إباحة اختلاف
الأيدى فى التطبيق ونحوه . والذى ينبغى تعميم النهى حلالاً للهوى على عمومته حتى
يثبت دليل مخصص انتهى .

قال القارى : سيأتى حديث الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال فى أكل
التمر « يا عكراش كل من حيث شئت فإنه من غير لون واحد » .

قال المنذرى : وذكر الترمذى أنه روى عن أبى وجزة عن رجل من مزينة
عن عمر بن أبى سلمة ، وأخرجه النسائى أى كما ذكره الترمذى ، وقال النسائى :
هذا هو الصواب عندى والله أعلم . وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه
من حديث أبى نعيم وهب بن كيسان عن عمر بن أبى سلمة بنحوه ، وأخرجه
الترمذى والنسائى وابن ماجه من حديثه عن عروه بن الزبير عن عمر بن
أبى سلمة .

٢١ - باب في أكل اللحم

٣٧٦٠ - حدثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مَعَشَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْأَعَاجِمِ وَانْهَسُوهُ وَانْهَسُوهُ » [انْهَسُوهُ] فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ .
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوَى .

(باب في أكل اللحم)

(لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه) أى قطعه بالسكين ولو كان منضوجاً (من صنع الأعاجم) أى من دأب أهل فارس المتكبرين المترفين ، فالنهي عنه لأن فيه تكبراً وأمرأ عبثاً بخلاف ما إذا احتاج قطع اللحم إلى السكين لكونه غير نضيج تام ، فلا يمارض خبر الشيعيين أنه صلى الله عليه وسلم كان يحترز بالسكين ، أو المراد بالدهى التنزيه وفصله لبیان الجواز ، كذا قال القارى (وانهسوه) بالسكين المهملة ، وفى بعض النسخ وانهسوه بالشين المعجمة والنهس بالمهملة أخذ اللحم بأطراف الأسنان وبالمعجمة الأخذ بجمعها ، أى كَلَّوه بأطراف الأسنان (فإنه) أى النهس (أهناً وأمرأ) أى أشد هناً ومرأة ، يقال هنىء صار هنيئاً ومرىء صار مريئاً ، وهو أن لا يثقل على المعدة وينهضم عنها .
 والمعنى لا تجعلوا القطع بالسكين دأبكم وعادتكم كالأعاجم ، بل إذا كان نضيجاً فانهسوه ، وإذا لم يكن نضيجاً فحرزه بالسكين . ويؤيده قول البيهقي النهى من قطع اللحم بالسكين فى لحم قد تكامل نضجه ، كذا فى المرقاة (وليس هو بالقوى) فلا يكون مقاوماً للحديث الصحيحين المذكور .

قال المنذرى : فى إسناده أبو معشر السدى المدنى واسمه نجيع ، وكان يحبى -

٣٧٦١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى [مُوسَى بْنُ عِيْسَى] حدثنا ابنُ عُمَيْيَةَ
عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عن عُثْمَانَ بْنِ
أَبِي سُلَيْمَانَ عن صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قال : « كُنْتُ أَكُلُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم فَأَخَذَ اللَّحْمَ بِيَدِي مِنَ الْعَظْمِ ، فقال : أَدْنِ الْعَظْمَ مِنْ فَيْكِ
فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ » .

قال أَبُو دَاوُدَ : عُثْمَانُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ صَفْوَانَ ، وَهُوَ مُرْسَلٌ .

٣٧٦٢ — حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قال أخبرنا أَبُو دَاوُدَ قال أخبرنا
زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عِيَّازٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قال :

— ابن سعيد القطان لا يحدث عنه ويستضعفه جداً ويضحك إذا ذكره غيره
ونسكلم فيه غير واحد من الأئمة .

وقال أبو عهد الرحمن النسائي : أبو معشر له أحاديث مناكير منها هذا ،
ومنها عن أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبلة . انتهى .

(محمد بن عيسى) هكذا في أكثر النسخ . وقال المزي في الأطراف : محمد
ابن عيسى بن الطباع ، وهكذا نسبته في جميع كتب الرجال ، وفي بعض النسخ
موسى بن عيسى وهو غلط (فقال إِدْنِ الْعَظْمَ) أمر من الإِدْنَاءِ أى أَقْرَبِ الْعَظْمِ
(من فَيْكِ) أى من فَمِكَ والمعنى لا تأخذ اللحم من العظم باليد بل خذهُ مَدَهُ
بالفم (قال أبو داود : عثمان لم يسمع من صفوان وهو مرسل) أى منقطع ،
وهذه العبارة لم توجد في بعض النسخ .

قال المنذرى : عثمان لم يسمع من صفوان فهو منقطع ، وفي إسناده : من

فيه مقال .

« كَانَ أَحَبَّ الْعِرَاقِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِرَاقِ الشَّامِ » .
 ٣٧٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ يَهْدَا الْإِسْفَادِي قَالَ
 « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْجِبُهُ الذَّرَاعُ ، قَالَ وَسَمٌ فِي الذَّرَاعِ ، وَكَانَ
 يَرَى أَنَّ الْيَهُودَ هُمْ سَمُوهُ » .

— (كان أحب العراق) بضم العين جمع عرق بالسكون وهو العظم إذا أخذ عنه
 معظم اللحم ، قال في النهاية : العرق بالسكون العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم ،
 وجمعه عراق وهو جمع نادر . وقال في القاموس : العرق وكفراب العظم أكل
 لحمه جمعه ككتاب وغراب نادراً . والعرق العظم بلحمه فإذا أكل لحمه فمراق
 أو كلاهما لكليهما .

قال المفردى : وأخرجه النسائي .

(يعجبه الذراع) أى ذراع الفم قال في القاموس الذراع بالسكسر هو من
 يدي البقر والفم فوق الكراع ، ومن يد البعير فوق الوطيف ووجه إعجابه أنه
 يكون أسرع نضجاً وألذ طعماً وأبعد عن موضع الأذى (وسم) على البناء للمفعول
 أى جعل السم (وكان يرى أن اليهود هم سموه) قال في القاموس : سمّه سقاء
 السم والطعام جعله فيه .

قال المفردى : وأخرجه الترمذى ، وقد أخرج البخارى ومسلم من حديث
 أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رفع إليه الذراع وكان يعجبه » الحديث .

٢٢ — باب في أكل الدباء

٣٧٦٤ — حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن إِسْحَاقَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ يَقُولُ : « إِنَّ خَبِاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ ، قَالَ أَنَسٌ : فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ ، فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ ، قَالَ أَنَسٌ : فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْتَبِعُ [يَنْتَبِعُ - يَنْتَبِعُ] الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الصَّخْفَةِ ، فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ بِمَدَى يَوْمِيذٍ . »

(باب في أكل الدباء)

(الطعام) أى إلى طعام أو لأجل طعام (قال أنس فذهبت) وذهابه إما بطلب مخصوص أو بالاتباع له صلى الله عليه وسلم لكونه خادما له عملا بالرضى العرفى (ومرقا) بفتحين (فيه دباء) بضم الدال وتشديد الموحدة والمد ، وقد يقصر القرع والواحدة دهاء (وقديد) أى لحم مملوح مجفف فى الشمس فمعيّل بمعنى مفعول ، والقدر القطع طولا (ينتبع) أى يتطلب (من حوالى الصخفة) أى جوانبها وهو بفتح اللام وسكون الياء وإنما كسر هنا لالتقاء الساكنين ، يقال رأيت الناس حوله وحوليه وحواليه واللام مفتوحة فى الجميع ولا يجوز كسرها على ما فى الصحاح ، وتقول حوالى الدار قيل كأنه فى الأصل حوالين كقولك جانبن فسقطت النون للإضافة والصحيح هو الأول ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم حوالينا ولا علينا » قال النووي : تنبّع الدباء من حوالى الصخفة محتمل وجهين أحدهما من حوالى جانبه وناحيته من الصخفة لا من — حوالى جميع جوانبها فقد أمر بالأكل ما بلى الإنسان والثانى أن يكون من —

٢٣ - باب في أكل الثريد

٣٧٦٥ - حدثنا محمد بن حسان السعدي قال أخبرنا المبارك بن سعيد من عمرو بن سعيد عن رجل من أهل البصرة عن عكرمة عن ابن عباس قال : « كَانَ أَحَبَّ الطَّعَامِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثَّرِيدُ مِنَ الْخُبْزِ ، وَالثَّرِيدَ مِنَ الْخَنَسِ » .

— جميع جوانبها وإنما نهى عن ذلك لثلاثيته جليسه ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقذره أحد بل يتبركون بأثاره صلى الله عليه وسلم ، فقد كانوا يتبركون ببصاقه ونخامته ويدلكون بذلك وجوههم ، وشرب بعضهم بوله ، وبعضهم دمه ، وغير ذلك (فلم أزل أحب الدباء بعد يومئذ) وفي رواية لمسلم منذ يومئذ . قال الطيبي : يحتمل أن يكون بعد مضافاً إلى ما بعده كما جاء في شرح السنة بعد ذلك اليوم ، وأن يكون مقطوعاً عن الإضافة ، وقوله يومئذ بيان للمضاف إليه المحذوف انتهى . قلت : فعلى الاحتمال الأول يكون دال بعد مفتوحة وميم يومئذ مفتوحة ومسكورة ، وعلى الاحتمال الثاني تسكون دال بعد مضمومة وميم يومئذ مفتوحة ، وهذا مأخوذ من المراقبة . وفي الحديث فضيلة أكل الدباء وأنه يستحب أن يحب الدباء وكذلك كل شيء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه وأنه يحرص على تحصيل ذلك .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(باب في أكل الثريد)

(كان أحب الطعام) يجوز رفعه والنصب أولى لأن المناسب بالوصف أن يكون هو الخبر المحكوم به ، وأفضل هنا بمعنى المفعول ويقعلاق به قوله (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقوله (الثريد) مرفوع ويجوز نصبه عكس —

قال أبو داود : وَهُوَ ضَعِيفٌ .

٢٤ — باب كراهية التقذر للطعام

٣٧٦٦ — حدثنا عبد الله بن محمد الثقفيلي قال أخبرنا زهير قال أخبرنا سيمك بن حرب قال أخبرنا [حدثني] قبيصة بن هلب عن أبيه قال « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وَسَأَلَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : إِنَّ مِنَ الطَّعَامِ طَعَامًا أُتَخَرَّجُ مِنْهُ ، فَقَالَ : لَا يَتَخَلَّجَنَّ [يَتَخَلَّجَنَّ] فِي نَفْسِكَ [فِي صَدْرِكَ] شَيْءٌ ضَارَعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ » .

— ما تقدم ، فانه المبتدأ المحكوم عليه في المعنى ثم بيده بقوله (من الخبز) وكذا قوله (والثريد من الحيس) وهو بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية فسين مهملة تمر يخط بأقط وسمن .

قال في المصباح : الثريد فميسل بمعنى مفعول ، يقال ثردت الخبز ثرداً من باب قتل وهو أن تفتته ثم تبليه بمرق انتهى .

وفي النهاية الحيس هو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن أو الدقيق أو فتيت بدل أقط انتهى . وقال ابن رسلان : وصفته أن يؤخذ التمر أو المعجوة فينزع منه النوى ويمجن بالسمن أو نحوه ثم يدلك باليد حتى يبقى كالثريد ، وربما جعل معه سويق انتهى . والمراد من الثريد من الخبز هو الخبز المفتت بمرق اللحم وقد يكون معه اللحم والثريد من الحيس الخبز المفتت في التمر والعسل والأقط ونحوها . قال المنذرى : في إسناده رجل مجهول . —

(باب كراهية التقذر للطعام)

(فقال لا يتخلجن) بالخاء المعجمة من التخلج وهو التحرك والاضطراب — (١٧ — عون المعبود ١٠)

٢٥ - باب النهي عن أكل الجلالة وألبانها

٣٧٦٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا عبدة عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » .

— أى لا يتعمر كن وفي بعض النسخ وقع بالحاء المهملة وعليه شرح الخطابي حيث قال في معالم السنن : معناه لا يقعن في نفسك ريبة . وأصله من الحلاج وهو الحركة والاضطراب ومنه حلاج القطن انتهى .

وفي النهاية : لا يدخل قلبك شيء منه فإنه نظيف فلا ترتابن فيه أى في الدجاجة وأصله من الحلاج وهو الحركة والاضطراب ويروى بخاء معجمة بمعناه انتهى (في نفسك) وفي بعض النسخ في صدرك (شيء) أى شيء من الشك (ضارعت فيه النصرانية) جواب شرط محذوف أى إن شككت شابهت فيه الرهبانية ، والجملة الشرطية مستأنفة لبيان سبب النهي . والمعنى لا يدخل في قلبك ضيق وحرَج لأنك على الحليفة السهلة ، فإذا شككت وشددت على نفسك بمثل هذا شابهت فيه الرهبانية . كذا في فتح الودود .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن وهاب بضم الهاء وسكون اللام وباء بواحدة ، ويقال هلب بفتح الهاء وكسر اللام وصوبه بعضهم وهو لقب له واسمه يزيد بن قنافة ، وقيل يزيد بن عدى بن قنافة طائى نزل الكوفة ، وقيل بل هو هلب بن يزيد وذكر أبو القاسم البغوى رضى الله عنه أنه وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وهو أقرع فمسح رأسه فببت شعره فسمى الهلب الطائى .

(باب النهي عن أكل الجلالة وألبانها)

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة) بفتح الجيم -

٣٧٦٨ — حدثنا ابنُ المُنْثَنَّى قال حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ قال أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ

— وتشديد اللام وهي الدابة التي تأكل العذرة من الجلالة وهي البعرة ، وسواء في الجلالة البقر والغنم والإبل وغيرها كالدجاج والأوز وغيرها وادعى ابن حزم أنها لا تقع إلا على ذات الأربع خاصة ثم قيل إن كان أكثر علفها النجاسة فهي جلالة ، وإن كان أكثر علفها الطاهر فليست جلالة ، وجزم به النووي في تصحيح التذبيح وقال في الروضة تبعاً للرافعي : الصحيح أنه لا اعتداد بالسكنة بل بالرائحة والنتن ، فإن تغير ريح مرقها أو لحمها أو طعمها أو لونها فهي جلالة (والبأنها) أي وعن شرب البأنها .

قال الخطابي : واختلف الناس في أكل لحوم الجلالة والبأنها ، فذكره ذلك أصحاب الرأي والشافعي وأحمد بن حنبل وقالوا لا يؤكل حتى تحبس أياماً وتعلف علفاً غيرها ، فإذا طاب لحمها فلا بأس بأكله . وقد روى في حديث أن البقر تغلف أربعين يوماً ثم يؤكل لحمها وكان ابن عمر تحبس الدجاجة ثلاثة أيام ثم تذبح . وقال اسحاق بن راهويه : لا بأس أن يؤكل لحمها بعد أن يغسل غسلاً جيداً وكان الحسن البصري لا يرى بأساً بأكل لحوم الجلالة ، وكذلك قال مالك بن أنس انتهى . وقال ابن رسلان في شرح السنن : وليس للعجس مدة مقدرة وعن بعضهم في الإبل والبقر أربعين يوماً ، وفي الغنم سبعة أيام ، وفي الدجاج ثلاثة ، واختاره في المذهب والتحرير .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي حسن غريب هذا آخر كلامه : وفي إسناد محمد بن اسحاق عن ابن أبي نجيح . وذكر الترمذي أن سفيان الثوري رواه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل .

فَعَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لَبَنِ الْجَلَالَةِ »

٣٧٦٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَهْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْجَلَالَةِ فِي الْإِبِلِ أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا ، أَوْ يُشْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا » .

٢٦ — باب في أكل لحوم الخيل

٣٧٧٠ — حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ ، وَأَذِنَ لَنَا فِي لُحُومِ [لَحْمِ] الْخَيْلِ » .

— (نهى عن لبن الجلالة) قد اختلف في طهارة لبن الجلالة ، فالجمهور على الطهارة ، لأن النجاسة تستحيل في باطنها فيطهر بالاستحالة ، كالدم يستحيل في أعضاء الحيوانات لحماً ويصير لبناً .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الإبل أن يركب عليها) علة النهي أن تمرق فتلوث ما عليها بمرقها ، وهذا ما لم تحبس ، فإذا حبت جاز ركوبها عند الجميع ، كذا في شرح السنن . والحديث سكت عنه المنذرى .

(باب في أكل لحوم الخول)

(عن محمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر (يوم —

٣٧٧١ — حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد عن أبي الزبير

— خبير عن لحوم الجر) زاد مسلم في روايته الأهلية (وأذن لنا في لحوم الخيل) قال النووي : اختلف العلماء في إباحة لحوم الخيل ، فذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه مباح لا كراهة فيه ، وبه قال أحمد وإسحق وأبو يوسف ومحمد وجهاهير المحدثين ، وكرهها طائفة منهم ابن عباس والحكم ومالك وأبو حنيفة واحتجوا بقوله تعالى ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ ولم يذكر الأكل ، وذكر الأكل من الأنعام في الآية التي قبلها وبحديث صالح بن يحيى ابن المقدم عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل » الحديث .

قلت : وهو الحديث الآتي في آخر الباب ، ويأتي الكلام عليه . قال : واحتج الجمهور بأحاديث الإباحة التي ذكرها مسلم وغيره ، وهي صحيحة صريحة ، وبأحاديث أخرى صحيحة جاءت بالإباحة ، ولم يثبت في النهي حديث . واتفق العلماء من أئمة الحديث على أن حديث صالح بن يحيى بن المقدم ضعيف ، وقال بعضهم هو منسوخ .

وأما الآية فأجابوا عنها بأن ذكر الركوب والزينة لا يدل على أن مفقعتهما مختصة بذلك ، وإنما خص هذان بالذكر لأنهما معظم المقصود من الخيل ، كقوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ فذكر اللحم لأنه أعظم المقصود وقد أجمع المسلمون على تحريم شحمه ودمه وسائر أجزائه ، قالوا : ولهذا سكوت عن ذكر حمل الأتقال على الخيل مع قوله تعالى في الأنعام ﴿ وتحمل أنقاسكم ﴾ ولم يلزم من هذا تحريم حمل الأتقال على الخيل انتهى مختصراً .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي . وقال : وما أعلم أحداً وافق حماد بن زيد على محمد بن علي .

عن جابر بن عبد الله قال : « ذبحنا يومَ خيبر الخيلَ والبغالَ والحَمِيرَ ،
فنهانا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن البغالِ والحَمِيرِ ، وَلَمْ يَنْهَنَا
عَنِ الْخَيْلِ » .

٣٧٧٢ - حدثنا سعيد بن شبيب وحيوة بن شريح الحمصي قال
حيوة أخبرنا بقيقه عن ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم بن
معدى كرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد « أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الخول والبغال والحَمِيرِ . زاد حيوة
وكل ذي ناب من السباع » .

— (.) فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحمر ولم ينهنا عن الخيل
وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني « وأمر بلحوم الخيل » قال الطحاوي :
وذهب أبو حنيفة إلى كراهة أكل الخيل ، وخالفه أصحابه وغيرهما ، واحتجوا
بالأخبار المتواترة في حلها . ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق الفظر لما كان بين
الخيل والحمر الأهلية فرق ، ولكن الآثار إذا صحت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أولى أن يقال بها مما بوجبه الفظر ، ولا سيما وقد أخبر جابر أنه صلى الله
عليه وسلم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذي منعهم فيه من لحوم الحمر ، فدل
ذلك على اختلاف حكمها . انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم بمعناه .

(نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمر) احتج بهذا الحديث من
قال بكراهة أكل لحوم الخيل . والحديث ضعيف ضعفه أحمد والبخاري وموسى
ابن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون .

كذا قال الحافظ (زاد حيوة) هو ابن شريح (وكل ذي ناب من السباع) —

قال أبو داود : لا بأس بلحوم الخيل وليس العمل عليه .
 قال أبو داود : هذا منسوخ قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن الزبير وفضالة بن عبيد وأنس بن
 مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة وعلمقة ، وكانت قریش في
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تذبحها .

— عطف على قوله على الخيل أى ونهى عن أكل لحوم كل ذى ناب من السباع
 وسيأتى الكلام عليه في باب ما جاء في أكل السباع (قال أبو داود وهو) أى
 ما يدل عليه الحديث من كراهة أكل لحوم الخيل أو تحريمه (قول مالك) قال
 الحافظ : قال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة ، والصحيح عند
 المحققين منهم التحريم (لا بأس بلحوم الخيل) لورود الأحاديث الصحيحة في
 إباحتها (وليس العمل عليه) أى على حديث النهي المذكور (قال أبو داود
 هذا) أى حديث النهي المذكور (منسوخ) قد قرر الحازمي النسخ بأنه قد
 وردت في حديث جابر لفظه « أذن » وفي بعض روايته « رخص » ويظهر
 بذلك أن المنع كان سابقاً والإذن متأخر فيتعين المصير إليه . قال : ولو لم ترد
 هذه اللفظة لسكانت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ ، وللحافظ في
 هذا التقرير كلام (قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الخ) قال الحافظ : وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير
 استثناء أحد . فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء
 قال « لم يزل سلفك يأكلونه . قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ؟ فقال نعم » انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه . قال أبو داود : هذا منسوخ —

٢٧ - باب في أكل الأرنب

٣٧٧٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا حماد عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك قال « كُفْتُ غَلامًا حَزُورًا فَاصْدْتُ [فَصِدْتُ] [وَصِدْتُ] أَرْنَبًا فَشَوَيْتُهَا ، فَبَعَثَ مَعِيَ أَبُو طَلْحَةَ بِمَجْزِئِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَبِلَهَا . »

٣٧٧٤ - حدثنا يحيى بن خلف قال أخبرنا روح بن عبادة قال أخبرنا محمد بن خالد قال سمعتُ أبي خالد بن الحويرث يقول : « إِنْ

— قد أكل لحوم الخيل جماعة الخ . قال : والحديث ضعيف وسيأتي الكلام عليه مستوفى في باب أكل السباع إن شاء الله تعالى انتهى كلام المنذرى .

(باب في أكل الأرنب)

هو دويبة معروفة تشبه العنق لکن في رجليها طول بخلاف يديها ، ويقال له بالفارسية : خرگوش .

(كُفْتُ غَلامًا حَزُورًا) بفتح المهملة والزاي والواو المشددة بعدها راء ، ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراهق (فأصدت) بتشديد الصاد المهملة كان أصله اصطيدت ، وفي بعض النسخ فصدت (بمجزئها) أى يعجز الأرنب وهو مؤخر الشيء ، وفي رواية للبخارى بوركها ، أو قال بفخذها (فقبلها) فيه جواز أكل الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة ، وعن عكرمة من التابعين ، وعن محمد بن أبى ليلى من الفقهاء . ذكره الحافظ .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ،

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو كَانَ بِالصَّفَاحِ قَالَ مُحَمَّدٌ مَكَانَ بَيْكَةِ، وَإِنْ رَجُلًا جَاءَ
بِأَرْزَبٍ قَدْ صَادَهَا فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو مَا تَقُولُ؟ : « قَالَ قَدْ جِئْتُ بِهَا
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا جَالِسٌ فَلَمْ يَأْكُلْهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْ
أَكْلِهَا وَزَعَمَ أَنَّهَا تَحْيِضُ » .

٢٨ - باب في أكل الضب

٣٧٧٥ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ خَالَتَهُ أَهْدَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

- (خالده بن الحويرث) بالضب بدل من قوله أبي (بالصفاح) بكسر الصاد
المهملة وخفة الفاء (قال محمد) هو ابن خالد أي قال في تفسير الصفاح (فلم يأكلها
ولم يده الخ) احتج بهذا من قال بكراهة أكل الأرنب ، والحديث ضعيف ، ولو
صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة .

قال المنذرى : قال عثمان بن سعيد : سألت يحيى بن معين عن خالد بن
الحويرث فقال لا أعرفه . وقال الحافظ أبو أحمد بن عدى ، وخالد هذا كما قال
ابن معين لا يعرف وأنا لا أعرفه أيضاً ، وعثمان بن سعيد هذا كثير ما سأل
يحيى عن قوم فكان جوابه أن قال لا أعرفهم ، فإذا كان مثل يحيى لا يعرفه
لا تكون له شهرة ويعرف .

(باب في أكل الضب)

هو دويبة تشبه الحرذون ولكنه أكبر منه قليلاً ، ويقال للأُنثى ضبة ،
قال ابن خالويه : إنه يعيش سبعاً سنة وإنه لا يشرب الماء ، ويبول في كل
أربعين يوماً قطرة ولا يسقط له سن ، ويقال بل أسنانه قطعة واحدة .

(أن خالته) أن خالة ابن عباس وهى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم -

الله عليه وسلم سَمِعًا وَأَصْبًا وَأَقِطًا ، فَأَكَلَ مِنَ السَّمَنِ وَمِنَ الْأَقِطِ وَتَرَكَ الْأَضْبَ تَقْدَرًا ، وَأَكَلَ عَلَى مَا نَدَّيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَا نَدَّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٣٧٧٦ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ابْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ « أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ مَيْمُونَةَ فَأَتَى بِضَبٍّ مَحْنُوزٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ : أَخْبِرُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ

— (وأضبا) جمع ضب (وأقطا) هو لبن محفف يابس مستحجر يطبخ به (تقدرا) أى كراهة (وأكل) بصيغة المجهول (ولو كان حراما الخ) فيه دليل إباحة أكل الضب .

قال النووي : أجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته ، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا هو حرام ، وما أظنه يصح عن أحد ، وإن صح عن أحد فمحبوج بالنصوص وإجماع من قبله انتهى . قال الحافظ معقبا على النووي : قد نقله ابن المنذر عن على فأى إجماع يكون مع مخالفته . ونقل الترمذى كراهته عن بعض أهل العلم . قال للمنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) أى زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهى خالة خالد بن الوليد وابن عباس رضى الله عنهما كفى رواية عند الشيخين (محنوز) أى مشوى ، وقيل هو ما شوى بالرضف وهى الحجارة المحماة (فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده) أى أمال يده —

مِنْهُ فَقَالُوا [فَقَالَ] هُوَ ضَبٌّ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ قَالَ
فَقُلْتُ أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ لَا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي
فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ . قَالَ خَالِدٌ : فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَنْظُرُ . »

— إليه ليأخذه فيأكله (رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده) أى عن الضب
(قال) أى خالد (أحرام هو) أى الضب (قال لا) أى ليس بحرام (ولكنه
لم يكن بأرض قومي) أى مكة أصلاً ، أو لم يكن مشهوراً كثيراً فلم يأكلوه
(فأجدنى أعافه) بمعنى مهملة وفاء خفيفة أى أكره أكله طبعاً لا شراً ،
يقال عفت الشيء أعافه (فاجتررته) أى جذبته (ورسول الله صلى الله عليه وسلم
ينظر) جملة حالية .

والحديث يدل على أن الضب حلال . وأصرح منه حديث مسلم بلفظ
« كَلَوْه فَإِنَّهُ حَلَالٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي » قال القارى الحنفى فى المرقاة :
أغرب ابن الملك حيث خالف مذهبه وقال فيه لإباحة أكل الضب وبه قال جمع
إذ لو حرم لما أكل بين يديه انتهى .

قلت : وكذلك أغرب الإمام الطحاوى الحنفى حيث خالف مذهبه وقال
فى كتابه معانى الآثار بعد البحث : فثبت بهذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب
وبه أقول انتهى . لكن عند المحقق المصنف ليس فيه غرابة ، فقد ثبت فى إباحة
أكل الضب أحاديث صحيحة صريحة ، ولا مذهب للمسلم إلا مذهب رسوله
صلى الله عليه وسلم نعم . عهد المقلدين الذين يظنون أن لا مذهب لهم غير مذهب
إمامهم فيه غرابة بلا مرية .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٣٧٧٧ — حدثنا عمرو بن عون قال أخبرنا خالد عن حصين عن زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة قال : « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَبَشٍ فَأَصْبَنَّا ضَبَابًا قَالَ فَشَوَيْتُ مِنْهَا ضَبًّا فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ فَأَخَذَ عُودًا فَعَدَّ بِهِ أَصَابِعَهُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَسِخَتْ دَوَابًّا [دَوَابٌّ] فِي الْأَرْضِ وَإِنِّي لَا أَذَرِي أَى الدَّوَابِّ هِيَ ؟ قَالَ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَنْهَ . »

— (عن ثابت بن وديعة) قال البيهقي في سننه قيل وديعة اسم أمه واسم أبيه يزيد ، كذا في مرقاة الصعود (ضباباً) بكسر الضاد المعجمة جمع ضب (فأخذ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (عوداً) أى خشباً (به) أى بذلك العود (أصابعه) أى أصابع الضب ، وفي رواية للنسائي فجعل ينظر إليه ويقول (مسخت) بصيغة المجهول ، والمسوخ قلب الحقيقة من شئ إلى شئ آخر (دواباً) وفي بعض النسخ دواب غير منون وهو الظاهر لأنه غير منصرف . قال في مرقاة الصعود : قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : كيف يجمع بين هذا وبين ما ورد أن المسوخ لا يعيش أكثر من ثلاثة أيام ولا يعقب ، والجواب أنه صلى الله عليه وسلم كان يخبر بأشياء محملة ثم يقيين له كما قال في الدجال « إن يخرج وأنا فمكم فأنا حجيجه » ثم أعلم بعد ذلك أنه لا يخرج إلا في آخر الزمان قبل نزول عيسى عليه السلام ، فأخبر أصحابه بذلك على وجهه ، فكذلك هذا علم صلى الله عليه وسلم بالمسخ ولم يعلم أن المسوخ لا يعيش ولا يعقب له فكان في الظن والحساب على حسب القرآن الظاهرة انتهى (فلم يأكل ولم ينه) أى عن أكله .

قال المذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه . ويقال فيه ثابت بن زيد بن وديعة وكنيته أبو سعيد . وقال أبو عيسى الترمذي : يزيد أبوه ووديعه أمه —

٣٧٧٨ - حدثنا محمد بن عوف الطائي أن الحكم بن نافع حدثهم قال أخبرنا ابن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب .

- وقال أبو عمر النمرى : حديثه في الضب يختلفون فيه اختلافاً كثيراً . وذكر البخارى في تاريخه الكبير حديث الجر وحديث الضب في ترجمة ثابت هذا وذكر اضطراب الرواة في ذلك وكأنه عنده حديث واحد يختلف الرواة فيه . وذكره من حديث عبد الرحمن بن حسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وحديث ثابت أصح وفي نفس الحديث نظر . وذكر الدارقطنى حديث الضب وقال غريب من حديث الأعمش عن زيد بن وهب عنه تفرد به أبو بكر بن عياش عن الأعمش .

(عن أبي راشد الحبراني) بضم المهملة وسكون الموحدة الشامى قيل اسمه أخضر ، وقيل النعمان ثقة من الثالثة (عن عبد الرحمن بن شبل) بكسر المعجمة وسكون الموحدة (نهى عن أكل لحم الضب) .

قال الحافظ في الفتح : أخرجه أبو داود بسند حسن فإنه من رواية إسماعيل ابن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل . وحديث ابن عياش عن الشاميين قوى وهؤلاء شاميون ثقات ، ولا يفتر بقول الخطابي ليس إسناداه بذلك ، وقول ابن حزم فيه ضعفاء ومجهولون ، وقول البيهقي تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة ، وقول ابن الجوزى لا يصح ، ففي كل ذلك تساهل لا يخفى ، فإن رواية إسماعيل عن الشاميين قوية عند البخارى ، وقد صحح الترمذى بعضها ، قال والأحاديث الماضية وإن دلت على الحل تصريحاً وتلويحاً نصاً وتقريراً فالجمع بينها وبين هذا حمل النهى فيه -

٢٩ - باب فى أكل لحم الحبارى

٣٧٧٩ - حدثنا الفضل بن سهل قال حدثنى إبراهيم بن عبد الرحمن ابن مهندي قال حدثنى برية بن عمر بن سيفينة عن أبيه عن جده قال : « أكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم لحم حبارى » .

- على أول الحال عند تمييز أن يكون مما مسح ثم توقف فلم يأمر به ولم يفه عنه ، وحمل الإذن فيه على ثانی الحال لما علم أن المسوخ لا نسل له ، ثم بعد ذلك كان يستقدره فلا يأكله ولا يحرمه ، وأكل على مائدته ، فدل على الإباحة ، وتسكون الكراهة للتزیه فى حق من يتقدره ، وتحمل أحاديث الإباحة على من لا يتقدره ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقاً انتهى .

قال المنذرى : فى إسناد إسماعيل بن عياش وضمضم بن زرعة وفيهما مقال . وقال الخطابى : ليس إسناده بذاك ، وقال البيهقى : وحديث عبد الرحمن بن شبل أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الضب لم يثبت إسناده إنما تفرد به إسماعيل بن عياش وأيس بحجة .

(باب فى أكل لحم الحبارى)

بضم الحاء وفتح الراء المهملتين مقصوراً طائر معروف يقع على الذكر والأنثى واحدها وجمعها سواء وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق وهى من أشد الطير طيراناً وأبعدها شوطاً ، وهو طائر كبير العنق رمادى اللون لحمه بين لحم دجاج ولحم بط .

(حدثنى برية) بالصغير (أكلت مع النبى صلى الله عليه وسلم لحم حبارى)

فيه أن حبارى حلال .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا -

٣٠ - باب في أكل حشرات الأرض

٣٧٨٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا غالب بن حَجَرَةَ قال حدثني مِلْقَامُ بن تَلْبٍ عن أَبِيهِ قَالَ « صَحَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ أَسْمَعْ لِحَشَرَاتٍ [لِحَشَرَةٍ] الْأَرْضِ تَحْرِيماً » .

— الوجه . هذا آخر كلامه وبريه بضم الباء الموحدة وفتح الراء المهملة وبعدها ياء آخر الحروف ساكنة وهاء هو إبراهيم بن عمر بن سفيينة ، قال البخاري : عمر ابن سفيينة مولى النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه بإسناد مجهول ، وقال أيضاً في ترجمة بريه : إسناد مجهول . وقال ابن حبان في إبراهيم بن عمر يخالف الثقات في الروايات ، يروي عن أبيه ما لا يتابع عليه من روايات الأئمة فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال . وذكر له هذا الحديث وغيره وضعفه الدارقطني .

(باب في أكل حشرات الأرض)

هي صفار دواب الأرض كاليرابيع والضباب والقنفاذ ونحوها ، كذا قال الخطابي . وقال ابن رسلان : إن حشرات الأرض كالضب والقنفذ واليربوع وما أشبهها وأطال في ذلك .

(حدثني مِلْقَامُ) بكسر أوله وسكون اللام ثم قاف (بن تلب) بفتح المثناة وكسر اللام وتشديد الموحدة . قال في التقريب : مستور من الخامسة (فلم أسمع لحشرات الأرض تحريماً) قال الخطابي : ليس فيه دليل على أنها مباحة لجواز أن يكون غيره قد سمعه وقد حضرنا فيه معنى آخر وهو إنما غنى بهذا القول أن عادة القوم في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في استباحة الحشرة كلها .

وقد اختلف الناس في أن الأشياء أصلها على الإباحة أو على الحظر وهي مسألة كبيرة من مسائل أصول الفقه ، فذهب بعضهم إلى أنها على الإباحة ، —

٣٧٨١ - حدثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد السكلي قال حدثنا سعيد

ابن منصور أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عيسى بن نعيملة عن أبيه
قال « كُذِّبَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فُسْتُيْلُ عَنْ أَكْلِ الْقَنْفَذِ قَتْلًا : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ
فِيهَا أُوحًى إِلَى مُحَرَّمٍ ﴾ الْآيَةَ . قَالَ قَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ
ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ خَبِيْثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ فَقَالَ
ابْنُ عُمَرَ : إِنْ كَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا فَهُوَ كَمَا قَالَ
مَا لَمْ نَذَرَ . »

— وذهب آخرون إلى أنها على الحظر وذهبت طائفة إلى أن إطلاق القول بواحد
منهما فاسد ولا بد من أن يكون بعضها محظوراً وبعضها مباحا والدليل ينبيء
عن حكمه في مواضعه . وقد اختلف الناس في اليربوع والوبر ونحوهما من
الحشرات فرخص في اليربوع عروة وعطاء والشافعي وأبو ثور ، وقال مالك
لأناس بأكل الوبر ، وكذلك قال الشافعي ، وروى ذلك عن عطاء ومجاهد
وطاوس ، وكرهها ابن سيرين وحامد وأصحاب الرأي ، وكره أصحاب الرأي
القنفذ ، وسئل عنه مالك بن أنس فقال لا أدرى ، وكان أبو ثور لا يرى به
بأسا ، وحكاه عن الشافعي ، وروى عن ابن عمر أنه رخص فيه ، وقد روى
أبو داود في تحريمه حديثا ليس لإسناده بذلك وإن ثبت الحديث فهو محرم انتهى .
قال المنذرى : قال البيهقي : وهذا إسناد غير قوى . وقال النسائي ينبى
أن يكون مقام بن القالب ليس بالشهور .

(عن عيسى بن نعيملة) بضم النون تصغير نملة (فُسْتُيْلُ عَنْ أَكْلِ الْقَنْفَذِ)
بضم القاف وسكون النون وضم القاء وبالذال المعجمة وهو في الفارسية خاربت
(قتلًا) من التلاوة أى قرأ (فقال خبيثة من الخبائث) أى القنفذ خبيثة من —

٣١ - باب ما لم يذكر تحريره

٣٧٨٢ - حدثنا محمد بن داود بن صبيح قال حدثنا الفضل بن دكين قال حدثنا محمد بن يعقوب بن شريك المسكي عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال : « كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرَكُونَ أَشْيَاءَ تَقْذَرًا ، فَبَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ وَأَحَلَّ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ ، فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالٌ وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ وَمَا

— الخبائث (فهو كما قال) أى فهو حرام لأن الخبائث محرمة بنص القرآن قال فى السبل : قال الرافعى فى القنفذ وجهان ، أحدهما أنه محرم ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد لما روى فى الخبر أنه من الخبائث ، وذهب مالك وابن أبى ليل إلى أنه حلال ، وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نهوض الدليل عليه مع القول بأن الأصل الإباحة فى الحيوانات وهى مسألة خلافية معروفة فى الأصول فيها خلاف بين العلماء انتهى .

قال المنذرى : قال الخطابى : ليس اسناده بذاك ، وقال البيهقى : وأما حديث عيسى بن نميلة عن أبيه عن شيخ عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر عنده فقال خبيثة فهو إسناد غير قوى ورواية شيخ مجهول ، وفى الإسناد أن ابن عمر سئل عنه فتلا ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيما أُوْحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا ﴾ الآية ونميلة بضم النون تصغير نملة .

(باب ما لم يذكر تحريره)

(كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء) أى بمقتضى طباعهم وشهواتهم (ويتركون أشياء) أى لا يأكلونها (تقذراً) أى كراهة وبعدونها من القاذورات (وأحل حلاله) أى ما أراد الله أن يكون حلالاً بإباحته قال الطيبى : — (١٨ — عون المعبود ١٠)

سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ وَتَلَا : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ إلى آخِرِ الْآيَةِ .

٣٢ — باب في أكل الضبع

٣٧٨٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الضَّبْعِ فَقَالَ هُوَ صَيْدٌ وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ [كَبْشًا] إِذَا صَادَهُ [إِذَا اصْدَاهُ] الْمَحْرَمُ » .

— حلاله مصدر وضع موضع المفعول أى أظهر الله بالبعث والإزال ما أحله الله تعالى (وحرم حرامه) أى بالمنع عن أكله (فما أحل) أى ما بين إحلاله (فهو حلال) أى لا غير (وما سكت عنه) أى لم يبين حكمه (فهو عفو) أى متجاوز عنه لا تؤاخذون به (وتلا) أى ابن عباس رداً لفعلهم وأكلهم يشتهونه وتركهم يكرهونه تغذراً (قل لا أجد فيما أوحى إلى) أى فى القرآن أوفى ما أوحى إلى مطلقاً . وفيه تنبيه على أن التحريم إنما يعلم بالوحى لا بالهوى (محرماً) أى طاماً محرماً . والحديث يدل على أن الأشياء أصلها على الإباحة وقد تقدم الاختلاف فيه . والحديث سكت عنه المنذرى .

(باب في أكل الضبع)

هو الواحد الذكور والأنثى الضيمان ولا يقال ضبعة ، ومن عجيب أمره أنه يكون سنة ذكراً وسنة أنثى فيأقح فى حال الذكورة ويلد فى حال الإنثوة وهو مولع بنش القبور لشهوته للحوم بنى آدم كذا فى النيل . ويقال للضبع فى الفارسية كفتار .

(فقال هو صيد) قال الخطابى : إذا كان قد جملة صيداً ورأى فيه الفداء فقد أباح أكله كالضباء والجر الوحشى وغيرها من أنواع صيد البر ، وإنما أسقط —

-- الفداء في قتل مالا يؤكل فقال «خمس لاجفاح على من قتلهم في الحل والحرم» الحديث (ويجعل) بصيغة المجهول (فيه) أى في الضبع (كبش) وفي بعض النسخ كبشا بالنصب ، وعلى هذا يكون يحمل على البناء للعلوم .
وفيه دليل على أن الكبش مثل الضبع ، وفيه أن المعتبر في المثلية بالتقريب في الصورة لا بالقيمة ، ففي الضبع الكبش سواء كان مثله في القيمة أو أقل أو أكثر .

والحديث يدل على جواز أكل الضبع ، واليه ذهب الشافعى وأحمد قال الشافعى : مازال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير تكبير ، ولأن العرب تستطيبه وتمدحه وذهب أكثر العلماء إلى التحريم واحتجوا بأنها سبع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل ذى ناب من السباع ، ويحاجب بأن حديث الباب خاص فيقدم على حديث كل ذى ناب . واحتجوا أيضاً بما أخرجه الترمذى من حديث خزيمة بن جزء قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال أو يأكل الضبع أحد » فيجواب بأن هذا الحديث ضعيف لأن في إسناده عبد الكريم بن أمية وهو متفق على ضعفه ، والراوى عنه اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف .

قال الخطابى في المعالم : وقد اختلف الناس في أكل الضبع ، فروى عن سعد بن أبى وقاص أنه كان يأكل الضبع ، وروى عن ابن عباس بإباحة لحم الضبع ، وأباح أكلها عطاء والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وكرهه الثورى وأصحاب رأى ومالك ، وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ، واحتجوا بأنها سبع ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع . قال الخطابى : وقد يقوم دليل الخصوص فينزع الشيء من الجملة ، وخبر جابر خاص وخبر تحريم السباع عام انتهى .

٣٣ - باب ما جاء في أكل السباع

[باب النهي عن أكل السباع]

٣٧٨٤ - حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن ابنِ شِهَابٍ عن أبي إِدْرِيسَ
الْخَوْلَانِيِّ عن أبي ثَعْلَبَةَ الْخَشَنِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى
عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ » .

— وقال الحافظ ابن القيم في أعلام الموقعين : والذين صححوا الحديث جعلوه مخصصاً
لعموم تحريم ذى الناب من غير فرق بينهما حتى قالوا ويحرم أكل كل ذى ناب
من السباع إلا الضيع ، وهذا لا يقع مثله في الشريعة أن يخص مثلاً على مثل
من كل وجه من غير فرق بينهما ، ومن تأمل أفاظه صلى الله عليه وسلم السكرية
تبين له اندفاع هذا السؤال ، فإنه إنما حرم ما اشتمل على الوصفين أن يكون له
ناب وأن يكون من السباع العادية بطبيعتها كالأسد والذئب والنمر والفهد ، وأما
الضيعة فإنما فيها أحد الوصفين وهو كونها ذات ناب وليست من السباع العادية ،
ولا ريب أن السباع أخص من ذوات الأنياب ، والسبع إنما حرم لما فيه من القوة
السبعية التي تورث المغتذى بها شبهها ، فإن الغاذى شبيهه بالمغتذى ، ولا ريب
أن القوة السبعية التي في الذئب والأسد والنمر والفهد ليست في الضيع حتى تجب
القسوة بينهما في التحريم ، ولا تعد الضيع من السباع لفة ولا عرفاً انتهى .
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى :
حسن صحيح .

(باب ما جاء في أكل السباع)

(نهى عن أكل كل ذى ناب من السبع) الباب السن الذى خلف
الرباعية جمعه أنياب ، وذو الناب من السباع كالأسد والذئب والنمر والفيل —

٣٧٨٥ — حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَشِيرٍ عَنْ مَيْمُونِ

ابنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ » .

٣٧٨٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَنِّفِ الْحَمَظِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ

عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ رُوْبَةَ التَّمْلِيَّيْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ
عَنِ الْمُقَدَّمِ بْنِ مَعْدِيكَرَبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « أَلَا لَا يَحِلُّ

— والقرد وكل ماله ناب يتقوى به ويصطاد . قال في النهاية : وهو ما يقتبس
الحيوان ويأكل قسراً كالأسد والنمر والذئب ونحوها وقال في القاموس :
والسبع بضم الهاء وفتحها المقتبس من الحيوان ، ووقع الخلاف في جنس السباع
الحرمة ، فقال أبو حنيفة كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضب
واليربوع والسنور ، وقال الشافعي : يحرم من السباع ما يعد على الناس كالأسد
والنمر والذئب ، وأما الضبع والثعلب فيحلان عدده لأنهما لا يعدوان .
كذا في الفيل .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(وعن كل ذى مخلب من الطير) المخلب بكسر الميم وفتح اللام . قال أهل

اللسان : المخلب للطير والسباع بمنزلة الظفر للانسان .

قال في شرح السنة : أراد بكل ذى ناب ما يعدو بناه على الناس وأموالهم
كالذئب والأسد والكلب ونحوها . وأراد بذى مخلب ما يقطع ويشق بمخلبه
كالنسر والصقر والبازى ونحوها .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم

ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِيَّ وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالٍ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَفْنِيَ عَنْهَا . وَأَيُّمَا رَجُلٍ ضَافَ [أَضَافَ] قَوْمًا فَلَمْ يَقْرُوهُ ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُغْفَبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُ .

٣٧٨٧ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ .

٣٧٨٨ — حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ عَنْ جَدِّهِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدَى كَرِبَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ فَأَتَتْ الْيَهُودُ فَشَكَّوْا أَنْ النَّفَّاسَ قَدْ أُتْرِعُوا إِلَى

— (وَلَا اللَّقْطَةُ) بضم اللام وفتح القاف ما يلتقط مما ضاع من شخص بسقوط أو غفلة (من مال معاهد) أى كافر بينه وبين المسلمين عهد بأمان ، وتخصيصه لزيادة الاهتمام (إِلَّا أَنْ يَسْتَفْنِيَ عَنْهَا) أى يتركها لمن أخذها استغناء عنها (وَأَيُّمَا رَجُلٍ ضَافَ قَوْمًا) أى نزل فيهم ضيفاً (فَلَمْ يَقْرُوهُ) بفتح الياء وضم الراء أى لم يضيفوه ، من قرئت الضيف قرى بالكسر والقصر ، وقراء بالفتح والمدة إذا أحسنت إليه (فَإِنَّ لَهُ) أى فللنازل (أَنْ يَمَقَّبَهُمْ) من الإعقاب بأن يتبعهم (بِمِثْلِ قِرَاهُ) أى فله أن يأخذ منهم عوضاً عما حرموه من القرى ، وقد سبق الكلام فيه . قال المنذرى : ذكره الدارقطني مختصراً وأشار إلى غرابته .

— (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ الْحَدِيثَ)

حَظَاثِرِهِمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا لَا تَحِلُّ أَمْوَالُ الْمَعَاهِدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ حُمْرُ [حَمِيرُ] الْأَهْلِيَّةِ وَخَيْلُهَا وَبِغَالُهَا وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ .

— قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(أن الناس) أى المسلمين (قد أسرعوا إلى حظائرهم) جمع حظيرة بفتح الحاء المهملة وكسر الظاء المعجمة وهى الموضع الذى يحاط عليه لتأوى إليه الغنم والبقر يقيه البرد والريح ، كذا فى النهاية .

وقال فى فتح الودود : المراد به أرادوا أخذ غنائمنا وإبلنا ، فنهى عنه صلى الله عليه وسلم . وضبطها القارى فى المرقاة بالخاء والضاد المجمعتين ، وقال هى النخلة التى ينتشر بسرهما وهى أخضر أى أسرعوا إلى أخذ ثمار نخيل اليهود الذين دخلوا فى العهد انتهى (ألا) للتنبيه (لا تحل أموال المعاهدين) بكسر الهاء ، وقيل بفتحها أى أهل العهد والذمة (إلا بحقها) أى إلا بحق تلك الأموال فإن حق مال المعاهد إن كان ذمياً فالجزية ، وإن كان مستأثماً وماله للتجارة فالعشر (وحرام عليكم حمر الأهلية وخيولها وبغالها) فيه دليل لمن قال بتحريم الخيل . ولكن الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به ، وقد سبق الكلام على إباحة الخيل والجواب عن تمسكات من حرمها .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقال أبو داود : هذا منسوخ وقال الإمام أحمد : هذا حديث منكر . وقال النسائي : الذى قبله يعنى حديث جابر أصح من هذا ، ويشبه إن كان هذا صحيحاً أن يكون منسوخاً ، لأن قوله أذن فى لحوم الخيل دليل على ذلك . وقال النسائي أيضاً : لا أعلمه رواه غير بقية . وقال البخارى : صالح بن يحيى بن المقدم بن معدى كرب السكندى الشامي —

٣٧٨٩ — حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن عبد الملك قالوا حدثنا
عبد الرزاق عن حمزة بن زيد الصنعاني أنه سمع أبا الزبير عن جابر
ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الهر .
قال ابن عبد الملك « عن أكل الهر وأكل ثمنها » .

— عن أبيه فيه نظر . وذكر الخطابي أن حديث جابر إسناده جيد . قال : وأما
حديث خالد بن الوليد في إسناده نظر ، وصالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن
جده لا يعرف سماع بعضهم عن بعضهم . وقال موسى بن هارون الحافظ :
لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بجده . وقال الدارقطني : هذا حديث
ضعيف . وقال الدارقطني أيضاً : هذا إسناد مضطرب . وقال الواقدي : لا يصح
هذا لأن خالداً أسلم بعد فتح مكة . وقال البخاري : خالد لم يشهد خيبر ، وكذلك
قال الإمام أحمد بن حنبل : لم يشهد خيبر إنما أسلم بعد الفتح . وقال أبو عمر
النمري : ولا يصح لخالد بن الوليد مشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
الفتح . وقال البيهقي : إسناده مضطرب ومع اضطرابه يخالف لحديث الثقات .
هذا آخر كلامه ، وحديث جابر الذي أشار إليه النسائي والخطابي ، أخرجه
البخاري ومسلم في صحيحيهما ولفظ مسلم « وأذن في لحوم الخيل » ولفظ البخاري
« رخص في لحوم الخول » وقد تقدم ذكره (قال ابن عبد الملك) أي في
روايته (عن أكل الهر وأكل ثمنها) فيه أن الهر حرام ، وظاهره عدم الفرق
بين الوحشي والأهلي ، ويؤيد التحريم أنه من ذوات الأنياب .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وفي إسناده عمر بن
زيد الصنعاني ولا يحتاج به .

وقد تقدم الكلام في كتاب البيوع وأن مسلماً أخرج في صحيحه من حديث —

٣٤ — باب فى أكل لحوم الحر الأهلية

٣٧٩٠ — حدثنا عبد الله بن أبي زياد قال أخبرنا عبيد الله عن
إسرائيل عن منصور عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن عن غالب
ابن أنجر قال أصابتنا سنة فلم يكن فى مالى شئ، أطيء أهلى إلا شئ
من حرٍ وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحر الأهلية،
فاتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقلت يارسول الله أصابتنا السنة ولم يكن
فى مالى ما أطيء أهلى إلا سمان حرٍ ولأنك حرمت لحوم الحر الأهلية؟

— أبى الزبير قال «سألت جابراً عن ثمن السكاب والسفور، قال زجر النبى صلى
الله عليه وسلم عن ذلك»

(باب فى أكل لحوم الحر الأهلية)

(أصابتنا سنة) أى قحط (أطعم) من الإطعام (سمان حر) إضافة الصفة —

== قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

أحاديث النهى عن أكل لحوم الحر الأهلية رواها عن النبى صلى الله عليه
وسلم على بن أبى طالب ، وجابر بن عبد الله ، والبراء بن عازب ، وابن أبى أوفى ،
وأنس بن مالك ، والعرباض بن سارية وأبو ثعلبة الحشى ، وعبد الله بن عمر ، وأبو
سعيد الخدرى ، وسلمة بن الأكوع ، والحكم بن عمرو الغفارى ، والقمام بن
معديكرب وأبو أمامة الباهلى ، وعبد الله بن عباس ، وثابت بن ديمة وأبو سليك
البدرى ، وعبد الله بن عمرو ، وزاهر الأسلمى ، وأبو هريرة ، وخالد بن الوليد .
فأما حديث على : فمتفق عليه من حديث الزهرى عن الحسن بن محمد بن الحنفية
عن أبيه عن على .

وأما حديث جابر : فمتفق عليه أيضاً من رواية عمرو بن دينار عن محمد بن
على بن الحسين عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن =

فَقَالَ أَطْعِمِ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينٍ حُمْرِكَ فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرْيَةِ .
يَعْنِي الْجَلَالَةَ .

— إلى الموصوف أي حرمان . وسمان ككتاب جمع سمين (من أجل جوال القرية) جوال بتشديد اللام جمع جالة . وهي التي تأكل الجلالة وهي العذرة . يقال : جالت الدابة الجلالة واجتلتها فهي جالة وجلالة إذا التقطتها . قال الخطابي : هذا لا يثبت ، وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس .

وقال النووي : هو حديث مضطرب مختلف الإسناد شديد الاختلاف ، ولو صح يحمل على الأكل منها حال الاضطرار والله أعلم بالصواب .

قال المنذرى : اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً ، وقد ثبت التحريم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما . وذكر البيهقي أن إسناده مضطرب —

== لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل » وهو لمسلم أيضاً من رواية أبي الزبير عنه وأما حديث البراء بن عازب : فمتفق عليه أيضاً من طريق شعبة عن عدي بن ثابت عن البراء « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فأصبنا حمراً فطبخناها ، فأمر منادياً ينادى : أن أكشفوا القدور » :

وأما حديث ابن أبي أوفى : فمتفق عليه أيضاً من حديث سليمان الشيباني عنه « أصابتنا مجاعة ليالي خير ، فلما كان يوم خير وقعنا في لحوم الحمر الأهلية فانتحرناها . فلما غلبت بها القدور ، نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكشفوا القدور ، ولاتأكلوا من لحم الحمر شيئاً .

وعند النسائي فيه « فأتانا منادى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم الحمر ، فأكشفوا القدور بما فيها ، فكفأنها » .

وأما حديث أنس : فمتفق عليه أيضاً من رواية محمد بن سيرين عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جاء ، فقال : أكلت الحمر ، ثم جاءه جاء فقال : أفنيت الحمر فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فنادى : إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم ==

قال أبو داود : عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا هُوَ ابْنُ مَعْقِلٍ .

— (قال أبو داود عهد الرحمن هذا) أى المذكور فى الإسناد بغير نسب . —

= الحمر فانها ركس ، فأ كفتت القدور ، وإنها لتفور باللحم .

وفى مسلم « إنها رجس من عمل الشيطان » .

قلت : وكان النادى : أباطلة الأ نصارى ، قاله يزيد بن زريع عن هشام .
وأما حديث العرباض بن سارية فرواه الترمذى من حديث أم حبيبة بنت العرباض
ابن سارية عن أبيها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن كل ذى ناب
من السباع ، وعن كل ذى مخلب من الطير وعن لحوم الحمر الأهلية وعن المحجمة » .
وأما حديث أبى ثعلبة الخشنى : فمتفق عليه من حديث الزهرى عن أبى إدريس
الحولى عن أبى ثعلبة قال « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم الحمر ، ولحم كل
ذى ناب من السباع » لفظ البخارى .

ولفظ مسلم « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الأهلية » .

ورواه النسائى من حديث بقية عن بحير بن سعيد عن خالد بن معدان عن جبير
ابن نفير عن أبى ثعلبة « أنهم غزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر ،
والناس جياع ، فوجدوا فيها حمراً من حمر الإنس ، فذبح الناس منها ، فحدث بذلك
النبي صلى الله عليه وسلم فأمر عبد الرحمن بن عوف فأذن فى الناس : ألا إن لحوم الحمر
الإنسية لا تحل لمن يشهد أنى رسول الله » .

وأما حديث عبد الله بن عمر : فمتفق عليه من حديث نافع وسالم عنه « نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية » زاد مسلم « يوم خيبر » .

وأما حديث أبى سعيد الخدرى فرواه عثمان بن سعيد الهارمى حدثنا نعيم بن حماد
حدثنا ابن المبارك حدثنا يونس بن أبى إسحاق حدثنى أبو الوداك حدثنى أبو سعيد الخدرى
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالقدور وهى تغلى ، فقال : ما هذا اللحم ؟
فقالوا : لحوم الحمر الأهلية فقال : أو وحشية ! قلنا : بل أهلية فقال لنا : أكفثوها
فكفأناها وإنا لجياع نشتهيها » احتج البخارى بنعيم بن حماد ، ومسلم بأبى الوداك
= جبر بن نوف فلاسناد صحيح .

قال أبو داود : روى شعبة هذا الحديث عن عبيد أبي الحسن عن
عبد الرحمن بن مفضل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من مزيعة
أن سيد مزيعة أنجر أو ابن أنجر سأل النبي صلى الله عليه وسلم .

٣٧٩١ - حدثنا محمد بن سليمان حدثنا أبو نعيم عن مسعر عن ابن
[أبي] عبيد عن ابن مفضل عن رجلين من مزيعة أحدهما عن الآخر
أحدهما عبد الله بن عمرو بن عويم [عويمير] والآخر غالب بن الأنجر
قال مسعر « أرى غالباً الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث » .

(قال أبو داود : روى شعبة هذا الحديث إلى قوله : قال مسعر أرى غالباً
الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث) غرض المؤلف من ذكر كلامه
هذا بيان الاختلاف في إسناد هذا الحديث ، ولو تأملت في هذين الإسنادين
والإسناد المذكور أولاً ظهر لك كثرة الاختلاف في الإسناد كما قال المفرد .
وهذه العبارة لم توجد في عامة النسخ . وإنما وجدت في نسختين من السنن ، وكذا
في نسخة المعالم للخطابي . وحديث محمد بن سليمان ليس من رواية اللؤلؤى .

= وأما حديث سلمة بن الأكوع : فرواه البخاري وهو من ثلاثياته حدثنا للهي
ابن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال « لما أمسوا يوم خير
أوقدوا النيران ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : علام أوقدتم هذه النيران ؟ قالوا :
على لحوم الجمر الإنسية ، قال : أهرقوا ما فيهاوا كسروا قدورها فقام رجل من القوم
فقال : نهريق ما فيها ونغسلها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أودا » ورواه مسلم .
وهو صريح في أن ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالذكاة وإنما لا تعمل فيه شيئاً :

وأما حديث الحكم بن عمرو : فرواه البخاري من حديث عمرو بن دينار قال
قلت لجابر بن زيد « زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الجمر الأهلية ،
فقال : قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو النفازي عندنا بالبصرة ، ولكن أبي ذلك =

٣٧٩٢ - حدثنا إبراهيم بن الحسن المصيصي قال أخبرنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار قال أخبرني رجل عن جابر بن عبد الله قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن أن نأكل لحوم الحمر وأمرنا أن نأكل لحوم الخيل » .
قال عمرو : فأخبرت هذا الخبر أبا الشعثاء فقال قد كان الحكم الغفاري فينا يقول هذا وأبى ذلك البحر يريد ابن عباس .

- (أخبرني رجل) قال الخطابي : هو محمد بن علي بن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر (عن أن نأكل لحوم الحمر) أي الأهلية (قال عمرو) هو ابن دينار (فأخبرت هذا الخبر أبا الشعثاء) هو جابر بن زيد الأزدي البصري الفقيه أحد الأئمة (قد كان الحكم الغفاري فينا يقول هذا) في رواية البخاري : قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة (وأبى) من الإهلاء أي امتنع (ذلك البحر) البحر صفة لابن عباس ، قيل له لسة علمه ، وزاد في رواية البغاري وقرأ ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً ﴾ .

= البحر ابن عباس ، وقرأ : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً - الآية ﴾ .

وأما حديث المقدم بن معديكرب : فرواه عثمان الدارمي حدثنا عبد الله بن صالح المصري أن معاوية بن صالح حدثه قال : حدثني الحسن بن جابر أنه سمع المقدم بن معديكرب يقول : « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء يوم خيبر منها الحمار الأهلي ، وقال : يوشك رجل متكئ على أريكته يحدث بحديثي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال أحللناه ، ومن حرام حرّمناه ، ألا وإن ما حرم رسول الله لحوم الحمر الأهلية ، ولحم كل ذي ناب من السباع » .
وعبد الله بن صالح من شيوخ البخاري ، والحسن بن جابر وثقه ابن حبان =

٣٧٩٣ - حدثنا سهل بن بكار قال أخبرنا وهيب عن ابن طاووس عن عمرو بن شعوب عن أبيه عن جده قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة ؛ من ركوها وأكل لحمها » .

- قال الخطابي : لحوم الحمر الأهلية محرم في قول عامة العلماء ، وإنما رويت الرخصة فيها عن ابن عباس ، ولعل الحديث في تحريمها لم يبلغه . انتهى .
قلت : واستدلالة بالآية إنما يتم في الأشياء التي لم يرد النص بتحريمها ، وأما الحمر الأهلية فقد تواترت النصوص على ذلك ، والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس ، وأيضاً الآية مكية وخبر التحريم متأخر جداً فهو مقدم ، وأيضاً فنص الآية خبر عن حكم الوجود عند نزولها ، فإنه حينئذ لم يكن نزل في تحريم المأكول إلا ما ذكر فيها ، وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها ، وقد نزل بعدها في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالخمر في آية المائدة .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى من حديث عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء وليس فيه عن رجل .

(وعن الجلالة) : هي التي تأكل الجلة أى القذرة ، وقد تقدم الكلام على الجلالة .

= ولم يتكلم فيه ورواه أبو اليان عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشى عن المقدم ، وفيه « ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السباع » وهذا إسناد صحيح .

وأما حديث أبي أمامة : فرواه الدارمى أيضاً حدثنا عبد الله بن أبي شعبة حدثنا =

٣٥ - باب في أكل الجراد

٣٧٩٤ - حدثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النَّمَرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي يَفْعُورَ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى ، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ : « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتًّا أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ فَكُنَّا نَأْكُلُهُ مَعَهُ » .

- قال المنذرى : وأخرجه النسائي ، وقد تقدم الكلام على حديث عمرو بن شعيب .

(باب في أكل الجراد)

يفتح الجيم وتخفيف الراء معروف ، والواحدة جرادة والذكر والأنثى سواء كالجمامة ، ويقال أنه مشتق من الجرد لأنه لا ينزل على شيء إلا جرده .
(فكنا نأكله معه) أى نأكل الجراد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ : يحتمل أن يريد بالملعقة مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد ويحتمل أن يريد مع أكله ويدل على الثانى أنه وقع فى رواية أبى نعيم فى الطب -

= أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنى القاسم ومكحول عن أبى أمامة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن أكل الحمار الأهلى ، وعن أكل كل ذى ناب من السبع » وهذا إسناد صحيح ، فإن مكحولاً قد أدرك أبا أمامة وسمع منه .

وفى حديث القاسم من رواية على بن يزيد عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لبلال : أذن فى الناس أنه لا يحل لكم لحوم الحمر الأهلية ، ولا لحم كل ذى ناب من السباع ، ولا كل ذى مخالب من الطير . وأن الجنة لا تحل لماعص » .

وأما حديث ابن عباس فقال الدارمى : حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا عبيد الله ابن موسى عن سنان عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية » وهذا الإسناد على شرط الشيخين =

٣٧٩٥ — حدثنا محمد بن الفرَج البغدادي قال أخبرنا ابن الزبير قال قال أخبرنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان قال : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الجرَادِ فَقَالَ أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ ؛ لَا آكُلُهُ وَلَا أَحَرِّمُهُ . »

— ويأكل معنا انتهى . قال النووي : أجمع المسلمون على إباحة أكل الجراد ثم قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والجاهير يحل سواء مات بذكوة أو باصطياد مسلم أو مجوسي أو مات حتف أنفه ، سواء قطع بعضه أو أحدث فيه سبب . وقال مالك في المشهور عنه وأحمد في رواية لا يحل إلا إذا مات بسبب بأن يقطع بعضه أو يسلق أو يلقى في النار حياً أو يشوى ، فإن مات حتف أنفه أو فى وعاء لم يحل والله أعلم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(فقال أ أكثر جنود الله) أى هو أ أكثر جنوده تعالى من الطيور ، فإذا غضب على قوم أرسل عليهم الجراد ليأكل زرعهم وأشجارهم ويظهر فيهم القحط إلى أن يأكل بعضهم بعضاً فوفى الكل وإلا فالملائكة أ أكثر الخلائق على ما ثبت فى الأحاديث وقد قال عز وجل فى حقهم ، ﴿ وما يعلم جنود ربك إلا هو ﴾ كذا قال القارى (لا آكله) فيه أنه صلى الله عليه وسلم حاف —

== وفى الصحيحين عن الشعبي عن ابن عباس قال « لا أدرى : أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنها كانت حمولة الناس ، فكره أن تذهب حمولتهم . أو حرمة فى يوم خير ؟ يعنى الحرم الأهلية . »

وهذا يدل على أن ابن عباس بلغه النهى ولكن تأوله .

والتحقيق : أن ابن عباس أباحها أولاً حيث لم يبلغه النهى فسمع ذلك منه جماعة منهم أبو الشعثاء وغيره فرووا ما سمعوه ثم بلغه النهى عنها فتوقف هل هو للتحريم ==

قال أبو داود : رَوَاهُ الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَذْكُرْ سَلْمَانَ .

— الجراد كما عاف الغضب ، ولكن الحديث مرسل على الصواب كما قال الحافظ وقد تقدم رواية أبي نعيم بلفظ ويأكل معناه (رَوَاهُ الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ) سليمان الغيمى (لم يذ كر سلمان) فصار رواية المعتمر مرسلة ، والرواية المرسلة هي الصواب على ما قال الحافظ . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه مسنداً . —

= أول أجل كونها حولة ؟ فروى ذلك عنه الشعبي وغيره ثم لما ناظره على بن أبي طالب جزم بالتحريم كما رَوَاهُ عَنْهُ مجاهد .

وأما حديث ثابت بن وديعة : فرواه الدارمى أيضاً حدثنا أبو الوليد الطيالسى حدثنا أبو عوانة عن حصين بن زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة قال « أصبنا حمراً أهلية يوم خيبر فطبخ الناس فمر بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم والقذور تغلى فقال أ كفتوها فكفأناها » وهذا إسناد صحيح ، رواه كلهم ثقات .

وأما حديث أبي سليك البدري فرواه الدارمى أيضاً حدثنا عبد الله بن أبي شمية حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا محمد بن إسحاق عن عبد الله بن عمرو بن ضمرة عن عبد الله بن أبي سليك عن أبيه — وكان بدرياً — قال « أتانا نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الحمر ، وإن القذور لتغلى بها ، فكفأناها على وجهها » .

وأما حديث عبد الله بن عمرو : فرواه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهو فى الأصل .

وأما حديث زاهر الأسلمى : فرواه الدارمى عن يحيى الحماني حدثنا شريك عن مجزأة بن زاهر عن أبيه قال « مر النبي صلى الله عليه وسلم والقذور تغلى فسأل عنها فقالوا الحمر الأهلية فأمر بها فكفت » .

وهذا الإسناد على رسم الشيخين .

وأما حديث أبي هريرة فرواه الترمذى من حديث زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم يوم خيبر كل ذى ناب من =

٣٧٩٦ — حدثنا نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا
ابْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ الْجَزَارِيِّ عَنْ أَبِي مُنَّانٍ النَّهْدِيِّ عَنْ
سَلْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ فَقَالَ مِثْلَهُ قَالَ « أَكْثَرُ جُنْدٍ
[جُنُودِ] اللَّهِ » .

— (عن أبي العوام الجزار) بالجيم المفتوحة وتشديد الزاى وبعدها راء مهملة —

= السباع والمجتمعة والجمار الانسى » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .
وأما حديث خالد بن الوليد : فقد تقدم فى الباب الذى قبل هذا .
وقد اختلف فى سبب النهى عن الحجر على أربعة أقوال ، وهى فى الصحيح .
أحدها : لأنها كانت جوال القرية كما فى حديث غالب هذا ، وهذا قد جاء فى
بعض طرق حديث عبد الله بن أبى أوفى « أصابتنا مجاعة ليالى خبير ، فلما كان يوم
خبير وقمنا فى الحجر الأهلية فاتحرناهما ، فلما غلت بها القدور نادى منادى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن أ كفتوا القدور ولا تأكلوا من لحوم الحجر شيئاً » فقال
أناس : إنما نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها لم تخمس ، وقال آخرون :
نهى عنها البتة .
وقال البخارى فى بعض طرقه : « نهى عنها البتة لأنها كانت تأكل العذرة »
فها تان علتان :

العلة الثالثة : حاجتهم إليها فنهاهم عنها إبقاء لها كما فى حديث ابن عمر المتفق عليه
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الحجر الأهلية » زاد فى طريق
أخرى « وكان الناس قد احتاجوا إليها » .

العلة الرابعة : أنه إنما حرمها لأنها رجس فى نفسها وهذه أصح العلل فإنها هى
التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظه كما فى الصحيحين عن أنس قال « لما
افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خبير أصبنا حمراً خارجة من القرية وطبخناها
فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها فإنها
رجس من عمل الشيطان » فهذا نص فى سبب التحريم وما عدا هذه من العلل فإنما
هى حدس وظن ممن قاله .

قَالَ عَلِيٌّ اسْمُهُ فَأَيْدِي يَعْنِي أَبَا الْعَوَامِ .
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَوَامِ عَنْ أَبِي عُمَانَ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَهْذُ كُرْ سَلَمَانَ .

٣٦ - باب في أكل الطافي من السمك

٣٧٩٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ
 الطَّائِي قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

- أَيْ الْقَصَابِ (قَالَ عَلِيٌّ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ (اسْمُهُ) الضمير للجرور يرجع إلى أبي
 العوام (يعني أبا العوام) هذا تفسير للضمير للجرور في قوله اسمه .

(باب في أكل الطافي من السمك)

الطافي بمنزلة هزم من طفا يطفو إذا علا على الماء ولم يرسب ، والسمك الطافي
 هو الذي يموت في البحر بلا سبب قاله النووي .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قال عبد الحق : هذا الحديث إنما يرويه الثقات من قول جابر ، وإنما أسند من
 وجه ضعيف من حديث يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر
 ومن حديث عبد العزيز بن عبد الله بن حمزة بن صهيب وهو ضعيف لم يرو عنه إلا
 إسماعيل بن عياش .

وقال ابن القطان : يحيى بن سليم وثقه ابن معين ، وتكلم فيه غيره من أجل
 حفظه والناس رَوَوْهُ مَوْقُوفًا غَيْرَ يَحْيَى .

وذكر أبو داود هذا الحديث وقال رواه الثوري وحماد عن أبي الزبير وقفا
 على جابر . وقد أسند من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر .

قال ابن القطان : فإن كان عبد الحق ضعف المرفوع لكونه من رواية أبي الزبير
 فقد تناقض لتصحيعه الموقوف وهو عنه وإن عني به ضعف يحيى بن سليم ناقض أيضاً =

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ وَمَا مَاتَ فِيهِ وَنَمَّا فَلَا تَأْكُلُوهُ » .

- (ما ألقى البحر) أى كل ما قذفه إلى الساحل (أو جزر عنه) بجمع ثم زأى أى انكشف عنه الماء وذهب ، والجزر رجوع الماء خلفه ، وهو ضد المد ، ومنه الجزيرة . والمعنى وما انكشف عنه الماء من حيوان البحر (وما مات فيه وطفا) أى ارتفع فوق الماء بعد أن مات (فلا تأكلوه) اسعدل بهذا من ذهب إلى كراهة السمك الطافي .

= فكم من حديث صححه من روايته ولم يخالف يحيى بن سليم في رفعه عن إسماعيل بن أمية إلا من هو دونه وهو إسماعيل بن عياش ، وأما إسماعيل بن أمية فلا يسأل عن مثله ، وهذا تعنت من ابن القطان .

والحديث إنما ضعف لأن الناس رووه موقوفاً على جابر ، وانفرد برفعه يحيى بن أبي سليم ، وهو مع سوء حفظه قد خالف الثقات وانفرد عنهم ، ومثل هذا لا يحتاج به أهل الحديث ، فهذا هو الذى أراد أبو داود وغيره من تضعيف الحديث .

وأما تصحيحه حديث يحيى بن أبي سليم في غير هذا فلا إنكار عليه فيه ، فهذه طريقة أئمة الحديث العالمين بالله يصححون حديث الرجل ، ثم يضعفونه بعينه في حديث آخر إذا انفرد أو خالف الثقات .

ومن تأمل هذا وتبعه رأى منه الكثير ، فإنهم يصححون حديثه لمتابعة غيره له أو لأنه معروف الرواية صحيح الحديث عن شيخ بعينه ضعيفها في غيره .

وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس :

طائفة تجد الرجل قد خرج حديثه في الصحيح وقد احتج به فيه ، حيث وجدوه في حديث قالوا هذا على شرط الصحيح ، وأصحاب الصحيح يكونون قد اتفقوا حديثه ورووا له ما نابه فيه الثقات ولم يكن مملولاً ويتركون من حديثه المملول وما شذ فيه وانفرد به عن الناس ، وخالف فيه الثقات ، أو رواه عن غير معروف بالرواية عنه ، ولا سيما إذا لم يجدوا حديثه عند أصحابه المختصين به فإن لهم في هذا نظراً واعتباراً =

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سُفْيَانُ النَّوْزِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَحَمَّادٌ عَنْ

— قَالَ الْخَطَّابِيُّ : قَدْ ثَبَتَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ قَدْ أَبَاحَ الطَّافِي مِنَ السَّمَكِ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، وَالْيَهِ ذَهَبَ ابْنُ أَبِي رَهَاحٍ وَمَكْحُولٌ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ . وَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ كُرْهَ الطَّافِي مِنَ السَّمَكِ ، وَالْيَهِ ذَهَبَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَطَاوُسٌ ، وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ انْتَهَى . قُلْتُ : يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ السَّمَكِ الطَّافِي حَدِيثَ جَابِرٍ قَالَ « غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ وَأَمِيرَنَا أَبُو عَبِيدَةَ فَجَعَلْنَا جَوْعًا —

== اِخْتَصَوْا بِهِ عَمَّنْ لَمْ يَشَارِكْهُمْ فِيهِ فَلَا يَلْزَمُ حَيْثُ وَجَدَ حَدِيثَ مِثْلَ هَذَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا وَلِهَذَا كَثِيرًا مَا يَمْلِكُ الْبُخَارِيُّ وَنَظَرَاؤُهُ حَدِيثَ الثَّقَةِ بِأَنَّهُ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ .

وَالطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ : يَرُونِ الرَّجُلَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِسَبَبِ حَدِيثٍ رَوَاهُ وَضَعْفٍ مِنْ أَجْلِهِ ، فَيَجْعَلُونَ هَذَا سَبَبًا لِتَضْعِيفِ حَدِيثِهِ أَيْنَ وَجَدُوهُ ، فَيَضَعِفُونَ مِنْ حَدِيثِهِ مَا يَحْزَمُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ بِصَحَّتِهِ .

وَهَذَا بَابٌ قَدْ اشْتَبَهَ كَثِيرًا عَلَى غَيْرِ النِّقَادِ .

وَالصَّوَابُ : مَا اعْتَمَدَهُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ وَنَقَادُهُ مِنْ تَنْقِيَةِ حَدِيثِ الرَّجُلِ وَتَصْحِيحِهِ ، وَالِاحْتِجَاجُ بِهِ فِي مَوْضِعٍ ، وَتَضْعِيفُهُ وَتَرْكُ حَدِيثِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ . وَهَذَا فِيمَا إِذَا تَعَدَّدَتْ شُيُوخُ الرَّجُلِ ظَاهِرًا كَأَسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ فِي غَيْرِ الشَّامِيِّينَ ، وَسُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ فِي غَيْرِ الزَّهْرِيِّ وَنَظَائِرِهَا مُتَعَدِّدَةٌ .

وَإِنَّمَا النِّقَادُ الْحَقِيقِيُّ : إِذَا كَانَ شَيْخُهُ وَاحِدًا ، كَحَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِثْلًا عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّ مُسْلِمًا يَصْحَحُ هَذَا الْإِسْنَادَ وَيَمْتَحِجُ بِالْعَلَاءِ ، وَأَعْرَضَ عَنْ حَدِيثِهِ فِي الصِّيَامِ بَعْدَ اتِّصَافِ شُعْبَانَ وَهُوَ مِنْ رَوَايَتِهِ وَعَلَى شَرْطِهِ فِي الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَرِ إِخْرَاجُهُ لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَتَفَرَّدَ وَحْدَهُ بِهِ .

وَهَذَا أَيْضًا كَثِيرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ لَهُ عُنَايَةٌ بِعِلْمِ النِّقَادِ وَمَعْرِفَةِ الْعِلَلِ .

وَهَذَا إِمَامُ الْحَدِيثِ الْبُخَارِيُّ يَعْلَلُ حَدِيثَ الرَّجُلِ بِأَنَّهُ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ ، وَيَمْتَحِجُ بِهِ فِي صَحِيحِهِ وَلَا تَنَاقُضُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ .

أَبِي الزُّبَيْرِ أَوْ قَفُوهُ عَلَى جَابِرٍ . وَقَدْ أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ
ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— شديدًا فألقى البحر حوتا ميتًا لم تر مثله يقال له العنبر فأكلنا منه نصف شهر »
الحديث وفي آخره « فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال كلوا رزقا أخرجه الله عز وجل لكم أطمعونا إن كان معكم ، فأثام بعضهم
بشيء فأكله » أخرجه البخاري ومسلم وسواء في هذا الكتاب أيضا . فهذا
الحديث يدل على إباحة ميتة البحر سواء في ذلك ما مات بنفسه أو بالاصطياد .
وقد تبين من آخر الحديث أن جهة كونها حلالا ليست سبب الاضطراب بل
كونها من صيد البحر لأنه صلى الله عليه وسلم أكل منها ولم يكن مضطرا .
وأما حديث الباب فهو موقوف . قال الحافظ : وإذا لم يصح إلا موقوفا فقد عارضه
قول أبي بكر وغيره والقياس يقتضى حله لأنه سمك لو مات في البر لأكل بغير
تذكية ، ولو نضب عنه الماء أو قتلته سمكة أخرى فأتى لأكل فكذلك إذا
مات وهو في البحر انتهى .

قلت : قول أبي بكر الذي أشار إليه الحافظ رواه البخاري معلقا بلفظ قال
أبو بكر الطائي حلال ، ووصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني
من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال أشهد على
أبي بكر أنه قال السمكة الطافية حلال (وقد أسند هذا الحديث) أي
رؤى مرفوعا .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

٣٨ - باب فيمن اضطر إلى الميتة

[باب في المضطر إلى الميتة]

٣٧٩٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا حماد عن سمالك بن حرب عن جابر بن سمرة « أن رجلاً نزل الحرة ومعه أهله وولده فقال رجل إن ناقة لي ضلت فإن وجدتها فأمسكها . فوجدوها فلم يجذ صاحبها ، فعرضت ، فقالت امرأتها انحرها فأبى فنفقت فقالت اسلخها حتى تقدد شحمها ولحمها ونأكله فقال حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتاه فسأله ، فقال هل عندك غنى يغنيك ؟ قال لا قال فكلوها ، قال : فجاء صاحبها ، فأخبره الخبر ، فقال : هلا كنت نحرتها ؟ قال : استخفيت منك » .

(باب فيمن اضطر إلى الميتة)

(أن وجلا نزل الحرة) بفتح الحاء والراء المشددة مهملتين أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود (ومعه) أى مع الرجل (فقال رجل) أى آخر غير الذى نزل (فإن وجدتها) أى الناقة الضالة والخطاب لنازل الحرة (فوجدوها) أى فوجد الرجل النازل الناقة (صاحبها) أى صاحب الناقة ومالكها (فرضت) أى الناقة (فأبى) من الإباء أى امتنع من الفجر (فنفقت) أى ماتت ، يقال نفقت الدابة نفوقاً مثل قسدت المرأة قموداً إذا ماتت (إسارها) انزع جلدتها (حتى تقدد شحمها ولحمها) أى نجعله قديداً (هل عندك غنى يغنيك) أى تسقنى به ويكفيك ويكفى أهلك وولدك عنها (فكلوها) أى الناقة الميتة . وعند أحمد فى مسنده عن جابر بن سمرة « أن أهل بيت كانوا بالحرة محتاجين قال فأتت عندهم ناقة —

٣٧٩٩ - حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عُقْبَةُ بْنُ وَهْبٍ بْنُ عُقْبَةَ الْعَامِرِيُّ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنِ الْفَجَّيْنِ الْعَامِرِيِّ أَنَّهُ أَمَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَا يَحِلُّ [تَحِلُّ] لَنَا مِنَ الْمَيْتَةِ؟ قَالَ مَا طَعَامُكُمْ؟ قُلْنَا نَغْتَبِقُ وَنَصْطَبِحُ قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: فَسَرَهُ إِلَى عُقْبَةَ فَدَحَ غُدُوَّةً وَقَدَحَ عَشِيَّةً. قَالَ ذَلِكَ [ذَلِكَ] وَإِى الْجُوعُ فَأَحَلَّ لَهُمُ الْمَيْتَةَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ .

— لهم أو لنغيرهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكلها « انتهى . قال فى المفتى وهو دليل على إمساك الميتة المضطر انتهى . والحديث سكنت عنه المنذرى .

وقال العلامة الشوكانى : وليس فى إسناده مطمئن انتهى .

(عن الفجيج) بجيم مصغراً بن عبد الله العامرى صحابى نزل الكوفة له حديث واحد كذا فى التقریب (قلنا نغتبق) أى نشرب قدحا من اللبن مساء (ونصطبح) أى نشرب قدحا صباحا قال أبو نعيم) هو كنية الفضل بن دكين (فسره) الضمير المنصوب يرجع إلى قوله نغتبق ونصطبح (قدح غدوة) هذا تفسير للاغتباق وقدح عشية هذا تفسير للإصطباح (قال ذلك وأبى) الواو للقسام (الجوع) بالرفع يعنى هذا القدر لا يكفى من الجوع بل يبقى الجوع على حاله (فأحل لهم الميتة على هذه الحال) أى المذكوره .

قال الخطابى : القدح من اللبن بالغداة والقدح بالمشى يمسك الرمح ويقم النفس وإن كان لا يغذو البدن ولا يشبع الشبع التام ، وقد أباح لهم مع ذلك تناول الميتة ، فكان دلالته أن تناول الميتة مهاج إلى أن تأخذ النفس حاجتها من القوت ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعى فى أحد قوليه انتهى . —

نَالَ أَبُو دَاوُدَ : الْفَبُوقُ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ ، وَالصَّبُّوحُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ .

٣٩ — باب في الجمع بين لونين من الطعام

٣٨٠٠ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ

ابْنُ مُوسَى عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ

— قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ : وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ هُوَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى سَدِّ الرَّمَقِ كَمَا نَقَلَهُ الْمَزْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ وَالْفَوْرِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ هَلْ عِنْدَكَ غَنَى يَفْنِيكَ إِذَا كَانَ يَقَالُ لِمَنْ وَجَدَ سَدَّ رَمَقَهُ مُسْتَغْنِيًا لُغَةً أَوْ شَرْعًا . وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ قَالَ لِأَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْغَنَى وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْ خَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَالآيَةُ السَّكْرِيَّةُ قَدْ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ وَاسْتَفْتَى مَا وَقَعَ الْاضْطِرَارُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا انْدَفَعَتِ الْفَرُورَةُ لَمْ يَحِلَّ الْأَكْلُ كَحَالَةِ الْاِهْتِدَاءِ وَلَا شَكَّ أَنَّ سَدَّ الرَّمَقِ يَدْفَعُ الْفَرُورَةَ ، وَقِيلَ إِنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُ الْمُعْتَادِ لِلْمُضْطَرِّ فِي أَيَّامِ عَدَمِ الْاضْطِرَارِ .

قَالَ الْحَافِظُ : وَهُوَ الرَّاجِحُ لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ . وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَالَةِ الَّتِي يَصِحُّ فِيهَا الْوَصْفُ بِالْاضْطِرَارِ وَيَبَاحُ عِنْدَهَا الْأَكْلُ ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا الْحَالَةُ الَّتِي يَصِلُ بِهِ الْجُوعُ فِيهَا إِلَى حَدِّ الْهَلَاكِ أَوْ إِلَى مَرَضٍ يَفْضِي إِلَيْهِ وَعَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ تَحْدِيدُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، كَذَا فِي الدَّبِيلِ .

قَالَ الْمَذْرُوعِيُّ : فِي إِسْنَادِهِ عَقِبَةُ بْنُ وَهَبٍ [قَالَ ابْنُ مَعِينٍ صَالِحٌ ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينَةِ قَاتِلُ السَّفِيَّانِ بْنِ هَيْبَةَ عَقِبَةُ بْنُ وَهَبٍ] فَقَالَ مَا كَانَ ذَاكَ فَفَدَّرِي مَا هَذَا الْأَمْرُ وَلَا كَانَ مِنْ شَأْنِهِ بِمَعْنَى الْحَدِيثِ .

(باب في الجمع بين لونين من الطعام)

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الزَّايِ —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَدِدْتُ أَنْ عِنْدِي خُبْزَةٌ بَيْضَاءُ مِنْ بَرَقِ
سَمَرَاءَ مُلْبَقَةً بِسَمْنٍ وَلَبَنٍ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَاتَّخَذَهُ فِجَاءً بِيَدٍ ، فَقَالَ :
فِي أَيْ شَيْءٍ كَانَ هَذَا ؟ قَالَ : فِي عُسْكَةٍ ضَبَّ . قَالَ : ارْفَعَهُ .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ .

— المعجمة (وددت) بكسر الدال أى تمعيت وأحببت (من برة سمراء) أى حنطة
فيها سواد خفي ، فهي وصف لبرة ، ولعل المراد بها أن تكون مقمرة فإنه أبلغ
في اللذة ، ولئلا يحصل التناقض بين البهضاء والسمراء . واختار بعض الشراح
أن السمراء هي الحنطة فهي بدل من برة . قال القاضي : السمراء من الصفات
الغالبة غلبت على الحنطة فاستعملها هنا على الأصل ، وقيل : هي نوع من الحنطة
فيها سواد خفي ولعله أحد الأنواع عندهم ، كذا في المرقاة (ملبقة بسمن ولبن)
بتشديد الموحدة المفتوحة وهي منصوبة على أنها صفة خبزة وهو الظاهر ، ويجعل
يجرها على أنها صفة برة ، والمعنى مبلولة مخلوطة خلطاً شديداً بسمن ولبن ، وللملقة
اسم مفعول من التلييق وهو التليين .

وفي القاموس : لبقة ليفه ، وتريد ملبق ملين بالدم (فاتخذته) أى صنع
ما ذكر (في أى شيء كان هذا) أى سمعه ولعله صلى الله عليه وسلم وجد فيه
رائحة كريهة (في عسكة ضب) العسكة بالضم آنية السمن ، وقول وعاء مستدير
للسمن والعسل ، وقيل العسكة القرية الصغيرة ، والمعنى أنه كان في وعاء مأخوذ
من جلد ضب (ارفعه) قال الطيبي : وإنما أمر برفعه لتنفّر طبعه عن الضب لأنه
لم يكن بأرض قومه كما دل عليه حديث خالد ، لا لتجاسة جلده وإلا لأمره بطرحه
ونهاه عن تناوله .

(قال أبو داود هذا حديث منكرو) المنكرو حديث من غش غلطه أو كثرت
غفلته أو ظهر فسقه على ما في شرح الفحجة . قال الطيبي : هذا الحديث مخالف —

قال أبو داود : وأيوب ليس هو السخيتاني .

٤٠ — باب في أكل الجبن .

٣٨٠١ — حدثنا يحيى بن موسى البلخي قال أخبرنا إبراهيم بن عيينة عن عمرو بن منصور عن الشفي عن ابن عمر قال : « أتى النبي

— لما كان عليه من شيمته صلى الله عليه وسلم ، كيف وقد أخرج مخرج التمي ، ومن ثم صرح أبو داود بكونه منكراً ، ذكره القاري (وأيوب) أي المذكور في الإسناد وهذه العبارة أي قوله قال أبو داود إلى قوله ليس هو السخيتاني ليست في بعض النسخ ، ولم ينبه عليها المزني في الأطراف بل أورد الحديث في ترجمة أيوب السخيتاني ورقم عليه علامة أبي داود وابن ماجه ، وكذا لم يذكرها المفرد في مختصره ، ففي ثبوت هذه الزيادة في نفس شيء . وأيوب هذا الذي في الإسناد روى عن نافع وروى عنه حسين بن واقد .

والراوى عن نافع الذي اسمه أيوب هو ثلاثة رجال : الأول : أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني ، وروى عن نافع ، وعنه شعبة والسفيانان والحدادان هو ثقة ثبت حجة .

والثاني : أيوب بن موسى بن عمرو الأموي الفقيه ، روى عن نافع ، وعنه شعبة والليث وعبد الوارث وغيرهم هو ثقة .

والثالث : أيوب بن وائل روى عن نافع ، وعنه حماد بن زيد وأبو هلال . قال الأزدي : مجهول ، وقال البخاري : لا يتابع على حديثه والله أعلم . قال المفرد : وأخرجه ابن ماجه .

(باب في أكل الجبن)

في القاموس : الجبن بالضم وبضممتين وكُمُتل معروف والمراد بقوله كعتل —

صلى الله عليه وسلم بِحَبْنَةٍ فِي تَبُوكَ ، فَدَعَا بِسَكِينٍ فَسَمَّى وَقَطَعَ .

٤١ — باب في الخلل

٣٨٠٢ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا معاوية بن هشام قال حدثني [حدثنا] سفيان عن مكارب بن دينار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نِعَمَ الْإِدَامُ [الْأَدَمُ] الْخَلُّ » .

— أى بضميتين وتشديد النون على وزن عَمَلٌ ، والجن في الفارسية بنير .
(بحبنة) قال القارى : أى القرص من الجن ، كذا قيل ، والظاهر أن المراد بها قطعة من الجن (في تبوك) بغير صرف وقد يصرف (فسعى وقطع) بتخفيف الطاء ويجوز تشديدها . قال الطيبي : فيه دليل على طهارة الأنفحة لأنها لو كانت نجسة لكان الجن نجساً لأنه لا يحصل إلا بها .

قال المفردى : قال أبو حاتم الرازى : الشعبي لم يسمع من ابن عمر ، وذكر غير واحد أنه سمع من ابن عمر أخرجه البخارى ومسلم في صحيحهما حديث الشعبي عن ابن عمر وفيه قاعدة ابن عمر سنتين أو سنة ونصفاً ، وفي إسقاط حديث ابن عمر في الحبنة إبراهيم بن عيينة أخو سفيان بن عيينة . قال أبو حاتم الرازى : شيخ يأتى بالمتأكيد . وسئل أبو داود السجستاني عن إبراهيم بن عيينة وعمران ابن عيينة ومحمد بن عيينة فقال كلهم صالح وحديثهم قريب من قريب .
(باب في الخلل)

(نعم الإدام الخلل) في بعض النسخ « نعم الأدم » قال النسوى : الإدام بكسر الهمزة ما يؤتد به ، يقال أدم الخبز يأدمه بكسر الدال وجمع الإدام أدم بضم الهمزة والدال كإهاب وأهب وكتاب وكتب ، والأدم بسكون الدال مفرد كالأدام .

٣٨٠٣ — حدثنا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا أَخْبَرَنَا الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « نِعَمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ » .

٤٢ — باب في أكل الثوم

٣٨٠٤ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلَيْمَ تَزَلْنَا أَوْ لَيْغَمَ تَزَلْنَا مَسْجِدَنَا وَلَيْقَعُذْ فِي بَيْتِنَا ، وَإِنَّهُ أَتَى بِيَذْرٍ فِيمَا »

— قال الخطابي في المعالم : معنى هذا الكلام مدح الاقتصاد في المأكل ومنع النفس عن ملاذ الأطعمة كأنه يقول اتقدموا بالخل وما كان في معناه مما تحف مؤنة ولا يعز وجوده ولا تتأنقوا في الشهوات فإنها مفسدة للدين مسقة للبدن انتهى . ونقل النووي كلام الخطابي هذا ثم قال : والصواب الذي ينبغي أن يجزم به أنه مدح للخل نفسه ، وأما الاقتصاد في المطعم وترك الشهوات فمعلوم من قواعد آخر والله أعلم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه .

(عن طلحة بن نافع عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم الإدام الخل) لأنه أقل مؤنة وأقرب إلى القناعة ، ورواه ابن ماجه عن أم ساعد وزاد « اللهم بارك في الخل » وفي رواية له « فإنه كان إدام الأنبياء » وفي رواية له « لم يفتقر بيت فيه خل » . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(باب في أكل الثوم)

(من أكل ثوماً أو بصلاً) أى غير مطبوخين (فليمتزلنا) أى ليبعد عنا —

خَضِرَاتٍ مِنَ الْبُقُولِ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ ،
فَقَالَ : قَرَّبُوهَا - إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ - فَلَمَّا رَأَتْ كُرَّةً أَكَلَهَا . قَالَ :
كُلْ فَإِنِّي أَنَا حَيٌّ مَنْ لَا تُنَاجِي .
قال أحمد بن صالح ببدر فسرهُ ابنُ وهبٍ طبق .

— (أو ليعتزل مسجدنا) فإنه مع أنه مجمع المسلمين فهو مهبط الملائكة المقربين ،
والشك من الراوى . قال بعض العلماء : النعى عن مسجد النبي صلى الله عليه
وسلم خاصة ، وحجة الجمهور رواية فلا يقربن مساجدنا فإنه صريح في العموم
(ولأنه أتى ببدر) بفتح الموحدة وهو الطبق سمي بذلك لاسعدادته تشبيهاً له
بالقمر عند كاله ، وفسره به ابن وهب راوى الحديث كما فى آخر الحديث (فيه
خضرات) بفتح الخاء وكسر الصاد المعجمتين جمع خضرة ، ويروى بضم الخاء
وفتح الصاد جمع خضرة (من البقول) من اللبيان (قربوها) أى الخضرات
(إلى بعض أصحابه) قال السكرمانى : فيه النقل بالمعنى إذا لرسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يقله بهذا اللفظ بل قال قربوها إلى فلان مثلاً ، أو فيه حذف ،
أى قال قربوها مشيراً أو أشار إلى أصحابه ، والمراد بالهضم أبو أيوب
الأنصارى . ففى صحيح مسلم من حديث أبى أيوب فى قصة نزول النبي صلى الله
عليه وسلم عليه قال « فكان يصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فإذا جىء به
إليه أى بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وسلم سأل عن موضع أصابع النبي
صلى الله عليه وسلم فصنع ذلك مرة فقليل له لم يأكل وكان الطعام فيه ثوم
فقال أحرام هو يا رسول الله ؟ قال لا ولكن أكرهه » (كان) أى البعض
(معه) أى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البيت (فإنى أنا حى من لا تناجى)
أى الملائكة .

قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٣٨٠٥ - حدثنا أحمد بن صالح قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني عمرو أن بكر بن سوادة حدثه أن أبا الفحجيب مولى عبد الله بن سعد حدثه أن أبا سميذ الخدري حدثه « أنه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الثوم والبصل ، وقيل : يا رسول الله وأشد ذلك كله الثوم أفتحرّمه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كلوه ومن أكله منك فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب منه ريحُه » .

٣٨٠٦ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا جرير عن الشيباني عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن حذيفة أظفئه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من تفلّ تجاه القبلة جاء يوم القيامة تفلّه بين عينيه ، ومن أكل من هذه البقلة الخبيثة فلا يقربن مسجداً ثلاثاً » .

— (أشد ذلك كله الثوم) أى فى الريح والفتن (كلوه ومن أكله الخ) فيه جواز أكل الثوم والبصل إلا أن من أكله يكره له حضور المسجد . والحديث سكّته عنه المنذرى .

(عن زر بن حبيش) بكسر الزاى وتشديد الراء ، وحبيش بمهملة وموحدة مصغراً (من تفل) بمناء وفاء أى بصق (تجاه القبلة) أى جانب القبلة . فى القاموس : وجاهك تجاهك مثلثين تلقاء وجهك (تفلّه) بفتح المثناة وسكون الفاء أى بصاقه ، والجملة حالية (من هذه البقلة الخبيثة) أى الثوم والبصل والسكرات ، وخبثها من كراهة طعمها ورائحتها ، لأنها طاهرة ، قاله فى الجمع (فلا يقربن مسجداً ثلاثاً) أى قال هذه السكامة ثلاثاً . والحديث سكّته عنه المنذرى .

٣٨٠٧ — حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ الْمَسَاجِدَ » .

٣٨٠٨ — حدثنا شيبان بن فروخ قال أخبرنا أبو هلال قال أخبرنا حميد بن هلال عن أبي بردة عن المغيرة بن شعبه قال : « أَكَلْتُ ثُومًا فَأَتَيْتُ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ سَبَقْتُ بِرُكْعَةٍ ، فَلَمَّا دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ [النَّبِيُّ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِيحَ الثُّومِ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ قَالَ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا أَوْ رِيحُهُ ، فَلَمَّا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ لَعَنَ طَيْمِي بِذَلِكَ .

— (فلا يقربن المساجد) فيه دليل على أن النهى عام لسكل مسجد وليس خاصاً بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، والحديث سكت عنه المنذرى .

(وقد سبقت) على البناء للمجهول (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا) ليس في هذا تقييد النهى بالمسجد ، فيستدل بعمومه على إلحاق الجامع بالمسجد كمصلى العيد والجنائز ومكان الوليمة ، وقد ألحقها بعضهم بالقياس والتسلك بهذا العموم أولى ، لكن قد علل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة وترك أذى المسلمين فإن كان كل منهما جزءاً عما اختص النهى بالمساجد وما في معناها ، وهذا هو الأظهر وإلا لم النهى كل مجمع كالأسواق ، ويؤيد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ شَيْئًا فَلَا يَقْرَبْنَا فِي الْمَسْجِدِ » .

قال : فَأَذْخَلْتُ بَدَّهَ فِي كَمْ قَمِيصِي إِلَى صَدْرِي فَإِذَا أَنَا مَعْصُوبُ الصَّدْرِ .
قال : إِنْ لَكَ عُذْرًا .

٣٨٠٩ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ
ابْنُ عَمْرٍو قَالَ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ - يَعْنِي الْعَطَّارَ - عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ
عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ
وَقَالَ : مَنْ أَكَلَهُمَا فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا ، وَقَالَ : إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ آكُلُوهُمَا
[آكِلِيهَا] فَأَمِيتُوهُمَا طَبِخًا » قال : يَعْنِي الْبَهْلَ وَالثَّوْمَ .

قال القاضي ابن العربي : ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها ، ومن
ثم رد على المازري حيث قال لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ما له رائحة كريهة
لم يمنعوا منه بخلاف ما إذا أكل بعضهم لأن المنع لم يختص بهم بل بهم
وباللائكة ، وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئاً من ذلك ، ودخل المسجد
مطلقاً ولو كان وحده ، كذا أفاد الحافظ في الفتح (في كم قميصي) السك بالضم
وتشديد الميم مدخل الهد ومخرجها من الثوب (فإذا أنا معصوب الصدر) كان
من عادتهم إذا جاع أحدهم أن يشد جوفه بمصاوبة ، وربما جعل تحتها حجراً .
كذا في النهاية .

قال المنذرى : في إسناده أبو هلال محمد بن سليم المعروف بالراسي ، وقد
تكلم فيه غير واحد .

(إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ آكُلُوهُمَا) وفي بعض النسخ « آكِلِيهَا » وهو الظاهر
لأنه خبر كنتم . قال في القاموس : بَدَّهَ تَبْدِيداً فَرَقَهُ وَلَا بَدَّ لافراق ولا محالة ،
انتهى . وخبر لا محذوف والجملة معترضة (فَأَمِيتُوهُمَا طَبِخًا) أى أزيلوا رائحتهما
بالطبخ . والحديث سكت عنه المنذرى .

٣٨١٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا الْجُرَّاحُ أَبُو وَكِيعٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « نَهَى عَنْ أَكْلِ الثُّومِ إِلَّا مَطْبُوخًا » .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : شَرِيكَ بْنُ حَنْبَلٍ .

٣٨١١ - حدثنا إبراهيم بن موسى قَالَ أَخْبَرَنَا ح . وحدثنا حيوة بن
شريح قَالَ أَخْبَرَنَا بَقِيَّةٌ عَنْ بَجِيرٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ خِيَارٍ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ
سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ الْبَصَلِ قَالَتْ [فَقَالَتْ] إِنَّ آخِرَ طَعَامٍ أَكَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامٌ فِيهِ بَصَلٌ .

— (نهى) بصيغة المجهول (عن أكل الثوم إلا مطبوخاً) قال القارى : هذا
الحديث يفيد تقييد ما ورد من الأحاديث المطلقة فى النهى (قال أبو داود :
شريك ابن حنبل) أى شريك المذكور فى الإسناد هو ابن حنبل .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ، قال : وقد روى هذا عن على قوله وقال
ليس إسناداه بذاك القوى . قال أخبرنا أى بقية بن الوليد والمعنى أن إبراهيم بن
موسى قال أخبرنا بقية وقال حيوة حدثنا بقية .

(إن آخر طعام أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام فيه بصل) أى
مطبوخ بشهادة الطعام لأنه الغالب فيه ، قال ابن الملك : قهول إنما أكل النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك فى آخر عمره ليعلم أن النهى للتنزيه لا للتحريم ، ذكره
القارى . وأحاديث الباب تدل على جواز أكل الثوم والبصل مطبوخاً ، كان
أو غير مطبوخ لمن قعد فى بيته وكراهة حضور المسجد وريحه موجود لثلاث يؤذى
بذلك من يحضره من الملائكة وبنى آدم ، وقد ألحق الفقهاء بالثوم والبصل
ما فى معناهما من البقول السكرية الرائحة كالفجل . قال الحافظ : وقد ورد فيه
حديث فى الطبرانى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وفى إسناداه بقية بن الوليد وفيه مقال .

٤٣ - باب في التمر

- ٣٨١٢ - حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ أَخْبَرَنَا
أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ يَزِيدَ الْأَعْمُورِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَلَامٍ قَالَ « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ كِسْرَةً مِنْ خُبْزِ شَعِيرٍ ،
فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً وَقَالَ هَذِهِ إِدَامُ هَذِهِ » .
- ٣٨١٣ - حدثنا الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ
أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ هُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ

(باب في التمر)

(أخذ كسرة) بكسر فسكون أى قطعة (وقال هذه) أى التمرة (إدام
هذه) أى الكسرة . قال الطيبي: لما كان التمر طاماً مسقلاً ولم يكن متعارفاً
بالأدومة أخبر أنه صالح لها .

قال المفردى : وأخرجه الترمذى . وقد اختلف فى يوسف هذا فقال :
البخارى : له صحبة ، وقال أبو حاتم الرازى : ليست له صحبة له روية ، وقال
الحاكم أبو عبد الله النيسابورى . ومن التابعين المحضمين طبقة ولدوا فى زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمعوها منه ، منهم يوسف بن عبد الله بن سلام
انتهى ، وفى أسماء رجال المشكاة : ولد فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحمل إليه وأقمده فى حجره وسماه يوسف ومسح رأسه ، ومنهم من يقول : له
روية ولا روية له ، عداة فى أهل المدينة . انتهى .

قال بعض العلماء : وإطلاق رواية أبى داود من غير أن يقول مرسل يدل
على أن له رواية مع أن مرسل الصحابى حجة لإجماعاً والله أعلم .

قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ » .

٤٤ - باب في تفتيش التمر المسوس عند الأكل

٣٨١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ وَبْنُ جَبَلَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا سَلْمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ

أَبُو قُتَيْبَةَ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمَرٍ عَتِيقٍ فَجَعَلَ يُفْتَشُهُ يُخْرِجُ السُّوسَ مِنْهُ » .

— (بيت لا تمر فيه جيااع أهله) جيااع بكسر الجيم جمع جائع . قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذى : لأن التمر كان قوتهم ، فإذا خلا منه البيت جاع أهله ، وأهل كل بلدة بالنظر إلى قوتهم يقولون كذلك . وقال الطيبي : لعله حث على القناعة في بلادكثر فيها التمر ، أى من قنع به لا يجموع ، وقيل هو تفضيل للتمر ، والله تعالى أعلم . كذا في فتح الودود .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه .

(باب في تفتيش التمر المسوس عند الأكل)

المسوس اسم مفعول من ساس الطعام يساس سوسا بالفتح أى وقع فيه السوس بالضم ، وهو دود يقع في الصوف والطعام .

(أتى) على البناء للمجهول (بتمر عتيق) أى قديم (لجعل يفتشه يخرج السوس منه) فيه كراهة أكل ما يظن فيه الدود بلا تفتيش ، قاله في فتح الودود وفيه أن الطعام لا ينجس بوقوع الدود فيه ولا يحرم أكله . قال القارى : وروى الطبرانى بإسناد حسن عن ابن عمر مرفوعا « نهى أن يفتش التمر عما فيه » فالنهي محمول على التمر الجديد دفعا للوسوسة أو فمـله محمول على بيان الجواز ، وأن النهى للتنزيه .

٣٨١٥ — حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالتمر فيه دود » فذكر معناه .

٤٥ — باب الإقران في التمر عند الأكل

٣٨١٦ — حدثنا واصل بن عبيد الأعلى قال حدثنا ابن فضيل عن أبي إسحاق عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإقران إلا أن تستأذن أصحابك » .

— قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

(كان يؤتى بالتمر فيه دود فذكر معناه) أى معنى الحديث المذكور .
قال المنذرى : هذا مرسل .

(باب الإقران في التمر عند الأكل)

الإقران ضم تمر إلى تمر لمن أكل مع جماعة .

(عن جبلة) بفتح الجيم والموحدة الخفيفة (بن سحيم) بمهملتين مصغراً (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإقران) قال الحافظ في فتح البارى : قال النووي : اختلفوا في أن هذا النهى على التحريم أو على الكراهة والأدب

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وهذه الكلمة ، وهى « الاستئذان » قد قيل : إنها مدرجة من كلام ابن عمر قال شعبة : لا أرى هذه الكلمة إلا من كلام ابن عمر ، يعنى « الاستئذان » ذكره البخارى في الصحيح .

وقد روى الطبرانى في المعجم من حديث يزيد بن زريع عن أبي خالد عن عطاء =

— والصواب التفصيل فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام إلا برضاهم ،
ويحصل الرضى بتصريحهم به ، أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب
على الظن ذلك ، فان كان الطعام لغيرهم حرم ، وإن كان لأحدهم وأذن لهم في
أكل اشترط رضاه ويحرم لغيره ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن
الآكلين معه . وحسن المضيف أن لا يقرن ليساوى ضيفه إلا إن كان الشيء
كثيراً يفضل عنهم مع أن الأدب في الأكل مطلقاً ترك ما يقتضى الشره إلا أن
يكون مستعجلاً يريد الإسراع لشغل آخر . وذكر الخطابي أن شرط هذا
الاستئذان إنما كان في زمنهم حيث كانوا في قلة من الشيء ، فأما اليوم مع اتساع
الحال فلا يحتاج إلى استئذان وتعمقه النووي بأن الصواب التفصيل لأن العبرة
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، كيف وهو غير ثابت . وقد أخرج بن شاهين
في الفاسخ والمنسوخ وهو في مسند البزار من طريق ابن بريدة عن أبيه رفعه « كنت
نهيتكم عن القران في التمر وأن الله وسع عليكم فأقرنوا » فلعل النووي أشار إلى —

الحراساني عن ابن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كنت
نهيتكم عن الإقران وإن الله قد أوسع الخير فأقرنوا » .
فذهبت طائفة — منهم الحازمي — في ذلك إلى النسخ وادعوا أن حديث بريدة
ناسخ لحديث ابن عمر .

قالوا : وكان النهي حيث كان العيش زهيداً والقوت متعزراً مراعاة لجانب
الضعفاء والمساكين وحثاً على الإيثار والمواساة ورغبة في تعاطي أسباب العدالة حالة
الاجتماع والاشتراك ، فلما وسع الله الخير ، وعم العيش الغنى والفقير قال :
« فشأنكم إذن » .

وهذا الذي قالوه إنما يصح أن لو ثبت حديث بريدة ولا يثبت مثله فإن الطبراني
رواه من حديث محمد بن سهل حدثنا سهل بن عثمان حدثنا محبوب العطار عن يزيد
ابن زريع — فذكره .

٤٦ - باب في الجمع بين اللوتين عند الأكل

٣٨١٧ - حدثنا حفص بن عمر القمري قال أخبرنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل القثاء بالرطب » .

- هذا الحديث فإن في إسناده ضعفا . قال الحازمي حديث الفهي أصح وأشهر انتهى مختصراً (إلا أن تستأذن أصحابك) مفعول أى الذين اشتركوا معك في ذلك التمر ، فإذا أذنوا جاز لك الإقران . وفي رواية الشيخين من طريق شعبة إلا أن يستأذن الرجل أخاه . قال شعبة : لا أرى هذه الكلمة إلا من كلمة ابن عمر يعني الاستئذان .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(باب في الجمع بين اللوتين عند الأكل)

(كان يأكل القثاء بالرطب) قال في المصباح : القثاء بكسر القاف وتشديد الثاء المثناة ويحوز ضم القاف ، وهو اسم جنس لما يقوله الناس الخيار ، وبعض الناس يطلق القثاء على نوع يشبه الخيار وهو مطابق لقول الفقهاء لو حلف لا يأكل الفاكهة حث بالقثاء والخيار ، وهو يقتضى أن يكون نوعاً غيره ، فتفسير القثاء بالخيار تسامح انتهى . ووقع في رواية الطبرانى كفية أكله لها ، فأخرج الأوسط من حديث عبد الله بن جعفر ، قال « رأيت في يمين النبي صلى الله عليه وسلم قثاء وفي شماله رطباً وهو يأكل من ذامرة ومن ذامرة » وفي سنده ضعف كذا في فتح البارى . قال النووى : فيه جواز أكلهما معاً والتوسع في الأطعمة ولا خلاف بين العلماء في جواز هذا وما نقل عن بعض -

٣٨١٨ - حدثنا سَمِيدُ بْنُ نَصِيرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الْبَطِيخَ [الطَّبِيخَ] بِالرُّطْبِ فَيَقُولُ : نَكْسِرُ حَرَّ هَذَا يَبْرِدُ هَذَا ، وَبَرْدَ هَذَا يَجْرُ هَذَا » .

— السلف من خلاف هذا فعمول على كراهة اعتياد التوسع والترفع والإكثار منه لغير مصلحه دينيه انتهى .

قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه .
(سميد بن نصير) بضم النون مصغراً (يأكل البطيخ) وفي بعض النسخ الطبيخ بتقديم الطاء على الموحدة . قال الخطابى : هي لفظة في البطيخ (فيقول نكسر حر هذا) أى الرطب (يبرد هذا) أى البطيخ (وبرد هذا) أى البطيخ (بحر هذا) أى الرطب . قال بعض العلماء : المراد بالبطيخ في الحديث الأصفر واعتل بأن في الأصفر حرارة كما في الرطب ، وقد ورد التعليل بأن أحدهما بظنى حرارة الآخر . وقال الحافظ ابن حجر المراد به الأصفر بدليل ورود الحديث بلفظ الخربز ، قال وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ الأصفر ، وأجاب عما قال الهمض بأن في الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه لخلوته طرف حرارة .

والحديث الذى أشار اليه الحافظ أخرجه النسائى بسند صحيح عن حميد عن أنس « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخربز وهو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها زاي نوع من البطيخ الأصفر قاله الحافظ .

قال الخطابى : فيه إثبات الطب والعلاج ومقابلة الشيء الضار بالشيء المضاد له في طعمه على مذمت الطب والعلاج انتهى .

٣٨١٩ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُزَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ
ابْنَ جَابِرٍ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ ابْنِ ابْنِ بَسْرٍ السَّامِيِّ قَالَ :
« دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدَّمْنَا زُبْدًا وَتَمْرًا ، وَكَانَ يُحِبُّ
الزُّبْدَ وَالتَّمَرَ »

— قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد : جاء في البطيخ عدة أحاديث لا يصح
منها شيء غير هذا الحديث الواحد .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى مختصراً وقال الترمذى حسن غريب
(وليد بن مزيد) بفتح الميم وسكون الزاى وفتح التحتانية (حدثنى سليم
بن عامر) بالتصغير (عن ابنى بسر الساميين) بضم السين المهملة وفتح اللام
الخفيفة وكسر الميم وفتح الهاء الأولى المشددة وسكون النانية الخفيفة وهما عطية
وعبد الله واسم أبيهما بسر بضم السين (فقدمنا زبداً وتماً)
أى قربناهما إليه . قال فى المصباح : زبد على وزن قفل ما يستخرج بالخفض من
لبن البقر والغنم ، وأما لبن الإبل فلا يسمى ما يستخرج منه زبداً بل يقال له
جناب ، والزبدة أخص من الزبد انتهى . وفى الصراح : زبد بالضم كفك
وسرشير زبدة مسكه .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ، وذكر عن محمد بن عوف أنهما
عبد الله وعطية .

٤٧ - باب فى استعمال آنية أهل الكتاب

[باب الأكل فى آنية أهل الكتاب]

٣٨٢٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا عبد الأعلى وإسماعيل عن برد بن سنان عن عطاء عن جابر قال : « كُنَّا نَقْرُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضُيَّبُ مِنْ آنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأُسْقِيَتِهِمْ ، فَذُتْمَتِمْ بِهَا فَلَا يُمِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ » .

٣٨٢١ - حدثنا نصر بن عاصم أخبرنا محمد بن شعيب قال أنبأنا عبد الله بن العلاء بن زبر عن أبي عبيد الله مسلم بن مشكم عن أبي ثعلبة الخشني أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّا نُجَاوِزُ [نُجَاوِرُ] أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَنَزِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي آنِيَتِهِمُ الْخَمْرَ ،

(باب فى استعمال آنية أهل الكتاب)

(عن برد بن سنان) بضم الموحدة وسكون الراء (فلا يُمِيبُ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ذلك) أى استمتاعنا بآنية المشركين وأسقيتهم (عليهم) فيه التفات أى علمنا : قال الخطابي ظاهر هذا يبيح استعمال آنية المشركين على الإطلاق من غير غسل لها وتطهير ، وهذه الإباحة مقيدة بالشرط الذى هو مذکور فى الحديث الذى يليه من هذا الباب انتهى . قلت : الحديث رواه البزار أيضاً ، وفى روايته « فنفسلها ونأكل فيها » ذكره الحافظ فى الفتح . والحديث سكت عنه المنذرى .

(أخبرنا عبد الله بن العلاء بن زبر) بفتح الزاى وسكونه الموحدة (مسلم ابن مشكم) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وهو بدل من أبى عبيد الله (إنا -

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا
وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَأَرْحَضُوهَا بِالْمَاءِ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا .

٤٨ — باب في دواب البحر

٣٨٢٢ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّغْلِبِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا
أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَ عَلَيْنَا
أَهْلًا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ نَتَلَقَّى عَيْرًا لِقُرَيْشٍ وَزَوَدَنَا جِرَابًا مِنْ تَمْرٍ لَمْ نَجِدْ

(— نجاوز) بالزاي المعجمة أى نمر ، وفى بعض النسخ بالراء المهملة (فأرحضوها)
أى اغسلوها قال الخطابى : الرحض الغسل والأصل فى هذا أنه إذا كان معلوما
من حال المشركين أنهم يطبخون فى قدورهم الخنزير ويشربون فى آنيةهم الخمر
فانه لا يجوز استعمالها إلا بعد الغسل والتنظيف فأما ثيابهم ومياهم فلأنها على
الطهارة كماء المسلمين وثيابهم إلا أن يكونوا من قوم لا يعتاشون النجاسات ،
أو كان من عاداتهم استعمال الأبول فى طهورهم ، فان استعمال ثيابهم غير جائز
إلا أن يعلم أنها لم يصبها شيء من النجاسات انتهى كلام الخطابى .

وقال المنذرى : وقد أخرج البخارى ومسلم فى صحيحهما من حديث أبى
إدريس الخولانى عن أبى ثعلبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أما
ماذ كرت أنكم بأرض قوم أهل السكباب تأكلون فى آنيةهم فان وجدتم غير
آنيةهم فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا فيها » الحديث وأخرجه
أبى الترمذى وابن ماجه بنحوه .

(باب فى دواب البحر)

جمع دابة .

(نلقى عيرا) بكسر العين هى الإبل التى تحمل الطعام وغيره (زودنا) أى --

لَهُ [لَنَا] غَيْرُهُ ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ يُعْطِينَا تَمْرَةَ تَمْرَةَ كُنَّا نَمْعُهَا كَمَا يَمْعُ الصَّيِّ ، ثُمَّ نَشْرَبُ عَلَيْهَا مِنْ مَاءِ [الْمَاءِ] فَتَكْفِينَا يَوْمَنَا إِلَى اللَّيْلِ ، وَكُنَّا نَضْرِبُ بِعَصِيدِنَا الْخُلْبَطَ ، ثُمَّ نَبْشُلُهُ بِالْمَاءِ فَنَسْأَلُهُ . قَالَ : وَانْطَلَقْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ ، فَرَفِيعَ لَنَا كَهَيْئَةِ الْكَثِيبِ الضَّخْمِ ، فَأَتَيْنَاهُ فَإِذَا هُوَ دَابَّةٌ تَدْعَى الْعَنْبَرَةَ . فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : مَيْتَةٌ وَلَا تَحِلُّ لَنَا ، ثُمَّ قَالَ لَا بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ فَكُلُوا ، فَأَقَمْنَا عَلَيْهِ شَهْرًا وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ حَتَّى سَمِعْنَا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : هُوَ رِزْقُ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ فَتَطْعَمُونَا مِنْهُ ؟ فَأَرْسَلْنَا مِنْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلَ . »

— جعل زادنا (جرباً) بكسر الجيم وفتحها والكسر أفصح وعاء من جلد (كنا نَمْعُهَا) بفتح الميم وضمها والفتح أفصح (بعصيدنا) بكسر المهملة وتشديد الهاء جمع عصا (الخبط) بفتح الخاء وفتح الشجر الساقط بمعنى الخبط (ثم نبشله) أى الخبط (كهية الكتيب) بالثاء المثناة وهو الرمل المستطيل المحدوب (الضخم) أى العظيم (تدعى العنبر) هى سمكة كبيرة يتخذ من جلدها الترس (فقال أبو عبيدة مائة) أى هذه مائة (ثم قال لا الخ) المعنى أن أبا عبيدة رضى الله عنه قال أولاً باجتهاده إن هذا مائة والمائة حرام فلا يحل أكلها ثم تغير اجتهاده فقال بل هو حلال لكم وإن كان مائة لأنكم فى سبيل الله وقد اضطررتم ، وقد أباح الله تعالى المائة لمن كان مضطراً فكلوا فأكلوا . وأما طلب النهي صلى الله عليه وسلم من لحمه وأكله ذلك فلأنما أراد به المبالغة فى تطييب نفوسهم فى حله —

— وأنه لاشك في إباحته وأنه يرتضيه لنفسه ، أو أنه قصد التبرك به لسكونه طعمة من الله تعالى خارقة للمادة أكرمهم الله بها .

قال الإمام الخطابي في معالم السنن : فيه دليل على أن دواب البحر كلها مباحة وأن ميقتها حلال ، ألا تراءى يقول « فهل معكم من لحمه شيء فتقطعونا فأرسلنا إليه فأكل » وهذا حال رفاهية لأحال ضرورة . وقد روى عن أبي بكر الصديق أنه قال « كل دابة في البحر فقد ذبحها الله لكم وذكاهم لكم » وقد روى عن محمد بن علي أنه قال : كل ما في البحر ذكي . وكان الأوزاعي يقول : كل شيء كان يعيش في الماء فهو حلال ، قيل فالتمساح ؟ قال نعم . وغالب مذهب الشافعي بإباحة دواب البحر كلها إلا الضفدع لما جاء في النهي عن قتلها . وكان أبو ثور يقول : جميع ما يأوى إلى الماء فهو حلال فما كان منه يذكي لم يحل إلا بذكاة ، وما كان منه لا يذكي مثل السمك حل حياً وميتاً . وكره أبو حنيفة دواب البحر كلها إلا السمك . وقال سفيان الثوري : أرجو أن لا يكون بالسرطان بأس . وقال ابن وهب : سألت الليث بن سعد عن أكل خنزير الماء وكلب الماء وإنسان الماء ودواب الماء كلها فقال : أما إنسان الماء فلا يؤكل على شيء من الحلات ، والخنزير إذا سماه الناس خنزيراً فلا يؤكل وقد حرم الله تعالى الخنزير وأما السكلاب فليس بها بأس في البحر والبر .

قال الخطابي : لم يختلفوا أن المارماهي مباح أكله وهو يشبه الحيات ، وتسمى أيضاً حية البحر ، فدل ذلك على بطلان اعتبار معنى الأسماء والأشباه في حيوان البحر ، وإنما هي كلها سموك وإن اختلفت أشكالها وصورها ، وقد قال الله سبحانه وتعالى ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة ﴾ فدخل فيه ما يصاد من حيوانه لأنه لا يخص منه شيء إلا بدليل . وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر فقال « طهور ماؤه حلال ميته » فلم يستثن شيئاً منها —

٤٩ - باب في الفأرة تقع في السمن

٣٨٢٣ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال أخبرنا سُفْيَانُ قال أخبرنا الزُّهْرِيُّ عن
عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ عن ابنِ عَبَّاسٍ عن مَيْمُونَةَ « أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ
فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَلْقُوا مَا حَوْلَهَا وَكُلُوا » .

— دون شيء ، فقضية العموم توجب فيها الإباحة إلا ما استثناه الدليل . انتهى
كلام الخطابي .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم .

(باب في الفارة تقع في السمن)

(أخبرنا سفیان) هو ابن عيينة وهكذا أى ألقوا ما حولها وكلوا أوردته
أكثر أصحاب ابن عيينة عنه كالحميدى ومسدد وغيرهما . ووقع في مسدد إسحاق
ابن راهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظ « إن كان جامداً فألقوها
وما حولها وكلوه وإن كان ذائبا فلا تقربوه » .

قال في الفتح : وهذه الزيادة في رواية ابن عيينة غريبة انتهى (ألقوا ما حولها) —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

حديث « الفأرة تقع في السمن » قد اختلف فيه إسناداً ومقتناً ، والحديث من
حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع ابن عباس يحدث عن
ميمونة ، ولفظه : « أن فأرة وقعت في سمن فماتت ، فسئل النبي صلى الله عليه
وسلم ؟ فقال : ألقوها وما حولها وكلوه » رواه الناس عن الزهري بهذا المتن
والإسناد ، ومنه خرجه البخارى في صحيحه والترمذى والنسائى وأصحاب الزهري
كالجميعين على ذلك .

وخالفهم معمر في إسناده ومنه فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن =

— أى ماحول الفأرة ، قيل : هذا إما أن يكون إذا كان جامداً ، وأما فى الذباب
فالسكل حولها .

قال الحافظ : وقد تمسك ابن العربى بقوله وما حولها على أنه كان جامداً .
قال لأنه لو كان مائماً لم يكن له حول لأنه لو نقل من أى جانب مهما نقل خلفه
غيره فى الحال فيصير ماحولها فيحتاج إلى إلقائه كله . قال : وقد وقع عند الدارقطنى
من رواية يحيى القطان عن مالك فى هذا الحديث « فأمر أن يقر ما حولها
فيرمى به » وهذا أظهر فى كونه جامداً من قوله وما حولها ، فيقرى ما تمسك به
ابن العربى .

== أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم وقال فيه « إن كان جامداً فألقوها وما حولها ،
وإن كان مائماً فلا تقر بوه » .

ولما كان ظاهر هذا الإسناد فى غاية الصحة : صحيح الحديث جماعة ، وقالوا :
هو على شرط الشيخين ، وحكى عن محمد بن يحيى الذهلى تصحيحه .
ولكن أئمة الحديث طعنوا فيه ، ولم يروه صحيحاً ، بل رأوه خطأ محضاً .

قال الترمذى فى جامعه : سمعت محمد بن اسماعيل يقول : حديث معمر عن الزهرى
عن سعيد بن المسيب فى هذا خطأ ، وقد أشار أيضاً إلى علة حديث معمر من وجوه .
فقال : باب إذا وقعت الفأرة فى السمن الجامد ، أو الدائب ، ثم ذكر حديث
ميمونة .

وقال عقبه : قيل لسفيان : فإن معمرأ يحدثه عن الزهرى عن سعيد بن المسيب
عن أبى هريرة ؟ قال : ما سمعت الزهرى يقوله إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن
ميمونة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولقد سمعته منه مراراً .

ثم قال : حدثنا عبدان حدثنا عبد الله عن يونس عن الزهرى « سئل عن الدابة
تموت فى الزيت والسمن ، وهو جامد ، أو غير جامد : الفأرة أو غيرها ؟ قال : بلغنا
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت فى سمن ، فأمر بما قرب منها
فطرح ، ثم أكل » .

— واستدل بحديث الهباب لإحدى الروایتين عن أحمد أن المائع إذا حلت فيه النجاسة لا ينجس إلا بالتفجير ، وهو اختيار البخارى وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك . وقد أخرج أحمد عن إسماعيل بن علية عن عمارة بن أبى حفصة عن عكرمة أن ابن عباس « سئل عن فأرة ماتت فى سمن ، قال : تؤخذ الفأرة وما حولها ، فقلت : إن أثرها كان فى السمن كله ، قال : إنما كان وهى حية وإنما ماتت حيث وجدت » ورجاله رجال الصحيح .

== فذكر البخارى فتوى الزهرى فى الدابة تموت فى السمن وغيره ، الجامد والدائب : أنه يؤكل

واحتججه بالحديث من غير تفصيل : دليل على أن المحفوظ من رواية الزهرى إنما هو الحديث المطلق الذى لا تفصيل فيه ، وأنه مذهبه : فهو رأيه وروايته ، ولو كان عنده حديث التفصيل بين الجامد والمائع لأفتى به واحتج به ، حيث أفتى بحديث الإطلاق ، واحتج به : دل على أن معمرآ غلط عليه فى الحديث إسناداً ومتناً . ثم قد اضطرب حديث معمر ، فقال عبد الرزاق عنه « فلا تقر به » وقال عبدالواحد بن زيادة عنه « وإن كان ذائباً أو مائعاً لم يؤكل »

وقال البيهقى : وعبدالواحد بن زياد أحفظ منه — يعنى من عبد الرزاق . وفى بعض طرقه « فاستصنعوا به » وكل هذا غير محفوظ فى حديث الزهرى . فان قيل : فقد رواه أبو حاتم البسى فى صحيحة من رواية الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت فى السمن ؟ فقال : إن كان جامداً فألقوها وما حولها وكلوه ، وإن كان ذائباً فلا تقر به » رواه عن عبد الله بن محمد الأزدى حدثنا إسحق بن إبراهيم حدثنا سفيان عن الزهرى ، وكذلك هو فى مسند إسحق .

فالجواب : أن كثيراً من أهل الحديث جعلوا هذه الرواية موهومة معلولة ، فان الناس إنما رووه عن سفيان عن الزهرى مثل ما رواه سائر الناس عنه ، كمالك وغيره من غير تفصيل . كما رواه البخارى وغيره .

وقد رد أبو حاتم البسى هذا ، وزعم أن رواية إسحق هذه ليست موهومة ==

٣٨٢٤ — حدثنا أحمد بن صالح والحسن بن عليّ - واللفظ للحسن -

قالاً أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا [أخبرنا] معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا ، وَإِنْ كَانَ مَائِماً فَلَا تَقْرُبُوهُ » .

— وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه « عن جرفيه زيت وقع فيه جرز » وفيه « أليس جال في الجر كله ، قال : إنما جال وفيه الروح ثم استقر حيث مات » و فرق الجمهور بين المائع والجامد ، كذا قال الحافظ . وأطال الكلام في الفتح . قال المذري : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي .
(وإن كان مائماً فلا تقربوه) به أخذ الجمهور في الجامد والمائع أن المائع —

= برواية معمر عن الزهري فقال : ذكر خبر أوهم بمض من لم يطلب العلم من مظانه : أن رواية ابن عينة هذه معلولة أو موهومة — ثم ساق من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيّب عن أبي هريرة الحديث « إن كان جامداً فألقوها وماحولها ، وإن كان مائماً فلا تقربوه »

وهذا يدل على أن حديث إسحق محفوظ ، فإن رواية معمر هذه خطأ ، كما قاله البخاري وغيره . والخطأ لا يحتاج به على ثبوت حديث معلول ، فكلاهما وهم .
ثم قال أبو حاتم : ذكر الخبر الدال على أن الطريقين جميعاً محفوظان : حدثنا عبد الله بن محمد الأزدي حدثنا إسحق حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة - فذكره ، قال « إن كان جامداً ألق ماحولها وكله ، وإن كان مائماً لم تقربه » .

قال عبد الرزاق : وأخبرني عبد الرحمن بن بوزويه أن معمر كان يذكر أيضاً عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .
=

قال الحسن قال عبد الرزاق : وَرُبَّمَا حَدَّثَ بِهِ مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— يفجس كله دون الجامد ، وخالف في المانع جمع منهم الزهري والأوزاعي .
قال الخطابي : اختاف الناس في الزيت إذا وقعت فيه نجاسة ، فذهب نفر
من أصحاب الحديث إلى أنه لا ينتفع به على وجه من الوجوه كلها لقوله « فلا
تقربوه » واستدلوا فيه أيضاً بما روى في بعض الأخبار أنه قال « أريقوه » وقال —

= فهذه مثل رواية سفيان عن الزهري عن عبيد الله بالتفصيل .

تصير وجوه الحديث أربعة .

وجهان عن معمر وهما :

أحدهما : عبد الرزاق عنه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بذكر التفصيل .

الثاني : عبد الرحمن بن بوزويه عنه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس

عن ميمونة بالتفصيل أيضاً .

ووجهان عن سفيان .

أحدهما : رواية الأكثرين عنه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن

ميمونة بالإطلاق من غير تفصيل .

والثاني : رواية إسحاق عنه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن

ميمونة بالتفصيل .

وأما رواية معمر : فإنه خالف أصحاب الزهري في حديثه المفصل في إسناده

ومتنه في حديث أبي هريرة ، وخالف أصحاب الزهري في المتن في حديث عبيد الله

عن ابن عباس ، ووافقهم في الإسناد .

وهذا يدل على غلظه فيه ، وأنه لم يحفظه كما حفظ مالك وسفيان وغيرهما من

أصحاب الزهري .

وأما حديث سفيان : فالعروف عن الناس منه : مارواه البخاري في صحيحه عن

الحجدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع ابن عباس

عن ميمونة — فذكره من غير تفصيل ، وكذلك رواه سعيد بن عبد الرحمن وأبو عمار

عن سفيان .

=

٣٨٢٥ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق قال أنبأنا عبد الرحمن بن بوزويه [بوزويه] عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الزهري عن ابن المسيب .

— أبو حنيفة : هو نجس لا يجوز أكله وشربه ويجوز بيعه والاستصباح به .
وقال الشافعي : لا يجوز أكله ولا بيعه ويجوز الاستصباح به .

== قال البخاري في صحيحه : باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو القذائب : حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أنه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة « أن فأرة وقعت في سمن ، فماتت ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال : ألقوها وما حولها واكلوه » قيل لسفيان : فإن معمرًا يحدث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد سمعته منه مراراً .

حدثنا عبدان حدثنا عبد الله عن يونس عن الزهري : سئل عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد ، الفأرة أو غيرها ؟ قال : بلغنا « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قررت منها فطرح ، ثم أكل » كذا من حديث عبيد الله بن عبد الله .

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة قالت « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة سقطت في سمن ؟ فقال : ألقوها وما حولها واكلوه » . هذا آخر كلام البخاري .

وأما الحديث الذي رواه ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن ؟ فقال ألقوها وما حولها ، وكلوا ما بقى ، فقيل : يا نبي الله ، أرايت إن كان السمن مائعاً ؟ قال : انتفعوا به ، ولاتأكلوه » فعبد الجبار بن عمر ضعيف ، لا يحتج به .

وروى من وجه آخر ضعيف عن ابن جريج عن ابن شهاب .

٥٠ - باب في الذباب يقع في الطعام

٣٨٢٦ - حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا بشر - يعني ابن الفضل - عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَاثْمُقُولُوهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِهِ جَنَاحَيْنِ دَاءٌ ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ ، وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ فَلْيَمْسِسْهُ كَلَّهُ » .

— قال المنذرى : وذكر الترمذى معلقا وقال وهو حديث غير محفوظ ، سمعت محمد بن اسماعيل يعني البخارى يقول هذا خطأ ، قال : والصحيح حديث الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة يعنى الحديث الذى قبله .

(باب في الذباب يقع في الطعام)

(إذا وقع الذباب) قيل سمي به لأنه كلما ذب آب (فاثمقلوه) بضم القاف أى اغمسوه في الطعام أو الشراب ، والمقل الغمس (وفي الآخر شفاء) بكسر الشين وفي بعض النسخ مكانه دواء (وإنه يتقى بجناحه الذى فيه الداء) أى إنّه يقدم بجناحه ، يقال اتقى بحق عمر إذا استقبله به وقدمه اليه ويجوز أن يكون معناه إنه يحفظ نفسه بتقديم ذلك الجناح من أذية تلحقه من حرارة ذلك الطعام ، ذكره ابن الملك (فليغمسه كاه) أى كل الذباب ليتعادل داؤه ودواؤه . والحديث دليل ظاهر على جواز قتله دفعا لضرره ، وأنه يطرح ولا يؤكل ، وأن الذباب إذا مات في ماء فانه لا ينجسه لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بغمسه ، ومعلوم أنه —

= قال البيهقى : والصحيح عن ابن عمر من قوله في فأرة وقعت في زيت قال « استصبحوا به وادهنوا به أدمكم » .

وقد روى هذا الحديث عن أبي هريرة العبدى عن أبي سعيد ، ولكن الصواب : أنه موقوف عليه ذكره البيهقى .

٥١ - باب في اللقمة تسقط

٣٨٢٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا حماد عن ثابت عن أنس بن مالك « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل طعاماً لم يق أصابعه الثلاث وقال : إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان ، وأمرنا أن نسلط الصحفة وقال : إن أحدكم لا يدري في أي طعامه يبارك له » .

— يموت من ذلك ولا سيما إذا كان الطعام حاراً ، فلو كان ينجسه لكان أمراً بإفساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم لما أمر بإصلاحه ، ثم أدى هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والمنكبيوت وأشياء ذلك .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى وابن ماجه بنحوه من حديث عبيد بن حنين عن أبي هريرة ، وأخرجه النسائى وابن ماجه . من حديث أبى سعيد الخدرى .
(باب في اللقمة تسقط)

(لعق أصابعه الثلاث) فيه استحباب لعق الأصابع محافظة على بركة الطعام وتنظيفها لها (فلم يمسح) من الإمالة أى فايزل (عنها) أى اللقمة (الأذى) أى المستفقد من غبار وتراب وقذى ونحو ذلك (وليأكلها ولا يدعها للشيطان) فيه استحباب أكل اللقمة الساقطة بعد مسح أذى يصيبها ، هذا إذا لم تقع على موضع نجاسة ، فإن وقعت على موضع نجس تنجست ولا بد من غسلها إن أمكن فان تعذر أطعمها حيواناً ولا يتركها للشيطان (وأمرنا أن نسلط الصحفة) أى نمسحها ونتتبع ما بقى فيها من الطعام يقال سلطت الصحفة بسلتها من باب نصره ونصر إذا تتبع ما بقى فيها من الطعام ومسحها بالأصبع ونحوها (إن أحدكم لا يدري في أي طعامه يبارك له) أى أن الطعام الذى يحضر الانسان فيه بركة ولا يدري أن تلك البركة فيما أكل أن فيما بقى على أصابعه أو فيما بقى في أسفل القصعة —

٥٢ - باب في الخادم يأكل مع المولى

٣٨٢٨ - حدثنا القعنبي قال أخبرنا داود بن قيس عن موسى بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا صنع لأحدكم خادمه طعاماً ثم جاءه به وقد ولي حره ودخانه ، فليقعده معه ، فليأكل كل [ولياً كل] فإن كان الطعام مشفوهاً فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين . »

— أو في اللقمة الساقطة فينبغي أو يحافظ على هذا كله لتحصل البركة وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير والإمعان به . قال النووي : والمراد هنا والله أعلم ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

(باب في الخادم يأكل مع المولى)

(إذا صنع) أى طبخ (خادمه) أى عبده أو أمعه أو مطلقاً (به) أى بالطعام (وقد ولي) بكسر اللام الخفيفة أى والحال أنه قد تولى أو قرب (حره) أى ناره أو تبعه (ودخانه) تخصيص بعقد تعميم أو الأول مخصوص بيمض الجوارح والثاني بيمض آخر (فليقعده معه) أمر من الإقعاد للاستحمام (فليأكل كل) أى معه ولا يستنكف كما هو دأب الجبابرة فإنه أخوه . والمعنى أنه قاسى كلفة اتخاذه وحملها عنك فينبغي أن تشاركه في الحظ معه (فإن كان الطعام مشفوهاً) أى قليلاً . قال الخطابي المشفوء القليل ، وقيل له مشفوه لكثرة الشفاه التي تجتمع على أكله (فليضع) أى الخدم (في يده) أى يد الخادم (منه) أى من الطعام (أكلة أو أكلتين) أو للتوزيع أو بمعنى بل وسببه أن لا يصير محروماً فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله والأكلة بضم الهمزة ما يؤكل دفعة وهو اللقمة في القاموس والنهاية الأكلة بالضم اللقمة المأكولة وبالفتح المرة من الأكل وفي الحديث —

٥٣ - باب في المنديل

٣٨٢٩ - حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ
فَلَا يَمْسَحَنَّ يَدَهُ بِالْمِنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا » .

٣٨٣٠ - حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا » .

- الحث على مكارم الأخلاق والمواساة في الطعام لاسيما في حق من صنعه أو حمله
لأنه ولي حره ودخانه وتملقت به نفسه وشم رائحته ، وهذا كله محمول على
الاستحباب . قال المنذرى وأخرجه مسلم .

(باب في المنديل)

بكسر الميم ما يحمل في اليد للوسخ والامتهان .
(حتى يلعقها) بفتح الهاء والميم أى يلعقها هو (أو يلعقها) بضم الهاء وكسر
الميم أى يلعقها غيره ممن لم يتقذره كالزوجة والجارية والولد والخادم لأنهم
يتلذذون بذلك وفي معناه التلميذ ومن يعتقد القبرك يلعقها ذكره النووي .
وفي الحديث جواز مسح اليد بالمنديل لكن السنة أن يكون بعد لعمها .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه ، وليس في
حديثهم ذكر المنديل وأخرج مسلم من حديث أبى الزبير عن جابر « ولا يمسح
يده بالمنديل حتى يلعق أصابعه » .

(كان يأكل بثلاث أصابع) فيه أن السنة الأكل بثلاث أصابع ولا يضم
لها الرابعة والخامسة إلا لعذر ، بأن يكون مرقا وغيره مما لا يمكن بثلاث ، -

٥٤ - باب ما يقول الرجل إذا طعم

٣٨٣١ - حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ نَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رُفِعَتْ الْمَائِدَةُ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيمِ غَيْرِ مَكْنَفٍ وَلَا مُودَّعٍ وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ رَبُّنَا » .

— قاله النووي : وقال الحافظ : يؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السفة الأكل بثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها جائزاً .

وقد أخرج سعيد بن منصور من مرسل ابن شهاب « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس فيجمع بيده وبين حديث كعب باختلاف الحال انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وفى بعض طرق مسلم أن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أو عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه .

(باب ما يقول إذا طعم)

أى إذا فرغ من الطعام . قال ابن بطلان : اتفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام ووردت فى ذلك أنواع يعنى لا يتعين شئ منها .

(إذا رفعت المائدة) أى من بين يديه ، وقد ثبت فى الحديث الصحيح برواية أنس رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم لم يأكل على خوان قط ، والمائدة هى خوان عليه طعام ، فأجاب بعضهم بأن أنسا ما رأى ذلك ورآه غيره والمنثب يقدم على النافى . قال فى الفتح : وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام . وقد نقل عن البخارى أنه قال إذا أكل الطعام على شئ ثم رفع قيل رفعت المائدة انتهى .

٣٨٣٢ — حدثنا محمد بن القلاء قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن

— قلت : والتحقيق في ذلك أن المائدة هي ما يبسط للطعام سواء كان من ثوب أو جلد أو حصير أو خشب أو غير ذلك ، فالمائدة عام لها أنواع منها السفرة ومنها الخوان وغيره فالخوان بضم الخاء يكون من خشب وتكون تحته قوائم من كل جانب والأكل عليه من دأب المترفين لئلا يفتقر إلى التطاؤز والانحناء ، فالذي نفي بمحدث أنس هو الخوان ، والذي أثبت هو نحو السفرة وغيره والله أعلم .
(طيباً) أى خالصاً من الرياء والسمعة (مهاركا) بفتح الراء هو وما قبله صفات لخدأ مقدر (فيه) الضمير راجع إلى الخدأ أى خدأ ذا بركة دائماً لا ينقطع لأن نعمه لا تنقطع عنا فينبغي أن يكون خدنا غير منقطع أيضاً ولو نية واعتقاداً (غير مكفى) بضم غير ورفع مكفى بفتح الميم وسكون الكاف وتشديد التحتية من كفأت أى غير مردود ولا مقلوب ، والضمير راجع إلى الطعام الدال عليه السياق أو هو من الكفاية فيكون من المعتل يعنى أنه تعالى هو المعلم لعباده والكاى لهم فالضمير راجع إلى الله تعالى .

وقال العيني : هو من الكفاية وهو اسم مفعول أصله مكفوى على وزن مفعول فلما اجتمعت الواو والياء قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ثم أبدلت ضمة الياء كسرة لأجل الياء ، والمعنى هذا الذى أكلناه ليس فيه كفاية عما بعده بحيث ينقطع بل نعمك مستمرة لنا طول أعمارنا غير منقطعة وقيل الضمير راجع إلى الخدأ أى أن الخدأ غير مكفى الخ كذا قال القسطلانى في شرح البخارى (ولا مودع) بفتح الدال التثنية أى غير متروك ويحتمل كسرها على أنه حال من القائل أى غير تارك (ولا مستغنى عنه) بفتح اللون وبالتنوين أى غير مطروح ولا معرض عنه بل محتاج إليه (ربنا) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو ربنا أو على أنه مبتدأ وخبره مقدم عليه ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص —

أَبِي هَاشِمٍ الْوَاسِطِيُّ عَنْ إِبْنِ رِبَّاحٍ عَنْ أَبِيهِ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَمَعَنَا مُسْلِمِينَ [مِنَ الْمُسْلِمِينَ] .

٣٨٣٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَمِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عَمِيلٍ الْقُرَشِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ عَنْ

— أَوْ إِضْمَاراً عَنِ . قَالَ ابْنُ التِّينِ : وَيَجُوزُ الْجُرْعُ عَلَى أَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي عَمَلِهِ وَقَالَ غَيْرُهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْأَسْمِ فِي قَوْلِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : رَبَّنَا بِالنَّصَبِ عَلَى النَّدَاءِ مَعَ حَذْفِ أَدَاةِ النَّدَاءِ .

قال المذري : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه .
(عن أبيه أو غيره) شك من الراوى (وجعلنا مسلمين) أى موحدين
منقادين لجميع أمور الدين . وفائدة الحمد بعد الطعام أداء شكر المنعم وطلب زيادة
النعمة لقوله تعالى ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ وفيه استحباب تجديد حمد الله
عند تجديد النعمة من حصول ما كان الانسان يتوقع حصوله وانقطاع ما كان
يخاف وقوعه . ثم لما كان الباعث هنا هو الطعام ذكره أولاً لزيادة الاهتمام به ،
وكان السبق من تنعمته لكونه مقارناً له فى التحقيق غالباً ثم استعطف من ذكر
النعمة الظاهرة إلى النعم الباطنة فذكر ما هو أشرفها ، وختم به لأن المدار على حسن
الخاتمة مع ما فيه من الإشارة إلى كمال الانقياد فى الأكل والشرب وغيرهما قدرأ
ووصفاً ووقتاً ، احتياجاً واستغناء بحسب ما قدره وقضاء ، كذا قال القارى
فى المرقاة .

قال المذري : وأخرجه الترمذي والنسائي ، وذكره البخاري فى تاريخه
الكبير وساق اختلاف الرواة فيه .

(عن أبي عبد الرحمن الحبلى) بضم المهملة والموحدة اسمه عبد الله بن يزيد —

أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَكَلَ
أَوْ شَرِبَ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى وَسَوَّغَهُ وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا » .

٥٥ — باب في غسل اليد من الطعام

٣٨٣٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ قَالَ أَخْبَرَنَا
سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ نَامَ وَفِي يَدِهِ غَمْرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يُلَوِّمَنَّ
إِلَّا نَفْسَهُ » .

— وَفَقَّهَ ابْنُ مَعْنٍ (إِذَا أَكَلَ وَشَرِبَ) قَالَ الْقَارِئُ فِي مَشْرِحِ الْمَشْكَاةِ : الظَّاهِرُ أَنَّ
أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ كَمَا فِي نَسْخَةِ أَيْ إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا (قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى)
لَمَّا حُذِفَ الْمَفْعُولُ لِإِفَادَةِ الْعُمُومِ (وَسَوَّغَهُ) بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ أَيْ سَهَّلَ دَخُولَ كُلِّ
مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي الْخَلْقِ (وَجَعَلَ لَهُ) أَيْ لِكُلِّ مِّنْهُمَا (مَخْرَجًا) أَيْ مِنْ
السَّبِيلَيْنِ فَتَخْرُجُ مِنْهُمَا الْفَضْلَةُ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ لِلطَّعَامِ مَقَامًا فِي الْمَعْدَةِ زَمَانًا كِي
تَفْقَسَ مِنْ مَضَارِهِ وَمَنَافِعِهِ فَيَبْقَى مَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّحْمِ وَالدَّمِ وَالشَّعْمِ وَيُدْفَعُ بَاقِيَهُ وَذَلِكَ مِنْ
عَجَائِبِ مَصْنُوعَاتِهِ ، وَمِنْ كَمَالِ فَضْلِهِ وَلَطْفِهِ بِمَخْلُوقَاتِهِ ، فَتُبَارِكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ .
وَقَالَ الطَّبِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ : ذَكَرَ هَاهُنَا نِهَا أَرْبَعًا ، الْإِطْعَامُ وَالسَّقْيُ وَالتَّسْوِيفُ وَهُوَ
تَسْهِيلُ الدَّخُولِ فِي الْخَلْقِ فَإِنَّهُ خَلَقَ الْأَسْنَانَ لِلْمَضْغِ وَالرِّيقَ لِلْبَلْعِ وَجَعَلَ الْمَعْدَةَ مَقْصَمًا
لِلطَّعَامِ لَهَا مَخَارِجٌ ، فَالصَّالِحُ مِنْهُ يَنْبَغِثُ إِلَى السَّكْبِ وَغَيْرِهِ يَنْدَفِعُ مِنْ طَرِيقِ
الْأَمْعَاءِ ، كُلُّ ذَلِكَ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَنِعْمَةٌ يَجِبُ الْقِيَامُ بِمَوَاجِبِهَا مِنَ الشُّكْرِ
بِالْجَنَانِ ، وَالْبَيْتُ بِاللَّسَانِ ، وَالْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

(باب في غسل اليد من الطعام)

(وَفِي يَدِهِ غَمْرٌ) بِفَتْحَتَيْنِ أَيْ دَسَمَ وَوَسَخَ وَزَهْوَمَةً مِنَ اللَّحْمِ (وَلَمْ يَغْسِلْهُ) —

٥٦ - باب في الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده

٣٨٣٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ ابْنِ حَالِدٍ الدَّالِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « صَنَعَ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا ، فَدَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتَحَّابَهُ ، فَلَمَّا فَرَغُوا قَالَ : أُنْبِئُونَا أَخَاكُمْ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا إِنَابَتُهُ ؟ قَالَ : إِنْ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ فَأَكَلَ طَعَامَهُ وَشَرِبَ شَرَابَهُ فَدَعَا لَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَابَتُهُ » .

— أى ذلك الغمر (فأصابه شيء) أى وصله شيء من إيذاء الهوام ، وقيل أو من الجان لأن الهوام وذوات السموم ربما تقصده في المقام لرائحة الطعام في يده فتؤذيه ، وقيل من البرص ونحوه ، لأن اليد حينئذ إذا وصلت إلى شيء من بدنه بعد عرقه فربما أورث ذلك (فلا يلومن إلا نفسه) لأنه مقعر في حقه .
قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ، وأخرجه الترمذى معلقاً ، وأخرجه أيضاً من حديث سميد المقبرى عن أبى هريرة وقال غريب ، وأخرجه أيضاً من حديث الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة وقال حسن غريب :
(باب في الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده)

(فلما فرغوا) أى من أكل الطعام (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنبئونا أخاكم) من أناب يثيب إنابة ، والاسم الثواب ، ويكون في الخير والشر ، والأول أكثر أى جازوه على صنيعه وكافئوه (إِنْ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ فَأَكَلَ طَعَامَهُ وَشَرِبَ شَرَابَهُ) بالبناء للمفعول في الأفعال الثلاثة (فدعوا له) أى دعا له الآكلون (فذلك) أى الدعاء له (لإنباته) أى ثوابه وجزاؤه . والحديث يدل على أنه يستحب للمدعو أن يدعو للداعى بعد الفراغ من الطعام .

٣٨٣٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا
مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ هَ أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ إِلَى سَمْعَانَ بْنِ
عُبَادَةَ فَجَاءَ يُخْبِرُهُ وَزَيْتٍ فَأَكَلَ ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَفْطَرَ
عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ .

آخر كتاب الأطعمة

— قال المنذرى : وفيه رجل مجهول ، وفيه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد
المعروف بالدلاني وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم .
(لُجَاء) أى سعد بن عبادة (فأكل) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم
(وأكل طعامكم الأبرار) أى الأتقياء الصالحون (وصلت عليكم) أى دعت
لكم والحديث سكت عنه المنذرى . وهذا آخر كتاب الأطعمة .

بسم الله الرحمن الرحيم
أول كتاب الطب
١ — باب الرجل يتداوى

٣٨٣٧ — حدثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النَّمِرِيُّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ زِيَادِ بْنِ
عِلَاقَةَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحْبَابُهُ
كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ فَسَلَّمْتُ ثُمَّ قَعَدْتُ فَجَاءَ الْأَعْرَابُ مِنْ هَاهُنَا وَهَهُنَا،

(أول كتاب الطب)

بِثَلَاثِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ . قَالَهُ الْقِسْطَلَانِيُّ وَهُوَ عِلْمٌ يَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالَ بَدَنِ الْإِنْسَانِ
مِنَ الصَّحَةِ وَالْمَرَضِ . قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَنَقَلَ أَهْلُ اللَّفْظَةِ أَنَّ الطَّبَّ بِالْكَسْرِ يُقَالُ
بِالِاشْتِرَاكِ لِلْمَدَاوِي وَلِلتَّدَاوِي وَلِلدَّاءِ أَيْضًا ، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ ، وَيُقَالُ أَيْضًا لِلرَّفَقِ
وَالسَّحَرِ ، وَيُقَالُ لِلشَّهْوَةِ وَالطَّرَائِقِ تَرَى فِي شِعَاعِ الشَّمْسِ وَلِلْحَذَقِ بِالشَّيْءِ ،
وَالطَّبِيبِ الْحَاذِقِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَخَصَّ بِهِ الْمَعَاجِلَ عَرَفًا ، وَالْجَمْعَ فِي الْقِلَّةِ أَطْبَاءً وَفِي
الْكَثَرَةِ أَطْبَاءً . وَالطَّبُّ نَوْعَانِ طَبُّ جَسَدٍ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا ، وَطَبُّ قَلْبٍ وَمَعَاجِلَتُهُ
خَاصَّةٌ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . وَأَمَّا طَبُّ
الْجَسَدِ فَهُوَ مَا جَاءَ فِي الْمَقُولِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ ،
وَعَالِيهِ رَاجِعٌ إِلَى التَّجَرِبَةِ .

(باب الرجل يتداوى)

(وَأَحْبَابُهُ) الْوَاوُ لِلْعَمَالِ (كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : وَصَفَهُمْ
بِالسَّكُونِ وَالْوَقَارِ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ طَيْشٌ وَلَا خِفَةٌ لِأَنَّ الطَّيْرَ لَا تَكَادُ تَقَعُ إِلَّا —

فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَدَاوَى ؟ فَقَالَ [قَالَ] تَدَاوَوْا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ .

— على شيء ساكن (أَنْتَدَاوَى) أى أنترك ترك المعالجة فنطلب الدواء إذا عرض الداء وتوكل على خالق الأرض والسماء . والاستعفاف للتعقير . قاله القارى (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (تداووا) .

قال فى فتح الودود : الظاهر أن الأمر للإباحة والرخصة وهو الذى يقتضيه المقام ، فإن السؤال كان عن الإباحة قطعاً ، فالمقبادر فى جوابه أنه بيان للإباحة . ويفهم من كلام بعضهم أن الأمر للندب وهو بعيد ، فقد ورد مدح من ترك الدواء والاسترقاء توكلأ على الله . نعم قد تداوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بياناً للجواز ، فمن نوى موافقته صلى الله عليه وسلم يؤجر على ذلك (لم يضع) أى لم يخلق (داء) أى مرضاً وجمعه أدواء (إلا وضع له) أى خلق له (الهرم) بفتح الهاء والراء وهو بالجر على أنه بدل من داء ، وقيل خبر مبتدأ محذوف أى هو الهرم ، أو مقصوب بتقدير أعنى والمراد به الكبر . قاله القارى .

وقال الخطابى : فى هذا الحديث إثبات الطب والعلاج وأن التداوى مباح غير مكروه كما ذهب إليه بعض الناس ، وفيه أنه جعل الهرم داء وإنما هو ضعف الكبر وليس هو من الأدوية التى هى أسقام عارضة للأبدان من قبل اختلاف الطبائع وتغير الأزمنة ، وإنما شبهه بالداء لأنه جالب التلف كالأدواء التى قد يتبعها الموت والهلاك انتهى . قال المعينى : فيه إباحة التداوى وجواز الطب وهو رد على الصوفية أن الولاية لا تتم إلا إذا رضى بجميع ما نزل به من البلاء ولا يجوز له مداواته وهو خلاف ما أباحه الشارع انتهى .

وقال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال

الترمذى حسن صحيح .

٢ - باب في الحمية

٣٨٣٨ - حدثنا هارون بن عبد الله قال أخبرنا أبو داود وأبو عامر وهذا لفظ أبي عامر عن فليح بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن بن صهصعة الأنصاري عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أم المنذر بنت قيس الأنصارية قالت « دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي وعلي ناقة ولنا دوالي [دوال] معلقة ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها وقام علي ليأكل ، فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعل منه إنك ناقة حتى كف علي قالت وصنعت شعيراً وسليفاً ، فحيث يد ، فقال

(باب في الحمية)

قال أصحاب اللغة هي بكسر الحاء وسكون الميم ، يقال حي الشيء من الناس من باب ضرب بحميه تحياً وحمية وحماية منعه عنهم ، وحي المريض ما يضره أي منعه إياه متمدياً إلى مفعولين ، والأشهر تعديبه إلى الثاني بالحرف . وبالفارسية برهيز نمودن (أخبرنا أبو داود) أي الطيالسي (عن أم المنذر) قال الطبراني : يقال إن اسمها سلمى . قاله السهوطي (ومعه) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وعلي ناقة) بالاقاف المكسورة يقال نقه المريض ينقه فهو ناقه إذا برأ وأفاق فكان قريب العهد من المرض لم يرجع إليه كمال صحته وقوته (دوالي) جمع دالية وهي العنق من البسر يعلق فإذا أرطب أكل (يأكل منها) أي من دوالي (فطفق) أي أخذ وبشرع (منه) اسم فعل بمعنى كف وائنته وهو مبني على السكون (قالت) أي أم المنذر (وصنعت شعيراً) أي نفسه أو ماءه أو دقيقه (وسليفاً) بكسر فسكون نبت يطبخ ويؤكل ويسمى بالفارسية جفندر والمعنى -

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا عَلِيُّ أَصِيبْ مِنْ هَذَا فَهُوَ أَنْفَعُ لَكَ .
قال أبو داود : قال هارون قال أبو داود المدوية .

٣ - باب الحجامة

٣٨٣٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن محمد بن عمرو
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن
كان في شيء مما تدأون بتم به خير فالحجامة » .

- وطبخت (فجئت به) أي المطبوخ والمصنوع (أصيب) أمر من الإصابة ، أي
أدرك من هذا .

قال المذري : والحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي حسن
غريب لا نعرفه إلا من حديث فليح بن سليمان هذا آخر كلامه . وفي قوله
لا نعرفه إلا من حديث فليح بن سليمان نظر فقد رواه غير فليح ، ذكره الحافظ
أبو القاسم الدمشقي .

(باب الحجامة)

(فالحجامة) أي فيها خير . في المصباح حجهم الحاجم حججا من باب قتل
شرطه واسم الصنعة حجمة بالكسر انتهى . قال السندي في حاشية ابن ماجه :
التعليق بهذا الشرط ليس للشك بل للتحقيق ، والتحقيق أن وجود الخير في شيء
من الأدوية فمن الحق الذي لا يمكن فيه الشك فالتعليق به يوجب تحقق المعاق
به بلا ريب انتهى .

قال المذري : والحديث أخرجه ابن ماجه ، وقد أخرج البخاري ومسلم في
صحيحهما من حديث عاصم بن عمر بن قتادة عن جابر بن عبد الله قال : سمعت -

٣٨٤٠ - حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي أخبرنا يحيى يعني ابن
حسان أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الموالى [الموالى] أخبرنا فائد مولى
عبيد الله بن علي بن أبي رافع عن مولاة عبيد الله بن علي بن أبي رافع
عن جدته سلمى خادمة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : « ما كان أحد
يشقكي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعاً في رأسه إلا قال احننهم ،
ولا وجعاً في رجليه إلا قال أخضبنهما » .

— رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن كان في شيء من أدويةكم خير ففي
شرطة محجم أو شربة من عسل أو لدعة بنار وما أحب أن أكتوى » (خادم)
يطلق على الذكر والأنثى (وجعاً في رأسه) أى ناشئاً من كثرة الدم (إلا قال)
أى له (ولا وجعاً في رجليه) أى ناشئاً من الحرارة (أخضبهما) زاد البخارى
في تاريخه بالحفاء ، قاله في فتح الودود . وقال القارى : والحديث بإطلاقه يشمل
الرجال والنساء لكن ينبغى للرجل أن يكتفى باختصاب كنف الرجل ويحتجب
صبيغ الأظفار احترازاً من التشبه بالنساء ما أمكن انتهى .

قال المفردى : والحديث أخرجه الترمذى وابن ماجه مختصراً في الحفاء .
وقال الترمذى : حديث غريب إنما نعرفه من حديث فائد . هذا آخر كلامه .
وقائد هذا مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع ، وقد وثقه يحيى بن معين . وقال
الإمام أحمد وأبو حاتم الرازى : لا بأس به وفى إسقاطه عبيد الله بن علي بن
أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن معين : لا بأس به . وقال
أبو يحيى الرازى لا يحتج بحديثه هذا آخر كلامه . وقد أخرجه للترمذى من
حديث علي بن عبيد الله عن جدته وقال : وعبيد الله بن علي أصح ، وقال غيره :
علي بن عبيد الله بن أبي رافع لا يعرف بحال ولم يذكره أحد من الأئمة في كتاب —

٤ - باب في موضع الحجامة

٣٨٤١ - حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي وكثير بن عبيد
قالا أخبرنا الوليد بن ابن ثوبان عن أبيه عن أبي كبشة الأنماري
قال كثير أنه حدثه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتجيم على هامته
وبين كتفيه وهو يقول من أهرق من هذه الدماء فلا يضره أن لا يتداوى
بشيء لشيء » .

— وذكر بعده حديث عبيد الله بن علي بن أبي رافع هذا الذي ذكرناه وقال :
فانظر في اختلاف إسناده بغير لفظه هل يجوز لمن يدعى السنة أو ينسب إلى
المسلم أنه يحتج بهذا الحديث على هذا الحال ويتخذ سنة وحجة في خضاب
اليد والرجل .

(باب في موضع الحجامة)

(قال كثير إنه) أي ابن ثوبان (حدثه) الضمير المنصوب إلى الوليد أي
حدث ابن ثوبان وليداً ، وبوضحه رواية ابن ماجه حيث قال حدثنا محمد بن
المصنف الحمصي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا ابن ثوبان عن أبيه عن أبي كبشة
الأنماري (على هامته) أي رأسه وقيل وسط رأسه أي للسم (وبين كتفيه)
يحتمل أن يكون فعله هذا مرة وذاك مرة ويحتمل أن يكون جمعهما (وهو يقول)
جملة حالية مؤيدة للجملة الفعلية (من أهرق) أي أراق وصب (من هذه الدماء)
أي بعض هذه الدماء المتجمعة في البدن الحسوس آثارها على البشرة وهو المقدار
الفاسد المعروف بعلامة يعلها أهلها (أن لا يتداوى بشيء) أي آخر (لشيء)
أي من الأمراض .

قال المنذرى : والحديث أخرجه ابن ماجه وفي إسناده عبد الرحمن بن ثابت —

٣٨٤٢ — حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجَمَ ثَلَاثًا فِي الْأَخْدَعَيْنِ وَالسَّكَاهِلِ » .

قال مُعَمَّرٌ : اخْتَجَمْتُ فَذَهَبَ عَقْلِي حَتَّى كُنْتُ أَقْنُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي صَلَاتِي ، وَكَانَ اخْتَجَمَ عَلَى هَامَتِهِ .

— ابن ثوبان وكان رجلاً صالحاً أثنى عليه غير واحد ونسكلم فيه غير واحد . وأبو كبشة الأثماري اسمه عمر بن سعد وقول عمرو وقيل سعد بن عمرو وقيل غير ذلك وهو بفتح السكاف وسكون الباء الموحدة وبعدها شين معجمة وتاء تأنيث (في الأخدعين) هما عرقان في جانبي العنق كذا في النهاية . وفي النيل . قال أهل اللغة الأخدعان عرقان في جانبي العنق يحجم منسه . والسكاهل ما بين الكتفين وهو مقدم الظهر .

قال ابن القيم في زاد المعاد : الحجامة على الأخدعين تنفع من أمراض الرأس وأجزائه كالوجه والأنف والأذنين والعيدين والأنف إذا كان حدوث ذلك من كثرة الدم أو فساده أو منهما جميعاً . قال والحجامة لأهل الحجاز والبلاد الحارة لأن دماءهم رقيقة وهي أميل إلى ظاهر أبدانهم لجذب الحرارة الخارجة إلى سطح الجسد واجتماعها في نواحي الجلد ولأن مسام أبدانهم واسعة ففي القصد لم خطر انتهى (والسكاهل) هو ما بين الكتفين (حتى كنت ألقن) بصيغة المجهول من التلقين يقال لقنه الكلام فهمة إياه وقال له من فيه مشافهة (وكان) أى معمّر (اختجم على هامته) وكأنه أخطأ الموضع أو المرض قاله السندي . وقال القاري الحجامة للسم وفعله معمّر بغير سم وقد أضربه انتهى .

قال المسندى : والحديث أخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى حسن غريب .

٥ - باب متى تستحب الحجامة

٣٨٤٣ - حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من احتجم بسبع [سبع] عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين كان شفاء من كل داء » .

٣٨٤٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرني أبو بكر بن عبد العزيز أخبرني حماتي كيسة [كيسة بنت أبي بكر] وقال غيره كيسة [بنت أبي بكر] « أن أباهما كان ينهى أهله من الحجامة يوم الثلاثاء ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقأ » .

(باب متى تستحب الحجامة)

(من احتجم بسبع عشرة) قالوا الحكمة في ذلك أن الدم يغلب في أوائل الشهر ويقل في آخره ، فالأوسط يكون أولى وأوفق قاله في فتح الودود (واحدى وعشرين) أى من هذه الأيام من الشهر (من كل داء) هذا من العام المراد به الخصوص والمراد كان شفاء من كل داء سببه غلبة الدم .

وهذا الحديث موافق لما أجمعت عليه الأطباء أن الحجامة في النصف الثاني من الشهر أنفع مما قبله وفي الربع الرابع أنفع مما قبله كذا في النول . والحديث سكت عنه المفذرى .

(كيسة) بمنزلة تحمية مشددة وسين مهمة وهى الصواب قاله في فتح الودود (وزعم) أى يقول ويروى (يوم الدم) أى يوم يكثر فيه الدم فى الجسم ، -

٦ - باب في قطع العرق وموضع الحجيم

٣٨٤٥ - حدثنا محمد بن سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ

الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ابْنِ طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا » .

— وقيل معناه يوم كان فيه الدم أي قتل ابن آدم أخاه (وفيه) أي يوم الثلاثاء (ساعة لا يرقأ) بفتح الياء والقاف فهمز أي لا يسكن الدم فيه ، والمعنى أنه لو احتجم أو اقتصد فيه لربما يؤدي إلى هلاكه لعدم انقطاع الدم والله أعلم . هذا الحديث في أكثر النسخ تحت هذا الباب وهكذا أورده المنذرى في تخرجه . قال المنذرى في إسناده أبو بكرة بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة قال يحيى بن معين ليس حديثه بشيء ، وقال ابن عدى أرجو أنه لا بأس به وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم انتهى . وقال السيوطى : وهذا الحديث أورده ابن الجوزى في الموضوعات وقد تعقبته فيما تعقبته عليه وبكار بن عبد العزيز استشهد له البخارى في صحيحه وروى له في الأدب وقال ابن معين صالح .

(باب في قطع العرق)

العرق بكسر العين وسكون الراء من الحيوان الأجوف الذى يكون فيه الدم والمصعب غير الأجوف كذا في النهاية (وموضع الحجيم) عطف على قطع أي باب في موضع الحجيم والحجم بفتح الحاء وسكون الجيم مصدر والحجامة بالفتح الاسم من الحجيم والحجامة بالكسر حرقه الحجام والمعنى أي باب موضع الحجامة من البدن (إلى أبي) ابن كعب (فقطع) الطيب (منه) أي من أبي عرقا (استدلل بذلك على أن الطيب يداوى بما ترجع عنده)

قال ابن رسلان وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمسكن البداوى بالأخف —

٣٨٤٦ — حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا هشام عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله [النبي] صلى الله عليه وسلم اختجم على وركه من وثن [وجع] كان به .

— لا ينتقل إلى مافوقه ، فتى أمكن الداوى بالفذاء لا ينتقل إلى الدواء ، ومتى أمكن بالبسيط لا يعدل إلى المركب ، ومتى أمكن بالدواء لا يعدل إلى الحجامة ، ومتى أمكن بالحجامة لا يعدل إلى قطع العرق .

قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم وابن ماجه بنحوه وقال فيه أبى بن كعب (على وركه) بفتح الواو وكسر الراء وفى القاموس الورك بالفتح والكسر ككتف ما فوق الفخذ (من وثن) قال فى المرقاة هو بفتح الواو وسكون المثناة فهمز أى من أجل وجع يصيب العضو من غير كسر ، وقيل هو ما يمرض للعضو من جذر ، وقيل هو أن يصيب العظم وهن ، ومن الرواة من يكتبها بالياء ويترك الهمزة وليس بسديد ، وحاصله أنه ينبغى أن يجمع بين كتابته الياء والهمز ولا يقرأ إلا بالهمز أو يكتبنى بالهمز من غير كتابته الياء وهو أبعد من الاشتباه (كان) أى الوث (به) صفة للوث والياء اللالصاق . وفى القاموس الوث وجع يصيب اللحم لا يبلغ العظم أو وجع فى العظم بلا كسر أو هو الفك وبه وث ولا تقل وثى أى بالياء .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الدانى .

٧ - باب في السكى

٣٨٤٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن ثابت عن مطرف عن عمران بن حصين قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السكى فاكثوينا فما أفلحنا ولا أنجحن [فما أفلحنا ولا أنجحن] » .

(باب في السكى)

(نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السكى) قال ابن رسلان : هذه الرواية فيها إشارة إلى أنه يباح السكى عند الضرورة بالابتلاء بالأمراض المزمنة التي لا ينجع فيها إلا السكى ويخاف الهلاك عند تركه ألا تراه كوى سعداً لما لم ينقطع الدم من جرحه وخاف عليه الهلاك من كثرة خروجه كما يكوى من تقطع يده أو رجله ، ونهى عمران بن حصين عن السكى لأنه كان به بأسور وكان موضعه خطر فنهاه عن كيه فتعين أن يكون النهى خاصاً بمن به مرض مخوف . ولأن العرب كانوا يرون أن الشافي لما لا شفاء له بالدواء هو السكى ويعتقدون أن من لم يفعل بالسكى هلك فنهاهم عنه لأجل هذه النية فإن الله تعالى هو الشافي . —

ذكر المنذرى قول الترمذى : حسن صحيح ، قال : وفيما قاله نظر ، وقد ذكر غير واحد من الأئمة : أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين .

قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، ثم قال بعده : الزجر عن السكى في حديث عمران بن حصين : إنما هو عن الابتداء به من غير علة توجبه ، كما كانت العرب تفعله ، تريد به الوشم ، وحديث جابر فيه : إباحة استعماله لعله تحدث من غير الاتسكال عليه في برئها ، وفي هذا نظر .

وقالت طائفة : النهى من باب ترك الأولى ، ولهذا جاء في حديث السبعين الألف « أنهم لا يكتوون ولا يسترقون » وفعله يدل على إباحته .

وهذا أقرب الأقوال . وحديث عمران يدل عليه ، فإنه قال « نهانا عن السكى فاكثوينا » فلو كان نهيه للتحريم : لم يقدموا عليه ، والله أعلم .

قال أبو داود: وكان يسمع تسليم الملائكة، فلما اكتوى انقطع عنه
فلما ترك رجع إليه .

٣٨٤٨ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن أبي الزبير عن
جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ من رميته » .

— قال ابن قتيبة السكي جنسان كي الصحيح لثلاث يمثل فهذا الذي قيل فيه لم
يتوكل من اكتوى لأنه يريد أن يدفع القدر عن نفسه ، والثاني كي الجرح إذا
لم ينقطع دمه بإحراق ولا غيره والعوض إذا قطع ففي هذا الشفاء بتقدير الله تعالى .
وأما إذا كان السكي للتداوى الذي يجوز أن ينجح ويجوز أن لا ينجح فإنه
إلى السكراة أقرب . وقد تضمنت أحاديث السكي أربعة أنواع كذا في النيل
(فما أفلحن ولا أنجحن) هكذا الرواية الصحيحة بنون الإناث فيهما يعني تلك
الكيات التي اكتوبنا بها وخالفنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فعلهن ،
وكيف يفعل أو ينجح شيء خولف فيه صاحب الشريعة وعلى هذا فالتقدير
فاكتوبنا كيات لأوجاع فما أفلحن ولا أنجحن قاله الشوكاني .

قال المنذرى: والحديث أخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث الحسن
البصرى عن عمران ولفظ الترمذى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
السكى قال فابعلينا فاكوتينا فما أفلحن ولا أنجحن » ولفظ ابن ماجه « نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكوتيت فما أفلحت ولا أنجحت » وقال
الترمذى حسن صحيح وفيما قاله نظر ، فقد ذكر غير واحد من الأئمة أن الحسن
لم يسمع من عمران بن حصين .

(كوى سعد بن معاذ) قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في الجمع بينهما
إن السكى تارة يكون عند قيام أسبابه والداعى اليه فهذا يترجح فعله على تركه —

— لما فيه من نفى الضرر عن المكوى وتارة يكون مع عدم تحقق أسبابه كما يحكى عن الترك أنهم يفعلون ذلك ليزججوا الطهيعة فلا يصل الداء إلى الجسد فهذا يترجح تركه على فعله لما فيه من الضرر العظيم العاجل مع إمكان الاكتفاء بغيره فهذا هو المفهى عنه كذا فى مرآة الصمود .

وقال الخطابى إنما كوى رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ ليرق الدم عن جرحه وخاف عليه أن ينزف فيهلك والسكى يستعمل فى هذا الباب وهو من العلاج الذى تعرفه الخاصة وأكثر العامة والعرب تستعمل السكى كثيراً فيما يعرض لها من الأدوية ويقال فى أمثالها آخر الدواء السكى ، والسكى داخل فى جملة العلاج والتداوى المأذون فيه المذكور فى حديث أسامة بن شريك الذى رويها فى الباب الأول .

فأما حديث همران بن حصين فى النهى عن السكى فقد يحتمل وجوهاً أحدها أن يكون ذلك من أجل أنهم يظنون أنه يقولون آخر الدواء السكى ويرون أنه يحسم الداء ويبرئه فإذا لم يفعل ذلك عطب صاحبه وهكذا فنهام عن ذلك إذا كان العلاج على هذا الوجه وأباح لهم استعماله على معنى التوكل على الله سبحانه وطلب الشفاء والترجى للبرء بما يحدث الله عز وجل من صفة فيه ويحلبه من الشفاء على أثره فيكون السكى والدواء سبباً لا علة ، وهو أمر قد يكثر شكوك الناس وتخطئ فيه ظنونهم وأوهامهم فما أكثر ما سمعهم يقولون لو أقام فلان بأرضه وبداره لم يهلك ولو شرب الدواء لم يسقم ونحو ذلك من محير إضافة الأمور إلى الأسباب وتعليق الحوادث بها دون تسليط القضاء عليها وتغليب المقادير فيها فتسكون تلك الأسباب أمارات لتلك الكواين لا موجبات لها ، وقد بين الله سبحانه ذلك فى كتابه فقال ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة ﴾ وقال تعالى حكاية عن الكفار ﴿ وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا فى —

— الأرض أو كانوا غزاً لو كانوا عندنا ماماتوا وماقتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم .

وفيه وجه آخر وهو أن يكون نهيه عن السكى هو أن يفعله احترازاً من الداء قبل وقوع الضرورة ونزول الهلينة وذلك مكروه ، وإنما أبيح العلاج والعداوى عند وقوع الحاجة ودعاء الضرورة إليه ألا ترى أنه إنما كوى سعداً حين خاف عليه الملاك من النزف .

وقد يحتمل أن يكون إنما نهى عمران خاصة عن السكى في علة بعينها لعله أنه لا ينجح ، ألا تراه يقول فما أفلحنا ولا أنجحنا ، وقد كان به الناصور ولعله أن ما نهاه عن استعمال السكى في موضعه من البدن لأن العلاج إذا كان فيه الخطر العظيم كان محظوراً والسكى في بعض الأعضاء يعظم خطره وليس كذلك في بعض الأعضاء فيشبه أن يكون النهى منصرفاً إلى النوع الخوف منه والله أعلم .

(من رميته) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد الياء . قال ابن الأثير : الرمية الصيد الذي ترّميه فتَقْصُده وَيَنْفُذُ فيها سهمك ، وقيل هي كل دابة مَرْمِيّة .

وقال الجوهري : الرمية الصيد يرعى انتهى . والمعنى أن الجراحة التي أصابت لسعد بن معاذ من أجل العدو الرامي في أكله كواها النبي صلى الله عليه وسلم .

قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم ولفظه « رعى سعد بن معاذ في أكله قال فحسمه النبي صلى الله عليه وسلم بيده بمشقص ثم ورمته فحسمه الثانية » وأخرجه ابن ماجه ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في أكله مرتين » .

٨ - باب في السعوط

٣٨٤٩ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أحمد بن إسحاق أخبرنا وهيب عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعط » .

٩ - باب في النشرة

٣٨٥٠ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا عجيل بن مفضل قال سمعت وهب بن منبه يحدث عن جابر بن عبد الله قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النشرة فقال هو من حمل الشيطان » .

(باب في السعوط)

قال في النهاية : السعوط بالفتح وهو ما يحمل من الدواء في الأنف .

(استعط) أى استعمل السعوط وهو أن يستلق على ظهره ويحمل بين كتفيه ما يرفعهما لينحدر رأسه ويقطر في أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد أو مركب ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالمطاس ، قاله في الفتح . وقال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم أتم منه .

(باب في النشرة)

هى نوع من الرقية .

(عن النشرة) قال في النهاية النشرة بالضم ضرب من الرقية والعلاج يُعالج به من كان يُظن أن به مساً من الجن سميت نشرة لأنه يُنشر بها عنه ما خامره من الداء أى يكشف ويُرْأى . وقال الحسن : النشرة من السحر وقد نشرت -

١٠ - باب في الترياق

٣٨٥١ - حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعْمَرٍ بْنِ مَيْسَرَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا سَمْعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَخْبَرَنَا شُرَحْبِيلُ بْنُ زَيْدٍ الْمَقْفَرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعِ التَّنُوخِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « مَا أَبَالِي مَا أَتَيْتُ إِنْ أَنَا شَرِبْتُ تَرْيَاقًا أَوْ تَعَلَّقْتُ نَمِيمَةً أَوْ قُلْتُ الشَّعْرَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِي » .

— عنه تنشيراً انتهى . وفي فتح الودود : لعله كان مشتملاً على أسماء الشياطين أو كان بالسان غير معلوم فلذلك جاء أنه سحر سمي نشرته لانتشار الداء وانكشف البلاء به (هو من عمل الشيطان) أى من النروع الذى كان أهل الجاهلية يعالجون به ويعتقدون فيه ، وأما ما كان من الآيات القرآنية والأسماء والصفات الربانية والدعوات المأمورة النبوية فلا بأس به . وفي النهاية : ومنه الحديث فلعل طَبَّاءً أصابه ثم نشره بقل أعوذ برب الناس أى رقاؤه . والحديث سكت عنه المنذرى .
(باب في الترياق)

(ما أبالي ما أتيت) أى ما فعلت . ما الأولى نافية والثانية موصولة والراجع محذوف والموصول مع الصلة مفعول أبالي . وقوله (إِنْ أَنَا شَرِبْتُ تَرْيَاقًا) إلى آخره شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم ، والمعنى إِنْ صدر منى أحد الأشياء الثلاثة كنت ممن لا يبالي بما يفعل ولا يترجر عما لا يجوز فعله شرعاً ، كذا فى المرقاة . وقال فى الدعاءات : ومعنى الحديث إِنْ إِنْ فعلت هذه الأشياء كنت ممن لا يبالي بما فعله من الأفعال مشروعة أو غيرها لا يميز بين المشروع وغيره انتهى . ثم الترياق بكسر أوله وهو زخمه وفتححه لسكن المشهور الأول وهو ما يستعمل لدفع السم من الأدوية والمعاجين وهو معرب ويقال بالذال أيضاً كذا فى المرقاة —

قال أبو داود : هَذَا كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ قَوْمٌ يَمْنَى التَّزْيَاقَ .

— وقال ابن الأثير : إنما كرهه من أجل ما يقع فيه من لحوم الأفاعي والخر وهي حرام نجسة ، والتزياق أنواع فإذا لم يكن فيه شيء من ذلك فلا بأس به . وقيل الحديث مطلق فالأولى اجتنابه كله انتهى (أو تعلقت تيممة) أى أخذتها علاقة والمراد من التيممة ما كان من تنائم الجاهلية ورقاها ، فإن القسم الذى يختص بأسماء الله تعالى وكلماته غير داخل فى جلته . قال فى النهاية : هى خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين فى زعمهم فأبطلها الإسلام . وفى الحديث « التائم والرق من الشرك » وفى حديث آخر « من علق تيممة فلا أتم الله له » كأنهم كانوا يمتقدون أنها تمام الدواء والشفاء وإنما جعلها شركا لأنهم أرادوا بها دفع المقادير المسكوبة عليهم وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذى هو دافعه انتهى .

قال السندى : المراد تنائم الجاهلية مثل الخرزات وأظفار السباع وعظامها ، وأما ما يكون بالقرآن والأسماء الإلهية فهو خارج عن هذا الحكم بل هو جائز . وقال القاضى أبو بكر العربى فى شرح الترمذى : تعليق القرآن ليس من طريق السنة وإنما السنة فيه الذكر دون التعليق انتهى .

(أو قلت الشعر من قبل نفسى) أى قصده وتقولته لقوله تعالى ﴿ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴾ وأما قوله صلى الله عليه وسلم :

أنا القبي لا كذب أنا ابن عبيد المطلب

فذلك صدر لا عن قصد ولا التفات منه إليه .

وقال الخطابى : ليس شرب الترياق مكروها من أجل التداوى وقد أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم التداوى والعلاج فى عدة أحاديث ولكن من أجل —

١١ - باب في الأدوية المكروهة

٣٨٥٢ - حدثنا محمد بن عباد الواسطي أخبرنا يزيد بن هارون أنبأنا إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم عن أبي عمران الأنصاري عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ أَلَّهِ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا وَلَا تَتَدَاوَوْا [بِحَرَامٍ] . »

— ما يقع فيه من لحوم الأفاعى وهى محرمة والترياق أنواع ، فإذا لم يكن فيه من لحوم الأفاعى فلا بأس بقنأوله . والتميمة يقال إنها خرزة كانوا يعلقونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات واعتقاد هذا رأى جهل وضلال إذ لا مانع ولا دافع غير الله سبحانه ، ولا يدخل في هذا التعمود بالقرآن والتبرك والاستشفاء به لأنه كلام الله سبحانه والاستعاذة به ترجع إلى الاستعاذة بالله ، إذ هو صفة من صفات ذاته . ويقال بل التيممة قلادة يعلق فيها العوذ وقد قيل إن المكروه من العوذ هو ما كان بغير لسان العرب فلا يفهم معناه ، ولعله قد يكون فيه سحر أو نحوه من المحظور انتهى كلامه (هذا) أى النهى عن شرب الترياق .

قال المنذرى : فى إسفاده عن عبد الرحمن بن رافع التنوخى قاضى أفريقية . قال البخارى فى بعض حديثه بعض المناكير حديثه فى المصرين ، وحكى ابن أبى حاتم عن أبيه نحو هذا .

(باب في الأدوية المكروهة)

(إِنْ أَلَّهِ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ) أى أحدهما وأوجدهما (لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ) أى حلالا (فتدأؤوا) أى بحلال (ولا تدأؤوا بحرام) قال البيهقي : هذا —

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
وذكر بعضهم أن خبث الدواء يكون من وجهين .

٣٨٥٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ أَبِي دُثَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ « أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ فَنَهَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِهَا » .

— الحديث وحديث النهى عن الدواء الخبيث إن صحا محمولان على النهى عن القداوى بالمسكر والتداوى بالحرام من غير ضرورة ليجمع بينهما وبين حديث العرينين انتهى . وقال ابن رسلان في شرح السنن : والصحيح من مذهب الشافعي جواز التداوى بجميع النجاسات سوى المسكر لحديث العرينين في الصحيحين حيث أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشرب من أبوال الإبل للتداوى . قال وحديث الباب محمول على عدم الحاجة بأن يكون هناك دواء غيره يفتى عنه ويقوم مقامه من الطاهرات انتهى .

قال الشوكاني : ولا يخفى ما في هذا الجمع من التعسف ، فإن أبوال الإبل الخضم يمنع انصافها بكونها حراماً أو نجساً ، وعلى فرض التسليم فالواجب الجمع بين العام وهو تحريم القداوى بالحرام وبين الخاص وهو الإذن بالتداوى بأبوال الإبل بأن يقال يحرم التداوى بكل حرام إلا أبوال الإبل ، هذا هو القانون الأصولي . قال المفردى : في إسناده إسماعيل ابن عماش وفيه مقال (عن ضفدع) —

== أحدهما : خبث النجاسة ، وهو أن يدخله المحرم ، كالخمر ولحم مالا يؤكل لحمه من الحيوان .

والثاني : أن يكون خبيثاً من جهة الطعم والمذاق ، ولا ينكر أن يكون كره ذلك لما فيه من المشقة على الطبايع ، ولتكره النفس إياه . ثم ذكر آخر الباب : وأما حديث ابن مسعود « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » فذكره البخارى في الصحيح من قول ابن مسعود .

٣٨٥٤ - حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُسَيْرٍ أَخْبَرَنَا
يُونُسُ بْنُ أَبِي اسْتَحَاقَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ » .

- بكسر فسكون فسكسر وروى بفتح الدال أيضاً ، قاله القارى (بجها) أى
هو وغيره (فى دواء) بأن يجعلها مركبة مع غيرها من الأدوية ، والمعنى يستعملها
لأجل دواء وشفاء داء (عن قتلها) أى وجعلها فى الدواء لأن التداوى بها يوقوف
على القتل فإذا حرم القتل حرم التداوى بها أيضاً وذلك إما لأنه نجس وإما لأنه
مستقذر .

قال الخطابى : فى هذا دليل على أن الضفدع محرم الأكل وأنه غير داخل
فما أبيح من دواب الماء ، وكل منهى عن قتله من الحيوان فإنما هو لأحد أمرين
إما حرمة فى نفسه كالآدمى وإما لتحريم لحمه كالصرد والمدهد ونحوهما ، وإذا
كان الضفدع ليس بمحرم كالآدمى كان النهى فيه منعرفاً إلى الوجه الآخر ،
وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان إلا لما كله انتهى .

قال المنذرى : والحدیث أخرجه النسائى .

(عن الدواء الخبيث) قيل هو النجس أو الحرام أو ما يتنفّر عنه الطابع
وقد جاء تفسيره فى رواية الترمذى بالسّم .

قال الخطابى : الدواء الخبيث قد يكون خبيثه من وجهين أحدهما خبيث
القباسة وهو أن يدخله المحرم كالخنزير ونحوها من لحوم الحيوان غير المأكولة
اللحم ، وقد يصف الأطباء بعض الأوبال وعذرة بعض الحيوان لبعض العلل
رمى كلاما خبيثة نجسة وتناولها محرم إلا ما خصته السفة من أوبال الإبل وقد

٣٨٥٥ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَسَا سَمًّا فَسَمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا » .

٣٨٥٦ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا شعبة عن سماك عن حلقمة ابن وائل عن أبيه ، ذكر طارق بن سويد ، أو سويد بن طارق « سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه ، ثم سأله فنهاه ، فقال له : يا نبي الله

— رخص فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفر عريضة وعكبل ، وسبيل السنن أن يقر كل شيء منها في موضعه وأن لا يضرب بعضها ببعض وقد يكون خبث الدواء أيضاً من جهة الطعم والمذاق ، ولا ينكر أن يكون كره ذلك لما فيه من المشقة على الطباع ولتكره النفس إياه والغالب أن طعوم الأدوية كريهة ولكن بعضها أبسر احتمالاً وأقل كراهة انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى وابن ماجه وفي حديث الترمذى وابن ماجه يعنى السم .

(من حسا) أى شرب وتجرع (سما) مثلثة القاتل من الأدوية .

والحديث فيه دليل على حرمة استعمال السم القاتل (يتحساه) أى يشربه (خالداً مخلداً فيها) أى في نار جهنم وجهنم اسم لنار الآخرة غير منصرف إما للعجمة والعلمية وإما للقائين والعلمية ، والمراد بذلك إما في حق المستعمل أو المراد المسكت الطويل لأن المؤمن لا يبقى في النار خالداً مؤبداً قاله العيني .

قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه أتم معه .

لإنها دواء . قال النبي صلى الله عليه وسلم : لَا وَلَسْكُنْهَا دَاءٌ .

— (ذكر) أى وائل (سأل) أى طارق (قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ولسكنها داء) فيه التصريح بأن الخمر ليست بدواء فيحرم التداوى بها كما يحرم شربها . قال الخطابي : قوله لسكنها داء إنما سماها داء لما في شربها من الإثم وقد يستعمل لفظ الداء في الآفات والعيوب ومساوى الأخلاق ، وإذا تبايعوا الحيوان قالوا برئت من كل داء يريدون العيب . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهنى ساعدة من سيدكم قالوا جد بن قيس وإنما كنزته بشيء من البخل (أى تهمه بالبخل) فقال وأى داء أدوى من البخل والبخل إنما هو طبع أو خلق وقد سماه داء . وقال دب اليكم داء الأمم قبلكم البغى والحسد فترى أن قوله في الخمر إنها داء أى لما فيها من الإثم فنقلها صلى الله عليه وسلم عن أمر الدنيا إلى أمر الآخرة وحولها عن باب الطبعة إلى باب الشريعة ، ومعلوم أنها من جهة الطب دواء في بعض الأسقام وفيها مصحة البدن وهذا كقوله حين سئل عن الرقوب فقال هو الذى لم يمت له ولد ، ومعلوم أن الرقوب في كلام العرب هو الذى لا يعيش له ولد ، وكقوله ماتعدون الصرعة فيكم قالوا هو الذى يغلب الرجال فقال بل هو الذى يملك نفسه عند الغضب ، وكقوله من تعدون الفللس فيكم فقالوا هو الذى لا مال له فقال بل الفللس من يأتى يوم القيامة وقد ظلم هذا وشتم هذا وضرب هذا فيؤخذ من حسناته لهم ويؤخذ من سيئاتهم فيلقى عليه فيطرح في النار . وكل هذا إنما هو على معنى ضرب المثل وتحويله عن أمر الدنيا إلى معنى أمر الآخرة ، فكذلك سميت الخمر داء إنما هو في حق الدين وحرمة الشريعة لما يلحق شاربها من الإثم وإن لم يكن داء في البدن ولا سقماً في الجسد .

وفي الحديث بيان أنه لا يجوز التداوى بالخمر وهو قول أكثر الفقهاء . وقد —

١٢ - باب في تمره المعجوة

٣٨٥٧ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح

— أباح التداوى بها عند الضرورة بمضمهم واحتج في ذلك بإباحة رسول الله صلى الله عليه وسلم للعريضة التداوى بأبوال الإبل وهي محرمة إلا أنها لما كانت مما يستشفى بها في بعض العلل رخص لهم في تناولها .

قال الخطابي : قد فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الأمرين اللذين جمعهما هذا القائل فنص على أحدهما بالخطر وعلى الآخر بالإباحة وهو بول الإبل والجمع بين ما فرقه النص غير جائز وأيضاً فإن الناس كانوا يشربون الخمر قبل تحريمها ويشفون بها ويقبعون لذاتها ، فلما حرمت عليهم صمب عليهم تركها والنزوع عنها ، فغلط الأمر فيها بإيجاب العقوبة على متناولها ليرتدعوا ولمسكفوا عن شرها وحسم الباب في تحريمها على الوجوه كلها شرباً وتداوياً لئلا يستبيحوها بعلّة التساقم والتمارض ، وهذا المعنى مأمون في أبوال الإبل الانحسام الدواهي ولما على الطباع من المؤنة في تناولها ولما في النفوس من استفذارها والسكره لها ، فقياس أحدهما على الآخر لا يصح ولا يستقيم والله أعلم انتهى . قال المفردى : والحديث أخرجه ابن ماجه عن طارق بن سويد عن غير شك ولم يذكر أباه قال عن حلقمة بن وائل الحضرمي عن طارق بن سويد الحضرمي وأخرجه مسلم والترمذى من حديث وائل بن حجر أن طارق بن سويد سأل النبي صلى الله عليه وسلم .

(باب في تمره المعجوة)

— بفتح العين وسكون الجيم نوع من التمر الجهاد في المدينة .

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وهذا ظاهره : أنه مختص بتمر المدينة .

عن مجاهدٍ من سعدٍ قال : « مَرَضْتُ مَرَضًا أَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ نَدْيَيْ حَقِّي وَجَدْتُ بُرْدَهَا فِي [حَقِّي] فَوَادِي فَقَالَ : إِنَّكَ رَجُلٌ مَقُودٌ ، أَنْتَ الْخَارِثُ بْنُ كَلْدَةَ أَخَا ثَقِيفٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ يَتَطَبَّبُ فَلْيَأْخُذْ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِنْ عَجْوَةِ الْمَدِينَةِ فَلْيَجَاهُنْ بَنَوَاهُنَّ ثُمَّ لِيَلِدْكَ بِهِنَّ » .

— (عن مجاهد) وهو ابن جبر قاله المنذرى (عن سعد) وهو ابن أبي وقاص قاله المنذرى . (مرضت مرضاً) أى شديداً وكان بمكة عام الفتح (يعودنى) حال أو استئناف بيان (فوضع) النبى صلى الله عليه وسلم (بردها) أى برويده (فى فوادي) أى قلبى والظاهر أن محله كان مكشوفاً (مقود) امم مفعول مأخوذ من الفؤاد وهو الذى أصابه داء فى فؤاده وأهل اللغة يقولون الفؤاد هو القلب ، وقيل هو غشاء القلب ، أو كان مصدوراً فكفى بالفؤاد عن الصدر لأنه محله قاله القارى (انت) أمر من آتى يأتى ومفعوله (الخارث بن كلد) بفتح الكاف واللام والدال المهملة (أخا ثقيف) أى أحداً من بنى ثقيف ونصبه على أنه بدل أو عطف بيان (فانه رجل يتطبيب) أى يعرف الطب مطلقاً أو هذا النوع من المرض فيكون مخصوصاً بالمهارة والخداقة (فليأخذ) أى الخارث (صبع تمرات) بفتح التمرات (من عجوة المدينة) قال القاضى : هو ضرب من أجود التمر بالمدينة ونخلها يسمى لينة قال تعالى ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ ﴾ وتخصيص المدينة إما لما فيها من البركة التى جعلت فيها بدعائه أو لأن تمرها أوفق لمزاجه من —

== وأما حديث عائشة : فرواه مسلم فى صحىحه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . فى عجوة الغالية شفاء ، وأنها ترياق أول البكرة » .

= وظاهر هذا : اختصاصها بعجوة الغالية .

٣٨٥٨ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة أخبرنا هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي صلى الله

— أجل تعمّده بها قاله القارى (فليجأهن) بفتح الجيم وسكون الهمزة أى فليكسرنهن ولهدقن قاله القارى .

وقال فى النهاية : فليجأهن أى فليهدقن وبه سميت الوجيئة وهو تمر يبيل بلبن أو سمن ثم يدق حتى يلتئم انتهى . وقال الخطابى الوجيئة حساء يتخذ من التمر والدقيق فمتهساة المريض (بفواهن) أى معها وبالفارسية خسته خرماً (ثم ليلدك بهن) من اللدود وهو صب الدواء فى الفم أى ليجعله فى الماء ويسقيك .

قال الخطابى : فإنه من اللدود وهو ما يسقاه الإنسان فى أحد جانبي الفم وأخذ من اللديدين وهو جانبي الوادى انتهى . قال القارى : قوله ثم ليلدك بكسر اللام ويسكن ويفتح الياء وضم اللام وتشديد الدال المفتوحة أى ليسقيك من لدّه الدواء إذا صبه فى فمه ، واللدود بفتح أوله ما يصب من الأدوية فى أحد شقى الفم وإنما قال ذلك لأنه وجده على حالة من المرض لم يكن يسهل له تناول الدواء إلا على تلك الهيئة ، أو علم أن تناوله على تلك الهيئة أنجح وأنفع وأيسر وأليق وإنما أمر الطبيب بذلك لأنه يكون أعلم باتخاذ الدواء وكيفية استعماله انتهى .

قال المنذرى : قال أبو حاتم الرازى : مجاهد لم يدرك سعداً وإنما يروى عن مصعب بن سعد عن سعد . وقال أبو زرعة الرازى : مجاهد عن سعد مرسل .

== وقد روى النسائى فى سننه من حديث الأعمش عن أبى نضرة عن أبى سعيد وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « العجوة من الجنة ، وهى شفاء من السم » .

وأخرج عن شهر بن حوشب عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .
ف قيل : هذا يختص بالمدينة ، لعظم بركتها ، لأن ذلك عام فى كل تمر .

وقيل : مختص بعجوة العالية .

عليه وسلم قال : « مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ [سَبْعَ] تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلَا سِحْرٌ » .

١٣ - باب في العلاق

٣٨٥٩ - حدثنا سُدَّةٌ وَحَامِدُ بْنُ يُحْيَى قَالَا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ قَالَتْ : « دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِابْنِ لِي قَدْ أَعْلَقْتُ [عَلَّقْتُ]

— (من تصبّح) بقشيد الموحدة (سبع تمرات عجوة) أى بأكلها فى الصباح قبل أن يطعم شيئاً . قال الحافظ فى الفتح ويجوز فى تمرات عجوة الإضافة فتخفف كما تقول ثياب خزو ويجوز التنوين على أنه عطف بيان أو صفة لسبع أو تمرات ويجوز النصب مفتوناً على تقدير فعل أو على التمييز وأما خصوصية السبع فالظاهر أنه لسر فيها وإلا فيستحب أن يكون ذلك وتراً .

وقال النووي : أما خصوص كون ذلك سبعاً فلا يعقل معناه كما فى أعداد الصلوات ونصيب الزكوات انتهى . والمجوة ضرب من أجود تمر المدينة وألينه . وقال الداودى هو من وسط التمر . وقال ابن الأثير : المجوة ضرب من التمر أكبر من الصهبانى بضرب إلى السواد وهو مما غرسه النبى صلى الله عليه وسلم بيده بالمدينة ، وذكر هذا الأخير القزاز انتهى (سم ولا سحر) قال الحافظ : قال الخطابى : كون المجوة تنفع من السم والسحر إنما هو بركة دعوة النبى صلى الله عليه وسلم لتمر المدينة لا لخاصية فى التمر انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(باب فى العلاق)

بضم أوله وقيل بفتحها وقيل بكسرهما والكل بمعنى العصر قاله القارى . —

عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ ، فقال : عَلَى مَ [مَا] تَذْغَرْنَ أَوْلَادَ كُنَّ بِهَذَا الْعِلَاقِ ،

— (قد أعلقت عليه) من الإغلاق بالعين المهملة وهو معالجة عذرة الصبي ورفعها بالأصبع ، أى قد عالجت به رفع الحنك بأصبعها قاله العيني .

وفى النهاية الإغلاق معالجة عذرة الصبي وهو جمع فى حلقه وورم تَدْفَعُهُ أمه بأصبعها أو غيرها . وحقيقة أعلقت عنه زلت العَلوق منه وهى الداهية انتهى قال الخطابى : هكذا يقولون المحدثون أعلقت عليه وإنما هو أعلقت عنه والإغلاق أن يرفع العذرة باليد ، والعذرة جمع يهيج فى الحلق ومعنى أعلقت عنه دفعت عنه العذرة بالأصبع ونحوها (من العذرة) أى من أجلها قال العيني : العذرة بضم العين المهملة وسكون الدال المعجمة والراء وهو جمع الحلق وهو الذى يسمى سقوط اللهاة بفتح اللام وهى اللحمية التى تكون فى أقصى الحلق وذلك الموضع أيضاً يسمى عذرة ، يقال أعلقت عنه أمه إذا فعلت ذلك به وغمرت ذلك المكان بأصبعها .

وفى النهاية العذرة بالضم وجمع فى الحلق يهيج من الدم ، وقيل هى قرحة تخرج فى الخرم الذى بين الأنف والحلق تعرض للصبيان عند طلوع العذرة فتعتمد المرأة إلى خرقة فتفتلها فتلا شديداً وتُدْخِلُهَا فى أنفه فتقطع ذلك الموضع فينفجر منه الدم أسود وربما أقرحه وذلك الطعن يسمى الدغر ، يقال عذرت المرأة الصبي إذا غمرت حلقه من العذرة أو فعلت به ذلك ، وكانوا يمسد ذلك يعلقون عليه علاقا كالعوذة . وقوله عند طلوع العذرة هى خمسة كواكب وتطلع فى وسط الحر انتهى (فقال) النبى صلى الله عليه وسلم (على م) بحذف الألف (تذغرن) بفتح الغين المعجمة بخطاب جمع المؤنث من الدغر بالدال المهملة والغين المعجمة والراء وتقدم معناه آنفا .

وقال العيني فى عمدة القارى : وهو غمز الحلق بالأصبع وذلك أن الصبي —

عَلَيْكَ أَنَّ يَهَذَا الْعُودَ الْهِنْدِيَّ فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ ،
يُسَمَّطُ مِنَ الْعُذْرَةِ ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ .
قال أبو داود : يَعْنِي بِالْعُودِ الْقُسْطُ .

— تأخذه العذرة وهي وجع يهيج في الحلق من الدم فتدخل المرأة أصبعها فتدفع
بها ذلك الموضع وتكبسه وأصل الدغر الدفع انتهى . قال القاري : والمعنى على
أى شيء تعالجن أولادكن وتغمرن حلوهم (بهذا العلاق) أى بهذا العصر والغمر
قال الطيبي وتوجيهه أن في الكلام معنى الإنكار أى على أى شيء تعالجن بهذا
الداء الداهية والمداواة الشنعة (عليكن بهذا العود الهندي) أى بل الزمن
في هذا الزمان باستعمال العود الهندي في عذرة أولادكن ، والإشارة بهذا إلى
الجلوس للمسحضر في الذهن والعود القسط .

قال العيني : القسط نوعان هندي وهو أسود وبحري وهو أبيض والهندي
أشد حراة (فان فيه) أى في هذا العود (سبعة أشفية) جمع شاء (منها ذات
الجنب) أى من تلك الأشفية شفاء ذات الجنب أو التقدير فيه سبعة أشفية أدواء
منها ذات الجنب .

قال المعنى : ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم سبعة أشفية في القسط فسمى
منها اثنين ووكّل باقيا إلى طلب المعرفة أو الشهرة فيها (يسمط) بصيغة المجهول
مخففا وروى مشدداً وهو مأخوذ من السموط وهو ما يصب في الأنف بيان كيفية
التداوى به أن يدق العود ناعماً ويدخل في الأنف وقيل يبيل ويقطر فيه قاله
القاري (ويلد) بصيغة المجهول وتشديد الدال المهملة من لد الرجل إذا صب الدواء
في أحد شقي الفم (من ذات الجنب) أى من أجلها وسكت صلى الله عليه وسلم
عن الخمسة منها لعدم الاحتياج إلى تفصيلها في ذلك الوقت فاقصر على المهم
والمناسب للمقام .

١٤ - باب في الكحل

[باب في الأمر بالكحل]

٣٨٦٠ - حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير أخبرنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم ، ولان خير أكلكم الإميد ، يجلو البصر ، ويثبت الشعر » .

١٥ - باب ما جاء في العين

٣٨٦١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن تمام بن منبج قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والعين حق » .

قال المذري : والحديث أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

(باب في الكحل)

(أكلكم) جمع كحل (الإميد) بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء مثلثة ساكنة وحكى فيه ضم الهمزة حجر معروف أسود يضرب إلى الحرة يكون في بلاد الحجاز وأجوده يؤتى من أصبهان قاله في الفتوح (يجلو) من الجلاء أى يزيده نوراً (ويثبت) من الإنهات (الشعر) بفتح الشين شعر أهداب العين قاله السندى . قال المذري . والحديث أخرجه الترمذى وابن ماجه مختصراً ليس فيه ذكر الكحل . ونلفظ ابن ماجه خير ثيابكم . وقال الترمذى حسن صحيح .

(باب ما جاء في العين)

(والعين) أى أثرها (حق) وتحقيقه أن الشيء لا يعان إلا بعد كاله وكل -

٣٨٦٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : « كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يفتسل منه الممين » .

— كامل يعقبه الفحص ، ولما كان ظهور القضاء بعد الميم أضيف ذلك إليها قاله القارى . وفي فتح الودود . والميم حق لا بمعنى أن لها تأثيراً بل بمعنى أنها سبب عادى كسائر الأسباب العادية بخلق الله تعالى عند نظر العائن إلى شيء ولمعجابه ماشاء من ألم أو هلكة انتهى ،

قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم . وفي حديث البخارى ونهى عن الوشم وأخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أتم منه .

(ثم يفتسل منه الممين) هو الذى أصابه الميم . قال فى فتح الودود : هو أن يغسل العائن داخل أزاره ووجهه وبديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه فى قدح ثم يصب على من أصابه الميم وهو المراد بالممين اسم مفعول كبير . واختلفوا فى داخل الإزار ف قيل الفرج ، وقال القاضى والظاهر الأقوى أنه ما بين الهمد من الإزار انتهى . قال الحافظ فى الفتح : وقد وقعت صفة الاغتسال فى حديث سهل بن حنفى عند أحمد والنسائى وصححه ابن حبان من طريق الزهرى عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف أن أباه حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وساروا معه نحو ماء حتى إذا كانوا بشعب الخرار من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف وكان أبيض حسن الجسم والجلد فنظر إليه عامر بن ربيعة فقال ما رأيت كالיום ولا جلد خبأه فلبط أى صرع وزنا ومعنى سهل ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل تهمون به من أحد قالوا عامر بن ربيعة فدعا عامراً فغفط —

٣٨٦٤ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ هَاشِمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ جَدَّامَةِ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :

قال الخطابي : معناه ويصرعه ويسقطه وأصله في الكلام المهدم ويقال في البناء قد تدثر إذا تهدم وصقظ يقول صلى الله عليه وسلم إن الموضع إذا جومت فحملت فسد لبنها ونهك الولد (أى هزل الولد) إذا اغتذى بذلك اللبن فيبقى ضاوياء ، فإذا صار رجلا وركب الخيل فركضها أدركه ضعف الغيل فزال وسقط عن متونها فكان ذلك كالقتل له إلا أنه سر لا يرى ولا يشعر به انتهى .

قال في النهاية : فيدعثره أى يصرعه ويهلكه والمراد النهى عن الغيلة وهو أن يجامع الرجل امرأته وهى مرضعة وربما حملت واسم ذلك اللبن الغيل بالفتح فإذا حملت فسد لبنها ، يريد أن من سوء أثره في بدن الطفل وإفساد مزاجه وإرخاء قواه أن ذلك لا يزال ماثلا فيه إلى أن يشتد ويبلغ مبلغ الرجال فإذا أراد مُنَازلة قُوْن في الحرب وَهَنْ عَفْه وانكسر وسبب وهنه وانكساره الغيل انتهى . قال السندي : نهى عن الغيل بأنه مضر بالولد الرضيع وإن لم يظهر أثره في الحال حتى ربما يظهر أثره بعد أن يصير الولد رجلا فارسا فيسقطه ذلك الأثر عن فرسه فيموت انتهى قال المنذرى : والحديث أخرجه ابن ماجه .

(عن جدامة) بضم الجيم وفتح الدال المهملة قال الدارقطني : من قال

= وهذه الأحاديث : أصح من حديث أسماء بنت يزيد ، وهو حديث شامى يرويه عمرو بن مهاجر عن أبيه المهاجر بن أسلم مولى أسماء بنت يزيد — يعد في الشاميين — عن أسماء بنت يزيد ، فإن كان صحيحاً فيكون النهى عنه أولا إرشاداً وكرهاة ، لا تحريماً ، والله تعالى أعلم .

« لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغَيْلَةِ حَتَّى ذُكِّرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّهُ أَوْلَادُهُمْ » .

قَالَ مَالِكٌ : الْغَيْلَةُ أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تُرَضِّعُ .

— بالمعجمة فقد صحف (لقد هممت أن أنهى عن الغيلة) بفتح الغين المعجمة أن يجماع الرجل زوجته وهي ترضع . ولفظ ابن ماجه قد أردت أن أنهى عن الغيال (حتى ذكرت) بصيغة المجهول (يفعلون ذلك) ولفظ ابن ماجه فإذا فارس والروم يفعلون فلا يقتلون أولادهم . قال السندى : وأراد النهى عن ذلك لما اشتهر عند العرب أنه يضر بالولد ثم رجع عن ذلك حين تحقق عنده عدم الضرر في بعض الناس كفارس والروم ، وهذا يقتضى أنه فوض اليه في بعض الأمور ضوابط فساكن ينظر في الجزئيات واندراجها في الضوابط . قال وحديث أسماء يحتمل أنه قال على زعم العرب قبل حديث جدامة ثم علم أنه لا يضر فأذن به كما في رواية جدامة انتهى . قلت : وكذا يفهم من صنيع المؤلف فإنه ذكر أولا حديث أسماء في الامتناع ثم ذكر حديث الجواز أى حديث جدامة . واعترض عليه السفدى فقال هذا بعيد لأن مفاد حديث جدامة أنه أراد النهى ولم ينه وحديث أسماء فيه نهى فكيف يكون حديث أسماء قبل حديث جدامة .

وأيا لو كان على زعم العرب لما استحسن القسم بالله كما عند ابن ماجه . فالأقرب أنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه بعد حديث جدامة حيث حقق أنه يضر إلا أن الضرر قد يخفى إلى الكبر انتهى . قلت : وهذا صنيع الإمام ابن ماجه فإنه ذكر أولا حديث جدامة ثم ذكر حديث أسماء والله أعلم .

قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

١٧ - باب في تعليق التمام

٣٨٦٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ
عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِ عَنْ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ امْرَأَةِ
عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «إِنَّ الرُّقَى وَالْتِمَامَ وَالتَّوَلَّةَ شِرْكٌ» . قَالَتْ قُلْتُ :
لِمَ تَقُولُ هَذَا ، وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَتْ عَمَّنِي تَقْدِفُ فَكُنْتُ أُخْتَلِفُ إِلَى فَلَانٍ

(باب في تعليق التمام)

(إن الرقى) بضم الراء وفتح القاف مقصور جمع رقعة قال الخطابي : وأما
الرقى فاللهي عنه هو ما كان منها بغير لسان العرب فلا يدرى ماهو ولعله قد
يدخله سحراً أو كفراً وأما إذا كان مفهوم المعنى وكان فيه ذكر الله سبحانه فإنه
مستحب متبرك به والله أعلم (والتمام) جمع التيمة وهي التعويذة التي لا يكون
فيها أسماء الله تعالى وآياته المقلوة والدعوات الماثورة تعلق على الصبي . قال في
النهاية : التمام جمع تيمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون
بها العين في زعمهم فأبطلها الإسلام (والتولة) قال الخطابي يقال إنه ضرب من
السحر قال الأصمعي : وهو الذي يحبب المرأة إلى زوجها انقضى .

قال القارى : والتولة بكسر التاء وضم الواو نوع من السحراً أو خوط
يقرأ فيه من السحر أو قرطاس يكذب فيه شيء من السحر للدعابة أو غيرها
(شرك) أى كل واحد منها قد يفضى إلى الشرك إما جلياً وإما خفياً قال القاضى :
وأطلق الشرك عليها إما لأن المتعارف منها في عهده ما كان ممهوداً في الجاهلية
وكان مشتتاً على ما يتضمن الشرك أو لأن اتخاذها يدل على اعتقاد تأثيرها وهو
يفضى إلى الشرك (قالت) زينب (لم تقول هذا) أى وتأمرنى بالتوكل وعدم —

اليهودى يَرْتَقِيهِ فَإِذَا رَقَايَ سَكَنْتَ . فَقَالَ هَبْدُ اللَّهِ : إِنَّمَا ذَلِكَ [ذَاكَ]
عَمَلُ الشَّيْطَانِ كَانَ يَنْخُسُهَا بِيَدِهِ فَإِذَا رَقَاها كَفَّ عَنْهَا ، إِنَّمَا كَانَ يَكْنُفُكَ
أَنْ تَقُولِ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ : أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبِّ
النَّاسِ ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِى ، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سُقْمًا .

— الاسترقاء فإني وجدت في الاسترقاء فائدة (لقد كانت هيئى تقذف) على بناء
الجهول أى ترمى بما يهيج الوجع ، وبصيغة الفاعل أى ترمى بالرمص أو الدمع
وهو ماء العين من الوجع ، والرمص بالصاد المهملة ما جعد من الوسخ في مؤخر
العين قاله القارى (فكنت أختلف) أى أتردد بالرواح والحيء (سكنت) أى
العين يعنى وجعها (إعما ذلك) بكسر الكاف (عمل الشيطان) أى من فعله
وتسويله والمعنى أن الوجع الذى كان فى عينيك لم يكن وجعاً فى الحقيقة بل ضرب
من ضربات الشيطان ونزغاته (كان) أى الشيطان (يدخسها) بفتح الخاء المعجمة
أى يطعنها قاله القارى .

وفى فصح الودود من باب نصر أن يحركها ويؤذيها (فاذا رقاها) أى إذا
رقى اليهودى العين (كفّ) الشيطان (عنها) أى عن نخسها وترك طعنها (أن
تقولى) أى عند وجع العين ونحوها (أذهب) أمر من الإذهاب أى أزل (البأس)
أى الشدة (رب الناس) أى يا خالقهم ومربيهم (أنت الشافى) يؤخذ منه جواز
تسمية الله تعالى بما ليس فى القرآن بشرطين أحدهما أن لا يسكون فى ذلك ما هو
نقصاً والثانى أن يكون له أصل فى القرآن وهذا من ذاك ، فان فى القرآن (وإذا
مرضت فهو يشفين) قاله فى الفتح (لاشفاء) بالمدمين على الفتح وخبره محذوف
أى لاشفاء حاصل لنا أولاً إلا بشفائك . قاله العيني (إلا شفاؤك) بالرفع بدل
من موضع لاشفاء قاله العيني (شفاء) بالنصب على أنه مصدر لقوله اشف —

٣٨٦٦ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ مَالِكِ بْنِ
مِغْوَلٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُجَّةٍ » .

١٨ — باب في الرقي

٣٨٦٧ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَابْنُ السَّرْحِ قَالَ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا ابْنُ
وَهْبٍ وَقَالَ ابْنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

— (لا يفادر سقما) هذه الجملة صفة لقوله شفاء، ومعنى لا يفادر لا يترك وسقما بفتححتين
مفعوله ويجوز فيه ضم السين وتسكين القاف أى مرضا .

قال المنذرى : والحديث أخرجه ابن ماجه عن ابن أخت زينب عنها وفي
نسخة عن أخت زينب عنها وفيه قصة والراوى عن زينب مجهول .

(عن حصين) هو ابن عبد الرحمن السلى روى عنه شعبة والثورى وغيرهما
(من عين أو حجة) بضم الحاء وتخفيف الميم وأصلها حو ، والهاء فيه عوض من
الواو المحذوفة قاله السيوطى وقال الخطابى : الجملة سم ذوات السموم وقد تسمى
لميرة العقرب والزنبور حمة وذلك لأنها مجرى السم وليس فى هذا نفى جواز
الرقية فى غيرهما من الأمراض والأوجاع لأنه قد ثبت عن النبى صلى الله عليه
وسلم أنه رقى بعض أصحابه من وجع كان به . وقال للشفاء وعلى حفصة رقية
الجملة وإنما معناه أنه لا رقية أولى وأنفع من رقية العين والسم وهذا كما قيل لافتى
إلا على ولا سيف إلا ذو الفقار انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى .

(باب في الرقي)

قال فى المصباح : رقيقته أرقية من باب رقى رقىا عودته بالله ، والإسم الرقىا —

عن حمز بن يحيى عن يوسف بن محمد وقال ابن صالح محمد بن يوسف
ابن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه دخل على ثابت بن قيس - قال أحمد وهو مريض - فقال :
« اكشِفِ النَّاسَ رَبَّ النَّاسِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ ، ثُمَّ اخْذْ ثَرَابًا
مِنْ بَطْحَانَ فَجَعَلْهُ فِي قَدَحٍ ثُمَّ نَفَثَ عَلَيْهِ بِمَاءٍ وَصَبَّهُ عَلَيْهِ » .

— على وزن فعلى والمرة رقية والجمع رقى مثل مدية ومدى انتهى . قال الشيخ
عبد الحق الدهلوى : الرقى جمع رقية وهى العوذة ، وبالفارسية افسون ، وقيل
ما يقرأ من الدعاء لطلب الشفاء وهى جائزة بالقرآن والأسماء الإلهية وما فى
معناها بالاتفاق وبما عداها حرام لاسيما بما لا يفهم معناه انتهى (قال أحمد) بن
صالح فى روايته (وهو) أى ثابت بن قيس بن شماس (ثم أخذ) النهى صلى الله
عليه وسلم (من بطحان) بفتح الباء وسكون الطاء اسم وادى المدينة ، والبطحانيون
منسوبون إليه وأكثروا يضمون الباء ولعله الأصح كذا فى النهاية (فجعله)
أى التراب (فى قدح) بفتح الحاء آنية معروفة والجمع أقداح مثل سبب وأسباب
(ثم نفث عليه) أى على التراب (بماء) قال فى المصباح : نفثه من فيه نفثًا
من باب ضرب رمى به ونفث إذا بزق ومنه من يقول إذا بزق ولا ريق معه
ونفث فى العقدة عند الرقى وهو البصاق اليسير انتهى .

وفى لسان العرب النفث أقل من التفل لأن التفل لا يكون إلا معه شئ .
من الريق والنفث شبيه بالفتح ، وقيل هو التفل بعينه نفث الراقى (وصبه)
أى وسب ذلك التراب الخلوط بالماء (عليه) أى ثابت بن قيس والمعنى أى
جعل الماء فى فيه ثم رمى بالماء على التراب ثم صب ذلك التراب الخلوط بالماء
على ثابت بن قيس وإنما جعل الماء أولاً فى فيه ليخالط الماء بريق رسول الله —

قال أبو داود : قال ابن السرح يوسف بن محمد . قال أبو داود :
وهو الصواب .

— صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن الماء نفث أى رمى على التراب من غير إدخاله
في فيه ، فيكون المعنى أى رش الماء على التراب ثم صب ذلك الطين المخلوط
بالماء على ثابت بن قيس . ويؤيد المعنى الأول ما أخرجه الشيخان عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتكى الإنسان أو
كانت به قرحة أو جرح قال بأصبعه هكذا ووضع سفيان أى أحد رواته سبابه
بالأرض ثم رفعها وقال بسم الله تربة أرضنا بريقة بمضنا ليشفى سقمنا بإذن ربنا .
قال الحافظ ابن القيم : هذا من العلاج السهل الميسر النافع المركب وهى
معالجة لطيفة يعالج بها القروح والجراحات الطرية لا سيما عند عدم غيرها من
الأدوية إذ كانت موجودة بكل أرض . وقد علم أن طبيعة التراب الخالص باردة
يابسة مجففة لرطوبات الجروح والجراحات التى تمنع الطبيعة من جودة فعلها وصرعة
اندمالها لا سيما فى البلاد الحارة وأصحاب الأمزجة الحارة ، فإن القروح والجراحات
يتبعها فى أكثر الأسماء سوء مزاج حار فيجتمع حرارة البلد والمزاج والجراح ،
وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة أشد من برودة جميع الأدوية المفردة الباردة ،
فيقابل برودة التراب حرارة المرض لا سيما إن كان التراب قد غسل وجفف ،
ويتبعها أيضاً كثرة الرطوبات الردية والسيلان .

والتراب مجفف لها مزيل لشدة ييبسه وتحفيفه للرطوبة الردية المانعة من بردها
ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو الملل ، ومتى اعتدل مزاج العضو
قويت قواه المدبرة ودفعت عنه الألم بإذن الله . ومعنى حديث عائشة أنه يأخذ
من ريق نفسه على أصبعه السبابة ثم يضعها على التراب فيملاق بها منه شئ فهمسح
به على الجرح ويقول هذا الكلام لما فيه من بركة ذكر اسم الله وتفويض الأمر —

٣٨٦٨ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني معاوية

عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عوف بن مالك قال «كُنَّا نَرَى فِي
الْجَاهِلِيَّةِ قَعْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَهَفَ تَرَى فِي ذَلِكَ فَقَالَ اغْرِضُوا عَلَى رُفَاكُمْ
لَا بَأْسَ بِالرُّفَا مَا لَمْ تَسْكُنْ شِرْكَاءَ» .

— إليه والتوكل عليه فينضم أحد الملاجين إلى الآخر فيقوى التأثير . وهل المراد
بقوله تربة أرضاً جميع الأرض أو أرض المدينة خاصة فيه قولان . ولا ريب أن
من التربة ما يكون فيه خاصية ينفع بها من أدواء كثيرة ويشفي بها أسقاماً ردية .
قال جالينوس : رأيت بالاسكندرية مطحولين ومستسقين كثيراً يستعملون طين
مصر ويطلون به على سوقهم وأغادهم وسوادهم وظهورهم وأضلّاعهم فينتفعون
به منفعة ينفعة .

قال : وعلى هذا النحو قد يقع هذا الطلاء للأورام العفنة والمترهلة الرخوة .
قال : وإني لأعرف قوماً ترهلت أبدانهم كلها من كثرة استفراغ الدم من أسفل
انتفموا بهذا الطين نفماً بيناً وقوماً آخرين شفوا به أوجاعاً مزمنة كانت متمكدة
في بعض الاعضاء تمكناً شديداً فبرأت وذهبت أصلاً . وقال صاحب الكتاب
المسيحي : قوة الطين المحلوب من كبوس وهي حريرة المصطكي قوة يحلو ويفسل
وبدبت اللحم في القروح ويحتم القروح انتهى .

وإذا كان هذا في هذه التربات فما الظن بأطيب تربة على وجه الأرض
وأبركها وقد خالطت ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاربت رقبته باسم ربه
وتقويض الأمر إليه انتهى .

قال المفذرى : وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً ، والصواب يوسف بن
محمد انتهى .

(رفاكم) بضم الراء جمع رقية (ما لم تسكن شركاً) وهذا هو وجه التوفيق —

٣٨٦٩ - حدثنا إبراهيم بن مهدي المصيصي أخبرنا علي بن مسهر
عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن صالح بن كيسان عن أبي بكر
ابن سليمان بن أبي حنيفة عن الشفاء بنت عبد الله قالت « دخل على النبي
صلى الله عليه وسلم وأنا عند حفصة فقال لي ألا تعلمين هذه رقية النملة كما
علمتينا الكتاب » .

- بين النهي عن الرقية والإذن فيها . والحديث فيه دليل على جواز الرقي والتطبيب
بما لا ضرر فيه ولا منفع من جهة الشرع وإن كان بغير أسماء الله وكلامه لكن
إذا كان مفهوماً لأن ما لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شيء من الشرك .
قال المنذرى : وأخرجه مسلم .

(عن الشفاء) بكسر الشين المعجمة وبالفاء والمد أسلمت قبل الهجرة وكانت
من فضلاء النساء ولها منقبة (ألا تعلمين) بضم أوله وتشديد اللام المكسورة
(هذه) أي حفصة (رقية النملة) بفتح النون وكسر الميم وهي قروح تخرج من
الجنب أو الجفنين ، ورقية النملة كلام كانت نساء العرب تستعمله يعلم كل من
سمعه أنه كلام لا يضر ولا ينفع . ورقية النملة التي كانت تعرف بينهن أن يقال
للعروس تحففل وتحنضب وتكتعل وكل شيء يفعل غير أن لا تعمى الرجل
فأراد صلى الله عليه وسلم بهذا المقال تأنيب حفصة والتأديب لها تعريضاً لأنه أتى
إليها سرّاً فأفشته على ما شهد به التنزيل في قوله تعالى ﴿ وما أسر النبي إلى بعض
أزواجه حديثاً ﴾ قاله الشوكاني . وفي النهاية : النملة قروح تخرج في الجنب قبل
إن هذا من لغز الكلام ومزاحه كقوله للمعجوز لا تدخل المعجز الجنة ، وذلك
أن رقية النملة شيء كانت تستعمله النساء يعلم كل من سمعه أنه كلام لا يضر
ولا ينفع ورقية النملة التي كانت تعرف بينهن أن يقال للعروس تحففل وتحنضب -

— وتكتمحل وكل شيء تفعل غير أن لاتعصى الرجل ويروى عوض تحتفل
تفعل وعوض تحتضب تفتال فأراد صلى الله عليه وسلم بهذا المقال تأنيب حفصة
لأنه أتى إليها سرأ فأفشقه انتهى (كما علمتها) بالياء من إشباع الكسرة
(الكتابة) مفعول ثان ، والحديث فيه دليل على جواز تعليم النساء الكتابة .
وهذا الحديث سكنت عنه المنذرى ثم ابن القيم في تعليقات السنن ورجال
إسناده رجال الصحيح إلا إبراهيم بن مهدي البغدادي المصيصي وهو ثقة .
وأخرجه أحمد في مسنده والحاكم وصححه .

وأخرجه النسائي في الطب من السنن الكبرى عن إبراهيم بن يعقوب عن
علي بن عبد الله المديني عن محمد بن بشر عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
عن صالح بن كيسان عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن الشفاء ، ذكره
المزني في الأطراف .

وفي الإصابة : وأخرجه أبو نعيم عن الطبراني من طريق صالح بن كيسان
عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة أن الشفاء بنت عبد الله قالت : دخل عليّ
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعدة عند حفصة فقال ما عليك أن تعلمي هذه
رقية النملة كما علمتها الكتابة .

وأخرج ابن مندة حديث رقية النملة من طريق الثوري عن ابن المنكدر
عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن حفصة أن امرأة من قريش يقال لها
الشفاء كانت ترقى من النملة فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليها حفصة .

وأخرج ابن مندة وأبو نعيم مطولا من طريق عثمان بن عمرو بن عثمان بن
سليمان بن أبي حثمة عن أبيه عمرو عن أبيه عثمان عن الشفاء أنها كانت ترقى
في الجاهلية وأنها لما هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قد بايعته بمكة
قبل أن يخرج فقدمت عليه فقالت يا رسول الله إني قد كنت أرقى برقي في —

— الجاهلية فقد أردت أن أعرضها عليك ، قال فاعرضيها ، قالت فعرضتها عليه وكانت ترقى من النملة فقال ارقى بها وعليها حفصة انتهى .

وقال الشيخ ابن تيمية في المفتى تحت حديث شفاء : وهو دليل على جواز تعلم النساء الكتابة انتهى .

وقال الخطابي : فيه دلالة على أن تعلم النساء الكتابة غير مكروه انتهى .
وفى زاد المعاد : وفي الحديث دليل على جواز تعليم النساء الكتابة انتهى .
ومثله في الأزهار شرح المصابيح للعلامة الأردبيلي . وما قال على القارى في المرقاة يحتمل أن يكون جائزاً للسلف دون الخلف لفساد النسوان في هذا الزمان انتهى فكلام غير صحيح .

وقد فصلت الكلام في هذه المسألة في رسالتي عقود الجمان في جواز الكتابة للنسوان ، وأجبت عن كلام القارى وغيره من المانعين جواباً شافياً ، ومن مؤيدات الجواز ما أخرجه البخارى في الأدب المفرد في باب الكتابة إلى النساء وجوابهن حدثنا أبو رافع حدثنا أبو أسامة حدثني موسى بن عبيد الله حدثنا عائشة بنت طلحة قالت : قلت لعائشة وأنا في حجرها وكان الداس يأتونها من كل مصر فكان الشيوخ ينتابوني لمسكائى منها وكان الشهاب يتأخونى فيهدون إلى ويكتبون إلى من الأمصار فأقول لعائشة يا خالة هذا كتاب فلان وهديته فتقول لى عائشة أى بنية فأجيبه وأثيبه فإن لم يكن عندك ثواب أعطيتك فقالت تعطينى انتهى .

وفى وفيات الأعيان لابن خلكان في ترجمة نجر النساء شهدة بنت أبى نصر الكتابة كانت من العلماء وكتبت الخط الجهد وسمعت عليها خلق كثير وكانت لها السماع العالى ألحقت فيه الأصاغر بالأكابر واشتهر ذكرها وبعد صيتها وكانت وفاتها في الحرم سنة أربع وسبعين وخمس مائة انتهى مختصراً . —

— وقال العلامة المقرئ في نفع الطيب في ترجمة عائشة بنت أحمد القرطبية : قال ابن حبان في المقتبس لم يكن في زمانها من (حرائر الأندلس من يعدلها علماً وفهماً وأدباً وشعراً وفصاحة وكانت حسنة الخط تكتب المصاحف وماتت سنة أربع مائة انتهى مختصراً .

وقد استدل بعضهم على عدم جواز الكتابة للنساء بروايات ضعيفة واهية ، فمنها ما أخرجه ابن حبان في الضعفاء أنبأنا محمد بن عمرو أنبأنا محمد بن عبد الله ابن إبراهيم حدثنا يحيى بن زكريا بن يزيد الدقاق حدثنا محمد بن إبراهيم أبو عبد الله الشامي حدثنا شعيب بن إسحاق الدمشقي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسكفوهن الفرف ولا تعلموهن الكتابة » الحديث وفي سنده محمد بن إبراهيم الشامي منكر الحديث ومن الوضعين . قال الذهبي : قال الدارقطني كذاب . وقال ابن عدي : عامة أحاديثه غير محفوظة . قال ابن حبان : لا يحمل الرواية عنه إلا عند الاعتبار كان يضع الحديث وروى عن شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ولا تعلموهن الكتابة انتهى . وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية : هذا الحديث لا يصح محمد بن إبراهيم الشامي كان يضع الحديث . ومنها ما أخرجه الحاكم في المستدرك أنبأنا أبو علي الحافظ حدثنا محمد بن محمد بن سليمان حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك حدثنا شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وقال صحيح الإسناد . وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن الحاكم من هذا الطريق وفيه عبد الوهاب بن الضحاك .

قال الذهبي في الميزان كذبه أبو حاتم وقال النسائي وغيره : متروك . وقال الدارقطني : منكر الحديث انتهى .

وقال السيوطي في اللآلئ : قال الحافظ ابن حجر في الأطراف بعد ذكر قول —

٣٨٧٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ

— الحاكم صحيح الإسناد بل عبد الوهاب متروك وقد تابعه محمد بن ابراهيم الشامي عن شعيب بن اسحاق ، و ابراهيم رماه ابن حبان بالوضع انتهى كلام الحافظ .
وأخرج البيهقي أنبأنا أبو نصر بن قتادة أنبأنا أبو الحسن محمد بن السراج حدثنا مطين حدثنا محمد بن ابراهيم الشامي حدثنا شعيب بن إسحاق الدمشقي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكر الحديث وقال هذا بهذا الإسناد منسكرا انتهى .

وفيه محمد بن ابراهيم الشامي المذكور وهو ضعيف جداً . وأخرج ابن حبان في الضعفاء حدثنا جعفر بن سهل حدثنا جعفر بن نصر حدثنا حفص بن غياث عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً « لا تعلموا نساءكم الكفاية » الحديث وفيه جعفر بن نصر قال الذهبي هو متهم بالكذب . قال صاحب السكامل : حدث عن الثقات بالبواطيل ثم أورد الذهبي من رواياته ثلاثة أحاديث منها هذا الحديث لابن عباس ثم قال هذه أباطيل انتهى .

وقال ابن الجوزي في العمال المتناهية هذا لا يصح جعفر بن نصر حدث عن الثقات بالبواطيل انتهى .

فهذه الروايات كلها ضعيفة جداً بل باطلة لا يصح الاحتجاج بها بحال والله أعلم .

قال المنذرى : وللشفاء هذه قرشية عدوية أسلمت قبل الهجرة وبايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيها : ويقول في بيتها وكان عمر رضي الله عنه يقدمها في الرأي ويرضاها ويفضلها وربما ولاها شيئاً من أموال الشرق . وقال أحمد بن صالح : اسمها ليلي وغلب عليها الشفاء انتهى . —

حَكِيمٌ حَدَّثَنِي جَدِّي الرَّبَابُ قَالَتْ سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْنِيفٍ يَقُولُ « مَرَرْتُ
[مَرَزْنَا] بِسَيْلٍ فَدَخَلْتُ فَأَغْتَسَلْتُ فِيهِ فَخَرَجْتُ مَحْمُومًا ، فَنَمَيْ ذَلِكَ إِلَيَّ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مُرُّوا أَبَا ثَابِتٍ يَتَمَوَّذُ [فَلَمَّا يَتَمَوَّذُ]

— (سهل بن حنيف) بضم الحاء مصغراً وكفياً سهل أبو ثابت شهد بدرًا
والشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت يوم أحد معه لما انهزم
الناس (فخرجت محمومًا) أى أخذتني الحمى من الاغتسال بعد خروجي من السيل
(فنى) بصيغة المجهول . قال فى النهاية يقال نُميت الحديث أنميه إذا بلغته على
وجه الإصلاح وطلب الخير ، فإذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة قلت نَمَيْتُهُ
بالتشديد هكذا قال أبو عبيد وابن قتيبة وغيرهما من العلماء انتهى (ذلك) الأمر
الذى كان من شأنى (فقال) صلى الله عليه وسلم (مروا أبا ثابت) هو كفياً
سهل (يتموذ) بالله من هذا العين الذى أصابه .

ولفظ مالك فى الموطأ عن محمد بن أبى أمامة بن سهل بن حنيف أنه سمع أباه
يقول اغتسل أبى بالطرار فترع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة يفظر ، قال وكان
سهل رجلاً أبيض حسن الجسد قال فقال له عامر بن ربيعة ما رأيت كالיום
ولا جلد عذراء قال فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأخبر أن سهلاً وعك وأنه غير رائح معك يا رسول الله ، فأتاه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره سهل بالذى كان من شأن عامر بن ربيعة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحدكم أخاه إلا بركت إن العيين حق . تروضاً له
فتروضاً له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس .
مالك عن ابن شهاب عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال رأى عامر بن
ربيعة سهل بن حنيف يفتسل فقال ما رأيت كالיום ولا جلد نجباء فلبط بسهل ،
فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل له يا رسول الله هل لك فى سهل بن —

قَالَتْ فَقُلْتُ يَا سَيِّدِي وَالرُّقَى صَالِحَةٌ فَقَالَ : لَا رُقِيَّةَ إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ حَمَةٍ
أَوْ لَدَغَةٍ .

— حنيف والله ما يرفع رأسه فقال هل تعلمون له أحداً قالوا نهم عامر بن ربيعة
قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر بن ربيعة فتفريط عليه وقال علام
يقتل أحداً أخاه إلا بركت اغتسل له ، ففعل عامر وجهه ويديه ومرفقيه
وركبتيه وأطراف رجله وداخله إزاره في قدح ثم صب عليه ، فراح سهل مع
الناس ليس به بأس . وهذا الحديث ظاهره الإرسال . وأخرج ابن ماجه أيضاً
نحوه لكنه سمع ذلك من والده ففي رواية ابن أبي شيبة عن شعبة عن ابن أبي
ذئب عن الزهري عن أبي أمامة عن أبيه أن عامر أمر به وهو يغتسل الحديث .
ولأحمد والنسائي وصححه ابن حبان من وجه آخر عن الزهري عن أبي
أمامة أن أباه حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وساروا معه نحو مكة حتى
إذا كانوا بشعب الخرار من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف وكان أبيض حسن
الجسم والجلد ، ففطر إليه عامر بن ربيعة الحديث (قالت فقلت) والحديث
أخرجه أحمد أيضاً هكذا والظاهر أن الرباب قالت إن سهل بن حنيف قال فقلت
ياسيدي ، فجملة فقلت ياسيدي هي مقولة سهل بن حنيف لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا هي مقولة الرباب لسهل بن حنيف ويؤيد هذا المعنى قول الحافظ بن
القيم كما سيبيء وقال الخطابي : فيه جواز أن يقول الرجل لرئيسه ياسيدي
(والرقى صالحة) أي أوفى الرقى مفعلة تنفع عن العين وغبيرها ويجوز العلاج
بالرقية (فقال) صلى الله عليه وسلم (لارقية إلا في نفس) أي في عين قاله
الخطابي (أو حمة) أي ذوات السموم كلها قاله ابن القيم (أو لدغة) من المقرب
قال ابن القيم : هديه صلى الله عليه وسلم في العلاج العام لكل شكوى بالرقية
الإلهية كما رواه أبو داود ، من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « من اشتكى منكم —

قال أبو داود : الحُمَةُ مِنَ الخَلِيَّاتِ وَمَا يَلْسَعُ .

— شيئاً أو اشتكاه أخ له فليقل ربنا الله الذى فى السماء » الحديث . وفى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى « أن جبرئيل عليه السلام أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اشتكيت ؟ قال نعم ، قال بسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك » الحديث . فإن قيل فما تقولون فى الحديث الذى رواه أبو داود ، ولارقية إلا من عين أوحه . فالجواب أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد به نفى جواز الرقية فى غيرها بل المراد به لارقية أولى وأنفع منها فى العين والحمة . ويدل عليه سياق الحديث فإن سهل بن حنيف قال له لما أصابته العين أوفى الرقى خير فقال لارقية إلا فى نفس أوحه ويدل عليه سائر أحاديث الرقى العامة والخاصة وقد روى أبو داود ، من حديث أنس مرفوعاً « لارقية إلا من عين أوحه أو دم يرقأ » وفى صحيح مسلم عنه أيضاً « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الرقية من العين والحمة والدمعة » انتهى .

وقال أيضاً فى زاد المعاد : وهديه صلى الله عليه وسلم فى علاج لدغة العقرب بالرقية روى ابن أبى شعبة فى مسنده من حديث عبد الله بن مسعود قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى إذ سجد فلدغته عقرب فى أصبعه فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعن الله العقرب ماتدع نبياً ولا غيره قال ثم دعا بإناء فيه ماء وملح فجعل يضع موضع اللدغة فى الماء والملح ويقرأ قل هو الله أحد والمعوذتين حتى سكفت » انتهى .

ورواه البيهقى والطبرانى فى الصغير بإسناد حسن كما قاله الزرقانى فى شرح المواهب عن على بنحوه لكنه قال ثم دعا بماء وملح ومسح عليها وقرأ قل يا أيها الكافرون والمعوذتين . ولذا قال ابن عبد البر رقى صلى الله عليه وسلم —

٣٨٧١ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ ح وَحَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ

الْعَنْبَرِيُّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ ذَرِيحٍ عَنْ

— نفسه لما لدغ من العقرب بالمعوذتين وكان يمسح الموضع الذى لدغ بهاء فيه ملح كما فى حديث على .

وفى حديث عائشة عند ابن ماجه « لعن الله العقرب ما تدع المصلى وغير المصلى اقتلوها فى الحل والحرم » وروى أبو يعلى عنها كان صلى الله عليه وسلم لا يرى بقتلها فى الصلاة بأساً . وفى السنن عن أبي هريرة جاء رجل فقال يا رسول الله ما أقيت من عقرب لدغتنى البارحة فقال صلى الله عليه وسلم « أما إنك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضررك إن شاء الله .

وفى التمهيد لابن عبد البر عن سعيد بن المسيب قال بلغنى أن من قال حين يمسى سلام على نوح فى العليين لم يلدغه عقرب انتهى .

(قال أبو داود ، الحمة من الحيات وما يلسع) قال فى تاج العروس : لسمت الحمة والعقرب تلسع لسماً كما فى الصحاح أى لدغت . وقال الليث : اللسع للعقرب تلسع بالحمة ويقال إن الحية أيضاً تلسع . وزعم أهرابى أن من الحيات ما يلسع بلسانه كلسم العقرب بالحمة وليست له أسنان . أو اللسع لذوات الإبر من العقارب والزناجير . وأما الحوات فإنها تهش وتمض وتمجذب . وقال الليث : ويقال اللسع لكل ما ضرب بمؤخرة واللدغ بالغم انتهى مختصراً .

قال المفردى : وأخرجه النسائى وفى بعض طرقه أن الذى رآه فأصابه بعينه هو عامر بن ربيعة العنزي حليف بن عدى بن كعب . والعنزي بفتح العين وسكون النون وبمدها زاي (عن العباس بن ذريح) بفتح المعجمة وكسر الراء —

الشَّعْبِيُّ قَالَ الْعَبَّاسُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ مُحَمَّدٍ أَوْ دَمٍ يَرْقَأُ [لَا يَرْقَأُ] » لَمْ يَذْكُرِ الْعَبَّاسُ الْعَيْنَ وَهَذَا لَفْظُ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ .

— وآخره مهملة السكبي السكوفي ثقة (قال العباس) العنبري في إسناده عن الشعبي عن أنس أى جملة من مسندات أنس ولم يجعل سليمان بن داود من مسنداته .

قال المزي في الأطراف : وروى عن الشعبي عن بريدة وعن الشعبي عن عمران بن حصين وهو المحفوظ (أودم) أى رعاف قيل إنما خص بهذه الثلاثة لأن رقيتها أشنى وأفشى بين الناس كذا في المرقاة (يرقأ) كذا في بعض النسخ ، يقال رقا الدم والدمع رقا مهموز من باب نفع ورقوءاً على فِعُول انقطع بعد جريانه كذا في المصباح .

قال السندی : جواب سؤال مقدر كأنه قيل ماذا يحصل بعد الرقية فأجيب بأنه يرقأ الدم انتهى . وفي بعض النسخ لا يرقأ وليس هذا اللفظ أصلاً في بعض النسخ .

قال المنذرى : وأخرج البخارى ومسلم من حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في الرقية من كل حة » . وأخرج مسلم والترمذى وابن ماجه من حديث أنس بن مالك قال « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من العين والحمة والنملة » .

١٩ — باب كيف الرقى

٣٨٧٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ قَالَ أَنَسٌ بِغْنَى لِثَابِتٍ « أَلَا أَرْقِيكَ رُقِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ بَلَى . قَالَ فَقَالَ اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ مُذْهَبَ الْبَاسِ اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ اشْفِهِ شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا » .

٣٨٧٣ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ الْقَمَنْبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ عَمْرُو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ السَّلْمِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ

(باب كيف الرقى)

(أَلَا أَرْقِيكَ) (أَى أَلَا أَعُوذُكَ) (اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ) (أَى يَا رَبَّ النَّاسِ) (مُذْهَبَ) (بَعْضُ الْمِيمِ وَكُسْرُ الْهَاءِ مِنَ الْإِذْهَابِ) (الْبَاسِ) (بِفَيْرِ الْهَمْزَةِ الْمُوَاخَاةِ) لقوله النَّاسِ وَأَصْلُهُ الْهَمْزَةُ بِغْنَى الشَّدَّةِ (إِشْفِ) (بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ) (أَنْتَ الشَّافِي) فيه جَوَازُ تَسْمِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَوْجِهُ نَقْصًا وَكَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْقُرْآنِ كَهَذَا فِي الْقُرْآنِ ﴿ وَإِذَا مَرَضْتَ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ) إِذْ لَا يَنْفَعُ الدَّوَاءُ إِلَّا بِتَقْدِيرِكَ (إِشْفِهِ) (بِكُسْرِ الْهَاءِ أَى الْعَلِيلِ) أَوْ هِيَ هَاءُ السَّكْتِ (لَا يَغَادِرُ) بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةُ أَى لَا يَتْرُكُ سَقَمًا إِلَّا أَذْهَبَهُ (سَقَمًا) بِفَتْحَتَيْنِ وَبَعْضُ ثُمَّ سَكُونٌ .

قال المذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

(عَنْ يَزِيدَ بْنِ) (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ) (خُصَيْفَةَ) (بَعْضُ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحُ الْمِهْمَلَةِ مَعْصُفَرًا) (أَنَّ عَمْرُو) (بَفَتْحِ الْعَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ) (بْنِ مَالِكٍ) (السَّلْمِيَّ) (بِفَتْحَتَيْنِ) (الْأَنْصَارِيَّ) (الْمَدَنِيَّ) (كَذَا فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ .

وفى لب الباب السلمي بفَتْحَتَيْنِ إِلَى سَلَمَةَ بِكُسْرِ اللَّامِ بَطْنٍ مِنَ الْأَنْصَارِ —

عن عثمان بن أبي العاص « أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وري وجع قد كاد يهلكني قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم : امسحه بيمينك سبع مرات وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد قال : ففعلت ذلك ، فأذهب الله ما كان بي ، فلم أزل آمر به أهلي وغيرهم . »

- وكسرها المحدثون أيضاً في النسبة انتهى (قد كاد) أى قارب (يهلكني) ولمسلم وغيره من رواية الزهري عن نافع عن عثمان أنه اشتكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماً يجده في جسده منذ أسلم (امسحه) أى موضع الوجع (بيمينك سبع مرات) وفي رواية مسلم فقال « ضع يدك على الذى يآلم من جسدك » وللطبرانى والحاكم « ضع يمينك على المكان الذى تشتكى فامسح بها سبع مرات » (وقل) زاد مسلم « بسم الله ثلاثاً » قبل قوله (أعوذ) اعتصم (ما أجد) زاد في رواية مسلم « وأحاذر » وللطبرانى والحاكم عن عثمان أنه يقول ذلك في كل مسحة من السبع . والترمذى وحسنه والحاكم وصححه عن محمد بن سالم قال قال لى ثابت البناني بإحمد إذا اشتكى فضع يدك حيث تشتكى ثم قل بسم الله أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد من وجع هذا ثم ارفع يدك ثم أهد ذلك وترا . قال فان أنس بن مالك حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثه بذلك (ما كان بي) من الوجع (وغيره) لأنه من الأدوية الالهية والطب القبوى لما فيه من ذكر الله والتفويض إليه والاستعاذة بعزته وقدرته ، وتكراره يكون أنجح وأبلغ كتكرار الدواء الطبيعى لاستقصاء إخراج المادة ، وفي السبع خاصية لا توجد في غيرها .

قال المتذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه انتهى -

٣٨٧٤ — حدثنا يزيد بن خالد بن موهب الرَّمْلِيُّ أخبرنا اللَّيْثُ عن زياد بن محمد بن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من اشتكى منكم شيئاً أو اشتكاه أخ له فليقل : ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء فاجعل رحمتك في الأرض اغفر لنا حوبنا وخطايانا أنت رب الطيبين أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيبرأ » .

— (من اشتكى منكم شيئاً) من الوجع (أو اشتكاه أخ له) الظاهر أنه تنويع من الذي صلى الله عليه وسلم (فليقل ربنا) بالنصب على النداء بقوله (الله) إما منصوب على أنه عطف ببيان له أو مرفوع على المدح أو على أنه خبر مبتدأ محذوف أى أنت الله ، والأصح أن قوله ربنا الله مرفوعان على الابتداء والخبر وقوله الذى فى السماء صفته (تقدس اسمك) خبر بعد خبر أو استئناف وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب على رواية رفع ربنا (أمرك فى السماء والأرض) أى نافذ وماض وجار (كما رحمتك) بالرفع على أن ما كافة (فاجعل رحمتك فى الأرض) أى كما جعلت رحمتك السكاملة فى أهل السماء من الملائكة وأرواح الأنبياء والأولياء فاجعل رحمتك فى أهل الأرض (حوبنا) بضم الحاء والمراد ها هنا الذنب الكبير كما يدل عليه قوله تعالى ﴿ إنه كان حوباً كبيراً ﴾ وهو الحوبة أيضاً مفتوحة الحاء مع إدخال الهاء (وخطايانا) يراد بها الذنوب الصغار والمراد بالحبوب الذنوب المتعمد وبالخطأ ضده (أنت رب الطيبين) أى أنت رب الذين اجتنبوا عن الأفعال الرديئة والأقوال الدنيئة كالشرك والفسق — (٢٥ — عون المبرود ١٠)

٣٨٧٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن محمد بن إسحاق

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفرع كالمات : أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون » وكان عبد الله بن عمرو يعلمهم من عقل من بنييه ومن لم يعقل كتبته فأعلقه عليه .

— أى رب الطيبين من الأنبياء والملائكة وهذا إضافة التشريف كرب هذا البيت ورب محمد صلى الله عليه وسلم (على هذا الوجه) بفتح الجيم أى المرض أو بكسر الجيم أى المريض (فيسبرأ) بفتح الراء من البرء أى فيتعالى . قاله على القارى فى شرح الحصن .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وأخرجه من حديث محمد بن كعب القرظى عن أبى الدرداء ولم يذكروا فضالة بن عبيد وفى إسناد زباد بن محمد الإنصارى . قال أبو حاتم الرازى هو منكر الحديث . وقال ابن حبان منكر الحديث جداً يروى المداكبر عن المشاهير فاستحق الترك . وقال ابن عدى لا أعرف له إلا مقدار حديثين أو ثلاثة . وروى عنه الليث وابن لهيعة ومقدار ماله لا يتابع عليه وقال أيضاً أظنه مدنيا انتهى .

(من الفرع) بفتح الفاء والزأى أى الخوف (التامة) بصيغة الإفراد والمراد به الجماعة (من غضبه) أى إرادة انتقامه ، وزاد فى رواية الترمذى وعقابه (وشر عباده) وهو أخص من شر خلقه (ومن همزات الشياطين) أى وساوسهم وأصل الهمز الطعن .

قال الجزرى أى خطراتها التى يخطر بها قلب الإنسان (وأن يحضرون) بحذف ياء المتكلم اكتفاء بكسر نون الوقاية وضمير الجمع المذكور فيه للشياطين وهو مقتبس من قوله تعالى « وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ —

٣٨٧٦ - حدثنا أحمد بن أبي سُرَيْجٍ الرَّازِيُّ أَنبَأَنَا مَكِيُّ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ « رَأَيْتُ أَثَرَ ضَرْبَةٍ فِي سَاقِ سَلَمَةَ
فَقُلْتُ مَا هَذِهِ ؟ فَقَالَ أَصَابَتْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ فَقَالَ النَّاسُ أُصِيبَ سَلَمَةُ فَأَتَى
بِى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَنَفَّثَ فِي ثَلَاثَ نَفَثَاتٍ ، فَمَا اشْتَقَّ كَيْفَتَهَا
حَتَّى السَّاعَةِ »

- بك رب أن يحضرون ﴿ (عبد الله بن عمرو) بن العاص (يعلمهن) أى
الكلمات السابقة (من عقل) أى من تميز بالتكلم (كتبه) أى هذا الدعاء وفى
رواية الترمذى ومن لم يبلغ منهم كتبها فى صك ثم علقها فى عنقه (فأعلقه عايه)
أعلقت بالألف وعلقت بالتشديد كلاهما لغتان . قال الجزرى الصك الكتاب
وفيه دليل على جواز تعليق التعموذ على الصغار .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حسن غريب وفى
إسناده محمد بن إسحاق تقدم الكلام عليه وعلى عمرو بن شعوب انتهى . وقال
القارى فى الحرز الثمين رواه أبو داود والترمذى والنسائى والحاكم ، ورواه
أحمد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الوليد أخى خالد بن الوليد أنه قال يارسول
الله إني أجد وحشة قال إذا أخذت مضجعتك فقل فذكر مثله . وفى كتاب
ابن السنى أن خالد بن الوليد أصابه أرق فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فأمره أن يتعموذ عند منامه بكلمات الله التامات انتهى .

(قال رأيت أثر ضربة فى ساق سلمة) بن الأكوخ (فقلت) له (ما هذه)
وفى رواية البخارى فقات يا أبا مسلم ما هذه الضربة (فقال) هذه ضربة (أصابتني)
وفى بعض روايات البخارى أصابتها أى رجله (فأتى) بصيغة المجهول (بى)
بفتح الياء (النبي صلى الله عليه وسلم) مفعول مالم بسم فاعله . وفى رواية -

٣٨٧٧ — حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة قالَا أخبرنا
سفيان بن عيينة عن عبد رب — يعني ابن سعيد — عن عمرة عن عائشة
قالت : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا اشْتَكَى يَقُولُ

— البخارى فأُتيت النبى صلى الله عليه وسلم (فنفت فى) بتشديد الباء .
وفى رواية البخارى فيه أى فى موضع الضربة (ثلاث نفثات) جمع نفثة
وهى فوق النفخ ودون التفل بريق خفيف وغيره (فما اشتكىها حتى الساعة)
بالجر على أن حتى جارة قاله القسطلانى .
وقال السكرماني رحمه الله بالنصب لأن حتى للمطف فالمعطوف داخل فى
المعطوف عليه وتقديره فما اشتكىها زمانا حتى الساعة نحو أ كلت السمكة حتى
رأسها بالنصب انتهى .

قال المنذرى وأخرجه البخارى .
(يقول للإنسان إذا اشتكى) ولفظ مسلم « كان إذا اشتكى الإنسان »

قال الشيخ عمس الدين بن القيم رحمه الله :
وفى الصحيحين عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرها أن
تسترقى من العين » .
وفى الصحيحين عن أم سلمة « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للجارية فى
بيت أم سلمة ، رأى بوجهها سفعة ، فقال : بها نظرة ، فاسترقوا لها » .
يعنى بوجهها سفرة .

وفى صحيح مسلم عن جابر قال « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم آل حزم
فى رقية الحية »

وقال لأسماء بنت عميس « ما لى أرى أجسام بنى أخى ضارعة ، أتصيبهم الحاجة ؟
قالت : لا ، ولكن المين تسرع إليهم ، قال : ارقهم ، قال : فمرضت عليه ،
فقال : ارقهم » .

بِرِيقِهِ ثُمَّ قَالَ بِهِ فِي التُّرَابِ تُرْبَةٌ أَرْضُهَا بِرِيقَةٍ بَعْضُهَا يُشْفَى [لِيُشْفَى] سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا .

— الشيء منه أو كانت به قرحة أو جرح » (يقول) يشير (بريقه ثم قال) أى أشار (به) أى بالريق وعند مسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم بأصبعه هكذا ، ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها .

قال النووي : ومعنى الحديث أنه يأخذ من ريق نفسه على إصبعه السبابة ثم يضعها على التراب فمعلق بها منه شيء فيمسح به على الموضع الجريح أو العليل ويقول هذا الكلام فى حال المسح (تربة أرضنا) هو خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه تربة أرضنا (بريقة بعضنا) أى ممزوجة بريقه . ولفظ البخارى « بسم الله تربة أرضنا وريقة بعضنا » وهذا يدل على أنه كان يتفل عند الرقية .

قال النووي : المراد بأرضنا هنا جملة الأرض وقيل أرض المدينة خاصة لبركتها والريقة أقل من الريق (يشفى) بصيغة المجهول علة للمزج قاله السندى (بإذن ربنا) متعلق يشفى .

== وفى صحيح مسلم أيضاً عن جابر قال « لدغت رجلاً منا عقرب ، ونحن جلوس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رجل : يا رسول الله ، أرقى له ؟ قال : من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل . »

وأما ما رواه مسلم فى صحيحه من حديث جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الرقى » .

فهذا لا يعارض هذه الأحاديث ، فإنه إنما نهى عن الرقى التى تتضمن الشرك ، وتعظيم غير الله سبحانه ، كغالب رقى أهل الشرك .

والدليل على هذا : ما رواه مسلم فى صحيحه من حديث عوف بن مالك الأشجعى قال « كنا نرقى فى الجاهلية ، قتلنا : يا رسول الله ، كيف ترى فى ذلك ؟ فقال : اعرضوا على رقاكم . لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » .

وفى حديث النهى أيضاً : ما يدل على ذلك .

٣٨٧٨ — حدثنا مُسَدَّدٌ حدثنا يَحْيَى عن زَكَرِيَّا حَدَّثَنِي عَامِرٌ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ الصَّلْتِ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَمْرِو ۖ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ [رَسُولَ اللَّهِ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمَ ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا مِنْ عِنْدِهِ ، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رَجُلٌ يَجْنُونَ مُوْتَقًّ بِالْحَدِيدِ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّا حَدَّثْنَا أَنَّ صَاحِبَكُمْ هَذَا قَدْ جَاءَ بِخَيْرٍ فَهَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ تُدَاوُونَهُ [عِنْدَكَ شَيْءٌ تُدَاوِيهِ] ، فَرَفِيقَتُهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَبَرَأَ فَأَعْطُونِي مِائَةَ شَاةٍ ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : هَلْ إِلَّا هَذَا . وَقَالَ مُسَدَّدٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : هَلْ قُلْتُ

— قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .
(إنا حدثنا) بصيغة المجهول المتكلم (أن صاحبكم هذا) يعمنون النبي —

= فإن جابرًا قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرقى ، فجاء آل عمرو بن حزم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ، إنه كانت عندنا رقية نرقى بها من العقرب ، وإنك نهيت عن الرقى ، قال فاعرضوها على ، فعرضوها عليه ، فقال : ما أرى بها بأساً ، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه » رواه مسلم وهذا المسلك فى هذه الأحاديث وأمثالها : فيما يكون المنهى عنه نوعاً ، والمأذون فيه نوعاً آخر ، وكلاهما داخل تحت اسم واحد من تفتن له زال عنه اضطراب كثير ، يظنه من لم يحط علماً بحقيقة المنهى عنه من ذلك الجنس ، والمأذون فيه متعارضاً ، ثم يسلك مسلك النسخ ، أو تضعيف أحد الأحاديث .
وأما هذه الطريقة فلا يحتاج صاحبها إلى ركوب طريق النسخ ، ولا تعسف أنواع العلل .

وقد يظهر فى كثير من المواضع ، مثل هذا الموضع ، وقد يدق ويلطف فيقع الاختلاف بين أهل العلم ، والله يسعد بإصابة الحق من يشاء ، وذلك فضله يؤتیه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

غَيْرَ هَذَا ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : خُذْهَا فَلَمَعَمَرِي لَمَنْ أَكَلَّ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ لَقَدْ أَكَلْتَ بِرُقِيَّةً حَقًّا .

٣٨٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ مَرَّ . قَالَ : «فَرَقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ غُدُوءَ وَعَشِيَّةَ كُلَّمَا خَتَمَهَا جَمَعَ بِرُاقِهِ ثُمَّ تَفَلَّ فَكَأَنَّمَا أُنْشِطَ مِنْ عِقَالٍ فَأَعْظَوْهُ شَيْئًا فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مُسَدَّدٍ .»

— صلى الله عليه وسلم (هل لا هذا) أى هل قلت لإفا تحمة الكتاب (قال خذها) قال صاحب التوضيح : فيه حجة على أبى حنيفة فى منعه أخذ الأجرة على تعاليم القرآن (لمن أكل برقية باطل) جزاءه محذوف أى فعلية وزره وإثمه (لقد أكلت برقية حق) فلا وزر عليك .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى . وعم خارجة بن الصلت هو علاقة بن صحرار التميمى السليطى وله صحبة ورواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أى فى كتاب البيوع فى باب كسب الأطباء فليرجع إليه وقد تقدم الكلام فى الجزء الثانى والعشرين انتهى مختصراً .

(ابن جعفر) هو محمد ولقبه غفدر فابن جعفر ومعاذ العنبرى كلاهما يرويان عن شعبة (أنشط) بصيغة المجهول أى حُلَّ يقال أنشطت العقدة إذا حللتها (من عقال) بكسر العين هو الحبل الذى يعقل به البعير قاله ابن الأثير . وقال العيني : الذى يشد به ذراع البهيمة . والمعنى : كأنما أخرج من قيد . قال المزي فى الأطراف : فى مسند علاقة بن صحرار التميمى عم خارجة بن الصلت حديث أنه مر يقوم فقالوا : إنك جئت من عند هذا الرجل بخير فارق لنا هذا الرجل ، الحديث أخرجه —

٣٨٨٠ — حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير عن [أخبرنا] سُمَيْلُ
ابن أبي صالح عن أبيه قال سمعت رجلاً من أسلم قال : « كنت جالساً عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من أصحابه فقال : يا رسول الله
لديت الأيلة فلم أتم حتى أصبحت . قال : ماذا ؟ قال : عقرت . قال :
أما إنك لو قلت حين أمسيت : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
لم يضرني شيء . »

٣٨٨١ — حدثنا حيوة بن شريح أخبرنا بقية أخبرنا الزبيدي عن
الزهرى عن طارق - يعني ابن مخاشن - عن أبي هريرة قال : « أتى النبي

— أبو داود في البيوع عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن عبد الله
ابن أبي السفر عن الشعبي عن خارجة بن الصلت عن عمه به . وفي الطب عن
مسدد عن يحيى عن زكريا عن عامر الشعبي بمعناه . وعن ابن بشار عن غندر
عن شعبة به . وأخرجه النسائي في الطب وعمل اليوم والأيلة عن عمرو بن علي
عن غندر به انتهى .

(لدغت) بصيغة المجهول (ماذا) أى ما لدغك (التامات) قال في النهاية :
إنما وصفها بالتام لأنه لا يجوز أن يكون في شيء من كلامه نقص أو عيب كما
يكون في كلام الناس .

قال المذنبى : وأخرجه النسائي كذلك . وأخرجه أيضاً مرسلًا وأخرجه
النسائي وابن ماجه من حديث القمقاع بن حكيم ويهقوب بن عبد الله بن الأشج
عن أبي صالح عن أبي هريرة انتهى .

(يعني ابن مخاشن) بضم الميم وبعدها خاء معجمة مفتوحة وبعدها ألف شين
معجمة ونون .

صلى الله عليه وسلم يَلْدِغُ لَدَغَتَهُ عَقْرَبٌ . قَالَ فَقَالَ : لَوْ قَالَ أُعُوذُ بِكَلِمَاتِ
اللهِ الْعَامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ يُلْدَغْ أَوْ لَمْ يَضُرَّهُ .

٣٨٨٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
انْطَلَقُوا فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا فَتَزَلُّوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ :
إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدِكُمْ [أَحَدٍ مِنْكُمْ] شَيْءٌ يَنْفَعُ صَاحِبِنَا ؟
فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : نَعَمْ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُرْقِي وَلَكِنْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَأَبَيْتُمْ
أَنْ تُضَيِّفُونَا مَا أَنَا بِرَاقٍ حَتَّى تَجْعَلُوا لِي جُمَلًا ، فَجَعَلُوا لَهُ قِطِيعًا مِنَ الشَّاءِ

— قال المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده بقية بن الوليد وفيه مقال .
وأخرجه النسائي بإسناد حسن ليس فيه بقية بن الوليد . وأخرجه من حديث
الزهري قال : بلغنا أنها هريرة ولم يذكر فيه طارقاً .

(عن أبي بشر) بكسر الموحدة هو جعفر بن أبي وحشية (عن أبي المتوكل)
على بن داود (أن رهطاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) كانوا في سرية
وكانوا ثلاثين رجلاً كما في رواية الترمذي وابن ماجه (بحي من أحياء العرب)
فاستضافوهم فلم يضيفوهم فبينما هم كذلك (فقال بعضهم) أى من ذلك الحى
(إن سيدنا لدغ) بصيغة المجهول أى ضربته العقرب بذنبها (فقال رجل من
القوم) هو أبو سهود الخدرى أبهم نفسه في هذه الرواية (استضفناكم) أى
طلبنا منكم الضيافة (فأبيتهم) أى امتنعتم (أن تضيفونا) من التفعيل (تجعلوا لى
جُمَلًا) بضم الجيم وسكون العين المهملة أجراً على ذلك ، قاله القسطلاني . وفي
السكرماني : الجعل بضم الجيم ما يجعل للانسان من المال على فعل (قطيعاً) أى —

فَاتَّاهُ فَقَرَأَ عَلَيْهِ أَمْ الْكِتَابِ وَيَتَفَلُّ حَتَّى بَرَأَ كَأَنَّمَا أَنْشَطُ مِنْ عِقَالٍ .
 قَالَ : فَأَوْفَاهُمْ جُعَلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ . فَقَالُوا : اقْتَسِمُوا . فَقَالَ الَّذِي
 رَقَى : لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَسْتَأْمِرَهُ ، فَعَدَوْا
 عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ أَيْنَ عَلِمْتُمْ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ ، أَحْسَنْتُمْ ، اقْتَسِمُوا وَاضْرِبُوا إِلَى
 مَعَكُمْ بِسَبْعِهِ .

٣٨٨٣ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبِي ح . وَحَدَّثَنَا
 ابْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ
 عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ الصَّلَاتِ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ قَالَ : « أَقْبَلْنَا مِنْ
 عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَيْنَا عَلَى حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالُوا : إِنَّا

— طائفة (من الشاء) جمع شاة وكانت ثلاثين رأساً (ويتفل) وفي رواية للبخاري
 ويجمع بزاقه أى في فيه ويتفل (حتى برأ) سيد أولئك (كأنما أنشط من عقال)
 أى أخرج من قيد (فأوفاهم) أى أوفى ذلك الحى للصحابة (جعلهم) بضم الجيم
 هو المفعول الثانى لأوفى (الذى صالحوهم عليه) وهو ثلاثون رأساً من الشاء
 (فقالوا) أى بعض الصحابة لبعضهم (اقتسموا) الشاء (فقال الذى رقى) هو
 أبو سعيد (من أين علمتم) وفي رواية البخاري : وما أدراك (أنها) أى فاتمة
 الكتاب (أحسنتم) وعند البخاري خذوها (معكم بسبعم) كأنه أراد المبالغة في
 تصويبه إياهم . وفيه جواز الرقية وبه قالت الأئمة الأربعة وفيه جواز أخذ الأجرة
 قاله العيني .

قال المذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه . —

أُنْبِئْنَا أَنْكُمْ قَدْ جِئْتُمْ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَيْرٍ ، فَهَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ
أَوْ رُقِيَّةٍ فَإِنَّ عِنْدَنَا مَعْتُوهاً فِي الْقُبُورِ . قَالَ فَقُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : فَجَاءُوا
بِمَعْتُوهِ فِي الْقُبُورِ . قَالَ : فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمْ بِفَاتِحَةِ [فَاتِحَةِ] السِّكِّتَابِ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ غُدُوَّةً وَعَشِيَّةً كُلَّمَا خَفَمَهَا أَجْمَعَ بِرَأْفِي ثُمَّ أُنْقَلُ . قَالَ : فَكُنَّا نَمُشِي
[أَنْشِطَ] مِنْ عِقَالٍ . قَالَ : فَأَعْطُونِي جُمْلًا . فَقُلْتُ : لَا حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : كُلُّ فَلَمَعَمَرِي مَنْ أَكَلَ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ لَقَدْ
أَكَلَتْ بِرُقِيَّةٍ حَقًّا .

٣٨٨٤ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ هُرُوزَةَ عَنْ
عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ فِي [عَلَى] نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ وَيَنْفُثُ ، فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ
كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ [عَنْهُ] وَأَمْسَحُ عَلَيْهِ بِيَدِهِ [بِمِجْنَنِهِ] رَجَاءَ بَرَكَتِهَا »

— (معتوها) أى مجنوناً (فكأنما نشط) بضم النون وكسر المعجمة .
قال الخطابي : وهو لغة والمشهور نُشِطُ إذا عقد وأنشط إذا حلَّ : وعند
المروى أنشط من عقال . وقيل : معناه أقيم بسرعة ومنه يقال رجل نشيط ،
قاله العمري . وهذه القصة التي في حديث عم خارجة هي غير القصة التي في حديث
أبي سعيد لأن الذي في السابقة أنه مجنون والراق له عم خارجة ، وفي الثانية أنه
لدغ والراق له أبو سعيد والله أعلم . وتقدم حديث عم خارجة .
(وينفث) بضم الفاء وكسرها بعدها مثلثة ، أى ينفخ نفخاً لطيفاً أقل من
النفث (رجاء بركتها) أى بركة يده أو بركة القراءة . وفي صحيح البخاري قال
ممنر : فسألت الزهري كيف ينفث ؟ قال : كان ينفث على يديه ثم يمسح
بهما وجهه .

٢٠ - باب في السمنة [المسمنة]

٣٨٨٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ قَارِسٍ أَخْبَرَنَا نُوحُ بْنُ يُزَيْدَ بْنِ سَيَّارٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « أَرَادَتْ أُمِّي أَنْ تُسَمِّنِي [تُسَمِّنِي] لِذُخُولِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ فَلَمْ أَقْبَلْ عَلَيْهَا شَيْئًا مِمَّا تُرِيدُ حَتَّى

- قال القسطلاني : وفيه جواز الرقية لكن بشروط أن تكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته وبالألسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره وأن يعتقد أن الرقية غير مؤثرة بنفسها بل بتقدير الله عز وجل .

وقال الشافعي : لا بأس أن يرقى بكتاب الله وبما يعرف من ذكر الله . قال الربيع : مات للشافعي أيرقى أهل الكتاب المسلمين ؟ قال نعم إذا رقوا بما يعرف من كتاب الله وذكر الله .

وفي الموطأ : أن أبا بكر قال لليهودية التي كانت ترقى عائشة : ارقها بكتاب الله . وروى ابن وهب عن مالك كراهية الرقية بالحديدة والملح وعقد الخيط والذي يكتب خاتم سليمان وقال لم يكن ذلك من أمر الناس القديم . قال المفدري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(باب في السمنة)

هي بالضم ثم السكون في لسان العرب ، والسمنة دواء يتخذ للسمن . وفي التهذيب : السمنة دواء تُسَمَّنُ به المرأة انتهى . وفي النهاية : دواء يتسمن به النساء وقد سُمِّمَتْ فهي مُسَمَّنَةٌ انتهى . وفي بعض النسخ باب في المسمنة أي على وزن معظمة . قال في لسان العرب امرأة مُسَمَّنَةٌ مميغةٌ ومُسَمَّنَةٌ بالأدوية انتهى (قالت) عائشة (فلم أقبل) بصيغة المضارع المعلوم من أقبل ضد أدبر أي -

أَطْعَمْتَنِي الْقَثَاءَ بِالرُّطَبِ فَسَمِنْتُ عَلَيْهِ كَأَحْسَنِ السَّمَنِ .

— لم أتوجه (عليها) أى على أى (بشيء مما تريد) أن تسمنى به من الأدوية بل أدبرت عنها فى كل ذلك أى ما استعملت شيئاً من الأدوية التى أرادت أى أن تسمنى به بل استنكفت عن ذلك كله . ولفظ ابن ماجه كانت أى تعالجنى للسمفة تريد أن تدخلنى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فما استقام لها ذلك حتى أكلت القثاء بالرطب فسمفت كأحسن سمفة (حتى أطعمتنى القثاء) كسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم لما يسميه الناس الخيار وبعض الناس يطلق القثاء على نوع يشبه الخيار ، كذا فى المصباح (بالرطب) ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يتمر . والرطب نوعان : أحدهما لا يتمر وإذا تأخر أكله يسارع إليه الفساد ، والثانى يتمر وبصير عجوة وتمراً يابساً ، أى قطعته به ولم أدبر عن أى فيه ولم أستنكف عنه (فسمنت) من باب علم (عليه) أى به فإن على هذه بفائية (كأحسن السمن) بكسر ثم فتسح . قال الدميرى : كذا من باب الاستصلاح وتنمية الجسد ، وأما ما نهى عنه فذاك هو الذى يكون بالإكثار من الأطمعة .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى من حديث محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة كما أخرجه أبو داود . وأخرجه ابن ماجه من حديث يونس بن بكير عن هشام بن عروة ويونس بن بكير احتج به مسلم واستشهد به البخارى .

كتاب الكهانة والتطير

١ - باب في الكهان

[باب في النهي عن إتيان الكهان]

٣٨٨٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن أحمد وأخبرنا مسدد
أخبرنا يحيى بن حماد بن سلمة عن حكيمة الأثرم عن أبي تيمية عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ أَتَى كَاهِنًا . قَالَ

(كتاب الكهانة)

بفتح الكاف مصدر يقال كهن كهنًا إذا صار كاهنًا .

والكاهن من يقضى بالغيب (والتطير) أى التشاؤم بالشئ .

(باب في الكهان)

بضم الكاف وتشديد الهاء جمع كاهن .

(من أتى كاهنًا) فى اللسان : الكاهن الذى يتعاطى الخبر عن الكائنات

فى مستقبل الزمان ويدعى معرفة الأسرار ، وقد كان فى العرب كهنّة كشيّ
وسطيح وغيرهما ، فمنهم من كان يزعم أن له تابعاً من الجن يُلقى إليه الأخبار ،
ومنهم من كان يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها
من كلام من يسأله أو فعله أو حاله ، وهذا يخصونه باسم العراف كالذى يدعى
معرفة الشئ المسروق ومكان الضالة ونحوهما .

قال الأزهرى : وكانت الكهانة فى العرب قبل مبعث النبى صلى الله عليه
وسلم فلما بعث نبياً وحُرست السماء بالشهب ومُنعت الجن والشياطين من استراق
السمع وإيقائه إلى الكهنة بطل علم الكهانة وأزهق الله باطيل الكهان بالفرقان -

مُوسَى فِي حَدِيثِهِ : فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ . ثُمَّ اتَّفَقَا ، أَوْ أَتَى امْرَأَةً . قَالَ مُسَدَّدٌ :
امْرَأَتَهُ حَائِضًا ، أَوْ أَتَى امْرَأَةً . قَالَ مُسَدَّدٌ : امْرَأَتُهُ فِي دُبْرِهَا فَقَدْ بَرِيَ بِمَا
أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— الذى فرق الله عز وجل به بين الحق والباطل وأطلع الله سبحانه نبيه صلى الله
عليه وسلم بالوحي على ما شاء من علم الغيوب التى عجز الكهنة عن الإحاطة به ،
فلا كهانة اليوم بحمد الله ومنه وإغناؤه بالتنزيل عنها .

قال ابن الأثير : وقوله من أتى كاهنًا يشتمل على إتيان الكاهن والعرف
والمنجم (أو أتى امرأة) أى بالوطأ (فى دبرها) أى حائضًا أو طاهرة (فقد
برى) أى كفر وهو محمول على الاستحلال أو على التهديد والوعيد .
وفى رواية لأحمد والحاكم عن أبى هريرة بلفظ « من أتى عرافًا أو كاهنًا
فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى لا نعرف
هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم . وقال أيضًا : وضعف محمد بن إسماعيل
يعنى البخارى هذا الحديث من قبل إسفاده ، هذا آخر كلامه .

وأخرجه البخارى فى تاريخه الكبير عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن
سلمة عن أبى تميمة وقال هذا حديث لم يتابع عليه ولا يعرف لأبى تميمة سمع
من أبى هريرة .

وقال الدارقطنى : تفرد به حكيم الأثرم عن أبى تميمة وتفرد به حماد بن سلمة
عنه يعنى عن حكيم . وقال محمد بن يحيى النيسابورى : قلت لعلى بن المدنى حكيم
الأثرم من هو قال أعيانا هذا انتهى .

٢ - باب فى النجوم

٣٨٨٧ - حدثنا أبو بكر بن أبى شَيْبَةَ وَمُسَدَّدُ الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا
يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ
مَاهِكٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا
مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ زَادَ مَا زَادَ » .

(باب فى النجوم)

(من اقتبس) أى أخذ وحصل وتعلم (علماً من النجوم) أى علماً من علومها
أو مسألة من علمها (اقتبس شعبة) أى قطعة (من السحر زاد) أى المقتبس من
السحر (ما زاد) أى مدة زيادته من النجوم . فما بمعنى ما دام أى زاد اقتباس
شعبة السحر ما زاد اقتباس علم النجوم ، قاله القارى .

وقال السعدى : أى زاد من السحر ما زاد من النجوم . وقيل : يحتمل أنه
من كلام الراوى أى زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التقيح ما زاد انتهى .
قال الخطابى : علم النجوم المنهى عنه هو ما يدل عليه أهل التنجيم من علم
السكران والحوادث التى لم تقع كجىء الأمطار وتفسير الأسمار ، وأما ما يعلم به
أوقات الصلاة وجهة القبلة فقير داخل فيما نهى عنه انتهى . وفى شرح السفة المنهى
من علوم النجوم ما يدعيه أهلها من معرفة الحوادث التى لم تقع وربما تقع فى مستقبل
الزمان مثل إخبارهم بوقت هبوب الرياح ومجيء ماء المطر ووقوع الثلج وظهور
الحر والبرد وتغيير الأسمار ونحوها ، ويزعمون أنهم يستدركون معرفتها بسير
السكران واجتماعها وافتراقها وهذا علم استأثر الله به لا يعلمه أحد غيره كما
قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ فأما ما يدرك من طريق -

٣٨٨٨ — حدثنا القعنبي عن مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : « صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْخُدَيْبِيَّةِ فِي إِثْرِ سَمَاءَ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ قَالَ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ ، وَأَمَّا مَنْ

— المشاهدة من علم النجوم الذي يعرف به الزوال وجهة القبلة فإنه غير داخل فيما نهى عنه ، قال الله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ ﴾ وقال تعالى ﴿ وَالنَّجْمُ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ فأخبر الله تعالى أن النجوم طرق لمعرفة الأوقات والمسالك ولولاها لم يهتد الناس إلى استقبال الكعبة .
 روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة والطريق ثم أمسكوا كذا في المراقبة .

قال المنذرى . وأخرجه ابن ماجه انتهى . وأيضاً رواه أحمد .
 (فى إثْرِ سَمَاءَ) أى عقب مطر . قال النووى : هو بكسر الهمزة وإسكان الثاء وفتحهما جميعاً لغتان مشهورتان والسماء المطر .

قال الخطابى : والعرب تسمى المطر سماء لأنه من السماء ينزل ، والنوء واحد الأنواء وهى السكواكب الثمانية والعشرون التى هى منازل القمر كانوا يزعمون أن القمر إذا نزل ببعض تلك السكواكب فأبطل النبی صلى الله عليه وسلم قولهم وجعل المطر من فعل الله سبحانه دون فعل غيره انتهى . (كانت) أى كان المطر وتأنيثه باعتبار معنى الرحمة أو لفظ السماء والجملة صفة سماء وقوله (من الليل) ظرف لها أى فى بعض أجزائه وأوقاته (ماذا) أى أى شئ . (قال) النبى صلى الله —
 (٢٦ — عون المعبود ١٠)

قالَ مُطَرِّنا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكِبِ .

— عليه وسلم (قال) الله تعالى (مطرنا) بصيغة الجھول (بنوء كذا وكذا) أى بسقوط نجم وطلوع نظيره على ماسبق . قال فى القاموس النوء النجم مال للغروب وقال ابن الأثير : إنما سمي نوء لأنه إذا سقط الساقط منها بالغرب ناء الطالع بالشرق بنوء نوء أى نهض وطلع ، وقيل أراد بالنوء الغروب وهو من الأضداد .

قال أبو عبيد : لم نسمع فى النوء أنه السقوط إلا فى هذا الموضع . وإنما غلط النبي صلى الله عليه وسلم فى أمر الأنواء لأن العرب كانت تنسب المطر إليها فأما من جعل المطر من فعل الله تعالى وأراد بقوله مطرنا بنوء كذا أى فى وقت كذا وهو هذا النوء الفلانى فإن ذلك جائز أى أن الله قد أجرى العادة أن يأتى المطر فى هذه الأوقات انتهى .

قال النووي : واختلفوا فى كفر من قال مطرنا بنوء كذا على قولين أحدهما هو كفر بالله سبحانه سالب لأصل الإيمان وفيه وجهان أحدهما أنه من قاله معتقداً بأن الكوكب فاعل مدبر منشىء للمطر كزعم أهل الجاهلية فلا شك فى كفره ، وهو قول الشافعى والجاهير وثانیهما أنه من قال معتقداً بأنه من الله تعالى بفضل له وأن النوء علامة له ومظنة بنزول الغيث فهذا لا يكفر كأنه قال مطرنا فى وقت كذا ، والأظهر أنه مكروه لأنه كلمة موهمة مترددة بين الكفر والإيمان فيساء الظن بصاحبها ولأنها شعار أهل الجاهلية والقول الثانى كفران لنعمة الله تعالى لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب . وبؤيد هذا التأويل الرواية الأخرى « أصبح من الناس شاكرًا وكافرًا » وفى أخرى « ما أنعمت على عبادى من نعمة إلا أصبح فريق بها كافرين » .

٣ — باب في الخط وزجر الطير

٣٨٨٩ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَوْفٌ أَخْبَرَنَا حَيَّانُ قَالَ غَيْرُ مُسَدَّدٍ حَيَّانُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ أَخْبَرَنَا قُطْنُ بْنُ قُبَيْصَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « الْعِيَافَةُ وَالطَّيْرَةُ وَالطَّرْفُ مِنَ الْجَنْبِ » الطَّرْفُ الزَّجْرُ وَالْعِيَافَةُ الْخَطُّ .

— قال المنذرى . وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة بنحوه .

(باب في الخط وزجر الطير)

(العيافة) بكسر العين وهى زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وممرها وهو كما يتفاؤل بالمُعَاب على العقاب وبالغراب على الغربة وبالهدد على الهدى . والفرق بينهما وبين الطيرة أن الطيرة هى التشاؤم بها وقد تستعمل فى التشاؤم بغير الطير من حيوان وغيره كذا فى المرقاة .

وقال ابن الأثير : العيافة زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وممرها وهو من عادة العرب كثيراً وهو كشير فى أشعارهم يقال عاف يعيف عيفا إذا زجر وحذس وظن ، وبنو أسد يُذَكِّرون بالعيافة ويؤَصِّفون بها انتهى (والطيرة) بكسر الطاء وفتح الياء التحقانية وقد تسكن هى التشاؤم بالشئ وهو مصدر تَطْيِيرٌ يقال تَطْيِيرُ طَيْرَةٍ وَتَحْوِيرُ خَيْرَةٍ ولم يحىء من المصادر هكذا غيرهما وأصله فيما يقال التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما ، وكان ذلك يصددهم عن مقاصدهم ، ففغاى الشرع وأبطله ونهى عنه وأخبر أنه ليس له تأثير فى جلب نفع أو دفع ضرر كذا فى النهاية (والطارق) بفتح الطاء وسكون الراء وهو الضرب بالحصى الذى يفعله النساء وقيل هو الخط فى الرمل كذا فى النهاية —

٣٨٩٠ — حدثنا ابنُ بَشَّارٍ قَالَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ عَوْفٌ :
« الْعِيقَةُ زَجَرُ الطَّيْرِ وَالطَّرْقُ الْخَطُّ يُخَطُّ فِي الْأَرْضِ » .

٣٨٩١ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ حَدَّثَنِي
يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ
ابنِ الْحَكَمِ السَّكَمِيِّ قَالَ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمِمَّا رَجَالٌ يُخَطُّونَ ؟ قَالَ كَانَ
نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُخَطُّ فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَلِكَ » .

— واقتصر الزمخشري في الفائق على الأول (من الجبت) وهو السحر والكهانة
على ما في الفائق .

وقال الجوهري في الصحاح : هو كلمة تقع على الصنم والكاكن والساحر
رنحو ذلك . قال وليس من محض العربية .
قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(قال عوف) وهو الأعرابي (زجر الطير) في النهاية الزجر للطير هو
التيمن والتشؤم بها والتفؤل بطيرانها كالسائح والبارح وهو نوع من الكهانة
وسيجيء تفسير الخط .

(يخطون) بضم الخاء والطاء المشددة (قال كان نبي من الأنبياء) قيل
دانيال وقيل ادريس عليهما السلام (يخط) أى بأمر إلهي أو علم الدني (فمن وافق)
أى خطه (خطه) بالنصب على أنه مفعول (فذاك) أى مصيب وإلا فلا وهو
جواب الشرط وحاصله أنه في هذا الزمان حرام لأن الموافقة معدومة أو موهومة
قاله القارى .

وقال السندی : فذاك أى يباح له أو هو مصيب لكن لا يدرى للموافق —

٤ — باب في الطيرة

٣٨٩٢ — حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن عيسى بن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله [النبي] صلى الله عليه وسلم قال «الطيرة شرك الطيرة شرك ثلاثا وما منّا إلاّ ولـيكن الله يذهبه بالتوكّل» .

— فلا يباح أو فلا يعرف المصيب فلا ينبغي الاشتغال بمثله الحاصل أنه منع عن ذلك انتهى . قال الإمام ابن الأثير قال ابن عباس : الخط هو الذي يحطه الحازي وهو علم قد تركه الناس يأتي صاحب الحاجة إلى الحازي فيعطيه حلوانا فيقول له أقعد حتى أخط لك وبين يدي الحازي غلام له معه ميل ثم يأتي إلى أرض رخوة فيخط فيها خطوطاً كثيرة بالمعجلة لئلا يلحقها العسد ثم يرجع فيمحو منها على مهل خطين خطين وغلامه يقول للتفاؤل ابني عيان أسرع البيان فإن بقي خطان فهما علامة النجح وإن بقي خط واحد فهو علامة الخيبة .

وقال الحرابي : الخط هو أن يحط ثلاثة خطوط ثم يضرب عليهن بشعير أو نوى ويقول يكون كذا وكذا وهو ضرب من السكّهانة . قلت : الخط المشار إليه علم معروف وللناس فيه تصانيف كثيرة وهو معمول به إلى الآن ولهم فيه أوضاع واصطلاح وعمل كثير ويستخرجون به الضمير وغيره وكثيراً ما يصيبون فيه انتهى كلامه .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي مطولاً .

(باب في الطيرة)

وتقدم آنفاً تفسيره .

(الطيرة شرك) أى لا عقادهم أن الطيرة تجلب لهم نفعاً أو تدفع عنهم ضرراً —

— فاذا عملوا بموجبها فكأنهم أشركوا بالله في ذلك ويسمى شركاً خفياً ومن اعتقد أن شيئاً سوى الله ينفع أو يضر بالاستقلال فقد أشرك شركاً جلياً . قال القاضي : وإنما سماها شركاً لأنهم كانوا يرون ما يتشاءمون به سبباً مؤثراً في حصول المكروه وملاحظة الأسباب في الجلة شرك خفي فكيف إذا انضم إليها جهالة وسوء اعتقاد (ثلاثاً) مبالغة في الزجر عنها (وما منا) أى أحد (إلا) أى إلا من يخطر له من جهة الطيرة شيء ما لثمود النفوس بها ، فحذف المستثنى كراهة أن يتلفظ به . قال التوربشتي . أى إلا من يمرض له الوهم من قبل الطيرة وكره أن يتم كلامه ذلك لما يتضمنه من الحالة المكروهة ، وهذا نوع من أدب الكلام يكفي دون المكروه منه بالإشارة فلا يضرب لنفسه مثل السوء .

قال الخطابي : معناه إلا من قد يعتريه الطيرة ويسبق إلى قلبه الكراهة فيه فحذف اختصاراً للكلام واعتماداً على فهم السامع انتهى . قال السيوطي : وذلك الحذف يسمى في البديع بالاكتفاء ، وهذه الجلة أى من قوله وما منا إلى آخره ليست من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو قول عهد الله بن مسعود رضى الله عنه وهو الصواب .

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : الفرق بين الطيرة والتطير أن التطير هو الظن السيئ الذي في القاب ، والطيرة هو الفعل المرتب على الظن السيئ (ولكن الله يذهب) من الإذهاب (بالتوكل) أى بسبب الاعتماد عليه والاستناد إليه سبحانه . وحاصله أن الخطأة ليس بها عبرة ، فإن وقعت غفلة لا بد من رجعه والله أعلم .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل .

وقال الخطابي وقال محمد بن إسماعيل : كان سليمان بن حرب يفكر هذا —

٣٨٩٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْعَسْقَلَانِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا عَدَوَى وَلَا طِيْرَةَ وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ . فَقَالَ أَغْرَابِيٌّ : مَا بَالُ الْإِبِلِ تَسْكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا

— ويقول هذا الحرف ليس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وكأنه قول ابن مسعود . هذا آخر كلامه .

وحكى الترمذى عن البخارى عن سليمان بن حرب نحوه هذا ، وأن الذى أنكره وما مفا إلا انتهى .

(لا عدوى) نفي لما كانوا يعتقدونه من سراية المرض من صاحبه إلى غيره (ولا صفر) نفي لما يعتقدونه من أنه داء بالباطن يمدى أو حية فى البطن تصيب الماشية والغاس وهى تعدى أعدى من الجرب ، أو المراد الشهر المعروف كانوا يتشاءمون بدخوله ، أو هو داء فى البطن من الجوع ، أو من اجتماع الماء الذى يكون منه الاستسقاء (ولا هامة) بتخفيف الميم طائر وقيل هو البومة . قالوا إذا سقطت على دار أحدهم وقعت فيها مصيبة وقيل غير ذلك (ما بال الإبل) أى --

قال الشيخ ابن القيم رحمه الله :

ذهب بعضهم إلى أن قوله « لا يورد ممرض على مصحح » منسوخ بقوله « لا عدوى » وهذا غير صحيح ، وهو مما تقدم آنفا : أن النهى عنه نوع غير المأذون فيه .

فان الذى نفاه النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله « لا عدوى ولا صفر » هو ما كان عليه أهل الإشرارك من اعتقادهم ثبوت ذلك على قياس شركهم ، وقاعدة كفرهم .

والذى نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم — من إيراد الممرض على المصحح — فيه تأويلان :

الطَّبَاءُ فَيُخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُجَرِّبُهَا . قَالَ فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ » قَالَ مَعْمَرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ فَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصْرَحٍ » . قَالَ فَرَأَيْتُمُ الرَّجُلَ ،

— ماشان جماعة منها (تسكون في الرمل) هو خبر تسكون (كأنها الطباء) في النشاط والقوة والسلامة من الداء والظباء بكسر الظاء المعجمة مهموز ممدود ، وفي الرمل خبر وكأنها الطباء حال من الضمير المستتر في الخبر وهو تميم بمعنى النقاوة وذلك لأنها إذا كانت في التراب ربما يالصق بها شيء منه (البعير الأجرب) أى الذى فيه جرب وحكة (فيجربها) من الإجرب أى يجعلها جربة بإعدادها .

وهذا الجواب في غاية البلاغة أى من أين جاء الجرب للذى أعدى بزعمهم فإن أجابوا من بعير آخر لزم التسلسل أو بسبب آخر فليفتضحوا به . فإن أجابوا بأن الذى فعله فى الأول هو الذى فعله فى الثانى ثبت المدعى وهو أن الذى فعل جميع ذلك هو القادر الخالق لا إله غيره ولا مؤثر سواه (لا يوردن) بكسر الراء ونون التأكيد الثقيلة (ممرض) بضم الميم الأولى وسكون الثانية وكسر الراء بعدها ضاد معجمة الذى له إبل مريض (على مصبح) بضم الميم وكسر الصاد —

== أحدهما : خشية توريط النفوس فى نسبة ماعبى أن يقدره الله تعالى من ذلك إلى العدوى وفيه التشويش على من يورد عليه ، وتمريضه لاعتقاد العدوى ، فلا تنافى بينهما بحال .

والتأويل الثانى : أن هذا إما يدل على أن إيراد الممرض على المصح : قد يكون سبباً يخلق الله تعالى به فيه المرض ، فيكون إرادته سبباً ، وقد يصرف الله سبحانه تأثيره بأسباب تضاده ، أو تمنعه قوة السببية ، وهذا محض التوحيد ، بخلاف ما كان عليه أهل الشرك .

وهذا نظير نفيه سبحانه الشفاعة فى يوم القيامة بقوله ﴿ لا يبيع فيه ولا خسلة ﴾ =

فَقَالَ أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثْتُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا عَدْوَى وَلَا صَغَرٌ

— المهملّة بعدها حاء مهملّة أيضاً من له إبل صحاح لا يوردن إبله المريضة على إبل غيره الصحيحة .

وجمع ابن بطال بين هذا وبين لا عدوى فقال : لا عدوى لإعلام بأنها لاحقية لها ، وأما النهى فلئلا يتوهم المصيح أن مرضها حدث من أجل ورود المريض عليها فيكون داخلا بتوهمه ذلك في تصحيح ما أبطله النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل غير ذلك ذكره القسطلاني (قال) الزهري (فراجعاه الرجل) هذه الرواية مختصرة وتوضحها رواية مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا عدوى » ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يورد ممرض على مصح » .

قال أبو سلمة : كان أبو هريرة يحدثهما كلتيهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى وأقام على أن لا يورد ممرض على مصح .

= ولاشفاعة ﴿ فانه لاتضاد الأحاديث المتواترة المصراحة باثباتها ، فانه سبعانه إيمانني الشفاعة التي كان أهل الشرك يثبتونها ، وهي شفاعة يتقدم فيها الشافع بين يدي المشفوع عنده ، وإن لم يأذن له ، وأما التي أثبتها الله ورسوله : فهي الشفاعة التي تكون من بعد إذنه . كقوله ﴿ من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه ؟ ﴾ وقوله ﴿ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ﴾ وقوله ﴿ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ والله الموفق للصواب .

ذكر النذري حديث « أيما عبد كاتب على مائة أوقية - الحديث » إلى قول الشافعي : وعلى هذا فتيا المفتين .

وَلَا هَامَةً ؟ قَالَ لَمْ أَحَدِّنْكُمْوه . قَالَ الزُّهْرِيُّ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ قَدْ حَدَّثَ بِهِ وَمَا سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ نَسِيَ حَدِيثًا قَطُّ غَيْرُهُ .

— قال : فقال الحارث بن أبي ذباب وهو ابن عم أبي هريرة : قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثاً آخر قد سكت عنه كنت تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا عدوى » فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك ، وقال لا يورد بمرض على مصحح ، فصاراه [من المارة] الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة فرطن بالحبشية ، فقال للحارث أتدرى ما ذا قلت ؟ قال لا ، قال أبو هريرة إني قلت أبيت ، قال أبو سلمة ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا عدوى » فلا أدري أنسى أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر انتهى .

(حديثاً قط غيره) وهذا يدل على كمال حفظه وضبطه وإتقانه فإنه لم ينس في العمر إلا حديثاً واحداً .

وقال النووي : ولا يؤثر نسبهان أبي هريرة لحديث « لا عدوى » بوجهين أحدهما أن نسيان الراوى للحديث الذى رواه لا يقدح في صحته عند جماهير العلماء بل يجب العمل به ، والثانى أن هذا اللفظ ثابت من رواية غير أبي هريرة ، فقد ذكر مسلم هذا من رواية السائب بن يزيد وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى .

ونقل القسطلانى عن بعض العلماء لعل هذا من الأحاديث التى سمعها قبل بسط ردائه ، ثم ضمه إليه عند فراغ النبي صلى الله عليه وسلم من مقالته في الحديث المشهور .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم مطولاً ومختصراً .

٣٨٩٤ - حدثنا القعنبي أخبرنا عبد العزيز يعني ابن محمد عن القلاء عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر» .

٣٨٩٥ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم بن البرقي أن سعيد بن الحكم حدثهم قال أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني ابن عجلان قال حدثني القعقاع بن حكيم وعبيد الله بن مقسم وزيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا غول» .

— (ولا نوء) بفتح النون وسكون الواو أى طلوع نجم وغروب ما يقابله أحدهما فى المشرق والآخر بالمغرب ، وكانوا يعتقدون أنه لا بد عده من مطر أو ريح ينسبونه إلى الطالع أو الغارب ، فنفى صلى الله عليه وسلم صحة ذلك .

قال بعض الشراح : النوء سقوط نجم من منازل القمر مع طلوع الصبح وهى ثمانية وعشرون نجماً يسقط فى كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها فى المغرب مع طلوع الفجر ويطلع آخر مقابله فى المشرق من ساعته .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم :

(لا غول) بضم الغين وسكون الواو قال فى النهاية : الغول أحد الغيلان وهى جنس من الجن والشیاطین كانت العرب تزعم أن الغول فى الفلاة تترأى للناس فتتغول تغول أى تتلون تلوناً فى صور شتى ، وتتغول أى تضلهم عن الطريق وتهلكهم ، فنفاه النبى صلى الله عليه وسلم وأبطله .

وقيل قوله « لا غول » ليس نفياً لعين الغول ووجوده ، وإنما فيه إبطال زعم العرب فى تلونه بالصور المختلفة واغتيالها فهو يكون المعنى بقوله لا غول أنها —

قال أبو داود : قُرِيَّ عَلَى الْخَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ وَأَنَا شَاهِدٌ أَخْبَرَ كُمْ
أُشْهَبُ قَالَ سُمِّلَ مَا لَكَ عَنْ قَوْلِهِ « لَا صَفَرٌ » قَالَ إِنْ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا
يُحِلُّونَ صَفَرَ يَحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا صَفَرَ » .

— لا تستطيع أن نُضِلَّ أحداً ويشهد له الحديث الآخر « لا غول ولكن السعالى
والسعالى سحرة الجن » أى ولكن فى الجن سحرة لهم تلبيس وتخيل . ومنه
الحديث « إذا تغولت الغيلان فبادروا بالأذان » أى ادفعوا شرها بذكر الله
وهذا يدل على أنه لم يرد بنفسها عدها .
ومنه حديث أبى أيوب : « كان لى تمر فى سهوة فكانت الغول تجىء
فتأخذ » انتهى كلامه .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم فى صحيحه من حديث أبى الزبير عن جابر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا عدوى ولا طيرة ولا غول » انتهى .
(كانوا يحلون صفر) الشهر المعروف ، أى أن العرب تستحل صفر مرة
وكانت تحرمه مرة وتستحل المحرم وهو النسيء ، فجاء الإسلام برد ذلك كما قال
الله تعالى ﴿ إِنَّمَا النِّسْيَاءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ، أى هو تأخير تحریم شهر إلى شهر آخر
وذلك لأنه إذا جاء شهر حرام وهم محاربون أحلوه وحرّموا بدله شهراً من أشهر
الحل حتى رفضوا خصوص الأشهر الحرم واعتبروا بمجرد العدد فإن تحریم ما أحل
الله وتحليل ما حرّمه كفر ضمومه إلى كفرهم .
وقال تمسالى : ﴿ فيجلبوا ما حرم الله ﴾ أى فإنه لم يحرموا الشهر الحرام بل
وافقوا فى العدد وحده . كذا فى جامع البيان .

قال ابن الأثير : وقيل أراد به النسيء الذى كانوا يفعلونه فى الجاهلية وهو —

٣٨٩٦ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةَ ، وَيُعْجِبُنِي الْفَالُ الصَّالِحُ وَالْفَالُ الصَّالِحُ الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ » .

٣٨٩٧ - حدثنا محمد بن المصنف أخبرنا بقية قال قلت لمحمد بن راشد قوله هام قال كانت الجاهلية تقول ليس أحد يموت فيدفن إلا خرج

- تأخير المحرم إلى صفر ويجعلون صفر هو الشهر الحرام فأبطله انتهى .
وقال النووي : لا صفر فيه تأويلان أحدهما المراد تأخيرهم تحريم المحرم إلى صفر وهو النسيء الذي كانوا يفعلونه ، وبهذا قال مالك وأبو عبيدة .

والثاني أن الصفر دواب في البطن وهي دود ، وهذا التفسير هو الصحيح وبه قال مطرف وابن وهب وابن حبيب وأبو عبيد وخلاتق من العلماء . وقد ذكر مسلم عن جابر بن عبد الله راوى الحديث فتعين اعتماد .

(ويعجبنى الفال الصالح) لأنه حسن ظن بالله تعالى (الكلمة الحسنة)
قال الكرماني . وقد جعل الله تعالى في الفطرة محبة ذلك كما جعل فيها الارتياح بالمنظر الأنيق والماء الصافي وإن لم يشرب منه ويستعمله .

وعند الشيخين واللفظ للبخاري عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « لَا طَيْرَةَ وَخَيْرُهَا الْفَالُ » ، قال وما الفال يا رسول الله قال الكلمة الصالحة يسمعونها أحلكم » وفي حديث أنس عند الترمذي وصححه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج لحاجة يعجبه أن يسمع يا نجيح يا راشد .

قال المعزى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه انتهى . أى أخرج الترمذي في السير .

(تقول ليس أحد يموت) قال في النهاية : الهامة الرأس واسم طائر وهو -

مِنْ قَبْرِهِ هَامَةٌ قُلْتُ فَقَوْلُهُ صَفَرَ قَالَ سَمِعْنَا [سَمِعْتُ] أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ
يَسْتَشْشِمُونَ بِصَفَرٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا صَفَرَ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَقَدْ سَمِعْنَا
مَنْ يَقُولُ هُوَ وَجَعٌ يَأْخُذُ فِي الْبَطْنِ ، فَكَانُوا يَقُولُونَ هُوَ يُعَذِّدِي ،
فَقَالَ لَا صَفَرَ .

٣٨٩٨ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا وَهَيْبٌ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ
رَجُلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ كَلِمَةً
فَأَعْجَبَتْهُ ؟ فَقَالَ أَخَذْنَا فَأَلَّاكَ مِنْ فَيْكَ » .

— المراد في الحديث ، وذلك أنهم كانوا يتشاءمون بها وهي من طير الليل ، وقيل
هي البومة ، وقيل : كانت العرب تزعم أن روح القتل الذي لا يُدْرِكُ بَثَّارَهُ
تصير هامة فتقول اسقوني فإذا أُدْرِكُ بَثَّارَهُ طارت . وقيل كانوا يزعمون أن عظام
الميت وقيل روحه تصير هامة فتطير ويسمونه الصَّعْدَى ، فنفاه الإسلام ونهاهم
عنه ، وذكره الهروي في الهاء والواو ، وذكره الجوهري في الهاء والياء انتهى
(يستششمون بصفر) أى بشهر صفر ويعاقدون شامته (هو بعدى) من الإعداء
أى يتجاوز عن المريض إلى غيره .

(فأعجبته) الضمير المرفوع إلى الكلمة الحسننة (فتلك) بالهمز الساكن بعد
الفاء . قال في القاموس : الفأل ضد الطيرة ويستعمل في الخير والشر (من فيك)
أى من فلك .

قال المنذرى : فيه رجل مجهول انتهى .

قال السيوطي : ورواه أبو نعيم في الطب عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه
عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا وفيه فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا لبيك نحن أخذنا فألك من فيك .

٣٨٩٩ — حدثنا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ « يَقُولُ نَاسٌ الصَّغَرُ وَجَعٌ يَأْخُذُ فِي الْبَطْنِ . قُلْتُ فَمَا الْهَامَةُ قَالَ يَقُولُ نَاسٌ الْهَامَةُ الَّتِي تَصْرُخُ هَامَةُ النَّاسِ ، وَلَيْسَتْ بِهَامَةِ الْإِنْسَانِ إِنَّمَا هِيَ دَابَّةٌ » .

٣٩٠٠ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ شَيْبَةَ الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ أَحْمَدُ الْقُرَشِيُّ قَالَ : « ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَحْسَنُهَا النَّسَالُ وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ

— (فما الهامة) أى ما تفسيرها (قال) عطاء بن أبى رباح فى جوابه (يقول ناس) من الذين فيهم آثار الجاهلية واعتقادها (الهامة) أى البومة أو غيرها من طير الليل (التى تصرخ) بالخاء المعجمة من باب قتل أى تصيح وهذه الجملة صفة لهامة (هامة الناس) أى هى هامة الناس أى روح الإنسان الميت ثم رد عليه عطاء بقوله (وليست) هذه الهامة التى تصيح وتصرخ فى الليل من البومة أو غيرها (بهامة الإنسان) أى بروح الإنسان الميت بل (إنما هى دابة) من دواب الأرض .

(عروة بن عامر) قرشى تابعى سمع ابن عباس وغيره روى عنه عمرو بن دينار وحبيب بن أبى ثابت ، ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين (قال) عروة (ذكرت الطيرة) بصيغة المجهول (أحسنها الفأل) قال فى النهاية : الفأل ميموز فيما يسر ويسوء ، والطيرة لا تكون إلا فيما يسوء وربما استعملت فيما يسر ، يقال تفألت بكذا وتفاءلت على الازخفيف والقلب ، وقد أولع الناس بترك همزه تخفيفاً وإنما أحب الفأل لأن الناس إذا أمّلوا فائدة الله تعالى ورجوا عائذته —

لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ وَلَا يَذْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ وَلَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ .

٣٩٠١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا هشام عن قتادة عن عبد الله
ابن بريدة عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطير من
شيء ، وكان إذا بعث عاملاً [غلاماً] سأل عن اسمه ، فإذا أعجبته اسمه

— عند كل سبب ضعيف أو قوى فهم على خير ، ولو غلطوا في جهة الرجاء فإن
الرجاء لهم خير ، وإذا قطعوا أملهم ورجاءهم من الله كان ذلك من الشر : وأما
الطيرة فإن فيها سوء الظن بالله وتوقع البلاء . ومعنى التقاؤل مثل أن يكون رجل
مريض فيتقاعل بما يسمع من كلام فيسمع آخر يقول يا سالم أو يكون طالب
ضالة فيسمع آخر يقول يا واجد فيقع في ظنه أنه يبرأ من مرضه ويحمد ضالته انتهى
(ولا ترد) أى الطيرة (مساماً) والجملة عاطفة أو حالية والمعنى أن أحسن الطيرة
ما يشابه الغال المندوب إليه ، ومع ذلك لا تمنع الطيرة مسلماً عن اللغى في حاجته
فإن ذلك ليس من شأن المسلم بل شأنه أن يتوكل على الله تعالى في جميع أموره
ويعمى في سبيله (فإذا رأى أحدكم ما يكره) أى إذا رأى من الطيرة شيئاً
يكرهه (بالحسنات) أى بالأمور الحسنة الشاملة للنعمة والطاعة (السيئات) أى
الأمور المكروهة الكافلة للنقمة والمعصية (ولا حول) أى على دفع السيئات
(ولا قوة) أى على تحصيل الحسنات .

قال المنذرى : وعروة هذا قيل فيه القرشى كما تقدم وقيل فيه الجهنى حكاهما
البخارى . وقال أبو القاسم الدمشقى : ولا صحبة له تصحح . وذكر البخارى وغيره
أنه سمع من ابن عباس ، فعلى هذا يكون الحديث مرسل انتهى .
(كأن لا يتطير من شيء) أى من جهة شيء من الأشياء إذا أراد فعله —

فَرِحَ بِهِ وَرَوَى بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ وَإِنْ كَرِهَ اسْمُهُ رَوَى كَرَاهِيَةً ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ ، وَإِذَا دَخَلَ قَرْيَةً سَأَلَ عَنْ أَسْمِهَا فَإِذَا [قَان] أَعْجَبَهُ اسْمُهُ فَرِحَ بِهَا وَرَوَى بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهَا رَوَى كَرَاهِيَةً ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ .

— ويمكن أن تكون من مرادفة للباء فالمعنى ما كان يتطير بشيء مما يتطير به الناس (فإذا بعث عاملاً) أى أراد لإرسال عامل (ورؤى) أى أبصر وظهر (بشر ذلك) بكسر الموحدة أى أثر بشاشته وانبساطه ، كذا فى المرقاة . وفى المصباح : البشر بالكسر طلاقة الوجه (كراهية ذلك) أى ذلك الاسم المكروه (فى وجهه) لا تشاوماً وتطيراً باسمه بل لانقفاء التفاؤل . وقد غيّر ذلك الاسم إلى اسم حسن ، فى رواية البزار والطبرانى فى الأوسط عن أبى هريرة رضى الله عنه « إذا بعثتم إلى رجلاً فابعثوا حسن الوجه حسن الاسم » قال ابن الملك : فالسنة أن يختار الإنسان لولده وخادمه من الأسماء الحسنة ، فإن الأسماء المكروهة قد توافق القدر ، كما لو سمي أحد ابنه بخسارة فرمما جرى قضاء الله بأن يلحق بذلك الرجل أو ابنه خسارة فيعتقد بعض الناس أن ذلك بسبب اسمه فيقتشاهمون ويحترزون عن مجالسته ومواصلته .

وفى شرح السنة ينبغى للإنسان أن يختار لولده وخادمه الأسماء الحسنة فإن الأسماء المكروهة قد توافق القدر . روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل ما اسمك ؟ قال جرة ، قال ابن من ؟ قال ابن شهاب ، قال ممن ؟ قال من الحراقة ، قال أين مسكنك ؟ قال بجرة الفار ، قال بأيها ؟ قال بذات لظى ، فقال عمر أدرك أهلك فقد احترقوا ، فكان كما قال عمر رضى الله عنه انتهى . قال القارى : فالحديث فى الجملة يرد على ما فى الجاهلية من تسمية —

٣٩٠٢ — حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا أبان قال حدثني يحيى أن الحضرمي بن لحي حدثه عن سعيد بن المسيب عن سعد بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « لا هامة ولا عدوى ولا طيرة ، وإن تسكن الطيرة في شيء ففي الفرس والمرأة والدار » .

٣٩٠٣ — حدثنا القعنبي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن خزيمة وسالم

— أولادهم بأسماء قبوحة ككلب وأسد وذئب وعبيد بن راشد ونجيج ونحوهما معللين بأن أبناءنا لأعدائنا وخدمنا لأنفسنا .

قال المفزري . وأخرجه النسائي .

(عن سعد بن مالك) هو ابن أبي وقاص . قاله المفزري في مختصره والحافظ في الفتح ، لكن قال الأردبيلي في الأزهار شرح المصابيح هو سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة الأنصاري والد سهل بن سعد الساعدي والله أعلم بالصواب (وإن تسكن الطيرة) أى صحيحة أو إن تقع وتوجد (في شيء) من الأشياء (ففي الفرس) أى الجوح (والمرأة) أى السليطة (والدار) أى فهي الدار الضيقة . والمعنى إن فرض وجودها تسكون في هذه الثلاثة وتؤيده الرواية العالية . والمقصود منه نفى صحة الطيرة على وجه المبالغة فهو من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم « لو كان شيء سابق القدر لسبقته العين » فلا ينافيه حينئذ عموم نفى الطيرة في هذا الحديث وغيره . وقيل إن تسكن بمنزلة الاستثناء أى لا تسكون الطيرة إلا في هذه الثلاثة فيكون إخباراً عن غالب وقوعها وهو لا ينافي ما وقع من النهي عنها . كذا في المرقاة . والحديث سكت عنه المفزري .

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ » .

— (الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ) هذه رواية مالك وكذا رواية سفيان وسائر الرواة بحذف أداة الحصر نعم في رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة وسالم عن ابن عمر مرفوعا عند الشيخين بلفظ « لا عدوى ولا طيرة وإنما الشُّؤْمُ في ثلاثة المرأة والفرس والدار » .

وعند البخاري من طريق عثمان بن عمر حدثنا يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا عدوى ولا طيرة والشُّؤْمُ في ثلاث في المرأة والدار والداية » .

قال في النهاية : أى إن كان ما يكره ويُخاف عاقبته ففي هذه الثلاثة ، وتخصيصه لها لأنه لما أبطل مذهب العرب في التطير بالسوايح والبوارح من الطير والظباء ونحوها قال فإن كانت لأحدكم دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس يكره ارتباطها فليفارقها بأن ينتقل عن الدار ويطلق المرأة ويبيع الفرس . وقيل إن شؤم الدار ضيقها وسوء جارها ، وشؤم المرأة أن لا تلد ، وشؤم الفرس ألا يفزى عليها انتهى .

قال النووي : واختلف العلماء في هذا الحديث فقال مالك وطائفة هو على ظاهره ، وأن الدار قد يجعل الله تعالى سكناها سببا للضرر أو الملاك ، وكذا اتخاذ المرأة الممينة أو الفرس أو الخادم قد يحصل الملاك عنده بقضاء الله تعالى ، وممناء قد يحصل الشُّؤْمُ في هذه الثلاثة كما صرح به في رواية .

قال الخطابي وكتيرون هو في معنى الاستثناء من الطيرة أى الطيرة منهى عنها إلا أن يكون له دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس أو خادم فليفارق الجميع بالبيع ونحوه وطلاق المرأة انتهى .

قال أبو داود : قُرِيَّ عَلَى الْخَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ وَأَنَا شَاهِدٌ . قِيلَ لَهُ :
أَخْبَرَكَ ابْنُ الْقَاسِمِ قَالَ سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الشُّؤْمِ فِي الْفَرَسِ وَالْدَّارِ ؟ قَالَ
« كَمِ مِنْ دَارٍ سَكَنَهَا قَوْمٌ [نَاسٌ] فَهَلَكُوا ثُمَّ سَكَنَهَا آخَرُونَ فَهَلَكُوا
فَهَذَا تَفْسِيرُهُ فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ » .

قال أبو داود : قال عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « حَصِيرٌ فِي الْبَيْتِ خَيْرٌ مِنْ
امْرَأَةٍ لَا تَلِدُ » .

— وقال الحافظ بن حجر قال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر سمعت من فسر
هذا الحديث يقول شؤم المرأة إذا كانت غير ولود ، وشؤم الفرس إذا لم يفر
عليها وشؤم الدار جار سوء .

وروى الحافظ أبو الطاهر أحمد السافى من حديث ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان الفرس حرونا فهو مشؤم ، وإذا كانت المرأة
قد عرفت زوجها قبل زوجها خفت إلى الزوج الأول فهي مشؤمة ، وإذا كانت
الدار بعيدة عن المسجد لا يسمع فيها الأذان والإقامة فهي مشؤمة ، وإذا كن
بغير هذا الوصف فهن مباركات » وأخرجه الدمياطى فى كغاب الخيل وإسناده
ضعيف : وفى حديث حكيم بن معاوية عفى الترمذى قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا شؤم وقد يكون الجن فى المرأة والدار والفرس «
وهذا كما قال فى الفتوح فى إسناده ضعف مع مخالفته للأحاديث الصحيحة .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(سَكَنَهَا قَوْمٌ فَهَلَكُوا) أى لأجل كثافتها وعدم نظافتها ورداء محلها
أو لمساكن الأجنة فيها كما يشاهد فى كثير المواضع (قال عمر) ليست هذه
العبارة فى رواية اللؤلؤى ولذا لم يذكرها المنذرى بل لم يذكرها المزى أيضاً —

٣٩٠٤ — حدثنا محمد بن خالد وعباس العنبري قالَا أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن يحيى بن عبد الله بن بحير قال أخبرني من سمع فروة بن مسيك قال « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْضُ عِنْدَنَا يُقَالُ لَهَا أَرْضُ أَبِينِ هِيَ أَرْضُ رِبْنَا وَمِيرْتَنَا وَلَمْنَا وَبِنَّةٌ [وَبِنَّةٌ] أَوْ قَالَ وَبَاؤُهَا شَدِيدٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعْمَا عَنْكَ فَإِنَّ مِنَ الْقَرْفِ الثَّلْفُ » .

— في الأطراف وإنما وجدت في بعض نسخ الكتاب والله أعلم .

(فروة) بفتح الفاء وسكون الراء (ابن مسيك) تصغير مسك بالسين المهملة مرادى غطيفي من أهل اليمن قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تسع فأسلم روى عنه الشعبي وغيره (أبين) بهجرة مفتوحة ثم سكون الباء الموحدة فتحية فنون بلفظ اسم التفضيل من البيان وهو في الأصل اسم رجل ينسب إليه عدن ويقال عدن أبين .

قال في النهاية هو بوزن أحر قرية إلى جانب البحر من ناحية اليمن ، وقيل هو اسم مدينة عدن انتهى (هي أرض ريفنا) بإضافة أرض إلى ريفنا وهو بكسر الراء وسكون الياء التحتانية بعدها فاء وهو الأرض ذات الزرع والخصب .

قال ابن الأثير : هو كل أرض فيها زرع ونخل انتهى (وميرتنا) بكسر الميم وهي معطوفة على ريفنا أى طعامنا المحلوب أو المقبول من بلد إلى بلد (ولمنا وبنة) على وزن فملة بكسر العين أى كثير الوباء ، وفي بعض النسخ وبينة على وزن فميلة .

قال في المصباح : وبأمثل فلس كثر مرضها فهي وبنة ووبينة على فملة —

٣٩٠٥ - حدثنا الحسن بن يحيى أخبرنا بشر بن عمر عن عكرمة ابن عمارة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال قال رجل « يا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إنا كُفنا في دارٍ كثيرٍ فيها عددٌنا وكثيرٍ فيها أموالُنا ، فتحوّلنا إلى دارٍ أخرى فقلّ فيها عددُنا وقلّت فيها أموالُنا ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : ذرّوها ذميّةً » .

— وفيه انتمى . وفي النهاية : الوبا بالقصر والمد والحمى الطاعون والمرض العام وقد أوبأت الأرض فهي موبئة ووبئت فهي وبئة انتهى (وباءها) أى عن كثافة هوائها (شديد) قوى كثير . (دعها عليك) أى أتركها عن دخولك فيها والتردد إليها لأنه بمنزلة بلد الطاعون (فان من القرف) بففتحتين

قال في النهاية : القرف ملابسة الداء ومدانة المرض (التلف) بففتحتين أى الهلاك . والمعنى أن من ملابسة الداء ومدانة الهواء تحصل بها هلاكة النفس ، فالدخل في أرض بها وها ومرض لا يليق .

قال الخطابي وابن الأثير : ليس هذا من باب الطيرة والعدوى وإنما هذا من باب الطب ، لأن استصلاح الهواء من أعوان الأشياء على صحة الأبدان ، وفساد الهواء من أضرها وأسرعها إلى أسقام البدن عند الأطباء وكل ذلك بإذن الله تعالى ومشيئته ولا حول ولا قوة إلا بالله .

قال المنذرى : في إسناده رجل مجهول ، ورواه عبد الله بن معاذ الصنعاني عن معمر بن راشد عن يحيى بن عبد الله بن بحير عن فروة وأسقط مجهولا ، وعهد الله بن معاذ وثقه يحيى بن معين وغيره وكان عبد الرزاق يكذبه انتهى . (فيها عددنا) أى أهملونا (فتحوّلنا إلى دار الخ) والمعنى أتركها وتحوّل إلى غيرها أو هذا من باب الطيرة المنهى عنها (ذروها ذميّة) أى أتركوها —

٣٩٠٦ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يونس بن محمد أخبرنا
مفضل بن فضالة عن حميد بن الشهيد عن محمد بن المنكدر عن جابر
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد مجذوم فوضعهما معه في القصعة
وقال كل ثقة بالله وتوكلًا عليه » .

آخر كتاب الطب

— مذمومة فعميلة بمعنى مفعولة قاله ابن الأثير . والمعنى اتركوها بالتحويل عنها
حال كونها مذمومة لأن هواها غير موافق لكم .
قال الأردبيلي في الأزهار : أى ذروها وتحولوا عنها لتخلصوا عن سوء الظن
ورؤية البلاء من نزول تلك الدار انتهى .

قال الخطابي وابن الأثير : إنما أمرهم بالتحويل عنها لإبطالها وقع في
نفوسهم من أن المكروه إنما أصابهم بسبب السكنى فإذا تحولوا عنها انقطعت
مادة ذلك الهم وزال عنهم ما خامرهم من الشبهة انتهى . والحديث سكت
عنه المنذرى .

(أخذ بيد مجذوم) قال الأردبيلي : المجذوم الذى وضع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أو عمر رضى الله عنه يده في القصعة وأكل معه هو معيقوب بن أبى
فاطمة الدوسى (في القصعة) بفتح القاف وفيه غاية التوكل من جهتين إحداهما
الأخذ بيده وثانيتهما الأكل معه .

وأخرج الطحاوى عن أبى ذر : كل مع صاحب البلاء تواضعاً لربك وإيماناً
(كل ثقة بالله) بكسر المثناة مصدر بمعنى الوثوق كالعدة والوعد وهو
مفعول مطلق أى كل معى أنتى ثقة بالله أى اعتماداً به وتفويضاً للأمر إليه
(وتوكل) أى وأتوكل توكلًا (عليه) والجلتان حالان ثانيتهما مؤكدة للأولى
كذا فى المرقاة .

— قال الأردبيلي قال البيهقي : أخذته صلى الله عليه وسلم بيد المجذوم ووضعها في القصعة وأكل معه في حق من يكون حاله الصبر على المكروه وترك الاختيار في موارد القضاء .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « وفر من المجذوم كما تفر من الأسد » وأمره صلى الله عليه وسلم في مجذوم بنى ثقيف بالرجوع في حق من يخاف على نفسه المعجز عن احتمال المكروه والصبر عليه فيحترز بما هو جائز في الشرع من أنواع الاحترازاات انتهى .

قال النووي : واختلف الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة المجذوم فثبت عنه الحديثان المذكوران أى حديث فر من المجذوم ، وحديث المجذوم في وفد ثقيف .

وروى عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل مع المجذوم وقال له كل ثقة بالله وتوكلا عليه .

وعن عائشة قالت لما مولى مجذوم فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقداحي وينام على فراشي .

قال وقد ذهب عمر وغيره من السلف إلى الأكل معه ، ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ .

والصحيح الذي قاله الأكثرون ويتمين المصير إليه أنه لا نسخ بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط لا الوجوب ، وأما الأكل معه ففعله لبيان الجواز انتهى

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى غريب لا نعرفه —

— إلا من حديث يونس بن محمد عن المفضل بن فضالة هذا شيخ بصرى والمفضل ابن فضالة شيخ مصرى أوثق من هذا وأشهر .

وروى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد عن ابن بريدة أن عمر أخذ بيد مجزوم ، وحديث شعبة أشبه عندي وأصح .

وقال الدارقطني تفرد به مفضل بن فضالة البصرى أخو مبارك عن حبيب ابن الشهيد عنه يعنى عن ابن المفكدر .

وقال ابن عدى الجرجاني لا أعلم يرويه عن حبيب غير مفضل بن فضالة ، وقال أيضاً وقالوا تفرد بالرواية عنه يونس بن محمد هذا آخر كلامه . والمفضل ابن فضالة هذا بصرى كنيته أبو مالك قال يحيى بن معين ليس هو بذلك ، وقال النسائي ليس بالقوى .

وقد أخرج مسلم في صحيحه والنسائي وابن ماجه في سننهما من حديث الشريد ابن سويد الثقفي قال كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم أنا قد بايعناك فارجع .

وأخرج البخارى تعليقا من حديث سعيد بن ميناء قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر وفر من المجذوم كما تفر من الأسد » انتهى كلام المنذرى .

قلت : قوله تعليقا يفظر في كونه تعليقا ، فلفظ البخارى في كتاب الطب باب الجذام ، وقال عفان حدثنا سليم بن حمان حدثنا سعيد بن ميناء فذكره ، وعفان هو ابن مسلم بن عبد الله الباهلى الصنفار البصرى من مشايخ البخارى روى عنه في صحيحه بغير واسطة في مواضع ، وروى عنه بواسطة أيضاً كثيراً ، فقوله قال عفان يحكم عليه بالاتصال كما ذكره أهل اصطلاح الحديث عن الجمهور —

— و ذكره السيد محمد بن ابراهيم الوزير في كتابه تنقيح الأنظار ورد على ابن حزم قوله إنه منقطع ، ثم لو فرض أنه تعليق فقد ذكر أهل الإصطلاح أن ما جزم به البخاري فحكمه أنه صحيح وهما قد جزم به البخاري كما ترى .

وروى أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي ، وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفان عن سعيد بن ميثاء فذكره والله أعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم أول كتاب العتق

١ - باب في المكاتب يؤدي بمض كتابته فيمجز أو يموت

٣٩٠٧ - حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو بَدْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي
أَبُو عُثْبَةَ إِبْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمَكَاتِبُ
عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ دِرْهَمٌ » .

(أول كتاب العتق)

بكسر المهملة لإزالة اللثك يقال عتق يعتق عتقا بكسر أوله وتفتح وعتاقا
وهتاقا . قال الأزهري : مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفروخ إذا
طار لأن الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء . ذكره الزرقاني .

(باب في المكاتب)

بالفتح من تقع عليه الكتابة وبالكسر من تقع منه وكاف الكتابة تفتح
وتكسر . قال الراغب : اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ ﴿ إِنْ الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ .
أو بمعنى جمع وضم ومنه كتب على الخط . فعلى الأول تكون مأخوذة من معنى
الالتزام ، وعلى الثاني مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالبا . قال ابن التين :
كانت الكتابة معارفة قبل الإسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم (يؤدي)
من الأداء (بمض كتابته فيمجز) أى عن أداء بعضها (أو يموت) قبل
أداء البعض .

٣٩٠٨ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ
أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ الْجَرِيرِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ

— (عبد) أى تجرى عليه أحكام الرق (ما بقى) ما دأمة (من كتابته درهم)
وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص فى أثناء حديث
وأخرج مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد ما بقى عليه
من كتابته شىء . مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان
المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته شىء . وقد روى ابن أبى شيبة وابن سعد —

قال الشيخ ابن القيم رحمه الله :
قال الشافعى : رويناه عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشه « أنه عبد ما بقى
عليه شىء » .

قال البيهقى : وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال « المكاتب عبد ما بقى عليه درهم »
وذكر الشافعى عن الشعبي : أن علياً قال فى المكاتب « يعتق منه بحساب ما أدى »
وعن الحرث الأعور عنه « يعتق منه بقدر ما أدى ، ويرث بقدر ما أدى »
قال البيهقى : وقد روى حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق
منه ، وأقيم عليه الحد بحساب ما عتق منه »

وهذا الإسناد قال « يؤدى المكاتب بحصة ما أدى دية حر ، وما بقى دية عبد » .
وفى المسند لأحمد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يؤدى
المكاتب بقدر ما أدى »

وقد روى هذا موقوفاً عليه .

ورواه الترمذى أتم من هذا عن ابن عباس قال « إذا أصاب المكاتب حداً
أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه ، ويؤدى المكاتب بحصة ما أدى دية حر ،
وما بقى دية عبد » .

==

قال الترمذى : هذا حديث حسن .

صلى الله عليه وسلم قال : « أَيُّمَا عَبْدٍ كَاتَبَ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَةَ

— عن سليمان بن يسار قال استأذنت على عائشة فعرفت صوتي فقالت سليمان فقلت سليمان فقالت أديت ما بقى عليك من كتابتك قلت نعم إلا شيئاً يسيراً قالت أدخل فلأنك عبد ما بقى عليك شيء .

وروى الشافعي وسعيد بن منصور عن زيد بن ثابت للكتاب عبد ما بقى عليه درهم . قال مالك بن أنس وهو رأي . قلت : وبه قال أكثر الأئمة وكان فيه خلاف عن السلف ، فمن على إذا أدى الشطر فهو غريم ، وعده يعتق منه بقدر ما أدى .

== قال البيهقي : ورواه وهيب عن أيوب عن عكرمة مرفوعاً « يؤدي الكتاب بحصة ما أدى دية حر ، وما بقى دية عبد »
قال : ورواية عكرمة عن علي مرسلة .

ورواه حماد بن زيد وإسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل .

وروى عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً في الهدية ، واختلف فيه على هشام الدستوائي عن يحيى ، فرفعه عنه جماعة ، ووقفه بعضهم على ابن عباس ، ورواه علي بن المبارك عن يحيى مرفوعاً ، ثم قال يحيى : قال عكرمة عن ابن عباس « يقام عليه حد المملوك »
وهذا يخالف رواية حماد بن سلمة في النص .

والرواية المرفوعة هي القياس .

ولهذا الاضطراب — والله أعلم — ترك الإمام أحمد القول به .
فإنه سئل عن هذا الحديث ؟ فقال : أنا أذهب إلى حديث بريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بشرائها » يعنى أنها بقيت على الرق حتى أمر بشرائها .
وقد اختلف الناس في هذه المسألة على مذاهب .
أحدها : أنه لا يعتق منه شيء مادام عليه شيء من كتابته وهذا قول الأكثرين ==

أَوَاقٍ فَهُوَ عَبْدٌ ، وَأَيْمًا عَبْدٌ كَاتَبَ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَةَ دَنَانِيرَ
فَهُوَ عَبْدٌ .

— وعن ابن مسعود : لو كاتبه على مائتين وقيمته مائة فأدى المائة عتق .
وعن عطاء : إذا أدى المكاتب ثلاثة أرباع كتابته عتق . وروى النسائي
عن ابن عباس مرفوعاً « المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى » ورجال إسماعيل
ثقات لكن اختلف في إرساله ووصله . وحجة الجمهور حديث عائشة الآتي وهو
أقوى ووجه الدلالة منه أن بريرة بيعت بعد أن كوتبت ولولا أن المكاتب
يصير بنفس الكتابة حراً لمنع بيعها . وقد ناظر زيد بن ثابت علياً رضى الله عنه
فقال أترجمه لوزني أو تحجز شهادته إن شهد ؟ فقال على لا ، فقال زيد فهو عبد
ما بقي عليه شيء . ذكره الزرقاني .

= وروى عن عمر وزيد وابن عمر وعائشة وأم سلمة وجماعة من التابعين .
وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وإسحق .
وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي قلابة قال « كن أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم لا يحتجبن من مكاتب ، ما بقي عليه دينار » .
وذكر سعيد في سننه أيضاً عن عطاء « أن ابن عمر كاتب غلاماً على ألف دينار ،
فأدى إليه تسعمائة دينار ، وعجز عن مائة ، فردّه ابن عمر رضى الله عنهما في الرق »
قالوا : وهذا هو مقتضى أصول الشريعة ، فإن عتقه مشروط بأداء جميع العوض ،
فلا يقع شيء منه قبل أدائه ، كما لو علق طلاقها على عوض ، فأدت بعضه ، ولأنه لو عتق
منه شيء لكان هو السبب في إعاقته ، فكان يسرى إلى باقية إذا كان موسراً ،
كما لو باشره بالعتق .

وهذا باطل قطعاً ، فإنه لا يبق للكتابة معنى ، فانه يؤدي درهما مثلاً ، ويتنجز
عتقه . وهذا لم يقل به أحد ، وذلك أن العتق لا يتبع في ملك الإنسان ، فلو عتق
منه شيء بالأداء يسرى إلى باقية ، ولا سراية ، فلا عتق .

قال أبو داود: لَيْسَ هُوَ عَبَّاسُ الْجَرِيرِيِّ ، قَالُوا : هُوَ وَنَحْنُ ، وَلَكِنَّهُ هُوَ شَيْخٌ آخَرٌ .

— وقال الخطابي : هذا حجة لمن رأى أن بيع المكاتب جائز لأنه إذا كان عبداً فهو مملوك ، وإذا كان باقياً على أصل ملكه ولم يحدث فيه ملك كان غير ممنوع من بيعه . وفيه دليل على أن المكاتب إذا مات قبل أن يؤدي نجومه بكامله لم يكن محكوماً بعقوبته وإن ترك وفاءً لأنه إذا مات وهو عبد لم يصير حُرّاً بعد الموت وبأخذ المال سيده ويكون أولاده رقيقاً له .

== المذهب الثاني : أنه يفتق منه بقدر ما أدى ، وكلما أدى شيئاً عتق منه بقدره . وهذا مذهب رابع الخلفاء الراشدين ، وأحد الأئمة المهديين على بن أبي طالب رضي الله عنه وحجة هذا القول : حديث ابن عباس المتقدم ، وهو حديث حسن ، قد روى من وجوه متعددة ، ورواية أئمة ثقات . لا مطن فيهم ، ولا تنافق عليهم في الحديث ، سوى الوقف أو الارسال ، وقد روى موقوفاً ومرفوعاً ومرسلاً ومسنداً ، والذين رفعوه ثقات ، والذين وقفوه ثقات .

وقد أعله قوم بتفرد حماد بن سلمة به وليس كذلك ، فقد رواه وهيب وحماد بن زيد وإسماعيل بن إبراهيم عن أيوب ، وله طرق قد ذكرنا بعضها .

المذهب الثالث : أنه إذا أدى شطر الكتابة فلا رق عليه ويلزم بأداء الباقي . وهذا يروى عن عمر بن الخطاب ، وعن علي أيضاً ، وهو قول إبراهيم النخعي . المذهب الرابع : أنه إذا أدى قيمته فهو حر .

قال الشافعي عن حماد بن خالد الخياط عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي الأحوص قال : قال عبد الله « إذا أدى المكاتب قيمته فهو حر »

المذهب الخامس : أنه إذا أدى ثلثه أرباع الكتابة وعجز عن رابعها عتق ، وهذا قول أبي بكر عبد العزيز ، والقاضي ، وأبي الخطاب ، بناء منهم على وجوب رد ربع كتابته إليه ، فلا يرد إلى الرق بمجزئه عن أداء شيء . يجب رده إليه ، وهو حقه لاحق للسيد فيه .

المذهب السادس : أنه إذا ملك ما يؤدي عتق بنفس ملكه قبل أدائه ، وهذا =

— وقد روى هذا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت ، وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز والزهرى وقتادة ، وهو قول الشافعى وأحمد بن حنبل انتهى .

وقال الأردبيل فى الأزهار : قال الأكثرون إذا مات المسكاتب قبل أداء الفجوم أو بعضها مات رقيقاً قل الباقي أو أكثر ، ترك وفاء أو لم يترك ، خلف ولداً أو لم يخلف لهذا الحديث .

وقال أبو حنيفة : إن ترك وفاء عتق أو لم يترك فلا . وقال مالك : إن خلف ولداً عتق وإلا فلا . وفيه دليل على أن المسكاتب لا يعتق إلا بأداء جميع النجوم وبه قال الأكثرون من الصحابة والتابعين وغيرهم انتهى .

== إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، وعلى هذا : إذا ملك ما يؤدى به ثم مات قبل الأداء مات حراً ، يدفع إلى سيده مقدار كتابته ، والباقي لورثته . واحتج لهذا المذهب . بما رواه نيهان مكاتب لأم سلمة قال : سمعت أم سلمة تقول : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا كان لإحداكن مكاتب ، فكان عنده ما يؤدى ، فلتعتقه عنه » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

قال الشافعى فى القديم : ولم أحفظ عن سفيان أن الزهرى سمعه من نيهان ، ولم أر من رضى من أهل الحديث ثبت واحداً من هذين الحديثين ، والله أعلم . قال البيهقى : أراد هذا وحديث عمرو بن شعيب « المسكاتب عبد ما بقى عليه درهم » قال : وحديث عمرو بن شعيب قد روينا موصولاً ، وحديث نيهان قد ذكر فيه معمر سمع الزهرى من نيهان ، إلا أن صاحبى الصحيح لم يخرجاه ، إما لأنهما لم يجدا ثقة يروى عنه غير الزهرى ، فهو عندها لا يرتفع عنه اسم الجهالة بروايه واحد عنه ، أو لأنهما لم يثبت عندهما من عدالته ومعرفته ما يوجب قبول خبره . هذا آخر كلامه .

وقد ذكر عبد الرحمن بن أبى حاتم فى موضعين من كتابه : أن محمد بن عبد الرحمن مولى طلحة روى عن نيهان ، ومحمد بن عبد الرحمن هذا ثقة ، احتج به مسلم فى الصحيح .

— قال المنذرى : وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب ، وفيه أيضاً إسماعيل ابن عياش وفيه مقال انتهى .

(على مائة أوقية) بضم الهمزة وبتشديد الياء أربعون درهماً وجمعها أواق بفتح الهمزة وتشديد الياء ويجوز تخفيفها ، وروى بعد الألف بلا ياء أى أواق وهو لحن ، كذا فى الأزهار (أواق) قال فى النهاية : هى الأواق جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد الياء والجمع يشدد ويخفف ، وكانت الأوقية قديماً عبارة عن أربعين درهماً انتهى .

== قال الشافعى : وقد يجوز أن يكون أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة — إن كان أمرها بالحجاب من مكاتها إذا كان عنده مايؤدى — على ما عظم الله به أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين وخصهن منه ، وفرق بينهن وبين النساء ﴿ إن اتقيتن ﴾ ثم تلا الآيات فى اختصاصهن بأن جعل عليهن الحجاب من المؤمنين ، وهن أمهات المؤمنين ، ولم يجعل على امرأة سواهن أن تحتجب بمن يحرم عليه نكاحها — ثم ساق الكلام إلى أن قال — ومع هذا فإن احتجاب المرأة ممن له أن يراها واسع لها ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم — يعنى سودة — أن تحتجب من رجل قضى أنه أخوها ، وذلك يشبه أن يكون للاحتياط ، وأن الاحتجاب ممن له أن يراها مباح ، والله أعلم .

فأما حديث أم سلمة : فليس صريحاً فى أنه يعتق بملك الأداء ، إنما فيه أمر نسائه ، أو أمر النساء عامة ، باحتجابهن من مكاتبتهن إذا كان عندهم مايؤدون ، وهذا لأنهم بملك الأداء قد شارفوا العتق ، وقوى سبب الأجنبية بينهم وبين ساداتهم ، واحتجاب النساء عن عبيدهن أحوط ، والعبد ليس بمحرّم لسيدته فى أحد القولين ، وفى الآخر : هو محرّم لسيدته لحاجة كل منهما إلى ذلك ، وكثرة دخوله وخروجه عليها وملكها منافعها ، واستخدامه ، وبالكتابة لم يتحقق زوال هذا المعنى ، فإذا ملك مايؤدى ، وقد ملك منافعها بالكتابة ، ولم يبق فى عوده إلى الرق مطعم غالباً قوى جانب الحرية فيه وتأكد بسبب الاحتجاب ، مع أن حديث == (٢٨ — عون المعبود ١٠)

— وقال في مادة وفا : الأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء اسم لأربعين درهماً ووزنه أفعولة والألف زائدة ، وفي بعض الروايات وقية بغير ألف وهي لغة عامية والجمع الأواقي مشدداً وقد يخفف انتهى (فهو عبد) وفي بعض روايات السنن — فهو رقيق . وفيه أيضاً دليل على جواز بيع المسكاتب لأنه رقيق مملوك وكل مملوك يجوز بيعه وهبته والوصية به كما قال به الأكثرون خلافاً لعل رضي الله عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما وآخرين . قاله الأرنديلي .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : غريب ، هذا آخر كلامه . وقال الشافعى رضي الله عنه : ولم أجد أحداً روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمرو وعلى هذا فتيا المفتين (قال أبو داود ليس هو عباس الجريري قالوا هو وهم وليسكنه هو شيخ آخر) وجدت —

= أم سلمة في سياقه ما يدل على أنها قد احتجبت منه بعد إذنها في دفع ما عليه لأخيها . قال الشافعى رحمه الله : حدثنا سفيان قال : سمعت الزهري يذكر عن نهبان مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان معها ، وأنها سأله . كم بقي عليك من كتابتك ؟ فذكر شيئاً قد سماه ، وأنه عنده ، فأمرته أن يعطيه أخاها أو ابن أخيها ، وألقت الحجاب ، واستترت منه ، وقالت : عليك السلام » وذكرت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا كان لإحداكن مكاتب ، فساكن عنده ما يؤدى ، فلتحتجب منه »

فهذا السياق يدل على ما ذكرنا ، إلا أن المرفوع منه دليل على الاحتجاب بنفس ملك الأداء وهذا وجهه — والله أعلم — ما تقدم .

وإنما البيان في حديث عمرو بن شعيب وحديث ابن عباس ، وفي تقديم أحدهما على الآخر .

وفي معارضة الإمام أحمد لحديث ابن عباس بحديث بريرة نظر ، فإنه لا تعارض بينهما . فإن بريرة لم تكن قضت من كتابتها شيئاً ، هكذا في الصحيحين عن عائشة ولو أدى المسكاتب من كتابته شيئاً جاز بيعه وبقي عند المشتري كما كان عند البائع ، =

٣٩٠٩ - حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهَدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا سُهَيْبَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ
عَنْ نَبِيْهَانَ مَكَاتِبَ لِأُمِّ [أُمِّ] سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ « قَالَ لَنَا

— هذه العبارة في نسخة واحدة ، وجميع النسخ عنها خال ولم يذكر هذا القول
عن أبي داود الحافظ بن حجر في الفتح والتلخيص ، ولا العلامة الزيلعي في تخرجه
ولا غيرهما من العلماء .

وأخرج الدارقطني في سننه حديث عمرو بن شعيب عن طريق عبد الصمد
ابن عبد الوارث أخبرنا همام أخبرنا عباس الجريري فذكره ثم قال : وقال المقرئ
وعمر بن عاصم عن همام عن عباس الجريري انتهى . وإني لم أر هذه العبارة
محفوطة والله أعلم .

= فإذا أدى إليه ما بقى عليه من الكتابة عتق فلم يتضمن بيعه إبطال ما فيه من الحرية ،
أو سبها ، ولكن حديث ابن عباس يرويه عنه عكرمة .
[قال الشيخ ابن القيم] : وقد اضطرب فيه اضطراباً كثيراً .
فمرة يرويه عنه قوله .

ومرة يرويه عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يذكر ابن عباس .
ومرة يقول : عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه يقام عليه الحد
بحساب ما عتق منه »

ومرة يرويه عن علي موقوفاً .

وهذا الاضطراب يوجب التوقف في الحديث .

وحديث عمرو بن شعيب سالم من مثل هذا الاضطراب ، ومعه فتاوى من
ذكرنا من الصحابة وعليه العمل .

فهذا ما أدى إليه الجهد في هذه المسألة ، وفوق كل ذي علم عليم .

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتِبٌ فَكَانَ هِنْدَهُ مَا يُؤَدَّى فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ .

— (عن نهبان) بتقديم النون على الموحدة (إذا كان لإحدائكن) وعند الترمذى إذا كان عند مكاتب إحداكن وفاء (فلتحتجب) أى إحداكن وهى سيدته (منه) أى من المكاتب فإن ملكه قريب الزوال وما قارب الشيء يعطى حكمه والمعنى أنه لا يدخل عليها .

قال فى السبل : وهو دليل على مسألتين الأولى أن المكاتب إذا صار معه جميع مال المكاتب فقد صار له مال الأحرار فتحجب منه سيدته إذا كان مملوكاً لامرأة وإن لم يكن قد سلم ذلك وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب .

وقد جمع بينهما الشافعى فقال هذا خاص بأزواج النبى صلى الله عليه وسلم وهو احتجاجهن عن المكاتب ، وإن لم يكن قد سلم مال الكتابة إذا كان واجداً له منع من ذلك كما منع سودة من نظر ابن زمعة إليها ، مع أنه قد قال الولد للأفرائش .

قلت : ولك أن تجمع بين الحديثين أن المراد أنه قن إذا لم يجد ما بقى عليه ولو كان درهماً ، وحديث أم سلمة فى مكاتب واجد لجميع مال الكتابة ولكنه لم يكن قد سلمه

وأما حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : « إذا كاتبته إحداكن عبدها فليرها ما بقى عليه شيء من كتابته فإذا قضاها فلا تكلمه إلا من وراء حجاب » . فأخرجه البيهقى ، وقال كذا رواه عبد الله بن زياد بن سمعان وهو ضعيف ، ورواية الثقات عن الزهري بخلافه انتهى ، فهذه الرواية لا تقاوم حديث الكتاب .

المسألة الثانية دل بمفهومه أنه يجوز لمملوك المرأة النظر اليها ما لم يكتبها —

— ويحدد مال الكتابة وهو الذى دل له منطوق قوله تعالى ﴿أو ماملكت
أيمانهم﴾ ويدل له أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضى الله عنها لما تقنعت
بشوب وكانت إذا قنعت رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت رجلها لم يبلغ رأسها
فقال النبي صلى الله عليه وسلم «ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلارك» أخرجه
أبو داود وإلى هذا ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعى .

وذهب أبو حنيفة إلى أن المملوك كالأجنبى قالوا يدل له حجة تزويجها بإيالة بعد
العتق وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به ولا يخفى ضعف هذا والحق
بالاتباع أولى انتهى .

قال المذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن
صحيح انتهى .

قال البيهقى فى السنن الكبرى : قال الشافعى فى القديم : لم أحفظ عن
سفيان أن الزهرى سمعه من نيهان ، ولم أر من رضى من أهل العلم يثبت
هذا الحديث .

قال البيهقى : ورواه معمر عن الزهرى حدثنى نيهان فذكر سماع الزهرى
من نيهان إلا أن البخارى ومسلم لم يخرجوا حديثه فى الصحيح ، وكأنه لم يثبت
عدالته عندهما أو لم يخرج عن حد الجمالة برواية عدل عنه ، وقد رواه غير
الزهرى عنه إن كان محفوظا وهو فيما رواه قبيصة عن محمد بن عبد الرحمن مولى
آل طلحة عن مكاتب مولى أم سلمة يقال له نيهان فذكر هذا الحديث . هكذا
قاله ابن خزيمة عن قبيصة . وذكر محمد بن يحيى الذهلى أن محمد بن عبد الرحمن
مولى آل طلحة روى عن الزهرى قال كان لأم سلمة مكاتب يقال له نيهان . —

٢ - باب في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة

٣٩١٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَا أَخْبَرَنَا
اللِّيثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ
عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتَيْهَا وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتَيْهَا شَيْئًا ، فَقَالَتْ لَهَا
عَائِشَةُ : ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَفْضِي عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَيَكُونَ
وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ لِأَهْلِهَا ، فَأَبَوْا وَقَالُوا : إِنْ شَاءَتْ
أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ

(باب في بيع المكاتب)

بفتح التاء (إذا فسخت) بصيغة المجهول (الكتابة) وبوب البخارى
باب بيع المكاتب إذا رضى (فى كتابتها) أى فى مال كتابتها (إلى أهلك)
أى ساداتك (ويكون) بالنصب عطف على المنصوب السابق (ولاؤك لى) أى
ولاء العتق لى وهو إذا مات المعتق بفتح التاء ورثته معتقه بكسر التاء أو ورثته
معتقه والولاء كالنسب فلا يزول بالإزالة كذا فى النهاية .

قال مالك : إذا كاتب المكاتب فعنق فلما يرثه أولى الناس ممن كاتبه من
الرجال يوم توفى المكاتب من ولد أو عصبه انتهى (فعلت) وهذا جواب
الشرط : وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا أدت جميع مال
الكتابة وليس ذلك مراداً ، وكيف تطلب ولء من أعتقه غيرها وقد أزال هذا
الإشكال ما وقع فى الحديث الآتى من طريق هشام حيث قال أن أعدّها عدة
واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لى فعلت ، فتبين أن غرضها أن تشتريها شراء
صحيحاً ثم تعتقها إذ العتق فرع ثبوت الملك (فذكرت ذلك) الذى قالته عائشة
(فأبوا) أى امتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (إن شاءت) عائشة (أن تحتسب) -

لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 ابْتَاْعِي فَأُعْتَقِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي مَنْ أُعْتِقَ . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا بَالُ أَتَانَسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، مَنْ
 اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَهُ مِائَةَ مَرَّةٍ ؛ شَرَطَ
 اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ .

— الأجر (عليك) عند الله (ويكون) بالنصب عطف على أن تحتسب (لنا
 ولاؤك) لا لها (فذكرت) عائشة (ابتاعى) أى ابتاعها (فأعتق) أى فأعتقها
 بهمزة قطع ، قاله القسطلانى .

قال السندى : أى اشترى مع ذلك الشرط قالوا إنما كان خصوصيته ليظهر
 لهم إبطال الشروط الفاسدة وأنها لا تنفع أصلاً انتهى (ما بال) أى ما حال
 (ليست في كتاب الله) أى في حكم الله الذى كتبه على عباده وشرعه لهم . قال
 ابن خزيمة : أى ليس في حكم الله جوازها أو وجوبها لا أن كل من شرط شرطاً
 لم ينطق به الكتاب باطل لأنه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط
 ويشترط في الثمن شروط من أوصافه أو نجومه ونحو ذلك فلا يبطل ، فالشروط
 المشروعة صحيحة وغيرها باطل (أحق وأوثق) ليس أفعال التفضيل فيهما على بابه ،
 فالمراد أن شرط الله هو الحق والقوى وما سواه باطل .

قال القسطلانى : وظاهر هذا الحديث جواز بيع رقبة المكاتب إذا رضى
 بذلك ولو لم يمجز نفسه واختاره البخارى ، وهو مذهب الإمام أحمد ، ومنعه
 أبو حنيفة والشافعى فى الأصح وبعض المالكية ، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها
 مجزت نفسها لأنها استعانت بمائشة فى ذلك . وعورض بأنه ليس فى استعانتها
 ما يستلزم المعجز ولا سيما مع القول بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرفة له . —

٣٩١١ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « جاءت بريرة تستعين [لتستعين] في مكاتبتيها ، فقالت : إنني كاتبتُ أهلي على نسيج أواقٍ في كلِّ عامٍ أوقيةً فأعينيني ، فقالت : إن أحبَّ أهلِكَ أن أعدّها عدةً واحدةً وأعتقك ويكونَ ولاؤك لي ففعلتُ ، فذهبتُ إلى أهلها ، وساقَ الحديثَ نحوَ الزهري . »

— قال ابن عبد البر : ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجوم ولا أخبرت بأنها قد حل عليها شيء ، ولم يرد في شيء من طرقه استفصال النبي صلى الله عليه وسلم لها عن شيء من ذلك انتهى .

لكن قال البيهقي في المعرفة قال الشافعي إذا رضى أهلها بالبيع ورضيت المكاتبية بالبيع فإن ذلك ترك للكتابة انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(أوقية) بضم الهمزة المضمومة وهى أربعون درهماً (فأعينيني) بصيغة الأمر للمؤنث من الإعانة هكذا فى النسخ ، وكذا فى رواية للبخارى رحمه الله (أن أعدّها) أى الأواق (وأعتقك) بالنصب عطف على أعدّها (وساق) أى هشام (الحديث نحو الزهري) ولفظ البخارى من طريق أبى أسامة عن هشام عن أبيه « فذهبت إلى أهلها فأبوا ذلك عليها فقالت لى قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم ، فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألنى فأخبرته فقال خذها فأعتقها واشترطى لهم الولاء فأنعم الولاء لمن أعتق . » قالت عائشة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإنا رجال يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله فأيما شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط فقضاء الله أحق وشرط الله أوثق —

زَادَ فِي كَلَامِ الْعَبِّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِهِ : « مَا بَالُ رِجَالٍ يَقُولُ أَحَدُهُمْ : أَعْتَقَ يَافُلَانُ وَالْوَلَاءُ لِي إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

٣٩١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى أَبُو الْإِصْبَغِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ - عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « وَقَعَتْ جُوَيْرِيَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ

— مَا بَالُ رِجَالٍ يَقُولُ أَحَدُهُمْ : أَعْتَقَ يَافُلَانُ وَلِيَ الْوَلَاءُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » انتهى .

(إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) ويستفاد من التعبير بإنهما إثبات الحكم للذكور ونفيه عما عداهم فلا ولاء لمن أسلم على يديه رجل . وفيه جواز سعي المكاتب وسؤاله واكتسابه وتمكين السيد له من ذلك لكن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبه وأن للمكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك مجزؤه خلافاً لمن شرطه وأنه لا بأس بتعجيل مال الكتابة .

قال الخطابي : في خبر بريرة دليل على أن بيع المكاتب جائز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أذن لمائشة في ابتياعها بعد أن جاءتها تستعين بها في ذلك ولا دلالة في الحديث على أنها قد عجزت عن أداء نيجومها .

وتأول الخبر من منع من بيع المكاتب . وفيه دليل على أنه لا ولاء لغير المعتق وأن من أسلم على يد رجل لم يكن له ولاؤه لأنه غير معتق . وكلمة إِنَّمَا تعمل في الإيجاب والسلب جميعاً انتهى .

قال المفزري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(عن ابن إسحاق) هو محمد بن إسحاق بن يسار وروايته عند المؤلف بالعمدة وروى يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق قال حدثني محمد بن جعفر كذا في --

المُصْطَلِقِ فِي سَهْمِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ ، أَوْ ابْنِ عَمِّ لَهُ ، فَكَاتَبَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، وَكَانَتْ امْرَأَةً مَلَاةً تَأْخُذُهَا الْعَيْنُ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَبَجَاءَتْ تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كِتَابَتِهَا ، فَلَمَّا قَامَتْ عَلَى الْبَابِ فَرَأَيْتُهَا كَرِهَتْ مَسْكَنَهَا وَعَرَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيَرَى

— أسد الغابة وهكذا في الإصابة عن المغازي لابن إسحاق (وقعت جويرية) بضم الجيم مصغراً وكانت تحت مسافع بن صفوان (بنت الحارث بن المصطلق) بضم الميم وسكون الصاد وفتح الطاء وكسر اللام وكان الحارث سيد قومه (شماس) بمعجمة مفتوحة وميم مشددة فألف فمهمة وكان ثابت خطيب الأنصار من كبار الصحابة بشره صلى الله عليه وسلم بالجنة . وعند ابن إسحاق في المغازي لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق وقعت جويرية في سهم ثابت بن قيس (أو ابن عم له) أى لثابت هكذا بأو التى للشك عند المؤلف ، وكذا في المغازي ، وذكره الواقدي بالواو للشركة وأنه خلصها من ابن عمه بنخلات له بالمدينة وسمى لفظه (على نفسها) بتسع أواق من ذهب كاذكره الواقدي (وكانت امرأة ملاح) أى ملاحية . قال الخطابي : فعال يجرى في النعوت بمعنى التوكيد فإذا شددوا كان أبلغ في التوكيد انتهى .

وفي شرح المواهب : ملاحه بفتح الميم مصدر ملح بضم اللام أى ذات بهجة وحسن مظهر انتهى .

وقال الإمام ابن الأثير في النهاية : امرأة مُلَاةٌ أى شديدة الملاحه وهو من أبنية المبالغة . وفي كتاب الزمخشري : وكانت امرأة مُلَاةٌ أى ذات ملاحه وفعالٌ مبالغة في فعل نحو كريم وكرام وكبار وفعالٌ مشدد أبلغ منه انتهى (تأخذها العين) وعند ابن إسحاق وكانت امرأة حلوة ملاحه لا يراها أحد إلا أخذت بنفسه (في كتابتها) أى تستعينه في كتابتها (كرهت مكانها) —

مِنْهَا مِثْلَ الَّذِي رَأَيْتُ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا جُوْزِيْرُهُ بِنْتُ الْحَارِثِ
وَأَنَا [وَأَنَا] كَانَ مِنْ أَمْرِي مَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ ، وَإِنِّي وَقَعْتُ فِي سَهْمِ
ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ ، وَإِنِّي كَاتَبْتُ عَلَى نَفْسِي فَجِئْتُكَ أَسْأَلُكَ فِي
كِتَابَتِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَهَلْ لَكَ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ
مِنْهُ ؟ قَالَتْ : وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَوَدَّى عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَأَتَزَوَّجُكَ .
قَالَتْ : قَدْ فَعَلْتُ . قَالَتْ : فَتَسَامَعٌ - تَعْنِي - النَّاسُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

— خَوْفًا أَنْ يَرْغَبَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْكَحَهَا لِحُسْنِهَا وَجَاهِهَا
وَكَانَتْ ابْنَةُ عَشْرِينَ سَفَةً (الَّذِي رَأَيْتُ) مِنْ حُسْنِهَا وَمَلَا حَتَهَا (يَا رَسُولَ اللَّهِ)
زَادَ الْوَاقِدِيُّ : إِنِّي امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ (بِنْتُ
الْحَارِثِ) سَيِّدِ قَوْمِهِ (مَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ) وَعِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ وَقَدْ أَصَابَنِي مِنَ الْبَلَايَا
مَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْكَ (وَإِنِّي كَاتَبْتُ عَلَى نَفْسِي) وَلِلْوَاقِدِيِّ وَوَقَعْتُ فِي سَهْمِ ثَابِتِ
وَابْنِ عَمٍّ لَهُ تَخْلُصُنِي مِنْهُ بِفَخْلَاتٍ لَهُ بِالْمَدِينَةِ فَكَاتَبَنِي عَلَى مَا لَا طَاقَةَ لِي بِهِ وَلَا يَدَانِ
لِي وَلَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ وَهُوَ تَسْعُ أَوَاقٍ مِنَ الذَّهَبِ وَمَا أُكْرِهَنِي عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنِّي
رَجَوْتُكَ (فَهَلْ لَكَ) مِيلَ (خَيْرٌ مِنْهُ) أَيُّ مَا تَسْأَلُنِي (وَأَتَزَوَّجُكَ) قَالَ الشَّامِيُّ
نَظَرَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى عَرَفَ حُسْنَهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ أَمَةً ، وَلَوْ كَانَتْ حُرَّةً
مَا مَلَأَ عَيْنَهُ مِنْهَا لِأَنَّهُ لَا يَكْرَهُ النَّظَرَ إِلَى الْإِمَاءِ أَوْ لِأَنَّ مَرَادَهُ نِكَاحَهَا (قَالَتْ)
نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ (قَدْ فَعَلْتُ) زَادَ الْوَاقِدِيُّ ، فَأَرْسَلَ إِلَى ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ فَطَلَبَهَا
مِنْهُ ، فَقَالَ ثَابِتٌ هِيَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبَى وَأُمِّي . فَأَدَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَا كَانَ مِنْ كِتَابَتِهَا وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا (فَتَسَامَعٌ تَعْنِي النَّاسُ) هَذَا تَفْسِيرُ مَنْ
بَعْضُ الرُّوَاةِ .

قال في تاج العروس : تَسَامَعٌ بِهِ النَّاسُ أَيُّ اشْتَهَرَ عَنْدهُمْ (مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ —

وسلم قد تزوج جويرة فأرسلوا ما في أيديهم من السبي فأعتقوهم وقالوا
أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرأينا امرأة كانت أعظم بركة على
قومها منها، أعتق في سببها [سببها] مائة أهل بيت من بني المصطلق .
قال أبو داود : هذا حجة في أن الولي هو الزوج نفسه .

— السبي) الباقي بأيديهم بلانداء على ما ذكره الواقدي أنهم فدوهم ورجعوا بهم
إلى بلادهم فيسكون معناه فدوا جملة منهم وأعتق المسلمون الباقي لما تزوج جويرة
كذا في شرح المواهب (وقالوا) هم (أصهار) أو بالنصب بتقدير أرسلوا أو أعتقوا
أصهار (في سببها) وفي بعض النسخ بسببها (مائة أهل بيت) بالاضافة أى مائة
طائفة كل واحدة منهن أهل بيت ولم تقل مائة هم أهل بيت لإيهام أنهم مائة
نفس كلهم أهل بيت وليس مراداً وقد روى أنهم كانوا أكثر من سبعمائة
قاله الزرقاني .

وفي أسد الغابة : ولما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم حججها وقسم لها
وكان اسمها برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم جويرة . رواه شعبة ومسعر
وابن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن كريب مولى ابن عباس
عن ابن عباس انتهى . قال المنذرى : وفيه محمد بن اسحاق بن يسار انتهى .

قلت : وقد مرّح بالتحديث في رواية يونس بن بكير عنه وأخرجه أيضاً
أحمد في مسنده (قال أبو داود هذا) الحديث (حجة في أن الولي هو الزوج) ولو
(نفسه) المرأة التي هو وليها لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان سلطاناً ولا ولي
لها والسلطان ولي من لا ولي له أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عوانة
وابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

وأيضاً كان صلى الله عليه وسلم مولى العتاقة لها ومولى العتاقة ولي لمعتقة —

٣ - باب في العتق على شرط [الشرط]

٣٩١٣ - حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُهَّانٍ عَنْ سَفِينَةَ قَالَ : « كُنْتُ تَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ : أَعْتَقْكَ وَأَشْتَرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا عِشْتَ

- لكونه عسبة له فلما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان ولياً لها وقد زوجها نفسه الكريمة فقد ثبت أن الولي يزوج نفسه .

وموضع الاستدلال هو قوله صلى الله عليه وسلم وأتزوجك .

فإن قلت : قد روى ابن سعد في مرسله أبي قلابه قال « سبي صلى الله عليه وسلم جويرية يعني وتزوجها فجاء أبوها فقال إن ابنتي لا يسبي مثلها فخل سبيلها فقال أرايت إن خيرتها أليس قد أحسنت ؟ قال بلى ، فأتاها أبوها فقال إن هذا الرجل قد خيرك فلا تفضحيني ، قالت فإني أختار الله ورسوله وسفده صحيح ، كذا في الإصابة وشرح المواهب ، ففيه أن أبوها كان حاضراً وقت التزويج .

قلت : أبوها وإن أسلم لکن لم يثبت إسلامه قبل هذا التزويج فكأن كمن لا ولي لها ، بل يعلم مما ذكره الحافظ في الإصابة في ترجمة الحارث بن أبي ضرار أبي جويرية رضى الله عنه إن إسلامه بعد هذا التزويج والله أعلم .
وقال ابن هشام : ويقال اشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثابت بن قيس وأعتقها وأصدقها أربع مائة درهم انتهى .

(باب في العتق على شرط)

وفي نسخة على الشرط وبوب ابن تيمية في المفتق من أعتق عبداً وشرط عليه خدمة .

(أعتقك) أى أريد أن أعتقك (أن تخدم) تضم الدال المهملة (ما عشت) -

فَقُلْتُ : وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِطِي عَلَيَّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَاعِشْتُ . فَأَعْتَقْتَنِي وَاشْتَرَطْتَ عَلَيَّ » .

— أى ما دمت تعيش فى الدنيا (ما فارقت) أى لم أفارق (ما عشت) أى مدة
حياتى (واشترطت) أم سلمة (على) ولفظ أحمد وابن ماجه عن سفينة أبى
عبد الرحمن قال اعتقتنى أم سلمة وشرطت على أن أخدم النبى صلى الله عليه وسلم
قال الخطابى : هذا وعد عبر عنه باسم الشرط ولا يلزم الوفاء به وأكثر الفقهاء
لا يصححون إيقاع الشرط بعد العتق لأنه شرط لا يلاقى ملكا ومفافع الحر
لا يملكها غيره إلا فى الإجارة أو فى معناها انتهى .

وفى شرح السفة لو قال رجل لعبيده أعتقك على أن تخدمنى شهراً فقبل عتق
فى الحال وعليه خدمة شهر ، ولو قال على أن تخدمنى أبداً أو مطلقاً فقبل عتق
فى الحال وعليه قيمة رقبته للمولى ، وهذا الشرط إن كان مقروناً بالعتق فعلى العبد
القيمة ولا خدمة ، وإن كان بعد العتق فلا يلزم الشرط ولا شيء على العبد عند
أكثر الفقهاء انتهى .

وفى النيل وقد استدلل بهذا الحديث على صحة العتق المعلق على شرط . قال
ابن رشد ولم يختلفوا أن العبد إذا اعتقه سيده على أن يخدمه سفين أنه لا يتم عتقه
إلا بخدمته .

قال ابن رسلان فى شرح السنن . وقد اختلفوا فى هذا فكان ابن سيرين
يثبت الشرط فى مثل هذا وسئل عنه أحمد فقال يشتري هذه الخدمة من صاحبه
الذى اشترط له قيل له يشتري بالدرهم قال نعم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه وقال النسائى لا بأس بإسناده .
هذا آخر كلامه وسعيد بن جهمان أبو حفص الأسلمى البصرى وثقه يحيى بن —

٤ — باب فيمن أعتق نصيباً له من مملوك

٣٩١٤ — حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال أخبرنا همام ح . وأخبرنا محمد بن كثير المعنى قال أخبرنا همام عن قتادة عن أبي المليح . قال أبو داود قال أبو الوليد عن أبيه « أن رجلاً أعتق شقصاً [شقيصاً] له من غلام ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس لله شريك . زاد ابن كثير في حديثه فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه » .

— معين وأبو داود السجستاني وقال أبو حاتم الرازي شيوخ يكتب حديثه ولا يحتاج به انتهى .

(باب فيمن أعتق نصيباً له من مملوك)

(أبو الوليد) الطيالسي في إسناده (عن أبيه) وروى محمد بن كثير مرسل (شقصاً) بكسر أوله أى سهماً ونصيباً مبهماً أو معينا : قال السيوطي : شقصاً أو شقيصاً كلاهما بمعنى وهو النصيب في العين المشتركة من كل شيء (فذكر) بصيغة المجهول (ذلك) أى ما ذكر من إعتاق شقص (ليس لله شريك) أى العتق لله فينبغى أن يعتق كله ولا يجعل نفسه شريكاً لله تعالى (فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه) أى حكم بعتقه كله . قال الطيبي : إن السيد والمملوك في كونهما مخلوقين سواء إلا أن الله تعالى فضل بعضهم على بعض في الرزق وجعله تحت تصرفه تمتيعاً فإذا رجع بعضه إلى الأصل سرى بالغبلة في البعض الآخر إذ ليس لله شريك ما في شيء من الأشياء انتهى .

وقال بعضهم : ينبغى أن يعتق جميع عبده فإن العتق لله سبحانه فان أعتق بعضه فيكون أمر سيده نافذاً فيه بعد فهو كشريك له تعالى صورة كذا في المراقبة . ولفظ أحمد في مسنده عن أبي المليح عن أبيه أن رجلاً من قومنا أعتق شقصاً له —

٣٩١٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ
شَقِيصًا [شَقِيصًا] لَهُ مِنْ غُلَامٍ فَأَجَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِتْقَهُ وَغَرَّمَهُ
بَقِيَّةَ ثَمَنِهِ .

— من مملوكه فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل خلاصة عليه في ماله
وقال ليس لله عز وجل شريك . وفي لفظ له هو حر كله ليس لله شريك انتهى .
قال الخطابي : والحديث فيه دليل على أن المملوك يعتق كله إذا أعتق الشقص
منه ولا يتوقف على عتق الشريك الآخر وأداء القيمة ولا على الاستسماء ألا
تراه بقول وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه وقال ليس لله شريك ، فنفى أن
يقارن الملك العتق وأن يجتمعا في شخص واحد . وهذا إذا كان للمعتق موسراً
فاذا كان معسراً كان الحكم بخلاف على ماورد بيانه في السنة انتهى . وسيأتي
بيانه مفصلاً . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وقال النسائي أرسله سعه بن أبي عروبة وهشام بن أبي عبد الله وساقه
عنهما مرسلًا ، وقال هشام وسعيد أثبت من همام في قتادة وحديثهما أولى بالصواب
هذا آخر كلامه . وأبو المليح اسمه عامر ويقال عمرو يقال زيد وهو ثقة محتج
بحديثه في الصحيحين وأبوه أسامة بن عمير هذلي بصري له صحبة ولا يعلم أن أحداً
روى عنه غير ابنه أبي المليح انتهى .

وقال في الفتح : حديث أبي المليح عند أبي داود والنسائي بإسناد قوى .
وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة أن رجلاً أعتق شقصاً له في مملوك
فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو كله فليس لله شريك انتهى .

(شَقِيصًا) بفتح الشين وكسر القاف فالشقص والشقيص مثل النصف —

٣٩١٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ رَحَ وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ سُوَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا رَوْحٌ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ » وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ سُوَيْدٍ .

٣٩١٧ — حدثنا ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ سُوَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا رَوْحٌ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ ابْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ عَتَقَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ » وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْمُثَنَّى النَّصْرَ بْنَ أَنَسٍ وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ سُوَيْدٍ .

— والنصيب وهو القليل من كل شيء وقيل هو النصيب قليلا كان أو كثيرا . وقال الداودي : الشقص والسهم والنصيب والحظ كله واحد قاله العمري ، وقد تقدم بعض بيانه (غرمه) من باب التفعول ، والغرامة ما يلزم أداؤه والضمير المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمقصوب إلى الرجل المعتق بكسر الغاء (بقية ثمة) أي ثمن العبد لشريكه غير المعتق أي جعل النبي صلى الله عليه وسلم غرامة الشريك لبقية ثمن العبد على المعتق (فملوه خلاصة) أي فعلى المعتق خلاص العبد كله من الرق (عتق) أي العبد (من ماله) أي المعتق بأن يؤدي قيمة الباقي من حصص العبد من ماله (إن كان له مال) أي يبلغ قيمة باقيه .

وأما وجه الجمع بين خبر أبي المليح عن أبيه وبين خبر أبي هريرة هذا فقد تقدم من كلام الخطابي .

وقال في الفتح : ويمكن حمل حديث أبي هريرة على ما إذا كان المعتق —

٥ - باب من ذكر السعاية في هذا الحديث

٣٩١٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبَانُ يُعْنَى الْعَطَّارُ قَالَ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا فِي مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُغْتِقَهُ»

— غنياً ، أو على ما إذا كان جميعه له فأعتق بعضه وسيجىء بيانه باتم وجه مع ذكر المذاهب .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه

(باب من ذكر السعاية في هذا الحديث)

ولما اختلف على قتادة بذكر السعاية في حديث أبى هريرة فمنهم من روى ذكر السعاية عن قتادة بإسناده إلى أبى هريرة من قول النبى صلى الله عليه وسلم ومنهم من رواه عن قتادة من قوله فلذا عقد المؤلف هذا الباب .

(فى مملوكه) بيده وبين غيره (فعليه) أى على المعتق (أن يعتقه) أى يملوكا —

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال الإمام أحمد : ليس فى الاستسعاء حديث ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم . وحديث أبى هريرة يرويه ابن أبى عروبة ، وأما شعبة وهشام والمستوائى فلم يذكره ، وحديثه معمر ، ولم يذكر فيه السعاية .

وقال أبو بكر المروزى : ضعف أبو عبد الله حديث سعيد .

وقال الأثرم : طعن سليمان بن حرب فى هذا الحديث وضعفه .

وقال ابن المنذر : لا يصح حديث الاستسعاء ،

وذكر هام : أن ذكر الاستسعاء من فتيا قتادة ، وفرق بين الكلامين الذى هو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والذى هو من قول قتادة ، وقال بعد ذلك : فكان قتادة يقول « إن لم يكن له مال استسعى العبد » .

كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا اسْتَقْسِمَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ .

— (إن كان له) أى للمعتق (مال) يبلغ قيمة بقية العبد (وإلا) بأن لم يكن للذى أعتق مال (استقسم) بضم تاء الاستفعال مبنياً للمفعول أى أئزم ومعنى الاستسعاء أن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك الآخر ، فإذا دفعها إليه عتق هكذا فسرهُ الجمهور . قاله النووى (العبد) السمى فى تحصيل القدر الذى يخلص به باقيه من الرق حال كونه (غير مشقوق عليه) فى الاكتساب إذا عجز .

قال المعزى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . —

= وقال ابن المنذر أيضاً : حديث أبى هريرة يدور على قتادة .

وقد اتفق شعبة وهشام وهام على ترك ذكره ، وهم الحجة فى قتادة ، والقول قولهم فيه ، عند جميع أهل العلم بالحديث إذا خالفهم غيرهم .

وقال الشافعى : سمعت بعض أهل النظر والقياس منهم ، والعلم بالحديث يقول : لو كان حديث سعيد بن أبى عروبة فى الاستسعاء منفرداً لا يخالفه غيره ما كان ثابتاً ، يعنى : فكيف وقد خالفه شعبة وهشام ؟

قال الشافعى : وقد أنكر الناس حفظ سعيد

قال البيهقى : وهذا كما قال ، فقد اختلط سعيد بن أبى عروبة فى آخر عمره ، حتى أنكروا حفظه .

وقال يحيى بن سعيد القطان : شعبة أعلم الناس بحديث قتادة ، ماسمع منه ومالم يسمع ، وهشام مع فضل حفظه ، وهام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث — على خلاف ابن أبى عروبة ومن تابعه فى إدراج السعاية فى الحديث .

وفى هذا ما يضعف ثبوت الاستسعاء بالحديث .

فهذا كلام هؤلاء الأئمة الأعلام فى حديث السعاية .

وقال آخرون : الحديث صحيح ، وترك ذكر شعبة وهشام للاستسعاء لا يقدح فى رواية من ذكرها وهو سعيد بن أبى عروبة ولا سيما فإنه أكبر أصحاب قتادة ومن =

٣٩١٩ - حدثنا نَعْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا [أَنْبَاءُ] يَزِيدُ بْنُ يَعْنَى ابْنَ زُرَيْعٍ رَحَّ وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَهَذَا الْقِطْعَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا لَهُ أَوْ شَقِيقًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَخَلَّاصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْعَبْدِ قِيَمَةً عَدْلٍ ثُمَّ اسْتَسَمَى لِصَاحِبِهِ فِي قِيَمَتِهِ غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ » .

- (بخلافه) كله من الرق (في ماله) بأن يؤدي قيمة ماقيه من ماله (قوم) بضم القاف مبنيًا للمفعول (قومة عدل) بأن لا يزداد قيمته ولا ينقص (ثم استسمى) أى ألزم العبد (لصاحبه) أى لسيد العبد الذى هو غير معتق لحصته (في قيمته) العبد (غير مشقوق) فى الاكتساب إذا عجز (عاوه) أى على العبد . -

= أخصهم به ، وعنده عن قتادة ما ليس عند غيره من أصحابه ولهذا أخرجه أصحاب الصحيحين فى صحيحهما ، ولم يلتفتا إلى ما ذكر فى تعليقه :

وأما الطعن فى رواية سعيد عن قتادة ، ولو لم يخالف : فطعن ضعيف ، لأن سعيداً عن قتادة حجة بالاتفاق ، وهو من أصح الأسانيد المتلقاة بالقبول التى أكثر منها أصحاب الصحيحين وغيرهم ، فكيف ؟ ولم ينفرد سعيد عن قتادة بالاستسعاء ، بل قد رواه عن قتادة جرير بن حازم ، وناهيك به .

قال البخارى فى صحيحه « باب : إذا أعتق نصيباً فى عبد وليس له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه ، على نحو الكتابة » حدثنى أحمد بن أبى رجا حدثنا يحيى بن آدم حدثنا جرير بن حازم قال : سمعت قتادة قال : حدثنى النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « من أعتق شقيقاً من عبد » .

قال أبو داود : فِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً فَاسْتَسْمِعِي غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ . وَهَذَا لَفْظٌ عَلَى .

— قال العيني : أُمِّي غَيْرُ مَكْلُوفٍ عَلَيْهِ فِي الْإِكْتِسَابِ بَلْ يَكْلُفُ الْعَبْدُ بِالِاسْتِسْمَاعِ قَدْرَ نَصِيبِ الشَّرِيكَ الْآخَرِ بَلَا تَشْدِيدٍ فَإِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ عَتَقَ انْتَهَى . وَالحديث أخرجه الأئمة الستة .

وفي الحديث دليل على الأخذ بالاستسماء إذا كان المعتق معسراً .

قال في الفقع : وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسماء إذا كان المعتق معسراً أبو حنيفة وصاحبه والأوزاعي والثوري وإسحاق وأحمد في رواية وآخرون ثم اختلفوا فقال الأكثر يعق جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك . وزاد ابن أبي لهي فقال ثم يرجع العبد على المعتق الأول بما أداه للشريك .

== وحدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق نصيباً ، أو شقيقاً ، في مملوك ، خلاصة عليه في ماله ، إن كان له مال ، وإلا قوم عليه فاستسعى غير مشقوق عليه »

قال البخاري : وتابعه حجاج بن حجاج ، وأبان وموسى بن خلف عن قتادة ، واحتضره شعبة .

وقال النسائي في سننه : حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك حدثنا أبو هشام حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق شقيقاً له في عبد ، فإن عليه أن يعق بقيته ، إن كان له مال ، وإلا استسعى العبد ، غير مشقوق عليه » .

== فقد برى سعيد من عهدة التفرد به .

٣٩٢٠ — حدثنا محمد بن بشار قال أخبرنا يحيى وابن أبي عدي عن سعيده بإسناده ومفاده .

— وقال أبو حنيفة وحده بتخير الشريك بين الاستسعاء وبين عتق نصيبه ، وهذا يدل على أنه لا يمتنع عنده ابتداء إلا النصيب الأول فقط ، وهو موافق لما جنع إليه البخارى من أنه يصير كالمسكاتب انتهى .

وقال العمري في شرح البخارى : وعند أبي حنيفة إذا كان المعتق موسراً فالشريك بالخيار إن شاء أعتق والولاء بينهما نصفان وإن شاء استسعى العبد في نصف القيمة فإذا أداها عتق والولاء بينهما نصفان وإن شاء ضمن المعتق نصف القيمة فإذا أداها عتق ورجع بها المضمن على العبد فاستسعاء فيها وكان الولاء للمعتق ، وإن كان المعتق معسراً فالشريك بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته فأيهما فعل فالولاء بينهما نصفان . وحاصل مذهب أبي حنيفة أنه يرى بتجزئ العتق وأن يسار المعتق لا يمنع السعاية انتهى .

(قال أبو داود في حديثهما جميعاً) أى في حديث يزيد بن زريع ومحمد بن بشر كليهما عن سعيده بن أبي عروبة ذكر الاستسعاء .
(أخبرنا يحيى) هو ابن سعيده ذكره المزى . وفي رواية الطحاوى حدثنا —

= فهو لاء خمسة رويه عن قتادة : سعيده ، وجريه بن حازم وأبان وحجاج بن حجاج ، وموسى بن خلف .

ثم لو قدر تفرد سعيده به لم يضره ، وسعيده — وإن كان قد اختلط في آخر عمره — فهذا الحديث من رواية يزيد بن زريع وعبدية وإسماعيل والجله عن سعيده وهؤلاء أعلم بحديثه . ولم يروا عنه إلا ما كان قبل اختلاطه ، ولهذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم عنه .

فالحديث صحيح محفوظ بلا شك .

وقد رواه مسلم في صحيحه ، كما ذكره البخارى من رواية جريه بن حازم =

قال أبو داود: رَوَاهُ رَوْحُ بْنُ عُمَادَةَ عَنْ سَمِيعِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ لَمْ

— يزيد بن سنان حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق نصيباً أو شركاً له في مملوك فعليه خلاصه كله في ماله ، فإن لم يكن له مال استسمى العبد غر مشقوق عليه » (وابن أبي عدي) فيزيد ابن زريع ومحمد بن بشر العبدي ويحيى بن سعيد القطان وابن أبي عدي فهو لاء كلهم روه عن سميد بن أبي عروبة بذكر الاستسعاء ، بل روى بذكره عبد الله بن المبارك وحديثه عند البخاري وإسماعيل بن إبراهيم وعلى بن مسهر وحديثهما عند مسلم . وعيسى بن يونس وحديثه عند مسلم . وعبد بن سليمان وحديثه عند النسائي . وروح بن عمار وحديثه عند الطحاوي كلهم عن ابن أبي عروبة .

= وأما تعليقه برواية همام ، وأنه ميز كلام قتادة من الرفوع ، قال أبو بكر الخطيب في كتاب الفصل له . رواه أبو عبد الرحمن المقرئ عن همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء وجعله من قول قتادة ، وميزه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . فهذا علة ، لو كان الذي رفعه دون همام ، وأما إذا كان مثله وأكثر عدداً منه . فالحكم لهم . والله تعالى أعلم .

وقد عورض حديث أبي هريرة في السعاية بحديث عمران بن حصين ، وحديث ابن عمر .

أما حديث عمران . فقال الشافعي في مناظرته لبعض أصحاب أبي حنيفة في المسألة : وصح حديث نافع عن ابن عمر ، وحديث عمران بن حصين بإبطال الاستسعاء . ومراده بذلك : أن الرجل — في حديث عمران بن حصين — لما أعتق الستة المملوكين لم يكمل النبي صلى الله عليه وسلم عتقهم بالسعاية ، بل أعتق ثلثهم ، ولم يستسع باقيهم .

وهذا لا يعارض حديث الاستسعاء فإن الرجل أعتق العبيد ، وهم كل التركة ، =

يَذْكُرُ السَّعَايَةَ . وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَمُؤَمِّسُ بْنُ خَلْفٍ جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ
بِإِسْنَادٍ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ وَمَعْنَاهُ وَذَكَرَ فِيهِ السَّعَايَةَ .

— وقال صاحب الاستذكار : وعن رِوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِذِكْرِ السَّعَايَةِ
مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ (رَوَاهُ رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ لَمْ يَذْكُرِ
السَّعَايَةَ) هَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ . وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ مِنْ رِوَايَةِ رُوحٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ
بِذِكْرِ السَّعَايَةِ وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) وَحَدِيثُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ الشَّرَكَةِ فِي الرِّقِيقِ
مِنْ كِتَابِ الشَّرَكَةِ بِلَفْظٍ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
النُّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بِشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا فِي عِبْدٍ أَعْتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا اسْتَسَمَى غَيْرُ
مَشْتَقٍ عَلَيْهِ » .

— وَإِنَّمَا عَمَلُكَ التَّبَرُّعُ فِي ثَلَاثٍ ، فَكَمَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحُرِّيَّةَ فِي عِبْدَيْنِ مَقْدَارِ
الثَّلَاثِ ، وَكَأَنَّهَا هُمَا اللَّذَانِ بَاشَرَهَا بِالْعَتَقِ . وَالشَّارِعُ حَجَرَ عَلَيْهِ وَمَنَعَهُ مِنْ تَبِيعُضِ
الْحُرِّيَّةِ فِي جَمِيعِهِمْ ، وَكُلُّهَا فِي اثْنَيْنِ .

فَأَيُّ مَنَافَةِ فِي هَذَا لِحَدِيثِ السَّعَايَةِ ؟ بَلْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ يَبْغِي الْعَتَقَ فِي
جَمِيعِهِمْ ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَقْلُ بِالسَّعَايَةِ بَعْضُ أَصْلِهِ ، وَإِنْ قَالَ بِهَا ، وَأَعْتَقَ الْجَمِيعَ : نَاقِضٌ
لِلْحَدِيثِ صَرِيحًا ، وَلَا اعْتِرَاضَ بِمَنَاقِضَتِهِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي السَّعَايَةِ .

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، فَهُوَ الَّذِي نَذَكَّرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ . —
ذَكَرَ الْمُنْذَرِيُّ حَدِيثَ « وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » إِلَى قَوْلِهِ : وَيُحْيِي بْنُ أَيُّوبَ
أَحْتِجَ بِهِ مُسْلِمٌ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ .

قَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :
قَالُوا وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ : أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ كُلِّهَا : مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ .
وَقَالَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ : كَانَتْ لِمَالِكٍ حَلَقَةٌ فِي حَيَاةٍ نَافِعٍ .

— وأخرجه أيضاً في كتاب العتق ، وأخرجه أيضاً مسلم بنحوه ، وأخرجه
الإسماعيلي من طريق بشر بن السري ويحيى بن بكير جميعاً عن جرير بن حازم
بلفظ « من أعتق شقصاً من غلام وكان للذي أعتقه من المال ما يبلغ قيمة العبد
أعتق في ماله وإن لم يكن له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه » كذا في
الفتح (وموسى بن خلف) بالخاء المعجمة واللام المفتوحين المعنى قاله العيني .
قال الحافظ : وأما رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في كتاب الفصل
والوصل من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مطهر عنه عن قتادة عن النضر ولفظه
« من أعتق شقصاً له في مملوك فعليه خلاصه إن كان له مال فإن لم يكن له مال
استسمى غير مشقوق عليه » انتهى .

== وقال ابن المديني : كان عبدالرحمن بن مهدي لا يقدم على مالك أحداً .
وقال عثمان بن سعيد الدارمي : قلت ليحيى بن معين : مالك أحب إليك من نافع ،
أو عبيد الله بن عمر ؟ قال : مالك ، فقلت : فأيوب السخيتاني ؟ قال : مالك .
وقال الإمام أحمد ، ويحيى بن معين : كان مالك من أثبت الناس في حديثه .
قال الشافعي لناظره في المسألة — وقد احتج عليه بمحدث أبي هريرة في
الاستسعاء — وعلينا أن نصير إلى أثبت الحديثين ؟ قال : نعم ، قلت : فمع حديث
نافع حديث عمران بن حصين بإبطال الاستسعاء .
فقال بعضهم تناظر في قولنا وقولك .
قلت : أو للنظر في موضع مع ثبوت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطرح
الاستسعاء في حديث نافع وعمران ؟ .
قال : إنا نقول : إن أيوب قال : إنما قال نافع « فقد عتق منه ماعتق » وربما
لم يقله . وأكبر ظني : أنه شيء كان يقوله نافع برأيه .
فذكر ماتقدم من حفظ مالك وترجيح حديثه على أيوب .
قال أصحاب السعاية : مالك ومن معه روى الحديث كما سمعوه . ولا ريب أن
نافعاً كان يذكر هذه الزيادة متصلة بالحديث ، فأداه أصحابه كما سمعوه يذكرها . ==

— قال المغدري : قال أبو داود ورواه روح بن عباد عن سميد بن أبي عروبة لم يذكر السماع . وقال أبو داود أيضاً ، ورواه يحيى بن سميد وابن أبي عدى عن سميد بن أبي عروبة لم يذكر فيه السماع . ورواه يزيد بن زريع عن سميد فذكر فيه السماع . وقال البخاري : رواه سميد عن قتادة فلم يذكر السماع .

وقال الخطابي : اضطرب سميد بن أبي عروبة في السماع مرة يذكرها ومرة لا يذكرها فدل على أنها ليس من متن الحديث عنده وإنما هو من كلام قتادة وتفسيره على ما ذكره همام وبينه وبطل على صحة ذلك حديث ابن عمر وقد ذكره أبو داود في الباب الذي يليه وقال الترمذي روى شعبة هذا الحديث عن قتادة ولم يذكر فيه السماع . وقال أبو عبد الرحمن النسائي أثبت أصحاب قتادة شعبة وهشام على خلاف سميد بن أبي عروبة وروايتهما والله أعلم أشبه بالصواب عندنا . وقد بلغني أن همام روى هذا الحديث عن قتادة فجعل الكلام الأخير قوله وإن لم يكن له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه قول قتادة والله أعلم . وقال عبد الرحمن بن مهدي : أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره لأنه كتبها لملاء .

= وأما أيوب فاطلع على زيادة علم لم يذكرها ولا نقوها وإنما أدوا لفظ نافع كما سمعوه يسوق الحديث سياقة واحدة ، فأدوا ما حفظوه ، وأيوب اطلع على تفصيل وتمييز في الحديث ، فكلهم صادق في روايته ، والحكم لمن فصل وميز ، وهذا الشك منه هو عين الحفظ ، فإنه سمع كما سمعه الجماعة ، وفصل الزيادة وميزها ، فقال : أكبر ظني : أنه شيء كان يقوله نافع برأيه ، وسمعه مرة ، أو مراراً يذكره متصلاً بالحديث ، فشك : هل هو من قوله ، أو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ؟ . وإنما يفيد تقديم عبيد الله ومالك عليه في الحفظ : أن لو خالفهم ، فإذا أدى ما أدوه ، وروى ما روه بعينه ، واطلع على زيادة لم يذكرها : كان الأخذ بروايته أولى . لأنهم لم يقولوا : قال نافع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وإلا فقد عتق » =

— وقال الدارقطني : روى هذا الحديث شعبة وهشام عن قتادة وهما أثبت فلم يذكر فيه الاستسعاء ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رأى قتادة . وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام وضبطه وفصل بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين قول قتادة . وقال أبو عمر يوسف ابن عبد البر والذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكرها .

وقال أبو محمد الأصيلي وأبو الحسن بن القصار وغيرهما . من أسقط السعاية أولى ممن ذكرها . وقال البيهقي : فقد اجتمع هاهنا شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع قتادة وما لم يسمع وهشام مع فضل حفظه وحماد مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف ابن أبي عروبة ومن تابعه في إدراج السعاية في الحديث ، وفي هذا ما يضاف ثبوت الاستسعاء بالحديث . —

= منه ماعتق « وإنما أدرجوها في الحديث إدراجاً ، كما سمعوه وفصل أيوب هذا الإدراج ، حفظ شيئاً لم يحفظوه .

قالوا : وعلى تقدير الجزم بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لاتناقض حديث الاستسعاء فإن قوله « وإلا فقد عتق منه ماعتق » معناه : وإن لم يكن لمعتق البعض مال يبلغ ثمن باقيه عتق من العبد بإعتاقه القدر الذي أعتقه ، وأما الجزء الباقي فمُسكوت عنه ، لم يذكر حكمه . فجاء بيان ذكر حكمه في حديث أبي هريرة ، فتضمن حديث أبي هريرة ما في منطوق حديث ابن عمر وزياد بيان ما سكنت عنه ، ولا تنافي بين الحديثين ، وهذا ظاهر على أحد القولين ، لأن باب السعاية أنه لا يعتق بعق الشريك ، وإنما يعتق بعد الأداء بالسعاية ، بخلاف الجزء الذي قد أعتقه ، فإنه قد تنجز عتقه وعتق الجزء الآخر منتظر موقوف على أداء ما استسمى عليه ، كالكتابة . ومعلوم أن قوله « وإلا فقد عتق منه ماعتق » لا ينافي عتقه بالسعاية على هذا الوجه .

= فغاية حديث ابن عمر : أن يدل بمفهومه .

— وذكر أبو بكر بن الخطيب أن أبا عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ قال رواه همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء وجعله من قول قتادة وميزه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى كلام المنذرى .

وفى فتح البارى قال ابن العربى اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من قول قتادة .

ونقل الخلال فى الملل عن أحمد أنه ضعف رواية سميد فى الاستسعاء . وضعفها أيضاً الأثرم عن سليمان بن حرب انتهى .

وقال الإسماعيلى : قوله ثم استسمى العبد ليس فى الخبر مسنداً وإنما هو قول قتادة مدرج فى الخبر على ما رواه همام .

وقال ابن المنذر والخطابى : هذا الكلام الأخير من فتيا قتادة ليس فى

المتن انتهى .

= فان قوله « عتق ماعتق » منطوقه : وقوع العتق فى الجزء المباشريه ، ومفهومه : انتهاء هذا العتق عن الجزء الآخر ، والمفهوم قد يكون فيه تفصيل ، فيعتق فى حال ، ولا يعتق فى حال .

وكذا يقول أصحاب السعاية فى أحد قولهم : يعتق بأداء السعاية ، ولا يتنجز عتقه قبلها .

قالوا : وطى هذا فقد وفينا جميع الأحاديث مقتضاها ، وعملنا بها كلها ، ولم نترك بعضها لبعض .

قالوا : وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى امتناع الشركة بين الله وعبيده فى رقة المملوك بقوله « ليس لله شريك » وهذا تمليل لتكميل الحرية ، ولهذا أخرج الحر المملوك عن مالكه قهراً ، إذا كان الشريك المعتق موسراً ، لرغبته فى تكميل الحرية المنافية للشركة بين الله وعبيده فى رقة المملوك .

فإيجاب السعاية على العبد لتكميل حريته إذا كان قادراً عليها أولى لأن الشارع =

— وفي عدة القارى قال أبو عمر بن عبد البر : روى أبو هريرة هذا الحديث على خلاف ما رواه ابن عمر واختلف في حديثه وهو حديث يدور على قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة . واختلف أصحاب قتادة عليه في الاستسماء وهو الموضع المخالف للحديث ابن عمر من رواية مالك وغيره ، واتفق شعبة وهمام على ترك ذكر السعاية في هذا الحديث والقول قولهم في قتادة عند جميع أهل العلم بالحديث إذا خالفهم في قتادة غيرهم وأصحاب قتادة الذين هم حجة فيه هؤلاء الثلاثة ، فإن اتفق هؤلاء الثلاثة لم يرجع على من خالفهم في قتادة ، وإن اختلفوا نظر ، فإن اتفق منهم اثنان وانفرد واحد فالقول قول الاثنين لاسيما إذا كان أحدهما شعبة وليس أحد بالجملة في قتادة مثل شعبة لأنه كان يوقفه على الإسناد والسماع ، وقد اتفق شعبة وهشام في هذا الحديث على سقوط ذكر الاستسماء فيه وتابعهما همام وفي هذا تقوية لحديث ابن عمر وهو حديث مدنى —

== إذا أوجب على غير مالكه أن يفك بقية رقبته من الرق الذى هو أثر الكفر ، فلأن يوجب على العبد أن يفك بقية رقبته مع كسبه وقدرته على تخليص نفسه أولى وأحرى .

وهذا في غاية الوضوح ، وهو يشبه الأسير إذا قدر على تخليص نفسه من الأسر ، بل هذا أولى ، لأنه قد صار فيه جزء لله لامتلاكه أحد ، وقد أمكنه أن يصير نفسه عبداً محضاً لله .

والشارع متطلع إلى تكميل الأملاك للمالك الواحد ، ورفع ضرر الشركة ، ولهذا جوز للشريك انتزاع الشقص الشفوع من المشتري قهراً ، ليكمل الملك له ، ويحول عنه ضرر الشركة ، مع تساوى المالكين . فما الظن إذا كان الخالق سبعانه هو مالك الشقص ، والمخلوق مالك البقية ؟ أليس هذا أولى بانتزاع ملك المخلوق وتمويضه منه ، ليكمل ملك المالك الحق ؟ ولا سبيل إلى إبطال الجزء الذى هو ملك الله ، فتعين انتزاع حصه العبد وتمويضه عنها .

فهذا مأخذ الفريقين فى المسألة من جهة الأثر والنظر ، والله الموفق للصواب .

— صحيح لا يقاس به غيره وهو أولى ما قيل به في هذا الباب انتهى .
وقال البيهقي : ضعف الشافعي السماعية بوجوه ثم ذكر مثل ما تقدم .
وقال الخطابي : لا يثبت به أهل النقل مسنداً عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
ويزعمون أنه من قول قتادة انتهى .

قلت : كما نقل المنذري قول أبي داود هكذا قال الخطابي في المعالم وهذا لفظه
قال أبو داود ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة
ولم يذكر فيه السماعية .

لكن هذه العبارة التي نقلها الخطابي والمنذري عن المؤلف أبي داود لم
توجد في نسخة واحدة من نسخ السنن وكذا لم يذكرها المزني في الأطراف ،
والذي أظنه أن الخطابي فهم هذا المعنى الذي ذكره من قول أبي داود عن سعيد
بإسناده ومعناه ، والمنذري قد تبع الخطابي في هذا ، فإن كان كذلك فهذا وهم
من الإمامين الخطابي والمنذري لأن أبا داود روى حديث يحيى بن سعيد وابن
أبي عدي جميعاً عن سعيد ولم يسبق لفظه بل أحال على ما قبله وفيه ذكر الاستسعاء
وساق الطحاوي لفظ يحيى القطان عن سعيد وفيه ذكر الاستسعاء . وأورد
الحافظ المزني في الأطراف بإسناد حديث أمان بن يزيد عن قتادة عن النضر بن
أنس عن بشير بن نهيك . وإسناد حديث محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد
وابن أبي عدي كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر ثم قال المزني
وفي حديث أمان وابن أبي عروبة ذكر الاستسعاء انتهى .

ويحتمل أن مراد المؤلف أبي داود بقوله بإسناده ومعناه يعني بفهر ذكر
الاستسعاء فينبذ القول ما قال الخطابي والمنذري رحمهما الله ، لكن هذا المعنى
غير ظاهر من اللفظ والله أعلم .

قال الفقير عفا عنه : هكذا جزم هؤلاء الأئمة بأن ذكر الاستسعاء مدرج —

— من قول قتادة رحمه الله وأبى ذلك آخرون من الأئمة منهم صاحبها الصحيح محمد بن إسماعيل البخارى ومسلم بن الحجاج فصححا كون الجميع مرفوعاً أى رواية سميد بن أبى عروبة للسماية ورفعهما وأخرجاه فى صحيحهما وهو الذى رجحه الطحاوى وابن حزم وابن اللواق وابن دحيق العهد وابن حجر المسقلاى وجماعة لأن سميد بن أبى عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سميد لكنهما لم ينافيا ما رواه وإنما اقتصر من الحديث على بعضه ، وليس المجلس متحداً حتى يتوقف فى زيادة سميد ، فإن ملازمة سميد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره وهذا كله لو انفرد وسميد لم ينفرد .

وقد قال النسائى هشام وسميد أثبت فى قتادة من همام ، وما أعل به حديث سميد من كونه اختلط أو تفرد به مردود لأنه فى الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ، ووافق سميداً على ذلك جماعة منهم جرير بن حازم وهو عند البخارى وأبان بن يزيد العطار وهو عند أبى داود والنسائى وحجاج بن حجاج وهو عند أحمد بن حفص أحد شيوخ البخارى عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج بن حجاج عن قتادة وفيها ذكر السماية وحجاج بن أرطاة عن قتادة وهو عند الطحاوى وموسى بن خلف وهو عند الخطيب ويحيى بن صبيح وهو عند الطحاوى من طريق سفيان بن عيينة عن سميد بن أبى عروبة ويحيى بن صبيح كلاهما عن قتادة ، فهؤلاء ستة أنفس كلهم تابعوا سميد بن أبى عروبة ووافقوه على روايتهم عن قتادة بذكر الاستسعاء مرفوعاً إلى النبى صلى الله عليه وسلم .

وقد رواه هكذا عن سميد بن أبى عروبة جماعة كيزيد بن زريع وعبد الله ابن المبارك وعيسى بن يونس وإسماعيل بن إبراهيم وعلى بن مسهر ويحيى —

-- ابن سميد القطان ومحمد بن بشر العبدى وابن أبى عدى وعبدى بن سليمان وروح بن عبادة ومحمد بن بكر البرسانى وهم ثقات حفاظ وعبدى بن سليمان فيهم هو أثبت الناس سماعاً من ابن أبى عروبة ، ولذا قال ابن حزم هذا خبر فى غاية الصحة ، فلا يجوز الخروج عن الزيادة التى فيه ، وعلى ثبوت الاستسعاء ثلاثون صحابياً . انتهى كلامه .

فإذا سكّت شعبة عن الاستسعاء وكذا هشام سكّت عنه مرة وجعله مرة من قول قتادة لم يكن ذلك حجة على سميد بن أبى عروبة لأنه ثقة حافظ قد زاد عليهما شيئاً فالقول قوله كره وقد وافقه على ذلك جماعة من الحفاظ المتقنين . قال فى الفتح : وهام هو الذى انفرد بالتفصيل وهو الذى خالف الجميع فى القدر المتفق على رفعه فدل على أن هاماً لم يضبطه كما ينبغى .

والمعجب ممن طعن فى رفع الاستسعاء بكون هام جملة من قول قتادة ولم يطمئن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله فى حديث ابن عمر الآتى وإلا فقد حقق منه ما عتق بكون أيوب جملة من قول نافع ففصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع هام سواء فلم يجعلوه مدرجاً كما جعلوا حديث هام مدرجاً مع كون يحيى بن سميد وافق أيوب فى ذلك وهام لم يوافقه أحد . وقد جزم بكون حديث نافع مدرجاً بمحمد بن وضاح وآخرون .

والذى يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفقاً لعمل صاحبى الصحيح . وقال ابن المواق والانصاف أن لانوم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتى به فليس بين حديثه به مرة وفعها به أخرى منافاة .

قال الحفاظ : وبؤيد ذلك أن البيهقى أخرج من طريق الأوزاعى عن قتادة أنه أفتى بذلك ، والجمع بين حديثى ابن عمر وأبى هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيلي .

— قال ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشيخان فإنه أعلى درجات الصحيح . والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليقات .

وكان البخارى إمام الصنعة خشى من الطعن في رواية سعيد بن أبى عروبة فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفية كعادته وأراد الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ وأن سعيداً تفرد به ، فإن البخارى أخرجه أولاً من رواية يزيد بن زريع عن سعيد وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته وموافقته ليفنى عنه التفرد ، ثم ذكر ثلاثة تابعوها على ذكرها وهو حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف جميعاً عن قتادة ، ثم قال البخارى واختصره شعبة وكأنه جواب عن سؤال مقدر وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أورده مختصراً وغيره ساقه بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد .

قال الحافظ : وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبى هريرة أخرجه الطبرانى من حديث جابر ، وأخرجه البيهقى من طريق خالد بن أبى قلابة عن رجل من بنى عذرة والله أعلم .

٦ - باب فيمن روى أنه لا يستسعى

[باب فيمن روى إن لم يكن له يستسعى]

٣٩٢١ - حدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ فَأُعْطِيَ مُرْكَاهُ حِصَصُهُمْ وَأُعْتِقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِلَّا فَقَدْ أَعْتَقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ [فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ] » .

(باب فيمن روى)

بصيغة المعروف (أنه) أى العبد (لا يستسعى) كما هو مذهب مالك والشافعى وأحمد وأبى عبيد وغيرهم فإنهم قالوا ينفذ العتق فى نصيب المعتق فقط ولا يطالب المعتق بشيء ولا يستسعى العبد بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً كما كان ، وهذا إذا كان المعتق معسراً حال الإعتاق . وهذا الباب هكذا فى جميع النسخ الصحيحة وهو الصحيح ، وفى نسخة واحدة باب فيمن روى إن لم يكن له مال يستسعى .

(أقيم عليه) ولفظ الموطأ قوم عليه ، وهكذا عند الشوخبين (قيمة العدل) بأن لا يزداد على قيمته ولا ينقص عنها (فأعطى) بصيغة المعروف (شركاه) بالنصب هكذا رواه الأكثر، ولبعضهم فأعطى على البناء للمفعول ورفع شركاه . قاله الحافظ (حصصهم) أى قيمة حصصهم فإن كان الشريك واحداً أعطاه جميع الباقي اتفاقاً ، فلو كان مشتركاً بين ثلاثة فأعتق أحدهم حصصه وهى الثلث والثانى حصته وهى السدس فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية ، أو على قدر الحصص الجهور على الثانى ، وعند المالكية والحنابلة خلاف كالاخلاف فى الشفعة إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملك -

٣٩٢٢ — حدثنا مؤمل قال أخبرنا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن

— (وأعتق) بضم الميم (عليه العبد) بعد إعطاء القيمة على ظاهره ، فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه (وإلا) أى وإن لم يكن له مال (فقد أعتق منه ما أعتق) بضم الميمتين فى الموضعين أى وإن لم يكن المعتق موسراً فقد أعتق منه حصته وهى ما أعتق .

قال العيني فى شرح البخارى : احتج مالك والشافعى بهذا الحديث أنه إذا كان عبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه ، فإن كان له مال غرم نصيب صاحبه وعتق العبد من ماله ، وإن لم يكن له مال عتق من العبد ما عتق ولا يستسعى . قال الترمذى : وهذا قول أهل المدينة . وعند أبى حنيفة أن شريكه مخير إما أنه يعتق نصيبه أو يستسعى العبد والولاء فى الوجهين لهما أو يضمن المعتق قيمة نصيبه لو كان موسراً أو يرجع بالذى ضمن على العبد ويكون الولاء للمعتق . وعند أبى يوسف ومحمد ليس له إلا الضمان مع اليسار أو السعاية مع الإعسار ولا يرجع المعتق على العبد بشئ والولاء للمعتق فى الوجهين .

ثم قال العيني : ومذهب مالك أن المعتق إذا كان موسراً قوم عليه حصص شركائه وأغرمها لهم وأعتق كله بعد التقويم لا قبله ، وإن شاء الشريك أن يعتق حصته فله ذلك وليس له أن يمسكه رقيقاً ولا أن يكاتبه ولا أن يدبره ولا أن يبيعه ، وإن كان معسراً فقد عتق ما أعتق والباقى رقيق يبيعه الذى هو له إن شاء أو يمسكه رقيقاً أو يكاتبه أو يهبه أو يدبره ، وسواء أيسر للمعتق بعد عتقه أو لم يوسر .

ومذهب الشافعى فى قول وأحمد وإسحاق أن الذى أعتق إن كان موسراً قوم عليه حصته من شركه وهو حر كله حين أعتق الذى أعتق نصيبه وليس لمن —

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمَعْنَاهُ قَالَ « وَكَانَ نَافِعٌ رُبَّمَا قَالَ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْهُ » .

٣٩٢٣ — حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْدِي هَذَا الْحَدِيثَ .

قَالَ أَيُّوبُ « فَلَا أَذْرِي هُوَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ شَيْءٌ قَالَهُ نَافِعٌ وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » .

— بشرکه أن يعتقه ولا أن يمسكه ، وإن كان معسراً فقد عتق ما عتق وبقى سائرُه مملوكاً يتصرف فيه ماله كما كيف شاء .

واحتج به أيضاً مالك والثوري والشافعي وغيرهم على أن وجوب الضمان على الموسر خاصة دون المعسر ، يدل عليه قوله وإلا فقد أعتق منه ما أعتق .

قال المذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(بمعناه) أى بمعنى حديث مالك (عتق منه ما عتق) بفتح العين فى الموضعين .

قال فى المغرب : وقد يقام العتق مقام الإعناق .

وقال ابن الأثير : يقال أعتقت العبد أعتقه عتقاً وعتاقه فهو معتق وأنا معتق وعتق فهو عتيق أى حررته وصار حراً .

قال المذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

(قال أيوب فلا أدرى) قال فى الفتح : هذا شك من أيوب فى هذه الزيادة

المعلقة بحكم المعسر هل هى موصولة مرفوعة أو منقطعة مقطوعة . —

٣٩٢٤ — حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي قال أنبأنا عيسى بن يونس قال أخبرنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى

— وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال في آخره وربما قال وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق وربما لم يقله وأكثر ظني أنه شيء يقوله نافع من قبله أخرجه النسائي وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد — عن نافع أخرجه مسلم والنسائي ، ولفظ النسائي وكان نافع يقول قال يحيى لا أدرى شيء كان من قبله بقوله أم شيء في الحديث ، فإن لم يكن عنده فقد جاز ما صنع ورواها من وجه آخر عن يحيى فحزم بأنها عن نافع وأدرجها في المرفوع من وجه آخر وحزم مسلم بأن أيوب ويحيى قالوا لا ندرى أهو في الحديث أو شيء قاله نافع من قبله ، ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها . قال الاسماعيلي : عامة الكوفيين رووا عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم الموسر والمعسر معاً . والبصريون لم يذكروا إلا حكم الموسر فقط .

قال الحافظ : فمن الكوفيين أبو أسامة عند البخاري وابن نمير عند مسلم ، وزهير عند النسائي ، وعيسى بن يونس عند أبي داود ، ومحمد بن عبيد عند أبي عوانة وأحمد ، ومن البصريين بشر بن المفضل عند البخاري وخالد بن الحارث ، ويحيى القطان عند النسائي وعبد الأعلى فيما ذكر الاسماعيل ، لكن رواه النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله ، وقال في آخره فإن لم يكن له مال عتق معه ما عتق ، وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين . والذين أثبتوها حفاظ فإثباتها عن عبيد الله مقدم . وأثبتها أيضاً جرير بن حازم كما عند البخاري وإسماعيل بن أمية عند الدارقطني وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة —

الله عليه وسلم « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ مِنْ مَمْلُوكٍ لَهُ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَا [مَال] يَبْلُغُ ثَمَنَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ نَصِيبَهُ » .

٣٩٢٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى لِبَرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى .

— مرفوعة . قال الشافعي : لا أحسب عالماً بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ للحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له منه حتى ولو استويا فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ، ويؤيد ذلك قول عثمان الدارمي . قلت لابن معين : مالك في نافع أحب إليك أو أيوب ؟ قال : مالك انتهى .

(شركا) بكسر المعجمة وسكون الراء ، وفي رواية أيوب عن نافع شقصاً ، وفي أخرى عن أيوب أيضاً وكلاهما في البخاري عن نافع نصيباً والكل بمعنى والشرك في الأصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ، قاله الزرقاني (فعليه) أي على من أعتق نصيباً له (عتقه) أي عتق المملوك (كله) بالجر لأنه تأكيد لقوله في مملوك . قاله العيني (إن كان له ما) بلا لام أي شيء ، وفي بعض النسخ مال هو ما يتمول ، والمراد به هنا ما يسع نصيب الشريك ، ويبيع عليه في ذلك ما يبيع على المفلس ، قاله عياض (يبلغ ثمنه) أي ثمن العبد أي ثمن بقيته لأنه موسر بحصته والمراد قيمته لأن الثمن ما اشترى به واللازم هنا القيمة لا الثمن . وقد بين المراد في رواية النسائي عن عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع ومحمد ابن مجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ وله مال يبلغ قيمة أنصباة شركائه فإنه يضمن لشركائه أنصباهم ويعتق العبد .

٣٩٢٦ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ قَالَ أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى مَالِكٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ « وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ . اِنْتَهَى حَدِيثُهُ إِلَى - وَأَعْتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ عَلَى مَعْنَاهُ » .

٣٩٢٧ - حدثنا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(بمعنى) حديث (إبراهيم بن موسى) الرازى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى وذكره البخارى تعليقا . وفى حديث النسائى قال يحيى لا أدرى شيئا كان من قبله بقوله أم شيئا فى الحديث . وذكره مسلم أيضا عن يحيى نحوه .

(جويرية) هو ابن أسماء (بمعنى) حديث (مالك) عن نافع (ولم يذكروا) أى جويرية هذه الجملة (وإلا فقد عتق منه ما عتق) كما ذكره مالك (انتهى حديثه) أى جويرية (إلى) قوله (وأعتق عليه العبد) قال البخارى فى صحيحه : ورواه الليث وابن أبى ذئب وابن إسحاق وجويرية ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا انتهى . يعنى لم يذكروا الجملة الأخيرة فى حق الميسر وهى قوله فقد عتق منه ما عتق . والحديث أخرجه البخارى . قال الإمام الشافعى : لا أحسب عالما بالحديث ورواته يشك فى أن مالهكا أحفظ لحديث نافع ومالك فضل لحديث أصحابه . وقال البيهقى : وقد تابع مالهكا على روايته عن نافع أثبت ابنى عمر فى زمانه وأحفظهم عبيد الله بن عمر ابن حفص .

قال « مَنْ أَعْتَقَ ثَبْرًا كَأَلِهْ فِي عَبْدٍ عَتَقَ مِنْهُ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ [لَهُ مَالٌ مَا يَبْلُغُ] ثَمَنَ الْعَبْدِ » .

٣٩٢٨ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا يَقُومُ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ ثُمَّ يُعْتَقُ » .

— (عن سالم عن ابن عمر) .

قال المفردى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى . وفى رواية النسائى : أقيم ما بقى فى ماله . قال الزهري إن كان له مال يبلغ ثمنه . وذكر أبو بكر الخطيب أن الإمام أحمد رضى الله عنه رواء عن عبد الرزاق ثم قال لا أدرى قوله إذا كان له ما يبلغ ثمن العبد فى حديث النبي صلى الله عليه وسلم أو شيء . قاله الزهري وكان موسى بن عقبة يقول للزهري أفصل كلامك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يحدث من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخلطه بكلامه انتهى .

(يقوم) بصيغة المجهول (لا وكس) بفتح الواو وسكون الكاف بمدّها مهملة بمعنى النقص أى لا نقص (ولا شطط) بمجمة ثم مهملة مكررة والفحج أى لا جور ولا ظلم (ثم يعق) بصيغة المجهول . ولفظ مسلم ثم أعتق عليه من ماله إن كان موسراً . قال الحفاظ : واتفق من قال من العلماء على أنه يباع عليه فى حصّة شريكه جميع ما يباع عليه فى الدين على اختلاف عندهم فى ذلك ، ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان فى حكم الموسر على أصح قول العلماء وهو كاختلاف فى أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا انتهى .

— وأخرج البخارى من حديث موسى بن عقبة أخبرنى نافع عن ابن عمر أنه كان يفتى فى العبد أو الأمة يكون بين الشركاء فمعتق أحدهم نصيبه منه يقول قد وجب عليه عتقه كله إذا كان للذى أعتق من المال ما يبلغ بقوم من ماله قيمة العدل ويدفع إلى الشركاء أنصباؤهم ويخلى سبيل المعتق يخبر ذلك ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم .

وفى هذا دليل على أن المוסر إذا أعتق نصيبه من مملوك عتق كله .

قال الحافظ ابن عبد البر : لا خلاف فى أن التعويم لا يكون إلا على المוסر ، ثم اختلفوا فى وقت العتق فقال الجمهور والشافعى فى الأصح وبعض المالكية أنه يعتق فى الحال . وقال بعض الشافعية لو أعتق الشريك نصيبه بالتعويم كان لغواً ويفرم للمعتق حصة نصيبه بالتعويم ، وحجتهم رواية أيوب عند البخارى حيث قال من أعتق نصيباً وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتيق وأوضح من ذلك رواية النسائى وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته . وللطحاوى من طريق ابن أبى ذئب عن نافع فكان للذى يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتيق كله حتى لو أعسر المוסر للمعتق بعد ذلك استمر العتق وبقي ذلك ديناً على ذمته ولو مات أخذ من تركته فإن لم يخلف شيئاً لم يكن للشريك شيء واستمر العتق . والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة ، فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه وهو أحد أقوال الشافعى ، وحجتهم رواية سالم عند البخارى حيث قال : فإن كان مוסراً قوم عليه ثم يعتق . والجواب أنه لا يلزم من ترتيب العتق على التعويم ترتيبه على أداء القيمة ، فإن التعويم يفهم معرفة القيمة وأما الدفع فقد رزأ على ذلك ، وأما رواية مالك —

— التي فيها فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد فلا تقتضى ترتيباً لشيئاً
بالواو انتهى .

وقال النووى : إن من أعقق نصيبه من عبد مشترك قوم عليه باقيه إذا
كان موسراً بقيمة عدل سواء كان العبد مسلماً أو كافراً وسواء كان الشريك
مسلماً أو كافراً وسواء كان المعتق عبداً أو أمة ، ولا خيار للشريك فى هذا
ولا للعبد ولا للمعتق ، بل ينفذ هذا الحكم وإن كرهه كلهم مراعاة لحق الله
تعالى فى الحرية .

وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق إلا ما حكاه القاضى
عن ربيعة أنه قال لا يعتق نصيب المعتق موسراً كان أو معسراً ، وهذا مذهب
باطل يخالف للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع .
وأما نصيب الشريك فاختلفوا فى حكمه إذا كان المعتق موسراً على مذاهب
أحدها وهو الصحيح فى مذهب الشافعى ، وبه قال ابن شبرمة والأوزاعى والثورى
وابن أبى لؤلؤ وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل وإسحاق وبعض
المالكية أنه عتق بنفس الإعتاق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمة يوم الإعتاق
ويكون ولأهله المقتضى ، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار فى الميراث
وغيره ، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله قال هؤلاء ولو أعسر
المعتق بعد ذلك استمر نفوذ العتق وكانت القيمة ديقاً فى ذمته ، ولو مات أخذت
من تركته ، فإن لم تكن له تركة ضاعفت القيمة واستمر عتق جميعه . قالوا
ولو أعقق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغواً لأنه قد
صار كله حراً .

والمذهب الثانى أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة ، وهو المشهور من مذهب مالك ،
وبه قال أهل الظاهر ، وهو قول للشافعى .

— والثالث مذهب أبي حنيفة للشريك الخيار إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته وإن شاء أعتق نصيبه والولاء بينهما وإن شاء قوم نصيبه على شريكه للمعتق ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العهد يستسعيه في ذلك والولاء كله للمعتق قال والعبد في مدة السعاية بمنزلة المسكاتب في كل أحكامه . هذا كله فيما إذا كان المعتق لنصيبه موسراً .

فأما إذا كان معسراً حال الإعتاق ففيه مذاهب أيضاً أحدها مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد وموافقيهم ينفذ المعتق في نصيب المعتق فقط ولا يطالب المعتق بشيء ولا يستسعى العبد بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً كما كان ، وبهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر .

المذهب الثاني مذهب ابن شبرمة والأوزاعي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وإسحاق يستسعى العبد في حصة الشريك ، واختلف هؤلاء في رجوع العبد بما أدى في سعيته على معتقه فقال ابن أبي ليلى يرجع عليه وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يرجع ، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المسكاتب وعند الآخرين هو حر بالسراية ثم ذكر النووي باقي المذاهب ثم قال أما إذا ملك الانسان عبداً بكماله فأعتق بعضه فيعتق كله في الحال بغير استسعاء هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والعلماء كافة وانفرد أبو حنيفة فقال يستسعى في بقيته لمولاه وخالفه أصحابه في ذلك فقالوا بقول الجمهور وحكى القاضي أنه روى من طاوس وربيعة وحامد ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة وقاله أهل الظاهر وعن الشعبي وعبيد الله بن الحسن المنبري أن الرجل أن يعتق من عبده ما شاء انتهى .

فان قلت : حديث أبي هريرة المذكور يدل على ثبوت الاستسعاء وحديث عبد الله بن عمر يدل على تركه فكيف التوفيق بينهما .

— قلت : إن الحديثين صحيحان لا يشك في صحتها واتفق على إخراجهما الشيخان البخارى ومسلم . وقد جمع بين الحديثين الأئمة الخذاق منهم البخارى والطحاوى والبيهقى وغيرهم .

قال البخارى فى صحيحه بعد إخراج حديث عهد الله بن عمر من طرق شتى : باب إذا أعتق نصيبا فى عبد وليس له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة انتهى .

فأشار البخارى بهذه الترجمة إلى أن المراد بقوله فى حديث ابن عمر وإلا فقد عتق منه ما عتق أى وإلا فإن كان المعتق لا مال له يبلغ قيمة بقية العبد فقد تنجز عتق الجزء الذى كان يملكه وبقي الجزء الذى لشريكه على ما كان عليه أولا إلى أن يستسمى العبد فى تحصيل القدر الذى يخلص به باقيه من الرق إن قوى على ذلك ، فإن عجز نفسه استمرت حصّة الشريك موقوفة ، وهو مصير من البخارى إلى القول بصحة الحديثين جميعا والحكم برفع الزائدتين معا وهما قوله فى حديث ابن عمر وإلا فقد عتق منه ما عتق ، وقوله فى حديث أبى هريرة فاستسمى به غير مشقوق عليه . قاله الحافظ فى الفتح .

وأما الطحاوى فإنه أخرج أولا حديث ابن عمر ثم قال فنثبت أن ما رواه ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم من ذلك إنما هو فى الموسر خاصة فأردنا أن ننظر فى حكم عتاق العسر كيف هو فقال قائلون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا فقد عتق منه ما عتق دليل أن ما بقى من العبد لم يدخله عتاق فهو رقيق للذى لم يعتق على حاله وخالفهم فى ذلك آخرون فقالوا بل يسمى العبد فى نصف قيمته للذى لم يعتقه ، وكان من الحجّة لهم فى ذلك أن أباه هريرة رضى الله عنه قد روى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن عمر وزاد عليه شيئا بين به كيف حكم ما بقى من العبد بعد نصيب المعتق ثم ساق حديث أبى هريرة —

— وقال بعد ذلك فكان هذا الحديث فيه ما في حديث ابن عمر وفيه وجوب السعاية على العبد إذا كان معتقه معسراً ، ثم روى حديث أبي المليح عن أبيه وقال بعد ذلك : فدل قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس لله شريك على أن العتاق إذا وجب ببعض العبد لله انتفى أن يكون لغيره على بقيته ملك ، فثبت بذلك أن إعتاق المومر والمعسر جميعاً يبرئان العبد من الرق ، فقد وافق حديث أبي المليح أيضاً حديث أبي هريرة ، وزاد حديث أبي هريرة على حديث أبي المليح وعلى حديث ابن عمر وجوب السعاية للشريك الذي لم يعتق إذا كان للمعتق معسراً . فتصحیح هذه الآثار يوجب العمل بذلك ويوجب الضمان على المعتق المومر لشريكه الذي لم يعتق ولا يوجب الضمان على المعتق المعسر ، ولكن العبد يسعى في ذلك للشريك الذي لم يعتق . وهذا قول أبي يوسف ومحمد وبه نأخذ انتهى .

وفي فتح الباري : وعمدة من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله وإلا فقد عتق منه مائة ، وقد تقدم أنه في حق المعسر وأن المفهوم من ذلك أن الجزء الذي لشريك المعتق باق على حكمه الأول وليس فيه التصريح بأن يستمر رقيقاً ولا فيه التصريح بأنه يعتق كله .

فلان الذي صحح رفع الاستسعاء أن يقول معنى الحدين أن المعسر إذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصة شريكه بل تبقى حصة شريكه على حالها وعلى الرق ثم يستسعى في عتق بقيته فيحصل ثمن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه إليه . ويعتق ، وجعلوه في ذلك كالمكاتب وهو الذي جزم به البخاري . والذي يظهر أنه في ذلك باختياره لقوله غير مشقوق عليه ، فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فهذه مثلها —

٣٩٢٩ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي يَشْرِ الْعَنْبَرِيِّ عَنْ ابْنِ التَّلْبِ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَلَمْ يُضَمِّنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

— وإلى هذا الجمع مال البيهقي وقال لا يبقى بين الحديثين معارضة أصلا ، وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يختار العبد الاستسماء فيعارضه حديث أبي المليح عن أبيه أخرجه أبو داود والنسائي .
وحديث سمرة عند أحمد بلفظ : أن رجلا أعتق شقة صا له في مملوك فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو كله فليس لله شريك ، ويمكن حمله على ما إذا كان المعتق غنيا أو على ما إذا كان جميعه له فأعتق بهضه ، فقد روى أبو داود من طريق ملقاه بن التلب عن أبيه أن رجلا أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول على المفسر وإلا لتعارضوا انتهى .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي .

(عن ابن التلب) اسمه ملقاه . قال في التقريب ملقاه بكسر أوله وسكون اللام ثم قاف ويقال لهلاء بدل الميم ابن التلب بفتح المثناة وكسر اللام وتشديد الموحدة التميمى العنبرى مستور من الخامسة انتهى .

قال المنذرى : وابن التلب اسمه ملقاه ويقال فيه هلقاه وأبوه يكنى أبا الملقاه قال النسائي ينبغى أن يكون ملقاه بن التلب ليس بالمشهور وقال البيهقي إسفاده غير قوى انتهى .

وفى الإصابة التلب بن ثعلبة له صحبة وأحاديث روى له أبو داود والنسائي وقد استغفر له رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا وهو بفتح المثناة وكسر اللام بعدها موحدة خفيفة وقيل ثعلبة انتهى وحسن إسفاده فى الفتح (عن أبيه) التلب بن ثعلبة بن ربيعة (فلم يضمه) قال الخطابى : هذا غير مخالف للأحاديث —

قال أحمد : إنما هو بالتاء - يعنى التلب ، وكان شعبة ألثغ لم يبين
التاء من التاء .

— المتقدمة وذلك أنه إذا كان معسراً لم يضمن وبقي الشقص مملوكاً انتهى
وتقدم من قول الحافظ أيضاً أنه محمول على المعسر .

وما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس
عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المملوك
بين الرجلين فيمتق أحدهما قال يضمن انتهى فهو محمول على الموسر والله أعلم
(قال أحمد) بن حنبل (إنما هو) التلب (بالتاء) المثناة الفوقانية (وكان
شعبة) بن الحجاج (ألثغ) هو من لا يقدر على أداء بعض الحروف كالراء والسين
والعين ونحوها

قال في المصباح : اللغفة على وزن غرفة حبسة في اللسان حتى تصير الراء لأمماً
أو غيفاً أو السين تاء ونحو ذلك .

قال الأزهرى : اللغفة أن يعدل بحرف إلى حرف ولثغ لثغاً من باب
تعب فهو ألثغ انتهى (لم يبين) شعبة للثغته (التاء) المثناة الفوقانية (من
التاء) المثناة .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وقال أبو القاسم البغوي : وبلغنى أن شعبة
كان ألثغ وكان يقول التلب وإنما هو التلب .

٧ — باب فيمن ملك ذا رحم محرم

٣٩٣٠ — حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ مُوسَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُنْدُبٍ فِيمَا يَحْسِبُ حَمَّادُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرِمٍ فَهُوَ حُرٌّ » .

(باب فيمن ملك ذا رحم محرم)

(من ملك ذا رحم) بفتح الراء وكسر الحاء وأصله موضع تكوين الولد ثم استعمل للقربة فيقع على كل من يملك ويغيبه نسب يوجب تحريم الكراح (محرم) احترازا عن غيره وهو بالجر وكان القياس أن يكون بالنصب لأنه صفة ذا رحم لا نعت رحم ولعله من باب جر الجوار كقوله بيت ضب خرب وماء شن بارد ، ولو روى مرفوعاً لكان له وجه كذا في المرافاة بفتح الميم وسكون -

ذكر كلام المنذرى على حديث « من ملك ذا رحم محرم فهو حر » إلى آخره .
ثم قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
هذا الحديث له خمس علل .

إحداها : تفرد حماد بن سلمة به ، فإنه لم يحدث به غيره .

العللة الثانية : أنه قد اختلف فيه حماد وشعبة عن قتادة ، فشعبة أرسله ، وحماد وصله وشعبة هو شعبة .

العللة الثالثة : أن سعيد بن أبي عروبة خالفهما ، فرواه عن قتادة عن عمر بن الخطاب : قوله .

العللة الرابعة : أن محمد بن يسار رواه عن معاذ عن أبيه عن قتادة عن الحسن : قوله . وقد ذكر أبو داود هذين الأثرين .

العللة الخامسة : الاختلاف في سماع الحسن من سمرة .

قال أبو داود : رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبَرْسَانِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَاصِمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ ثَمُورَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ .

الحاء المهملة وفتح الراء الخفيفة ، ويقال محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة .

قال في النهاية ويطلق في الفرائض على الأقارب من جهة النساء يقال ذو رحم محرم ومحرم وهم من لا يحل نكاحه كالأم والهنث والأخت والعمة والخالة (فهو حر) يعني يمتق عليه بدخوله في ماسكه .

قال ابن الأثير : والذي ذهب إليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين

== ذكر حديث النسائي كما ذكره المنذرى إلى آخر الباب .

ثم زاد الشيخ ابن القيم رحمه الله :

وقال الإمام أحمد عن ضمرة : إنه ثقة ، إلا أنه روى حديثين ليس لهما أصل ، أحدهما : هذا الحديث .

وقد روى البيهقي وغيره من حديث أبي صالح عن ابن عباس قال « جاء رجل — يقال له : صالح — بأخيه فقال : يا رسول الله ، إني أريد أن أعتق أخى هذا ، فقال : إن الله أعتقه حين ملكته » .

ولكن في هذا الحديث بليتان عظيمتان المرزى — وهو عبد الرحمن بن محمد — عن الكلبي ، كبير عن عوير .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يجزى ولد عن عن والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » وهذا مشترك الدلالة .

قال أبو داود: وَلَمْ يُحَدِّثْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَقَدْ شَكَّ فِيهِ

— وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد أن من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ذكراً كان أو أنثى .

وذهب الشافعي وغيره من الأئمة والصحابة والتابعين إلى أنه يعتق عليه الأولاد والآباء والأمهات ولا يعتق عليه غيرهم من ذوى قرابته . وذهب مالك إلى أنه يعتق عليه الولد والولدان والأخوة ولا يعتق غيرهم انتهى .

قال النووي : اختلفوا في عتق الأقارب إذا ملكوا ، فقال أهل الظاهر : لا يعتق أحد منهم بمجرد الملك سواء الوالد والولد وغيرهما بل لا بد من إنشاء عتق ، واحتجوا بحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرى ولد عن والده إلا أن يحمده مملوكاً فيشتريه فيعتقه » رواه مسلم وأصحاب السنن وقال الجمهور : يحصل العتق في الأصول وإن علوا وفي الفروع وإن سفلوا بمجرد الملك ، واختلفوا فيما وراءها فقال الشافعي وأصحابه لا يعتق غيرها بالملك ، وقال مالك يعتق الأخوة أيضاً .

وقال أبو حنيفة : يعتق جميع ذوى الأرحام المحرمة انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه، وقد تقدم اختلاف الأئمة في سماع الحسن من سمرة .

وقال أبو داود لم يحدث هذا الحديث إلا حماد بن سلمة وقد شك فيه . وقال أبو داود من هذا أن الحديث ليس بمرفوع أو ليس بمقتض لمّا هو عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال الترمذى هذا حديث لا نعرفه مسنداً إلا من حديث حماد بن سلمة . وقال البيهقى : والحديث إذا تفرد به حماد بن سلمة لم يشك فيه ثم يخالفه فيه من هو أحفظ منه وجب التوقف فيه .

٣٩٣١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ
عَنْ سَمِيعٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « مَنْ مَلَكَ
ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ » .

٣٩٣٢ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ سَمِيعٍ عَنْ
قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : « مَنْ مَلَكَذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ » .

٣٩٣٣ — حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ
سَمِيعٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَالْحَسَنِ مِثْلَهُ .

— وقد أشار البخاري إلى تضعيف هذا الحديث وقال علي بن المديني هذا عندي
منكر انتهى .

(روى محمد بن بكر) هذه العبارة أى من قوله روى محمد بن بكر البرساني
إلى قوله وقد شك فيه ليست من رواية الثؤلوي ولذا لم يذكرها المنذري . قال
المزي في الأطراف : حديث أبي بكر البرساني في رواية أبي بكر بن داسة ، ولم
يذكره أبو القاسم انتهى (عن قتادة أن عمر بن الخطاب) قال المنذري :
وأخرجه النسائي وهو موقوف وقَتَادَةُ لم يسمع من عمر فان مولده بعد وفاة عمر
بنييف وثلاثين سنة .

(قتادة عن الحسن) قال المنذري . وأخرجه النسائي وهو مرسل .
(عن قتادة عن جابر بن زيد والحسن) قال المنذري : وأخرجه النسائي وهو
أيضاً مرسل . وقد أخرج النسائي وابن ماجه في سننهما من حديث عبد الله بن
دينار عن ابن عمر قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَلَكَذَا رَحِمٍ
مُحْرَمٍ عَتَقَ » ولفظ ابن ماجه « مَنْ مَلَكَذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ » . —

قال أبو داود : سَعِيدٌ أَحْفَظُ مِنْ سَحَّادٍ .

٨ — باب في عتق أمهات الأولاد

٣٩٣٤ — حدثنا عبد الله بن محمد الثَّقَلِيّ أخبرنا محمد بن سلمة عن

— وقال النسائي : هذا حديث منكر ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير ضمرة
وقال الترمذى : ولم يتابع ضمرة بن ربيعة على هذا الحديث وهو حديث خطأ
عند أهل الحديث .

وذكر البيهقي أنه وم فاحش والحفوظ بهذا الإسناد حديث النهى عن بيع
الولاء وعن هبته، وضمرة بن ربيعة لم يحتج به صاحبنا الصحيح . هذا آخر كلامه
وضمرة بن ربيعة هو أبو عبد الله الفلسطيني وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يخرج
البخارى ومسلم من حديثه شيئاً كما ذكر والرم حصل له في هذا الحديث كما ذكر
الأئمة انتهى .

(سعيد أحفظ من سحاد) لم توجد هذه العبارة في بعض النسخ والله أعلم .

(باب في عتق أمهات الأولاد)

هل هي معتقة بعد موت سيدها أو يجوز بيعها لوارثه ، ولم يذكر الحكم
ما هو ، فكأنه تركه للخلاف فيه قال الحافظ أبو عمر اختلف السلف والخلف من
العلماء في عتق أم الولد وفي جواز بيعها ، فالثابت عن عمر رضى الله عنه عدم جواز
بيعها ، وروى مثل ذلك عن عثمان وعمر بن عبد العزيز وهو قول أكثر التابعين
منهم الحسن وعطاء ومجاهد وسالم وابن شهاب وإبراهيم وإلى ذلك ذهب مالك —

ذكر كلام المنذرى على الحديث — إلى قوله — وقال البيهقي : إنه أحسن شيء
روى في الباب .

قال الشيخ ابن القيم رحمه الله :

ولكن هذا على جواز بيعهن أدل منه على عدمه ولا يخفى ذلك . =

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ خُطَّابِ بْنِ صَالِحٍ مَوْلَى الْأَنْصَارِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ سَلَامَةَ
بِنْتِ مَفْقِلٍ - امْرَأَةٍ مِنْ خَارِجَةِ قَيْسِ عَيْلَانَ - قَالَتْ : « قَدِمَ بِي عَمِّي

— والنورى والأوزاعى والليث وأبو حنيفة والشافعى فى أكثر كتبه وقد أجاز
بيعهما فى بعض كتبه . وقال المزنى : قطع فى أربعة عشر موضعاً من كتبه بأن
لاتباع وهو الصحيح من مذهبه وعليه جمهور أصحابه ، وهو قول أبى يوسف ومحمد
وزفر والحسن بن صالح وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأبى ثور ، وكان أبو بكر
الصدىق وعلى بن أبى طالب وابن عباس وابن الزبير وجابر وأبو سعيد الخدرى
يحيزون بيع أم الولد ، وبه قال داود . قاله العيى فى شرح البخارى . وقال ابن
الهام فى شرح الهداية أم الولد هى الأمة التى يثبت نسب ولدها من مالك كلها أو
بعضها ولا يجوز بيعها ولا تملكها ولا هبتها بل إذا مات سيدها ولم ينجز عتقها
تعتق بموته من جميع المال ولا تسمى لغريم وإن كان السيد مديوناً مستغرقاً وهذا
مذهب جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء لإلأمن لا يعتد به كبشر المرسى وبعض
الظاهرية فقالوا يجوز بيعها ، واحتجوا بحديث جابر الآتى . ونقل هذا المذهب
عن الصدىق وعلى وابن عباس وزيد بن ثابت وابن الزبير لسكن عن ابن مسعود
بسند صحيح وابن عباس يعتق من نصيب ولدها ، ذكره ابن قدامة فهذا يصرح
برجوعهما على تقدير صحة الرواية الأولى عنهما انتهى .

(عن خطاب بن صالح) هو المذنى معدود فى الثقات وثقه البخارى (عن
أمه) قال فى القريب : أم خطاب لاتعرف (عن سلامة) بفتح السين وتخفيف —

= ورواه أحمد فى مسنده ، وزاد فى آخره « فاختلفوا فيما بينهم بعد وفاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فقال قوم : أم الولد مملوكة ، لولا ذلك لم يعوضكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وقال بعضهم : هى حرة أعتقها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ففى كان الاختلاف » .

في الجاهلية ، فَبَاغَى مِنْ الْحُبَابِ بْنِ عَمْرِو أَخِي أَبِي الْبَسْرِ بْنِ عَمْرِو ،
فَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُبَابِ ثُمَّ هَلَكَ ، فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ : الْآنَ وَاللَّهِ
تُبَاعِينَ فِي دِينِهِ ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِنِّي امْرَأَةٌ مِنْ خَارِجَةِ قَيْسِ عَيْلَانَ [غَيْلَانَ] قَدِمَ بِي عَمِّي الْمَدِينَةَ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ فَبَاغَى مِنْ الْحُبَابِ بْنِ عَمْرِو أَخِي أَبِي الْبَسْرِ بْنِ عَمْرِو فَوَلَدَتْ
لَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُبَابِ ، فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ : الْآنَ وَاللَّهِ تُبَاعِينَ فِي دِينِهِ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ وَلِيَ الْحُبَابِ ؟ قِيلَ : أَخُوهُ أَبُو الْبَسْرِ
ابْنُ عَمْرِو ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَقَالَ : أَعْتَقُوهَا فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِرَقِيقٍ قَدِمَ عَلَى فَاثْتَوْنِي

— اللام (بنت مقل) قال في الإصابة وفي تاريخ البخاري نقل الخلاف في ضبطه
هل هو بالعين المهملة والقاف أو المعجمة والفاء الثقيلة ذكره يعقوب بن إبراهيم
ابن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق بالغين المعجمة ، وعن محمد بن سلمة ويونس
ابن بكير بالعين المهملة انتهى (امرأة من خارجة قيس عيلان) بالعين المهملة قال
في القاموس وشرحه : أم خارجة هي امرأة من بجيلة ولدت كثيراً من القبائل
وخارجة ابنها ولا يعلم من هو أو خارجة بن بكر بن يشكر بن عدوان بن عمرو
ابن قيس بن عيلان ويقال خارجة بن عيلان انتهى (من الحباب) بضم الحاء
المهملة وتخفيف الباء الموحدة (أبي البسر) بفتح التحتية والسين المهملة اسمه
كعب بعد في أهل المدينة وهو صحابي أنصاري بدرى (ثم هلك) أي الحباب
ابن عمرو (فقالت امرته) أي الحباب (والله تباعين في دينه) أي لأجل قضاء
دينه الذي كان عليه (من ولي الحباب) ولفظ أحمد في مسنده « فقال من صاحب
تركة الحباب بن عمرو ؟ قالوا أخوه أبو البسر كعب بن عمرو فدعاه فقال : —

أَعْوَضَكُمْ مِنْهَا . قَالَتْ : فَأَعْتَقُونِي وَقَدِّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَقِيقٌ فَعَوَّضَهُمْ مِنِّي غُلَامًا .

— لا تبيعوها واعتقوها فإذا سمعتم برقيق قد جاءني فائقوني أعوضكم ففعلوا فاختلفوا فيما بينهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي كان الاختلاف « انتهى (أعتقوها) ظاهره أن أم الولد لا تعتق بمجرد موت سيدها حتى يعتق ورثته لكن قال البيهقي: إن المراد بأعتقوها خلوا سبيلها . قلت : ويدل على هذا المعنى روايات أخرى وستأتي وهي صريحة في أنها تعتق بمجرد موت سيدها ولا تقوقف على عتق ورثته والله أعلم .

(قالت فائقوني) والحديث فيه دلالة على عدم جواز بيع أم الولد لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البيع وأمرهم بالإعتاق وتعويضهم عنها ليس فيه دليل على أنه كان يجوز بيعها لاحتمال أنه عوضهم لما رأى من احتياجهم ، أو أن العوض من باب الفضل منه صلى الله عليه وسلم .

وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من وطئ أمته فولدت له فهي ممتقة عن دبر منه » رواه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي وله طرق . وفي لفظ « أيما امرأة ولدت من سيدها فهي ممتقة عن دبر منه أو قال من بعده » رواه أحمد والدارمي .

وعن ابن عباس قال : ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « أعتقها ولدها » رواه ابن ماجه والدارقطني . وفي حديثي ابن عباس الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وروى القاسم بن أصبغ في كتابه بسند ليس فيه الحسين عن ابن عباس قال « لما ولدت مارية إبراهيم قال صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها » قال ابن القطان سنده جيد .

٣٩٣٥ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن قيس عن عطاء

— وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها السيد ما دام حياً وإذا مات فهي حرة » رواه الدارقطني والبيهقي مرفوعاً وموقوفاً وقال الصحيح وقفه على عمر وكذا قال عهد الحق . وقال صاحب الإلمام : المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة .

ورواه مالك في الموطأ والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر من قوله قال في المتقى وهو أصح . قال ابن القطان : وعندى أن الذي أسفده خير ممن وقفه . وقد حكى ابن قدامة لإجماع الصحابة على عدم الجواز ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روى عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز لأنه قد روى عنهم الرجوع عن المخالفة كما حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن .

وأخرج عبد الرزاق عن علي بإسناد صحيح أنه رجع عن رأيه الآخر إلى قول جمهور الصحابة . وأخرج أيضاً عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال سمعت هلياً يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن ثم رأيت بعد أن يبعن . قال عبيدة : فقلت له فأريك ورأي عمر في الجماعة أحب إلى من رأيك وحدك في الفرقة . وهذا الإسناد معدود في أصح الأسانيد .
— قاله الشوكاني .

ذكر حديث جابر — إلى قول المنذرى — وزيد العمى ضعيف ، ثم قال الشيخ ابن القيم رحمه الله .

وقد روى البخاري في صحيحه عن أبي سعيد قال « جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إنا نصيب سيئاً . فنحب الأثمان =

عن جابر بن عبد الله قال : « بَعْنَا أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٌ ، فَلَمَّا كَانَ عُمرُ نَهَانَا فَانْتَهَيْنَا » .

— قال المنذرى : والحديث فى إسفاده محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه .
وقال الخطابى : ليس إسفاده بذلك . وذكر البيهقى أنه أحسن شيء روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا بعد أن ذكر أحاديث فى أسانيدها مقال انتهى .

— (عن عطاء) هو ابن أبى رباح (فلما كان عمر) أى صار خليفة (نهانا) عن بيع أمهات الأولاد (فانتهينا) وأخرج أحمد وابن ماجه عن أبى الزبير عن جابر أنه سمعه يقول كنا نبيع سراريننا أمهات أولادنا والنبي صلى الله عليه وسلم فىنا حتى لا نرى بذلك بأساً . قال البيهقى : وليس فى شيء من الطرق أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك يعنى بيع أمهات الأولاد وأقرم عليه انتهى .
وأيضاً قول جابر لا نرى بذلك بأساً الرواية فيه بالنون التى للجاعة ولو كانت —

فكيف ترى فى العزل ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فإنكم تفعلون ؟ لا عليكم أن لا تفعلوا ذلكم ، فإنها ليست نسمة كتب الله أن تخرج إلا وهى خارجة » .

وهذا لا يدل على منع بيعهن لوجهين .

أحدهما : أن الحمل يؤخر بيعها ، فيفوته غرضه من تعجيل البيع .
الثانى : أنها إذا صارت أم ولد آثر إمساكها لتربية ولده ، فلم يعمها لتضرر الولد بذلك .

وقد احتج على منع البيع بجميع كلها ضميعة .

منها : ما رواه الإمام أحمد فى مسنده وابن ماجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من وطئ أمته فولدت له فهى معتقة عن دبر منه » .
==

— بالياء التحتية اسكان فيه دلالة على التقرير لکن قال الحافظ في الفتح إنه روى ابن أبي شيبه في مصنفه من طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل على ذلك يعنى الاطلاع والتقرير، كذا في الدليل . قلت : ستجىء الرواية بالياء التحتية أيضاً في كلام المنذرى .

وأما قول الصحابي : كننا نفعل فحمول على الرفع على الصحيح وعليه جرى عمل الشيخين .

وأخرج عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أنبأنا عبد الرحمن بن الوليد أن أبا إسحاق الهمداني أخبره أن أبا بكر الصديق كان يبيع أمهات الأولاد في إمارته وعمر في نصف إمارته .

قال المنذرى : وأخرج النسائي وابن ماجه من حديث أبي الزبير عن جابر —

== وفي لفظ أيما امرأة عقلت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه — أو قال — من بطنه « وفي لفظ « فهي حرة من بعد موته » .

وهذا الحديث مداره على حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس ، وهو ضعيف الحديث وضعفه الأئمة .

وكذلك حديث ابن عباس الآخر « ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أعتقها ولدها » رواه ابن ماجه .

وهو أيضاً من رواية حسين .

وكذلك حديث ابن عباس الآخر يرفعه « أم الولد حرة ، وإن كان سقطاً » ذكره الدارقطني ، وهو من رواية الحسين بن عيسى الحنفى ، وهو منكر الحديث ضعيفه ، والمحفوظ فيه رواية سفيان الثوري عن أبيه عن عكرمة عن عمر : أنه قال في أم الولد « أعتقها ولدها ، وإن كان سقطاً » وكذلك رواه ابن عينة عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن عمر ، ورواه خفيف الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر ، فعاد الحديث إلى عمر .

==

— قال كنا نبيع سراريها أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى ما يرى بأساً وهو حديث حسن . وأخرج النسائي من حديث زيد العمى عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد في أمهات الأولاد وقال كنا نبيعهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أن زيد العمى لا يحتاج بحديثه قال بعض أهل العلم : يحتمل أن يكون هذا الفعل منهم في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لا يشمر بذلك أنه أمر يقع نادراً أو ليست أمهات الأولاد كسائر الرقيق التي يتداولها الأملاك فيكثر بيعهم فلا يخفى الأمر على الخاصة والعامة . وقد يحتمل أن يكون ذلك مباحاً في العصر الأول ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولم يعلم به أبو بكر لأن ذلك لم يحدث في أيامه لقصر مدتها أو لاشغاله بأمور الدين ومحاربة أهل الردة ، ثم نهى عنه عمر رضي الله عنه حين بلغه ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتهاوا عنه انتهى .

= قال البيهقي : وهو الأصل في ذلك .

ومنها : مارواه الدارقطني من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد ، وقال لا تبعن ولا توهبن ، ولا تورثن ، يستمتع بها سيدها مادام حياً ، فإذا مات فهي حرة » .

وهذا لا يصح رفعه ، بل الصواب فيه : مارواه مالك في الموطأ عن ابن عمر عن عمر : قوله هكذا رواه عن نافع عبيد الله ومالك ، والناس .

وكذلك رواه الثوري وسليمان بن بلال وغيرهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . قال البيهقي : وغلط فيه بعض الرواة . فقال فيه : عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو وهم لا تحل روايته .

ومنها : مارواه البيهقي وغيره عن سعيد بن المسيب « أن عمر أعتق أمهات الأولاد : وقال : أعتقهن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو ضعيف .

قال البيهقي : تفرد به عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عن مسلم بن يسار عن بن المسيب ، قال : والإفريقي غير محتج به .

=

— وقال في المفتى : إنما وجه هذا أن يكون ذلك مهاكاً ثم نهى عنه ولم يظهر النهى لمن باعها ولا علم أبو بكر بمن باع في زمانه لقصر مدته واشتغاله بأهم أمور الدين ثم ظهر ذلك زمن عمر فأظهر النهى والمنع . وهذا مثل حديث جابر أيضاً في المئمة قال كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث رواه مسلم وإنما وجهه ماسوق لا متنازع النسخ بمد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . —

= ومنها : مارواه البيهقي وغيره من حديث خوات بن جبير « أن رجلاً أوصى إليه ، وكان فيما ترك : أم ولد له ، وامرأة حرة ، فوقع بين المرأة وبين أم الولد بعض الشيء ، فأرسلت إليها الحرة : لتباعن رقبتك بالكعب ، فرفع ذلك خوات بن جبير إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لاتباع ، وأمر بها فأعتقت » . قال البيهقي : وهذا مما تفرد بإسناده رشدين بن سعد وابن لهيعة ، وهما غير محتج بهما .

وأحسن شيء روى فيه — فذكر حديث سلامة بنت معقل — وقد تقدم . وذكرنا : أنه لادلالة فيه .

وقد ثبت عن عبيدة السلماني قال : قال علي « استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد ، فرأيت أنا وهو أنها عتيقة ، ففضى به عمر حياته ، وعثمان بعده ، فلما وليت رأيت أنها رقيق »

وعن عبيدة قال قال علي « اجتمع رأيي ورأي عمر على عتق أمهات الأولاد ، ثم رأيت بعد أن أرقهن في كذا وكذا ، قال : فقلت : رأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إلى من رأيك وحدك في الفرقة — وفي لفظ : في الفتنة » .

فهذا يدل على أن منع يمين إنما هو رأي رأي عمر ، ووافقه عليه على وغيره ، ولو كان عند الصحابة سنة من النبي صلى الله عليه وسلم بتنع يمين لم يعزم على على خلافها ، ولم يقل له عبيدة : « رأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إلينا » وأفره على على أن ذلك رأي .

وقال الشافعي : ولا يجوز لسيدها يمينها ولا إخراجها من ملكه بشيء غير العتق =

— وقال الثوري شق : يحتمل أن النسخ لم يبلغ العموم في عهد الرسالة ويحتمل أن بيعهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل النسخ وهذا أولى التأويلين وأما بيعهم في خلافة أبي بكر فلهل ذلك كان في فرد قضية فلم يعلم به أبو بكر رضى الله عنه ولا من كان عنده علم بذلك ، فحسب جابر أن الناس كانوا على تجويزه فحدث ما تقرر عنده في أول الأمر ، فلما اشتهر نسخه في زمان عمر رضى الله عنه عاد إلى قول الجماعة ، يدل عليه قوله فلما كان عمر نهانا عنه فاتهينا انتهى .

== وإنما حره ، إزمات — من رأس المال — ثم ساق الكلام — إلى أن قال : وهو تقليد لعمر بن الخطاب .

وقد سلك طائفة في تحريم بيعهم مـسـكـا لا يصح ، فادعوا الإجماع السابق قبل الاختلاف الحادث .

وليس في ذلك إجماع بوجه .

قال سعيد بن منصور في سننه : حدثنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس في أم الولد قال « بها كما تباع شاتك أو بعيرك » وابعهن على . وأباح ابن الزبير بيعهن .

وقال صالح بن أحمد : قلت لأبي : إلى أى شيء تذهب في بيع أمهات الأولاد؟ قال : أكرهه ، وقد باعهن على بن أبي طالب .

وقال في رواية إسحاق بن منصور : لا يبيعن بيعهن . فاختلف أصحابه على طريقتين .

إحداهما : أن عنه في المسألة روايتين ، وهذه طريقة أبي الخطاب وغيره .

والثانية : أنها رواية واحدة ، وأحمد أطلق الكراهة على التحريم ، وهذه طريقة الشيخ أبي محمد بن قدامة المقدسى صاحب المغنى ، وغيره .

وقول على « اقضوا كما كنتم تقضون ، فإني أكره الاختلاف » ليس صريحا في الرجوع عن قوله « رأيت أن أرقهن » والله أعلم .

٩ - باب في بيع المدبر

٣٩٣٦ - حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء وإسماعيل بن أبي خالد عن سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر بن عبد الله **« أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر منه ولم يكن له مال غيره ، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فبيع يستغياته أو يستغياته »** .

(باب في بيع المدبر)

بصفة المجهول من باب التفعيل وهو الذي علق سيده عتقه على موته ، سمي به لأن الموت دبر الحياة ودبر كل شيء ما وراءه ، وقيل لأن السيد دبر أمر ديناه باستخدامه واسترقاقه وأمر آخرته ببعثه ، أي هذا باب في جواز بيع المدبر .

(عن عطاء) هو ابن أبي رباح (وإسماعيل بن أبي خالد) معطوف على عبد الملك بن أبي سليمان ، فهشيم يروي من طريقين : الأولى عن عبد الملك عن عطاء .

والثانية عن إسماعيل بن أبي خالد عن سلمة بن كهيل عن عطاء بن أبي رباح عن جابر . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق إسماعيل وسلمة وعطاء ، وإسماعيل وسلمة قرينان من صفار التابعين وعطاء من أوساطهم ، قاله الحافظ (عن دبر منه) بضم الدال المهملة والموحدة وسكونها أيضاً أي بعد موته ، يقال دبرت العبد إذا علق عتقه بموتك وهو التدبير كما مر أي أنه يعتق بعد ما يدبر سيده ويموت (ولم يكن له مال غيره) استعمل به على جواز البيع إذا احتج صاحب به إليه (فأمر به) أي بالغلام (فبيع بسهمائة أو بتسع مائة) قال في الفتح -

٣٩٣٧ — حدثنا جعفر بن مسافر قال أخبرنا بشر بن بكر قال أخبرنا الأوزاعي قال حدثني عطاء بن أبي رباح قال حدثني جابر بن عبد الله بهذا . زاد : وقال - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - « أنت أحق بشمته ، والله أغنى عنه » .

٣٩٣٨ — حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم قال أخبرنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر « أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً له يقال له يعقوب عن دبر ولم يكن له مال غيره فدعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من يشتريه ؟ فاشتراه نعيم »

— اتفقت الطرق على أن ثمنه ثمان مائة درهم إلا ما أخرجه أبو داود من طريق هشيم عن إسماعيل قال سبعمائة أو تسعمائة انتهى .

وأخرج البخاري في الأحكام ولفظه « بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه ثمان مائة درهم ثم أرسل بشمته إليه » ولفظ الإسماعيلي « رجل أعتق غلاماً له عن دبر وعليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان مائة درهم » .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً . (أنت أحق بشمته) أى بشمته العبد لأجل احتياجه وفقره أو الدين الذى عليه (والله أغنى) أى عن عتق هذا العبد مع احتياجه .

(أبو مذكور) وفى رواية لمسلم أعتق رجل من بنى عذرة يقال له أبو مذكور ، وكذا وقع بكنية عند مسلم والمؤلف والنسائي . وقال الذهبي فى تجريد أسماء الصحابة أبو مذكور الصحابي أعتق غلاماً له عن دبر (يعقوب) القبطى مولى أبى مذكور من الأنصار (عن دبر) بأن قال أنت حر بعد موتى (ولم يكن له —

ابن عبد الله بن النعمان بن النعمان بن النعمان ، فدفعها إليه ثم قال : إذا كان

— مال غيره فدعا به) وعند البخارى فى باب بيع الزائدة أعتق غلاماً له عن دبر
فاحتاج فأخذه النبى صلى الله عليه وسلم (من يشتريه) أى هذا الغلام منى (نعم)
بضم النون مصغراً (عبد الله بن النعمان) بفتح النون وتشديد الحاء المهملة (فدفعها إليه)
أى دفع النبى صلى الله عليه وسلم تلك الدراهم إلى أبى مذكور الأنصارى .

وفى رواية البخارى المذكورة بيان سبب بيعه وهو الاحتياج إلى ثمنه .
وعند النسائى من طريق الأعمش عن سلمة بن كهيل بلفظ أن رجلاً من الأنصار
أعتق غلاماً له عن دبر وكان محتاجاً وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بثمان مائة درهم فأعطاه وقال اقض دينك ، فانفقت هذه الروايات على
أن بيع المدبر كان فى حياة الذى دبره إلا ما رواه شريك عن سلمة بن كهيل بهذا
الاسناد أن رجلاً مات وترك مدبراً وديناً فأمرهم النبى صلى الله عليه وسلم فباعه
فى دينه . أخرجه الدارقطنى . ونقل عن شيخه أبى بكر اليمسابةورى أن شريكاً
أخطأ فيه والصحيح ما رواه الأعمش وغيره عن سلمة ، وفيه ودفع ثمنه إليه
قاله الحافظ .

قال صاحب التلويح : اختلف العلماء هل المدبر يباع أم لا ، فذهب أبو حنيفة
ومالك وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه ليس للسيد أن يبيع مدبره . وأجازوه
الشافعى وأحمد وأبو ثور واسحاق وأهل الظاهر ، وهو قول عائشة ومجاهد
والحسن وطاوس ، وكرهه ابن عمر وزيد بن ثابت ومحمد بن سيرين وابن المسيب
والزهري والشعبي والنخعي وابن أبى ليلى والليث بن سعد . وعن الأوزاعى
لا يباع إلا من رجل يريد عتقه . وجوز أحمد يومه بشرط أن يكون على السيد
دين . وعن مالك يجوز بيعه عند الموت ولا يجوز فى حال الحياة وكذا ذكره
ابن الجوزى عنه . وحكى مالك إجماع أهل المدينة على بيع المدبر أو هبته انتهى —

أَحَدُكُمْ فَقِيرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ فَعَلَى عِيَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ

— قال العمري : وعند الحنفية المدبر على نوعين مدبر مطلق نحو ما إذا قال لمبده إذا مت فأنت حر أو أنت حر يوم أموت ، أو أنت حر عن دبر مني ، أو أنت مدبر أو دبرتك ، فحكم هذا أنه لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويؤجر ، وتوطأ المدبرة وتنكح ، وبموت المولى يعتق المدبر من ثلث ماله ويسعى في ثلثيه أى ثلثي قيمته إن كان المولى فقير أو لم يكن له مال غيره ، ويسعى في كل قيمته لو كان مديوناً بدين مستغرق جميع ماله .

النوع الثاني : مدبر مقيد نحو قوله إن مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فأنت حر أو قال إن مت إلى عشر سنين أو بعد موت فلان ويعتق إن وجد الشرط وإلا فيجوز بيعه انتهى .

قال النووي : في هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يجوز بيع المدبر قبل موت سيده لهذا الحديث وقياساً على الموصى يعتقه فإنه يجوز بيعه بالإجماع . وعن جوزه عائشة وطاوس وعطاء والحسن ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود رحمه الله : وقال أبو حنيفة ومالك رحمه الله وجمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين رحمهم الله تعالى لا يجوز بيع المدبر قالوا وإنما باعه النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على سيده . وقد جاء في رواية للنسائي والدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم : قال له اقض به دينك قالوا وإنما دفع اليه ثمناً ليقضى به دينه وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره فرد تصرفه قال هذا القائل وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل ماله وهذا ضعيف بل باطل ، والصواب نفاذ تصرف من تصدق بكل ماله : وقال القاضي عياض : الأشبه عندي أنه فعل ذلك نظراً له إذ لم يترك لنفسه مالا . والصحيح ما قدمناه أن الحديث على ظاهره وأنه يجوز بيع المدبر بكل حال مالم —

فِيهَا فَضْلٌ فَعَلَى ذِي قَرَابَتِهِ ، أَوْ قَالَ عَلَى ذِي رَحِمِهِ ، وَإِنْ كَانَ فَضْلًا
فَهُنَا وَهُنَا .

— يمت السيد . وأجمع المسلمون على صحة التدبير ، ثم مذهب الشافعي ومالك
والجمهور أنه يحسب عتقه من الثلث . وقال الليث وزفر رحمهما الله تعالى هو من
رأس المال . وفي هذا الحديث نظر الإمام في مصالح رعيته وأمره بإيأام بما فيه
الرفق بهم وبإبطالهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسخها والله أعلم انتهى .
وقال القسطلاني : واختلف في بيع المدبر على مذاهب أحدها الجواز مطلقاً ،
وهو مذهب الشافعي والمشهور من مذهب أحمد ، وحكاه الشافعي عن التابعين
وأكثر الفقهاء ، كما نقله عنه البيهقي في معرفة الآثار لهذا الحديث لأن الأصل
عدم الاختصاص بهذا الرجل .

الثاني المفع مطلقاً وهو مذهب الحنفية ، وحكاه النووي عن جمهور العلماء
وتأولوا الحديث بأنه لم يبع رقبته وإنما باع خدمته ، وهذا خلاف ظاهر اللفظ ،
وتمسكوا بما روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين قال إنما باع رسول الله
صلى الله عليه وسلم خدمة المدبر وهذا مرسل لا حجة فيه ، وروى عنه موصولاً
ولا يصح . وأما ما عده الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث فهو حديث ضعيف لا يحتاج بمثله .

الثالث المفع من يبعه إلا أن يكون على السيد دين مستغرق فيمباع في حياته
وبعد مماته ، وهذا مذهب المالكية لزيادة في الحديث عند النسائي وهي وكان
عليه دين وفيه فأعطاه وقال اقض دينك ، وعورض بما عده مسلم ابداً بنفسك
فتصدق عليها إذ ظاهرة أنه أعطاه الثمن لانفاقه لوفاء دين به .

الرابع تخصيصه بالمدبر فلا يجوز في المدبرة وهو رواية عن أحمد ، وجزم —

— به ابن حزم عنه وقال هذا تفريق لا برهان على صحته والقياس الجلي يقتضى عدم الفرق .

الخامس بيعه إذا احتاج صاحبه اليه . وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : من منع بيعه مطلقاً فالحديث حجة عليه لأن المنع السكلي يناقضه الجواز الجزئي ، ومن أجاز بيعه في بعض الصور يقول أنا أقول بالحديث في صورة كذا فالواقعة واقعة حال لا عموم لها فلا تقوم على الحجة في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك في بيع الدين انتهى .

وملخص الكلام أن أصحاب أبي حنيفة حملوا الحديث على المدبر المقيد وهو عندهم يجوز بيعه ، وأصحاب مالك على أنه كان مديوناً حين دبر ومثله يجوز لإبطال تدبيره عندهم ، وأما الشافعي ومن وافقه فأخذوا بظاهر الحديث وجوزوا بيع المدبر مطلقاً (ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم للرجل الأنصاري المدبر بكسر الباء (أحدكم فقيراً) أى لا مال له ولا كسب يقع موقعا من كفايته (فليبدأ بنفسه) أى فليقدم نفسه بالإئفاق عليها مما أتاه الله تعالى قبل التصديق على الفقراء (فإن كان فيها) أى في الأموال بعد الإئفاق على نفسه (فضل) بسكون الصاد أى زيادة والمعنى فإن فضل بعد كفاية مؤنة نفسه فضلة (فعلى عياله) أى الذين يعولهم وتلزمه نفقتهم (فنهنا وهمها) أى فيرده على من عن يمينه ويساره وأمامه وخلفه من الفقراء يقدم الأحمق فالأحمق ويمتق ويدبر يفعل ما يشاء .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

١٠ - باب فيمن أعتق عبيداً له لم يبلغهم الثلث

٣٩٣٩ - حدثنا سليمان بن حرب قال أخبرنا حماد بن زهير عن
 أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين «أن رجلاً أعتق
 ستة أعبد عند موته ولم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال له قولاً شديداً، ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء فأقرع
 بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة» .

(باب فيمن أعتق عبيداً له)

العبد خلاف الحر واستعمل له جوع كثيرة والأشهر منها أعبد وعبيد وعباد
 كذا في المصباح (لم يبلغهم الثلث) فاعل يبلغ أى لم يتناولهم الثلث ولم يشملهم بل
 زادوا على الثلث فماذا حكمه .

(ستة أعبد) وعند مسلم ستة مملوكين له عند موته (فقال له) في شأنه
 (قولاً شديداً) أى كراهية لفعله وتغليظاً عليه : وبيان هذا القول الشديد سيأتى
 في متن الحديث (جزأهم) بقسديد الزاى . قال النووي بقسديد الزاى وتخفيفها
 لغتان مشهورتان ذكرهما ابن السكيت وغيره أى قسمهم (وأرق أربعة) أى
 أبقى حكم الرق على الأربعة قال في شرح السنة فية دليل على أن العتق المنجز في
 مرض الموت كالماتق بالموت في الاعتبار من الثلث وكذلك التسرع المنجز في
 مرض الموت انتهى .

قال النووي : في هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق
 وداود وابن جرير والجمهور في إثبات القرعة في العتق ونحوه وأنه إذا أعتق عبيداً
 في مرض موته أو أوصى بعتقهم ولا يخرجون من الثلث أقرع بينهم فيعتق ثلثهم —

٣٩٤٠ — حدثنا أبو كامل أخبرنا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ الْمُخْتَارِ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ وَلَمْ يَقُلْ « فَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا » .

٣٩٤١ — حدثنا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الطَّحَّانُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَوْ شَهِدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ » .

— بالقرعة : وقال أبو حنيفة القرعة باطلة لا مدخل لها في ذلك بل يعتق من كل واحد قسطه ويستسمى في الباقي لأنها خطر وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة . وقوله في الحديث فأعتق اثنين وأرق أربعة صريح بالرد على أبي حنيفة . وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبي والدخمي وشريح والحسن وحكي أيضا عن ابن المسيب انتهى .

قلت : واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين هذا ، ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعا لفجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت ، وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيحتمل أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعا إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن يعتقه كذا في الفتح .

قال المفزري : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(عن خالد) وهو الخذاء (لو شهدته) أى ذلك الرجل المعتق (لم يدفن) بصيغة الجھول (في مقابر المسلمين) وعند النسائي ولقد هممت أن لا أصلى عليه قال النووي : وهذا محمول على أن النبي صلى الله عليه وسلم وحده كان يترك —

٣٩٤٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَتِيقٍ وَأَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ « أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبُدٍ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَفْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً » .

— الصلاة عليه تغليظاً وزجراً لغيره على مثل فعله وأما أصل الصلاة عليه فلا بد من وجودها من بعض الصحابة انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وقال هذا خطأ والصواب رواية أيوب يعنى السخيتيانى وأيوب أثبت من خالد يعنى الخداء يريد أن الصواب حديث أبى المهلب الذى قبل هذا .

(عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين) هذا الحديث مما استدركه الدارقطنى على مسلم فقال لم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال وإنما سمعه عن خالد الخداء عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمران قاله ابن المدينى .

قال النووى : وليس فى هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك فى صحة هذا الحديث ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

١١ - باب في من أعتق عبداً وله مال

٣٩٤٣ - حدثنا أحمد بن صالح قال أنبأنا ابن وهب قال أخبرني ابن لهيعة والليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالَ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ [يَشْتَرِيَهُ] السَّيِّدُ » .

(باب من أعتق عبداً وله مال)

(وله مال) أى فى يد العبد أو حصل بكسبه مال (فمال العبد) قال القاضى إضافته إلى العبد إضافة الاختصاص دون التملك انتهى .
وفى اللغات : إضافة المال إلى العبد ليست باعتبار الملك بل باعتبار اليد أى ما فى يده وحصل بكسبه (له) أى لمن أعتق واختلف فى مرجع هذا الضمير ، فبعضهم أرجع إلى العبد وأكثروا إلى السيد المعتق والله أعلم (إلا أن يشتريه السيد) أى للعبد ، والمعنى أى يعطيه العبد فيكون منحة وتصدقا . —

ذكر حديث « من أعتق عبداً وله مال » ثم قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : قال المنذرى فى المختصر : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

وهذا وهم منه ، فلم يخرج أحد من أصحاب الصحيحين حديث العتق هذا أصلاً ، ولا تعرضاً له ، وإنما رواة النسائى فى سننه ، كما رواه أبو داود من حديث عبيد الله بن أبى جعفر عن نافع عن ابن عمر ، ورواه من حديث عبيد الله بن أبى جعفر عن نافع عن ابن عمر ، ورواه من حديث عبيد الله بن أبى جعفر أيضاً عن بكير عن نافع عن ابن عمر ولفظه « من أعتق عبداً وله مال فمال له إلا أن يشتريه السيد » .
وهذا الحديث يعد فى أفراد عبيد الله هذا ، وقد أنكره عليه الأئمة =

— ولفظ ابن ماجه من طريق الليث إلا أن يشترط السيد ماله فيكون له .
وقال ابن لهيعة إلا أن يستثنيه السيد .

قال السندی : إلا أن يشترط السيد أى للعبد فهوكون منحة من السيد
للعبد وأنت خير ببعده هذا المعنى عن لفظ الاشتراط جداً ، بل اللائق حينئذ
أن يقال إلا أن يترك له السيد أو يعطيه انتهى .

قال الأردبيل في الأزهار : احتج مالك وداود بهذا الحديث على أن العبد
يملك بتملك السيد ، وبه قال الشافعي في القديم .

وقال الأكترون لا يملك بتملك السيد ، وبه قال الشافعي في الجديد وهو
الأصح للحديث « من ابتاع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع » .
وقال الخطابي في المعالم : حكى حمدان بن سهل عن إبراهيم النخعي أنه كان يرى
المال للعبد إذا أعتقه السيد لهذا الحديث ، وإليه يذهب حمدان قولاً بظاهر
هذا الحديث .

وأجيب بجوابين أحدهما أن الضمير في قوله صلى الله عليه وسلم قال العبد له —

= قال الإمام أحمد — وقد سئل عنه — يرويه عبيد الله بن أبي جعفر من أهل
مصر ، وهو ضعيف في الحديث ، كان صاحب فقه ، وأما في الحديث : فليس
هو فيه بالقوى .

وقال أبو الوليد : هذا الحديث خطأ .

وهذا كما قاله الأئمة ، فإن الحديث المحفوظ عن سالم : إنما هو في البيع « من
باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع » هذا هو المحفوظ عنه .
وقد تقدم اختلاف سالم ونافع فيه ، وأن سالمأ رفعه ، وكان البخاري يصححه ،
ونافع وقفه على عمر ، وكان مسلم والنسائي وغيره يحكمون له .

وأما قصة العتق : فانها وهم من ابن أبي جعفر ، خالف فيها الناس .

قال البيهقي في روايته : وهي خلاف رواية الجماعة .

=

— يرجع إلى من وهو السيد إلا أن يشترط السيد للعبد فيكون منحة منه إلى العبد والثاني : لا خلاف بين العلماء أن العبد لا يرث من غير ، والميراث أصح وجوه الملك وأقواها وهو لا يرثه ولا يملكه فما عدى ذلك أولى بأن لا يملكه ويحمل ذلك على المنحة والمواساة . وقد جرت العادة من السادة بالإحسان إلى المماليك عند إعتاقهم ويكون مال العبد له مواساة ومساخة إلا أن يشترط السيد لنفسه فيكون له كما كان ولا مواساة انتهى كلام الأردبيلي .

وقال صاحب الهداية : لا ملك للمملوك .

قال ابن الهمام : وعلى هذا فالعبد لمولاه بعد العتق وهو مذهب الجمهور وعند الظاهرية للعبد ، وبه قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك لما عن ابن عمر أنه عليه السلام قال «من أعتق عبداً وله مال فالمال للعبد» رواه أحمد وكان عمر —

== وقد روى البيهقي والأثرم وغيرهما عن ابن مسعود : أنه قال لعلامة عمير «مالك فإني أريد أن أعتقك ، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أعتق عبداً فماله للذي أعتقه»

وألفظ الأثرم «أيما رجل أعتق عبده أو غلامه ، فلم يخبره بماله فماله لسيد» .

قال البيهقي : وهذا أصح ، وهذا قول أنس ، والشافعي ، وأبي حنيفة وأحمد وأصحابهم والثوري .

وقال الحسن والشعبي وعطاء والنخعي وأهل المدينة مع مالك : المال للعبد ، إلا أن يشترطه السيد .

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى الترمذي عن سالم بن أبي الجهم عن أبي وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم — يعني عن النبي صلى الله عليه وسلم — قال «أيما امرئ مسلم أعتق امرءاً مسلماً كان فكأه من النار . يجزي كل عضو منه عضواً منه» قال الترمذي : حسن صحيح :

١٢ - باب في عتق ولد الزنا

٣٩٤٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا جريث بن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وَلَدُ الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ» وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَأَنْ أُمَتَّعَ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ زَنِيَةٍ .

- إذا أعتق عبداً له لم يتعرض لماله . قيل الحديث خطأ وفعل عمر رضي الله عنه من باب الفضل .

وللجمهور ما عن ابن مسعود أنه قال لعبده يا حمير إني أريد أن أعتقك عتقاً هنيئاً فأخبرني بمالك فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أيما رجل أعتق عبده أو غلامه فلم يحرزه بماله فهو لسبيده» رواه الأثرم انتهى . وفي سنن ابن ماجه ما لفظه يقول «أيما رجل أعتق غلاماً ولم يسم ماله فالمال له» انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقد تقدم في كتاب البيوع .

(باب في عتق ولد الزنا)

(ولد الزنا شر الثلاثة) أي الزانيان وولدهما .

قال الخطابي : اختلف الناس في تأويل هذا الحديث ، فذهب بعضهم إلى أن ذلك إنما جاء في رجل بعينه كان معروفاً [موسوماً] بالشر . وقال بعضهم : إنما صار ولد الزنا شراً من والديه لأن الحد قد يقام عليهما -

— فيكون العقوبة مختصة بهما ، وهذا من علم الله لا يدري ما يصنع به وما يفعل في ذنوبه .

وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم قال : كان أبو ولد الزنا يكثر أن يمر بالنبي صلى الله عليه وسلم فيقولون هو رجل سوء يا رسول الله فيقول صلى الله عليه وسلم هو شر الثلاثة بمعنى الأب ، قال فحول الناس الولد شر الثلاثة وكان ابن عمر إذا قيل ولد الزنا شر الثلاثة قال بل هو خير الثلاثة .

قال الخطابي : هذا الذي تأوله عبد الكريم أمر مظنون لا يدري صحته — والذي جاء في الحديث إنما هو ولد الزنا شر الثلاثة فهو على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد قال بعض أهل العلم إنه شر الثلاثة أصلاً وعنصراً ونسباً ومولداً . وذلك أنه خلق من ماء الزاني والزانية وهو ماء خبيث .

وقد روى « العرق دساس » فلا يؤمن أن يؤثر ذلك الخبث فيه ويدب في عروقه فيحمله على الشر ويدعوه إلى الخبث ، وقد قال الله تعالى في قصة مريم : ﴿ ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغياً ﴾ ففضوا بنفسا الأصل على فساد الفرع .

وقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص في قوله تعالى ﴿ ولقد ذرأنا لجنهم كثيراً من الجن والإنس ﴾ قال ولد الزنا مما ذرأ لجنهم وكذا عن سميد بن جهم . وعن أبي حنيفة أن من ابتاع غلاماً فوجده ولد الزنا فإن له أن يردّه بالعيب فأما قول ابن عمر أنه خير الثلاثة فإنما وجهه أن لا لائم له في الذنب بأشده والاداء فهو خير منهما لبراءته من ذنوبهما .

وفي المستدرک من طريق عروة قال : بلغ عائشة أن أبا هريرة يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ولد الزنا شر الثلاثة » قالت كان رجل —

— من المنافقين يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يعذرني من فلان فقيل يا رسول الله إنه مع مابه ولد زنا ، فقال هو شر الثلاثة والله تعالى يقول : ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ .

وفي سنن البيهقي من طريق زيد بن معاوية بن صالح قال حدثني السفر بن بشير الأسدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قال ولد الزنا شر الثلاثة أن أبويه أساما ولم يسل هو فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو شر الثلاثة . قال البيهقي وهذا مرسل .

وفي مسند أحمد من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولد الزنا شر الثلاثة إذا عمل عمل أبويه » . وفي معجم الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً مثله . وفي سنن البيهقي عن الحسن قال إنما سمى ولد الزنا شر الثلاثة أن امرأة قالت له لست لأبيك الذي تدعى له فقتلها فسمى شر الثلاثة قاله السهولطي في مرعاة الصعود .

(لأن أمتع) صيغة المفكلم المعروف من التفعيل يقال متعته بالثقل أى أعطيته، ومنه في الحديث أن عبد الرحمن طلق امرأته فمتع بوليدة أى أعطها أمة والمعنى أى لأن أعطى بسوط (أن أعتق ولد زنية) بكسر الزاى وسكون الفون وفتح الزاى أيضاً لغة . قال في المصباح : زانية بالكسر والفتح لغة وهو خلاف قولهم هو ولد رشدة أى بكسر الراء . قال ابن السكيت : زنية وغية بالكسر والفتح والزنا بالقصر انتهى .

قال في النهاية : ويقال للولد إذا كان من زنا هو لزنية وعند ابن ماجه مرفوعا بسند فيه ضعف عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ولد الزنا فقال نعمان أجاهد فيهما خير من أعتق ولد الزنا انتهى .

١٣ - باب في ثواب العتق

٣٩٤٥ - حدثنا عيسى بن محمد الرَّمْلِيُّ قال أخبرنا ضَمَرَةُ عن إبراهيم بن أبي عبلة عن الغريفة بن الديلمي قال : « أَتَيْنَا وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ فَقُلْنَا لَهُ حَدِّثْنَا حَدِيثًا آتِسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ . فَغَضِبَ وَقَالَ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَقْرَأُ وَمُصْحَفُهُ مُعَلَّقٌ فِي بَيْتِهِ فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ قُلْنَا إِنَّمَا أَرَدْنَا

— وكان المراد أن أجر إعاقته قليل ولعل ذلك لأن الغالب عليه الشر عادة قالا حسان إليه قليل الأجر كالأحسان إلى غير أهله ، وهذا هو مراد أبي هريرة رضي الله عنه .

قال المفردى : وأخرجه النسائي .

(باب في ثواب العتق)

(إبراهيم بن أبي عبلة) بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة ثقة شامي (عن الغريفة) بفتح الغين المعجمة وكسر الراء (بن الديلمي) بفتح الدال . قال الحاكم في المستدرک : الغريفة هذا لقب لعبد الله بن الديلمي ذكره السيوطي . وفي التقريب : الغريفة بفتح أوله ابن عياش بتحتانها ومعجمة ابن فيروز الديلمي وقد ينسب إلى جده مقبول . وفي جامع الأصول هو الغريفة بن عياش الديلمي انتهى (وائلة بن الأسقع) كان من أهل الصفة وخدم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين (ليقرأ) أي القرآن (ومصحفه معلق في بيته) جملة حالية تفيد أنه يقدر على مراجعته إليه عند وقوع التردد عليه . وقال الطيبي هي مؤكدة المضمون ما سبق (فيزيد) أي ومع هذا فقد يزيد (وينقص) أي في قراءته سهواً وغلطاً . قال الطيبي . فيه مبالغة لا أنه تجوز الزيادة والنقصان في المقروء .

وفيه جواز رواية الحديث بالمعنى ونقصان الألفاظ وزاداتها مع رعاية المعنى —

حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أُنَيْنَّا النَّبِيَّ [رَسُولَ اللَّهِ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ يَعْنِي النَّارَ بِالْقَتْلِ فَقَالَ أَعْتَقُوا عَنْهُ يُعْتَقِ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ .

-- والمقصود منه (إنما أردنا حديثاً سمعته) أى ما أردنا بقولنا حديثاً ليس فيه زيادة ولا نقصان ما عنيته به من اتقاء الزيادة والنقصان في الألفاظ وإنما أردنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (في صاحب لنا) أى في شأن صاحب لنا مات وأوجب على نفسه النار .

وعند ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک عن وائله قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فاذا نفر من بنى سليم فقالوا إن صاحبنا قد أوجب الحديث (أوجب) أى من وصفه أنه استحق لولا الغفران (يعنى) هذا كلام الغريفي يريد أن وائله يريد بالمفعول المحذوف في أوجب (النار) وقوله (بالقتل) متعلق بأوجب من تنمة كلام وائله ، فجعله يعنى النار معترضة للبيان (أعتقوا عنه) أى عن قتله وعوضه (بكل عضو منه) أى من العبد المعتقد بفتح التاء (عضواً منه) أى من القاتل (من النار) متعلق بيمتق ولعل المقتول كان من المعاهدين وقد قتله خطأ وظنوا أن الخطأ موجب للنار لما فيه من نوع تقصير حيث لم يذهب طريق الحزم والاحتياط كذا في المرقاة .

قال الخطابي : كان بمض أهل العلم يستحب أن يكون العبد المعتقد غير خفى لئلا يكون ناقص العضو لو كان المعتقد قد نال الموعود في عتق أعضائه كلها من النار . قال الحاكم : والحديث صحيح على شرط الشيخين . قال المفردى : وأخرجه النسائي .

١٤ - باب أى الرقاب أفضل

٣٩٤٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَعَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَمَعَرِيِّ عَنْ أَبِي نَجِيحٍ السَّمْعِيِّ قَالَ حَاصَرْنَا [حَضَرْنَا] مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَصْرِ الطَّائِفِ قَالَ مُعَاذُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ بِقَصْرِ الطَّائِفِ بِحِصْنِ الطَّائِفِ كُلِّ ذَلِكَ فَسَمِعْتُ [سَمِعْتُ] رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « مَنْ بَلَغَ بِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُ دَرَجَةٌ » وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « أَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ رَجُلًا مُسْلِمًا فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ وَقَاءَ كُلِّ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ عِظَامًا مِنْ عِظَامِ مُحَرَّرٍ »

(باب أى الرقاب)

جمع رقبة وهى فى الأصل العتق فجعلت كناية عن جمع ذات الإنسان تسمية للشئ ببعضه ، فاذا قال أعتق رقبة فكأنه قال أعتق عبداً أو أمة كذا فى النهاية (أفضل) فى العتق (عن أبى نجيح) بفتح النون وكسر الجيم قال المنذرى فى الترغيب : هو عمرو بن عبسة (السامى) بضم السين وفتح اللام (قال حاصرنا) من المحاصرة أى الإحاطة والمنع من المضى للأمر (قال معاذ) الراوى (سمعت أبى) هشاماً (يقول بقصر الطائف بحصن الطائف) أى مرة قال كذا ومرة كذا وكل ذلك بمعنى (من بلغ بهم) أى فى جسد الكافر (فى سبيل الله) فى الجدة (درجة) وتام الحديث عند النسائى ولفظه من بلغ بهم فهو له درجة فى الجنة فبلغت يومئذ سفة عشر سهماً (أى رجل مسلم أعتق رجلاً مسلماً) وفى تقييد الرقبة المعققة بالإسلام دليل على أن هذه الفضيلة لا تنال إلا بعتق المسلمة وإن كان -

مِنَ النَّارِ ، وَأَيُّهَا امْرَأَةٌ أُعْتِقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ وَقَاءَ كُلِّ عَظْمٍ
مِنْ عِظَامِهَا عَظْماً مِنْ عِظَامِ مُحَرَّرِهَا مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

٣٩٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا بَقِيَّةٌ قَالَ أَخْبَرَنَا
صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمْطِ أَنَّهُ
قَالَ لِعَمْرٍو بْنُ عَبْسَةَ حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً
كَانَتْ فِدَاءَهُ مِنَ النَّارِ » .

— في عتق الرقبة الكافرة فضل لكن لا يبلغ ما وعد به هنا من الأجر (وقاء كل
هظم) بإضافة الوقاء إلى كل عظم . والوقاء بكسر الواو وتخفيف القاف ممدوداً
ما يتق به وما يستر الشيء عما يؤذيه . وفي الحديث أن الأفضل للرجل أن يعتق
رجلاً والمرأة امرأة كما في جزاء الصيد . قاله الملقمى (من عظامه) أي المعتق
بكسر التاء (عظماً من هظام محرره) بضم الميم وفتح الراء المشددة أي من عظام
الغن الذي حرره . قاله المناوي والملقمى والعريزي (من النار) جزاء وفقاً .
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وحديثهم مختصر
في ذكر الرمي . وفي طريق النسائى ذكر السبب . وقال الترمذى حسن صحيح
وأبو نعيم هو عمرو بن عبسة السلمي .

(سليم بن عامر) بضم السين مصغراً (بن السمط) بكسر السين المهملة
وسكون الميم (لعمر بن عبسة) بالعين المهملة والباء الموحدة المفتوحتين (من
أعتق رقبة مؤمنة) هو موضع ترجمة الباب (كانت) تلك الرقبة (فداءه)
أي المعتق بكسر التاء .

٣٩٤٨ — حدثنا حفص بن عمر قال أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن ثمر حبيب بن السمط أنه قال لكعب بن مرة أو مرة بن كعب حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر معنى معاذ إلى قوله : وأيما امرئ أعنتى مسلماً ، وأيما امرأة أعنتى امرأة مسلمة . وزاد : وأيما رجل أعنتى امرأتين مسلمتين إلا كانتا فسكاً من النار يجزى مكان كل عظيمين منهما عظم من عظامه .

— قال المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده بقية بن الوليد . وفيه مقال . وقد أخرجه النسائي بطرق أخرى وفيها ما إسناده حسن .

(لكعب بن مرة أو مرة بن كعب) قال المزي : كعب بن مرة ويقال مرة بن كعب البهزي وهو بهز بن الحارث بن سليم بن منصور سكن البصرة ثم سكن الأردن من الشام انتهى (فذكر معنى) حديث (معاذ) بن هشام (وزاد) الراوى فى هذا الحديث على حديث معاذ (وأيما رجل أعنتى امرأتين مسلمتين إلا كانتا فسكاً) بفتح الفاء وكسر هاء أى كانتا خلاص المعتق بكسر التاء (من النار) فعتقهما سبب لخلاصه من نار جهنم (يجزى) بضم الياء العثمانية وفتح الزاى غير مهموز أى يقضى وينوب ومنه قوله تعالى ﴿ يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴾ قاله العلقمى والمساوى وغيرهما (منهما) أى من امرأتين مسلمتين (من عظامه) أى المعتق بكسر التاء .

وللترمذى وصححه عن أبى أمامة « وأيما امرئ مسلم أعنتى امرأتين كانتا فسكاً من النار » انتهى فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر فالرجل إذا أعنتى امرأة كانت فسكاً نصفه من النار والمرأة إذا أعنتى الأمة — (٣٣ — عون المعبود ١٠)

قال أبو داود : سَالِمٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ شُرِّ خَبِيلٍ ، مَاتَ شُرِّ خَبِيلٍ بِصِفَيْنِ .

— كانت فكاً كلها من الفار . وقد استدلل به من قال عتق الذكور أفضل .
قال المناوي : فعتق الذكور يعدل عتق الأنثيين ولهذا كان أكثر عتقاء
النبي صلى الله عليه وسلم ذكوراً

وقال العلقمي : اختلف العلماء هل الأفضل عتق الإناث أم الذكور ، فقال
بعضهم الإناث لأنها إذا عتقت كان ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد .
قلت : وبجهد هذه المناسبة لا يصلح لمعارضة ما وقع التصريح به في الأحاديث
من فكالك المعتق إما رجل أو امرأتين ، وأيضاً عتق الأنثى ربما أفضى في الغالب
إلى ضياعها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكر ذكره الشوكاني .
قال العلقمي : وقال آخرون عتق الذكور أفضل لما في الذكر من المعاني
العامة التي لا توجد في الإناث كمالقضاء والجهاد ولأن من الإناث من إذا
أعتقت تضيع بخلاف المبيد وهذا القول هو الصحيح انتهى .
قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

(قال أبو داود سالم لم يسمع من شر خبييل مات شر خبييل بصفين) هذه
العبارة لم توجد إلا في نسخة واحدة ولم يذكرها المنذرى في مختصره ولا الحافظ
المزى في الأطراف .

١٥ - باب في فضل العتق في الصعقة

٣٩٤٩ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ أُنْبَأَنَا [حَدَّثَنَا] سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ الطَّائِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِثْلُ الَّذِي يُعْتَقُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَمِثْلِ الَّذِي يُهْدَى إِذَا شَبِعَ » .
آخر كتاب العتاق

(باب في فضل العتق في الصعقة)

(مثل الذي يعتق) وزاد في رواية البيهقي ويتصدق (عند الموت) أى عند احتضاره (يهدى) من الإهداء (إذا شبع) لأن أفضل الصدقة إنما هي عند الطمع في الدنيا والحرص على المال فيسكون مؤثراً لآخرفته على دنياه صادراً فعلة عن قلب سليم ونية مخلصة فإذا أخر فعل ذلك حتى حضره الموت كان استيفاراً دون الورثة وتقديماً لنفسه في وقت لا ينتفع به في دنياه فينقص حظه .
قال المناوى في فتح القدير : والحديث صحيحه الحاكم وأقره الذهبي . وقال ابن حجر : إسناده حسن ، وصححه ابن حبان ، ورواه البيهقي بزيادة الصدقة ، فقال « مثل الذي يتصدق عند موته أو يعتق كالذى يهدى إذا شبع انتهى .
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حسن صحيح .

تم — بحمد الله — الجزء العاشر

وبليـه

الجزء الحادى عشر

وأوله

(كقاب الحروف والقراءات)



فهرس

الجزء العاشر من كتاب

« عون المعبود »

شرح سنن أبى داود مع شرح ابن قيم الجوزية

الموضوع	الصفحة
باب فى الشهادات	٣
باب فى الرجل يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها	٥
باب فى شهادة الزور	٧
باب من ترد شهادته	٨
باب شهادة البدوى على أهل الأمصار	١٠
باب الشهادة على الرضاع	١١
باب شهادة أهل الذمة والوصية فى السفر	١٣
باب إذا علم الحاكم صدق شهادة الواحد يجوز له أن يقضى به	٢٥
باب القضاء باليمين والشاهد	٢٨
باب الرجلين يدعيان شيئاً وليس بينهما بينة	٣٩
باب اليمين على المدعى عليه	٤٧
باب كيف اليمين	٤٨
باب إذا كان المدعى عليه ذمياً أيحلف	٤٩
باب الرجل يحلف على علمه فيما غاب عنه	٥٠
باب الذى كيف يستحلف	٥٣
باب الرجل يحلف على حقه	٥٤
باب فى الدين هل يحبس به	٥٦
باب فى الوكالة	٦١
باب فى القضاء	٦٢
كتاب العلم	٧٢

الموضوع	الصفحة
باب في فضل العلم	٧٢
باب رواية حديث أهل الكتاب	٧٦
باب كتابة العلم	٧٩
باب التشديد في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم	٨٢
باب الكلام في كتاب الله بلا علم	٨٤
باب تكرير الحديث	٨٦
باب في سرد الحديث	٨٧
باب التوقي في الفتيا	٨٩
باب كراهية منع العلم	٩١
باب فضل نشر العلم	٩٣
باب الحديث عن بنى إسرائيل	٩٦
باب في طلب العلم لغير الله	٩٧
باب في القصص	٩٨
كتاب الأثرية	
باب تحريم الخمر	١٠٤
باب العصير للخمر	١١٢
باب ما جاء في الخمر تخلل	١١٣
باب الخمر مما هي	١١٤
باب ما جاء في السكر	١١٨
باب في الداذي	١٥٢
باب في الأوعية	١٥٥
باب في الخليطين	١٦٥
باب في نبيذ البسر	١٦٩
باب في صفة النبيذ	١٧٠

الموضوع	الصفحة
باب في شراب المسلى	١٧٤
باب في التبيذ إذا غلا	١٨٠
باب في الشرب قائماً	١٨١
باب الشراب من في السقاء	١٨٥
باب في اختناث الأصفية	١٨٧
باب في الشرب من ثلثة القدح	١٨٨
باب في الشرب في آنية الذهب والفضة	١٨٩
باب في السكرع	١٩١
باب في الساقى متى يشرب	١٩٢
باب في النفخ في الشراب والتنفس فيه	١٩٤
باب ما يقول إذا شرب اللبن	١٩٦
باب في إيكاء الآنية	١٩٨
كتاب الأطعمة	
باب ما جاء في إجابة الدعوة	٢٠٢
باب في استعجاب الوليمة للنكاح	٢٠٧
باب في كم تستعجب الوليمة	٢٠٨
باب الإطعام عند القدوم من السفر	٢١١
باب ما جاء في الضيافة	٢١٢
باب نسخ الضيف في الأكل من مال غيره	٢١٨
باب في طعام المتباريين	٢٢٤
باب الرجل يدعى فيرى مكروها	٢٢٥
باب إذا اجتمع داعيان أيهما أحق	٢٢٨
باب إذا حضرت الصلاة والعشاء	٢٢٩
باب في غسل اليدين عند الطعام	٢٣٢

الموضوع	الصفحة
باب في غسل اليد قبل الطعام	٢٣٣
باب في طعام الفجأة	٢٣٦
باب في كراهية ذم الطعام	٢٣٧
باب في الاجتماع على الطعام	٢٣٨
باب التسمية على الطعام	٢٣٩
باب في الأكل متكثراً	٢٤٣
باب في الأكل من أعلى الصفحة	٢٤٦
باب الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره	٢٤٩
باب الأكل باليمين	٢٥٠
باب في أكل اللحم	٢٥٢
باب في أكل الدواء	٢٥٥
باب في أكل الثريد	٢٥٦
باب كراهية التقذر للطعام	٢٥٧
باب النهي عن أكل الجلالة وألبانها	٢٥٨
باب في أكل لحوم الخيل	٢٦٠
باب في أكل الأرنب	٢٦٤
باب في أكل الضب	٢٦٥
باب في أكل لحم الحبارى	٢٧٠
باب أكل حشرات الأرض	٢٧١
باب ما لم يذكر تحريمه	٢٧٣
باب في أكل الضبع	٢٧٤
باب ما جاء في أكل السباع	٢٧٦
باب في أكل لحوم الجمر الأهلية	٢٨١
باب في أكل الجراد	٢٨٧

الصفحة	الموضوع
٢٩١	باب في أكل الطافي من السمك
٢٩٥	باب في من اضطر إلى الميتة
٢٩٧	باب في الجمع بين لونين من الطعام
٢٩٩	باب في أكل الجبن
٣٠٠	باب في الخل
٣٠١	باب في أكل الثوم
٣٠٧	باب في التمر
٣٠٨	باب في تقطيش التمر المسوس عند الأكل
٣٠٩	باب الإقتران في التمر عند الأكل
٣١١	باب في الجمع بين اللونين عند الأكل
٣١٤	باب في استعمال آنية أهل الكتاب
٣١٥	باب في دواب البحر
٣١٨	باب في الفأرة تقع في السمن
٣٢٤	باب في الذباب يقع في الطعام
٣٢٥	باب في اللقمة تسقط
٣٢٦	باب في الخادم يأكل مع المولى
٣٢٧	باب في المنديل
٣٢٨	باب ما يقول الرجل إذا طعم
٣٣١	باب في غسل اليد من الطعام
٣٣٢	باب في الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده
	كتاب الطب
٣٣٤	باب الرجل يتداوى
٣٣٦	باب في الحمية
٣٣٧	باب الحجامة

الموضوع	الصفحة
باب في موضع الحجامة	٣٣٩
باب متى تستحب الحجامة	٣٤١
باب في قطع العرق وموضع الحجم	٣٤٢
باب في الكي	٣٤٤
باب في السعوط	٣٤٨
باب في النشرة	٣٤٨
باب في الترياق	٣٤٩
باب في الأدوية المكروهة	٣٥١
باب في عمرة المعجوة	٣٥٦
باب في العلاق	٣٥٩
باب في الكحل	٣٦٢
باب ما جاء في العين	٣٦٢
باب في الغيل	٣٦٤
باب في تعليق التماسم	٣٦٧
باب في الرقي	٣٦٩
باب كيف الرقي	٣٨٣
باب في السمنة	٣٩٦
كتاب السكّهانة والتطير	—
باب في السكّهان	٣٩٨
باب في النجوم	٤٠٠
باب في الحط وزجر الطير	٤٠٣
باب في الطيرة	٤٠٥
كتاب العتق	—
باب في المسكّاتب يؤدى بعض كتابته فيعجز أو يموت	٤٢٧

الموضوع	الصفحة
باب في بيع المكاتب إذا فسخت المكاتبه	٤٣٨
باب في العتق على شرط	٤٤٥
باب فيمن أعتق نصيباً له من مملوك	٤٤٧
باب من ذكر السعاية في هذا الحديث	٤٥٠
باب فيمن روى أنه لا يستسعى	٤٦٦
باب فيمن ملك ذا رحم محرم	٤٨٠
باب في عتق أمهات الأولاد	٤٨٤
باب في بيع المدبر	٤٩٤
باب فيمن أعتق عبيداً له لم يبلغهم الثلث	٥٠٠
باب فيمن أعتق عبداً وله مال	٥٠٣
باب في عتق ولد الزنا	٥٠٦
باب في ثواب العتق	٥٠٩
باب أي الرقاب أفضل	٥١١
باب في فضل العتق في الصحة	٥١٥